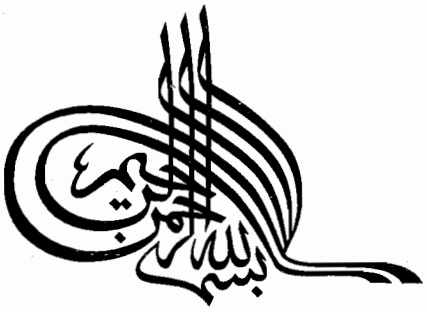

دراسات في
مناهج المحدثين

دراسات في مناهج المحدثين

الأستاذ الدكتور
أمين محمد القضاة

الأستاذ الدكتور
عامر حسن صبري

محفوظة
جميع الحقوق

رقم التصنيف : 232.1
المؤلف : أمين محمد القضاة،عامر حسن صبري
عنوان الكتاب : دراسات في مناهج المحدثين
رقم الإيداع : 2009/9/4033.
الواصفات : / الحديث// جوامع الحديث//علوم الحديث /
بيانات الناشر : عمان – دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.
ISBN 978-9957-32-482-7(ردمك)

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي وجه، أو بأي طريقة أكانت إليكترونية، أم ميكانيكية، أم بالتصوير، أم التسجيل، أم بخلاف ذلك، دون الحصول على إذن الناشر الخطي، وبخلاف ذلك يتعرض الفاعل للملاحقة القانونية.

دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية
هاتف: 5231081 6 962+ فاكس : 5235594 6 962+
ص.ب. (366) الرمز البريدي: (11941) عمان – الأردن
www.daralhamed.net
E-mail : daralhamed@yahoo.com

المبحث الثاني: الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه 87
المطلب الأول: تعريف بالإمام مسلم 88
المطلب الثاني: تعريف عام بصحيح مسلم 91
المطلب الثالث: أقسام الحديث عنده، وشروطه فيه 97
المطلب الرابع: مناهج الإمام مسلم في صناعة الأسانيد 101
المطلب الخامس: مناهجه في الفقه ومتون الحديث 107
المطلب السادس: منهجه في رواية الأحاديث غير المتصلة 110
المطلب السابع: ما وجّه لصحيح مسلم من نقد 113
المطلب الثامن: الموازنة بين صحيح البخاري ومسلم 117
المبحث الثالث: الإمام مالك بن أنس ومنهجه في الموطأ 121
المطلب الأول: تعريف بالإمام مالك 122
المطلب الثاني: موطأ مالك 125
- سبب تسميته بالموطأ 125
- عدد أحاديثه 125
- درجة أحاديثه 126
- منزلته بين كتب السنة 127
- رواياته 128
- علو إسناده 130
- شروح الموطأ لروايات يحيى بن يحيى الليثي 132

المطلب الثالث: منهج الإمام مالك في الموطأ 134
- ترتيب الكتاب 134
- روايته لآثار الصحابة والتابعين 134
- فتاوى الإمام مالك 135
- غريب الحديث 135
- الجمع بين الأحاديث المتقاربة 136

المطلب الرابع: ما اشتمل عليه الموطأ من الحديث 136

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	11
مقدمات بين يدي دراسة مناهج المحدثين	15
• **معنى المناهج**	15
• **فائدة دراسة المناهج**	15
• **تطور التأليف في الحديث وأنواع التصنيف**	16
▪ المرحلة الأولى	19
▪ المرحلة الثانية	19
▪ المرحلة الثالثة	20
▪ المرحلة الرابعة	20
الفصل الأول	
الصحاح	23
المبحث الأول: الإمام البخاري ومنهجه في صحيحه	26
المطلب الأول: تعريف بالإمام البخاري	27
المطلب الثاني: تعريف عام بصحيح البخاري	34
المطلب الثالث: مناهج البخاري في صحيح	42
أولاً: شروطه	42
ثانياً: مناهجه في التراجم	44
ثالثاً: مناهجه في تكرار الحديث	51
رابعاً: مناهجه في التعليق	60
خامساً: مناهجه في التحويل	68
سادساً: لطائف في صحيح البخاري	81
المطلب الرابع: ما وجّه لصحيح البخاري من نقد، وجواب ذلك	83

الفصل الثاني

السنن	143
المبحث الأول: الإمام الترمذي ومنهجه في جامعه	146
المطلب الأول: تعريف بالإمام الترمذي	147
المطلب الثاني: تعريف عام بكتاب الترمذي	150
المطلب الثالث: مناهج الترمذي في جامعه	154
أولاً: شروطه في الكتاب	154
الثاني: مناهجه في الصناعة الإسنادية	155
ثالثاً: مناهجه في عرض الموضوعات الفقهية وبحثها	157
رابعاً: مناهجه في الحكم على أحاديث كتابه	160
▪ الأحكام المفردة	160
▪ الأحكام المركبة	164
المبحث الثاني: الإمام أبو داود ومنهجه في سننه	168
المطلب الأول: التعريف بالإمام أبي داود	169
المطلب الثاني: تعريف عام بسنن أبي داود	171
المطلب الثالث: منهج أبي داود في سننه	175
أولاً: شروطه	175
ثانياً: مناهجه في صناعة الأسانيد	176
ثالثاً: مناهجه في متون الحديث	182
رابعاً: مقصد أبي داود في ما سكت عنه	187
المبحث الثالث: الإمام النسائي ومنهجه في سننه	189
المطلب الأول: التعريف بالإمام النسائي	190
المطلب الثاني: تعريف عام بسنن النسائي	194
المطلب الثالث: مناهج النسائي في السنن	197
أولاً: شروطه	197
ثانياً: مناهجه في صناعة الأسانيد وترتيب الأحاديث	198

ثالثاً: مناهجه في الفقه ومتون الحديث 201
المبحث الرابع: الإمام ابن ماجه القزويني ومنهجه في السنن 204
المطلب الأول: تعريف بابن ماجه الغزويني 205
المطلب الثاني: تعريف عام بسنن ابن ماجه 210
المطلب الثالث: منهج بن ماجه في سننه 216
أولاً: شروطه في الكتاب 216
ثانياً: مناهجه في الصناعة الحديثية 217
ثالثاً: مناهجه في الفقه ومتون الأحاديث 220

الفصل الثالث

مناهج كتب الحديث الأخرى 223
المبحث الأول: المسانيد 226
المطلب الأول: تعريف المسانيد 226
المطلب الثاني: مميزاتها 227
المطلب الثاني: طريقة ترتيب المسانيد 228
المطلب الرابع: أهم المسانيد 230
المطلب الخامس: دراسة عن مسند الإمام أحمد 233
المبحث الثاني: المصنفات 261
- تعريفها ومنهجها العام 261

المطلب الأول: مصنف عبد الرزاق 262
- التعريف بالإمام عبد الرزاق 262
- التعريف بمصنف عبد الرزاق 232
- طباعة الكتاب 265

المطلب الثاني: مصنف أبي بكر بن أبي شيبة 266
- التعريف بالمؤلف 266
- التعريف بمصنف ابن أبي شيبة 266

- طباعة الكتاب 267

المبحث الثالث: المعاجم 268

المطلب الأول: تعريفها، وطريقة ترتيبها، وفوائدها 268

المطلب الثاني: أهم المعاجم التي وصلتنا 270

- معجم شيوخ أبي يعلى الموصلي 270
- معجم ابن الأعرابي 270
- المعجم الصغير للطبراني 271
- المعجم الأوسط للطبراني 271
- معجم أبي بكر الإسماعيلي 272
- معجم شيوخ أبي الحسين الصيداوي 273

المطلب الثالث: مرادفات لفظ معجم عند المحدثين 273

المبحث الرابع: الأجزاء الحديثية 278

المطلب الأول: تعريفها، وفوائدها، وبيان منهجها 278

المطلب الثاني: دراسة لبعض الأجزاء الحديثية 279

- مسند سعد بن أبي وقاص، للدورقي 279
- مسند بلال بن رباح، للحسن بن الصباح 280
- فضائل رمضان، لابن أبي الدنيا 280
- مسند إبراهيم بن أدهم، لابن منده 281
- ثواب قضاء حوائج الإخوان وما جاء في إغاثة اللهفان، للنرسي 281
- ذكر النار، لعبد الغني المقدسي 282

المبحث الخامس: كتب المستدرك على الصحيحين 283

تمهيد 283

المطلب الأول: كتاب الإلزامات للدارقطني 285

المطلب الثاني: المسدرك على الصحيحين للحاكم 288

المطلب الثالث: الأحاديث المختارة للضياء المقدسي 299

المبحث السادس: كتب المستخرجات 306
المطلب الأول: تعريف الاستخراج، وبيان شرطه 306
المطلب الثاني: منهج المستخرج في ترتيب الأحاديث 308
المطلب الثالث: فوائد المستخرجات 309
المطلب الرابع: أهم كتب المستخرجات 317
أولاً: المستخرجات على الصحيحين 317
ثانياً: المستخرجات على صحيح البخاري 319
ثالثاً: المستخرجات على صحيح مسلم 320

خاتمة الكتاب 323
فهرس مراجع ومصادر الكتاب 327

تقديم

تعـد دراسة مناهج المحدثين من الدراسات الحديثة، في مجال الحديث وعلومه، وإذا رجعـنا إلى مصنفات الأقدمين، فإنا لا نجد هذا الموضوع قائماً بذاته، ويحمل هذا الاسـم، أما في عصرنا فقد تطورت الدراسات المتعمقة، وبخاصة الدراسات المتعلقة بكـتب التراث، التي تعتبر مصدراً غنياً بالمعلومات العامة، في شتى مجالات العلوم، وأما في مجال الحديث وعلومه، فإن كتب التراث هي المصدر الوحيد الذي تعتمد عليه الدراسات الحديثة المتخصصة.

ونحـن الـيوم نـشهد ثورة حقيقية في مجال تحقيق كتب التراث ونشرها، فقد أصـبحنا أمـام عشرات كتب الحديث الجامعة، ومصنفاته الكبرى، التي كانت حصيلة جهود العلماء عبر عصور متلاحقة، إذ أنها تشكل فيما بينها اتصالاً وثيقاً، وتكاملاً في مجال جمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ونظراً لاختلاف العصور، واختلاف الأمصار، وتعدد المدارس الحديثية، وتعدد مـناهجها فـي التـصنيف، والجمـع والـشروط، وذلك باختلاف الوسائل والقدرات والأهـداف، فقـد أصبحنا اليوم أمام أشكال متعددة وصور متنوعة من الإبداعات في مجال تصنيف الحديث.

مـن هنا تأتي أهمية تخصيص مساق من أجل التعرف إلى عدد من أمهات كتب الحديث لأشهر المصنفين، وسبل الإفادة منها، والتعريف بالقواعد والأسس التي التزمها كـل مـنهم، ويـؤدي هذا في نهاية المطالف إلى تنمية التفكير العلمي والمنهجي لدى الـدارس؛ ممـا يعينه على تكوين مهارة في أساليب البحث العلمي وينمي عنده روح الإبداع والتطوير وفق أسس علمية مدروسة.

وقــد اعــتمدنا في دراستنا هذه على الكتب الأصول، وحاولنا -في الغالب- أن نأخــذ مــادة هــذا الكتاب من تلك المصنفات مباشرة. ولا يعني هذا أننا لم نستفد من الكــتابات المعاصــرة، ولكــن ذلــك في نطاق محدود، ومقصور على بعض الأفكار واللفــتات المفيدة. وذلك بسبب عدم وجود كتب متخصصة في هذا المجال، بالصورة التي نحن بصددها.

ومــما تجدر الإشارة إليه أننا سلكنا في ذلك مسلك الاختصار، بحيث يؤدي هذا الكتاب الغرض، دون إخلال بالموضوع. وهذا الاختصار من ناحيتين:

الأولــى: فــي عرض الموضوعات بشكل مختصر، بحيث تكون كافية لإعطاء صورة واضحة دقيقة عن الموضوع المدروس.

والثانــية: فــي الإقصار على بعض المصنفات، من كل نوع من الأنواع التي سندرســها، وهذه المصنفات هي نماذج لمثيلاتها من جوامع الكتب وأمهات المصنفات الحديثــية، ذلك أن تناول كل ما وصلت إليه أيدينا بالدراسة التفصيلية، قد يستغرق ذلك مجلدات عديدة، وهذا أمر ينوء به مثل هذا المساق المحدد.

ومــما يلاحــظ أننا فصلنا في مناهج كل من صحيح البخاري ثم صحيح مسلم، أكثر من غيرهما وذلك نظراً لمكانة هذين الكتابين بين كتب الحديث، إضافة إلى أنهما الأساس في الصناعة الحديثية، حيث كان لهما أثر كبير في المصنفات الأخرى.

هــذا وقــد حرصنا على ذلك أمثلة واضحة، لكل قضية أو منهج نتناوله، وذلك تتمــيماً للفائدة، وتوضيحاً للصورة، فإن خير ما يعين على فهم القضية المثال الواقعي مــن تلــك المصنفات، وقد رأينا أن تكون الأمثلة مختصرة جداً، بحيث تؤدي الغرض الذي من أجله نسوق ذلك المثال، وغالباً ما نقتصر على موضع الشاهد فقط.

وحرصــنا كــذلك علــى ذلــك تدريبات بعد الفراغ من الحديث عن مناهج كل مصنف، والهدف من ذلك تحقيق مزيد من توضيح الصورة، حتى لا تبقى القضية في مجــال الدراسة النظرية، بل ننتقل بالدارس إلى مجال الجراسات التطبيقية التي تمكنه مــن الاستفادة من كتب الحديث، والرجوع إليها، على الوجه الأمثل، في ضوء دراسته تلك.

الاســتيعاب فقد تكون في مجال كتب المتون، أو في مجال كتب الرجال، أو في مجــال مــصنفات علوم الحديث ومصطلحه، أو في مجال كتب الشروح، أو في مجال كتب النقد والعلل.

ولكننا هنا رأينا أن تكون هذه الدراسة في مجال كتب المتون، وألحقنا فيها بعض القــضايا في المجالات الأخرى للمصنفات المدروسة، وذلك تجنباً لتداخل مفردات هذا المساق، مع مساقات أخرى، مثل مساق علوم الحديث ومصطلحه، ومساق دراسات في الأسانيد، ومساق أحاديث الأحكام وغيرها.

وقــد غمــدنا حين تناول مناهج هذه المصنفات، أن نعرف بصاحبه، بما يحقق الفائدة، ويعين على فهم الموضوع فهماً دقيقاً، فتحدثنا عن حياته، ورحلاته، وشيوخه، وتلاميذه، وعصره.

ثــم عــرفنا بالمصنف تعريفاً عاماً، من حيث اسمه، ورواته، وعناية الأمة به، وعدد أحاديثه، وطبعاته، والدراسات المتعلقة به، وشروحه وغير ذلك.

ثــم شــرعنا فــي بيان مناهج ذلك المصنف، وتبويبها وتقسيمها، وبيان فوائدها وأهميتها، ثم تناولنا ما وجه له من انتقادات –إن وجدت– ومناقشتها بشكل موضوعي مختصر.

وتتميماً للفائدة وزيادة في التوضيح، قمنا بعقد موازنة نهاية كل فصل، وازنا من خلالها بين تلك المصنفات المتشابهة، فبينا ميزة كل واحد منها، وخصائصه، وأهميته، وأثر منهجه في غيره، وما يتعلق بذلك.

وتتكون الخطة الإجمالية لهذه الدراسة مما يلي:

- مقدمات في: معنى المناهج، فائدة دراستها، تطور التأليف في كتب الحديث، وأنواع المصنفات في ذلك.
- مناهج كتب الصحاح: منهج البخاري في صحيحه، منهج مسلم في صحيحه.
- الإمام مالك بن أنس ومنهجه في الموطأ.
- منهج النسائي في سننه، منهج ابن ماجه في سننه.
- مناهج كتب المسانيد: منهج الإمام أحمد في مسنده، أهم المسانيد.

- مـــناهج كتب المصنفات: منهج عبد الرزاق في مصنفه، منهج ابن أبي شيبة في مصنفه.
- مـــنهج كـــتب المعـــاجم والمشيخات: منهج الطبراني في معجمه، منهج أبي يعلى، منهج الإسماعيلي، وغيرها.
- منهج الأجزاء الحديثية: فضائل رضمان، ثواب قضاء حوائح الإخوان، ذكر النار، مسند سعد بن أبي وقاص، مسند بلال بن رباح، وغيرها.
- المـــستدركات: كـــتاب الإلـــزامات، المستدرك على الصحيحين، الأحادين المختارة.
- المستخرجات: معناها، أهدافها، مناهجها.

وأخيـــراً فقد حرصنا على أن تكون عبارة هذا الكتاب سهلة ميسورة، وأسلوب ميـــسر، فـــي متناول طالب الحديث، مع مراعاة المحافظة على المصطلحات الحديثية المـــتعارف علـــيها، وذلـــك لربط الدارس بكتب التراث، ومصنفات الحديث من جهة، ودراسة الموضوع وفهمه بدقة من جهة أخرى.

وبهـــذا نأمل أن نكون قد وفينا بالمطلوب، وأعطينا التصور الصحيح الواضح، والـــصورة المشرقة، لهذه الجهود العظيمة التي قام بها أعلام علماء الحديث غير قيام، فأدوا دورهم، وسلموا الأمانة إلى من بعدهم. ونأمل كذلك أن نكون قد مكنا الدارس من الاستفادة من هذه المصنفات على أكمل وجه، وأحسن صورة.

والله نـــسأل أن يجعـــل عملـــنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، إنه نعم المولى ونعم المجيب.

والله ولي التوفيق

المؤلفان

مقدمات بين يدي دراسة مناهج المحدثين

معنى المناهج:

لغة: جمع نهج، وهو الطريق الواضح، وهي على وزن فلس، ونهج الطريق أي سلكه، ونهج فلان سبيل فلان أي سلك مسلكه.[1]

اصطلاحاً: يمكن أن نعرفه بما يلي: هو العلم الذي يكشف لنا طريقة المصنف في كتابه، من حيث الترتيب والتبويب، واختيار الشيوخ والطرق، وصياغة الأسانيد، ويبين كذلك شروط المصنف، ومصطلحاته الخاصة به، ومعرفة موضوعه، بما يعين على فهم ذلك الكتاب، والاستفادة منه على أكل وجه.

فائدة دراسة المناهج:

لا شك أن دراسة هذا العلم تحقق جملة من الفوائد، لا يمكن أن يستغني عنها المتخصص خلال دراسته وأبحاثه، من أهمها:

1- تعريف الدارسين بنشأة التصنيف في الحديث النبوي، وتطور التأليف فيه، ومعرفة حركته التاريخية، بحيث يقف على جهود المصنفين في جميع السنن والآثار، وحفظها من الضياع، وتنقيتها من الدس، واهتمامهم كذلك بالتثبت والتوثيق.

2- التعرف إلى عدد من أمهات كتب الحديث، وأشهر المصنفين، وسبل الإفادة منها، والرجوع إليها، بما يساعد الدارس في حياته العلمية، ويسهل عليه الرجوع إلى المصادر الأصلية، لاستخراج الأدلة في شتى مجالات العلوم والدراسات الإسلامية.

3- تمكين الدارس من التعرف على مناهج المحدثين، في كتب الحديث ومصادره، وتعرفه على القواعد والأسس والشروط التي التزمها كل منهم

---

[1] انظر القاموس المحيط، باب الجيم، فصل النون.

في مصنفه، مما يعين على الإفادة من ذلك المصنف بالشكل الأمثل، وعلى الوجه الأكمل.

4- تساعد دراسة هذا الموضوع على تنمية التفكير والعلمي والمنهجي لدى الدارس، وترفع من مقدرته على التمييز بين مناهج المحدثين وأساليبهم.

5- تكسب الدارس مهارة في أساليب البحث العلمي ومناهجه، وذلك من خلال العرف على نماذج متنوعة من مناهج المحدثين، بحيث توجد عنده روح الإبداع، والرغبة في التطوير، وفق أسس علمية مدروسة، ومناهج علمية دقيقة، ومعايير محددة.

6- يكشف هذا النوع من الدراسة القضايا والمشكلات، التي ينبغي على الباحثين والعلماء المتخصصين في هذا العصر، أن يتناولوها بالبحث والدراسة، ليحققوا بذلك بناء صرح الدراسات الحديثية، بما يتناسب مع روح العصر، وضرورة التطور، ومواكبة مختلف العلوم الأخرى. بحيث يصبح علم الحديث علماً عملياً، يسهم في بناء المعرفة، وصبغ الواقع البشري، وفق تعاليم الإسلام وقيمه العظيمة.

تطور التأليف في الحديث وأنواع المصنفات:

من المعروف أن مختلف أنواع العلوم، إنما تنشأ نتيجة الحاجة البشرية إليها، فكلما جدّت حاجة الناس في عصر من العصور، إلى أمر في أحد مجالات الحياة، نهض من العلماء المتخصصين من يقوم بهذه المهمة وسد هذه الثغرة. التي لا تلبث أن تتطور عبر العصور، حتى يتكامل ذلك العلم. كعلم النحو، وعلم الأصول، وعلم الكلام، وغيرها.

وهذا حقيقة ما حصل بخصوص تدوين الحديث، عبر القرون الثلاثة الأولى: ففي عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، لم يكن الناس بحاجة إلى مدونات تجمع حديث

الرسـول صلى الله عليه وسلم، فإن مرجعهم الأول والأخير بين ظهرانيهم، والوصول إليه وسؤاله أمر سهل.[1]

وفـي عهـد الصحابة –رضوان الله عليهم– كان الناس يرجعون إليهم مباشرة، يـسألونهم عمـا يحفظون من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في كذا أو في كذا. حتـى إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد وزع الصحابة على الأمصار الإسلامية حتى يفقهوهم في الدين، ويعلموهم الإسلام.

وفـي عهد التابعين، بدأ الناس ينظرون إلى رواة الحديث ونقلته، فإن كانوا من أهـل العلم، وحملة السنة أخذوا الحديث عنهم، وإلا تركوه. وكانوا يتواصون في ذلك بقولهم: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، وقد بقي الأمر على هذه الحال إلى نهاية القرن الأول للهجرة، فقد كانت الكتابة موجودة، ولكنها على نطاق محدود، لم تأخـذ شـكل الـتدوين.[2] فقد كان الناس يكتفون بمن عندهم من الصحابة والتابعين، لمعرفة الأدلة الواردة في كثير من الأحكام الشرعية.

ولكن مع مرور الزمن، وابتعاد المسافة بين الرسول صلى الله عليه وسلم وبين المـسلمين، وما صاحب ذلك من ذهاب كثير من حملة الحديث، وحفاظه من الصحابة والتابعـين، وظهـور الفتن، وكثرة أصحاب البدع، ظهرت الحاجة الملحة لتلافي هذه المـشكلة الطارئـة فكان موقف عمر بن عبد العزيز –رضي الله عنه–[3] حينما وجّه أمره إلى علماء الأمصار، لجمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وتدوينه.

أورد الـبخاري في صحيحه[4]: (.. وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حـزم، انظـر مـا كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه، فإني خفت دروس العلم، وذهاب العلماء.

---

[1] وهـذا لا ينفـي عدم وجود صحف كانت تجمع بعض الأحاديث، وخاصة في المقادير الشرعية وغير ذلك، كالصحيفة الصادقة، لعبد الله بن عمرو، وصحيفة أبي موسى الأشعري، وغيرهما.

[2] لمزيد من التفصيل انظر: العمري (د. أكرم ضياء) بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص226–231.

[3] كانت خلافته من (99–101هـ).

[4] البخاري (محمد بن إسماعيل)، الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم 194/1.

وقــد ذكــر أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى الآفاق بذلك، فهب العلماء يكتبون حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان أول من استجاب لذلك هو التابعي الجليل محمد بن شهاب الزهري (ب124هـ).

قال ابن حجر[1]: (وكره جماعة من الصحابة والتابعين، كتابة الحديث، واستحبوا أن يــؤخذ عنهم حفظاً، كما أخذوا حفظاً، لكن لما قصرت الهمم، وخشي الأئمة ضياع العلم، دونوه. وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري، على رأس المائة، بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التدوين، ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير فلله الحمد).

ويقــول الدكــتور أكرم ضياء العمري[2]: (أما المحاولة الشاملة فقد قام بها إمام جلــيل، هو محمد بن شهاب الزهري (ت124هـ) حيث استجاب لطلب عمر بن عبد العزيز، وكان شغوفاً بجمع الحديث والسيرة، فجمع حديث المدينة، وقدمه إلى عمر بن عــبد العزيــز، الذي بعث إلى كل أرض دفتراً من دفاتره.. وكانت هذه هي المحاولة الأولــى لجمع الحديث وتدوينه بشمول واستقصاء، وبذلك مهد الطريق لمن أعقبه من العلماء المصنفين في القرن الثاني الهجري، حتى نشطت حركة تدوين الحديث، ودأب العلماء على ذلك).

وكان ممن اشتهر بتدوين الحديث في هذه المرحلة:

- محمد بن إسحق (ت150هـ) بالمدينة.
- ومعمر بن راشد الأزدي (ت153هـ) باليمن.
- وسعيد بن أبي عروبة (ت156هـ) بالبصرة.
- وسفيان الثوري (ت161هـ) بالكوفة.
- وعبد الرحمن الأوزاعي (ت167هـ) بالشام.
- والليث بن سعد (ت175هـ) بمصر.

---

[1] فتح الباري 208/1.

[2] العمــري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص232، نقلاً عن ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، 76/1.

وأمـــا طريقتهم في التدوين، فيقول الشيخ محمد أبو زهو[1]: (كانت طريقتهم في الـــتدوين، تتبّع وحدة الموضوع، فهم يجمعون في المؤلف الواحد، الأحاديث التي تدور حول موضوع واحد. كالصلاة مثلاً، يجمعون الاحاديث الواردة فيها في مؤلف واحد. وهكـــذا الصوم، والزكاة، والطلاق، وهلم جرا... إلا أنه لم يبلغنا شيء من هذه الكتب الحديثـــية. والظاهـــر أن العلماء فيما بعد أدمجوها ضمن مصنّافتهم، لاسيما إذا كانت محفـــوظة لهـــم كمـــا هو الغالب من حالهم) ونستطيع أن نقول بأن هذه هي **المرحلة الأولى.**

أمـــا المرحلة الثانية، فقد بدأت من أواسط القرن الثاني للهجرة، واستمرت إلى حوالـــي الثلث الأول من القرن الثالث. وقد ظهر في هذه المرحلة عدد من المصنفات الحديثية المهمة، وكتب الرواية الجامعة، ولكنها اتسمت بعدد من المناهج في الترتيب، ومـــا احـــتوته من الآثار المروية عن الصحابة والتابعين، إضافة إلى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن أشهر ما ظهر في هذه المرحلة من المؤلفات الجامعة:

أ- المـــوطآت: ومـــن أهمها موطأ الإمام مالك بن أنس (ت179هـــ) وقد أطلق علـــيها هذا الاسم لأنها وطأت حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس أي سهلته وعليهم وقربته إليهم.

ويـــروى أن موطأ مالك سمي بهذا الاسم لمواطأة علماء المدينة له فيه، أي أنهم وافقوه عليه، واستحسنوا أمره. فقد روي عن الإمام مالك انه قال: (عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة كلهم واطأني عليه، فسميته الموطأ).[2]

ب- المـــسانيد: وقـــد ســـميت بـــذلك لأنها مرتبة على مسانيد الصحابة ورتب الـــصحابة بحـــسب تسلسل طبقاتهم، فيقدم مثلاً، العشرة المبشرون بالجنة أولاً، ثم أهل بدر، ثم الذين يلونهم وهكذا..

---

[1] أبو زهو (محمد محمد أبو زهو)، الحديث والمحدثون، ص128-129.

[2] السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، تنوير الحوالك على موطأ مالك، ص7.

ومن أشهر هذه المسانيد: مسند الإمام أحمد (ت241هـ) ومسند الحميدي (ت219هـ) ومسند مسدد بن مسرهد (ت228هـ) ومسند إسحق بن راهويه (ت227هـ) ومسند عبد بن حميد (ت249هـ).

جـ- المصنّفات: وهي كتب رتبت على الأبواب الفقهية، واحتوت على أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وأكثرت من ذكر أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وكذلك المقطوعات، والبلاغات. ومن أشهر هذه المصنفات: مصنف عبد الرزاق الصنعاني (ت211هـ) ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة (ت235هـ).

أما المرحلة الثالثة: فقد كانت في سائر القرن الثالث الهجري. فهذا القرن هو العصر الذهبي للتدوين، فقد ظهرت فيه المدونات الكبرى، وقد اتسمت هذه المرحلة بتطور طريقة التأليف، فظهرت المؤلفات الجامعة التي رتبت الأحاديث على الأبواب الكبرى. كل موضوع يسمى كتاب، وكل كتاب تحته أبواب، بحسب المسائل الفقهية. وأما من حيث المحتوى فقد كانت على نوعين:

الأول: ما كان جامعاً لجميع أبواب الدين الرئيسية، وسميت بـ(الجوامع) ومن أهمها وأعظمها، الجامع الصحيح للبخاري، وصحيح الإمام مسلم، وجامع الترمذي.

الثاني: ما كان مقتصراً على الأحاديث الواردة في الأحكام العملية، وسميت بكتب (السنن) ومن أهمها وأشهرها سنن أبي داود، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، وغيرها.

أما المرحلة الرابعة: فقد كانت نهاية القرن الثالث، وبداية القرن الرابع. فقد ظهرت في هذه المرحلة عدد من المؤلفات ذات علاقة بالمؤلفات السابقة. ومن ذلك: المستدركات: وهي كتب جمعت الأحاديث التي هي على شرط الشيخين البخاري ومسلم أو أحدهما. ولم يخرجاها في صحيحهما، ومن أشهر الكتب في هذا المجال: المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري (ت405هـ). ومن ذلك أيضاً

المـــستخرجات: وهي كتب يعمد فيها أصحابها إلى كتاب سابق فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق ذلك الكتاب السابق.

ومـــن أشـــهر هذه المستخرجات: كتاب المستخرج على الصحيحين لأبي نعيم الأصـــفهاني (ت430هـــ) والمستخرج على صحيح البخاري للإسماعيلي (ت371هـــ) والمستخرج على صحيح مسلم لأبي عوانة الإسفراييني (ت316هـــ).

ومـــن ذلـــك أيـــضاً، الأجـــزاء: وهي الكتب التي تدجمع الأحاديث الواردة في موضـــوع واحـــد، وقـــد تضيف إليها بعض الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين أو قـــصص متـــصلة بهـــذا الموضـــوع. ومن هذه الأجزاء: جزء في رفع اليدين للإمام الـــبخاري (ت256هـــــ)، وجزء في القراءة خلف الإمام له أيضاً، وجزء في الأشربة للإمام أحمد (ت241هـــ)، وهي عبارة عن رسائل صغيرة في موضوعها.[1]

ومـــنذ ذلك الزمن، كثرت الدراسات الحديثية المتنوعة، التي تحاول سبر أغوار هـــذه الكـــتب العظـــيمة، والتعرف على كنوزها، فأقبلوا عليها شرحاً وتبيانا، وتبويباً، وفهرسة، وترقيماً، وبحثاً، ونهلوا من معينها الذي لا ينضب على طول الدهر.

حتـــى أنـــنا أصبحنا اليوم أمام محاولات جادة، قطعت خطوات طيبة في مجال اســـتخدام الحاسوب في دراسة الحديث، وجمعه، وتصنيفه، وفهرسته، وترتيبه، وجمع الأحكـــام المـــتعلقة بالأحاديث، والمعلومات المتصلة بالرواة، وطرق الحديث، وألفاظه المتعددة.

ولكـــن هـــذه الجهود، هي جهود متواضعة، متفرقة متناثرة، يتبناها ويقوم عليها أفـــراد غيورون على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكنه يبقى جهد شخصي، فهذا المشروع الضخم بحاجة إلى مؤسسة كبرى تتبنى هذا المشروع، وتنهض به، حتى تكون النتائج متناسبة مع مكانة الحديث الشريف في التشريع الإسلامي.

---

[1] لمـــزيد مـــن التفصيل انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، 583/1 فقد أورد سرداً مطولاً لعدد من هذه الأجزاء الحديثية.

الفصل الأول

الصحاح

الفصل الأول

الصحاح

نتناول في هذا الفصل -بإذن الله- مناهج عدد من كتب الحديث التي سميت (بالصحيح) صراحة أو ضمناً.

وسنقتصر في هذا الفصل على دراسة الكتب التالية كل في مبحث خاص به:

المبحث الأول: منهج البخاري في صحيحه.

المبحث الثاني: منهج مسلم في صحيحه.

المبحث الثالث: منهج الإمام مالك في الموطأ.

المبحث الأول

الإمام البخاري ومنهجه في صحيحه

وفيه مطالب:

المطلب الأول: تعريف بالإمام البخاري (اسمه، ونسبه وعائلته، مولده ونشأته، شـــيوخه، تلامـــيذه، رحلاتـــه، مصنفاته، مكانته العلمية وثناء العلماء عليه، محنته ووفاته).

المطلب الثاني: تعريف عام بصحيح البخاري (تسميته، الباعث على تصنيفه، موضوعه، ترتيبه، عدد أحاديثه، رواته، شروحه).

المطلب الثالث: مناهج البخاري في صحيحه

أولاً: شروط البخاري في الصحيح.

ثانياً: منهجه في التراجم.

ثالثاً: منهجه في التكرار.

رابعاً: منهجه في التعليق.

خامساً: منهجه في التحويل.

المطلب الرابع: ما وجه لصحيح البخاري من نقد وجواب ذلك.

المطلب الأول

تعريف بالإمام البخاري

اســـمه ونـــسبه وعائلته: هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفي البخاري، يكنى بأبي عبد الله.

يقال أن نسبته إلى (الجعفي) لأن أحد أجداده، وهو بردزبة كان فارسياً، أسلم على يد اليمان الجعفي، أحد أمراء بخاري، فنسب إليه ولاء.[1]

وقد كان والد البخاري (إسماعيل) من المشتغلين بالحديث، ومن رواته الثقات، وقـــد أورده ابـــن حبان في كتابه الثقات.[2] وذكره ولده البخاري في كتابه التاريخ الكبير فقال في ترجمته: (إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة سمع من مالك، وحماد بن زيد، وصحب ابن المبارك).[3]

توفي والد الإمام وهو صغير، فكفلته أمه، وكانت امرأة صالحة. فقد ذكر ابن حجـــر،[4] أن محمـــد بـــن إسماعيل، ذهبت عيناه في صغره، فرأت والدته الخليل إبراهيم –عليه السلام– في المنام، فقال لها: يا هذه قد رد الله على ابنك بصره بكثرة دعائك، قال فأصبح وقد رد الله عليه بصره.

وكان له أخ أكبر منه سناً، اسمه أحمد، سافر معه ومع أمه إلى الحجاز لأداء فريضة الحج، فبقي محمد بمكة ورجع أحمد مع أمه إلى بخارى، وتوفي بها.[5]

أمـــا عـــن زواجه وذريته، فإن المصادر لا تسعفنا إلى معرفة شيء من ذلك سوى ما نقل عن بعض المتأخرين[6]: أنه لم يترك وراءه ذرية وقد نقل المباكفوري عن العجلوني أن هناك شكاً في زواجه.

---

[1] ابن حجر، هدي الساري، ص477، وتاريخ بغداد 6/2.

[2] الثقات لابن حبان 98/8.

[3] البخاري، التاريخ الكبير، 342/1-342.

[4] هدي الساري، ص478.

[5] المرجع السابق نفسه.

[6] انظر: المباركفوري، سيرة الإمام البخاري، ص105.

شـــملت كل الأمصار، بهذا الشكل الفريد، يبعد أن يكون للبخاري أسرة. والله تعالى أعلم.

مولده ونشأته:

ولد الإمام في مدينة بخارى، وكانت من بلدان ما وراء النهر، وهي الآن في جمهورية أوزبكستان، وتبعد عن مدينة سمرقند حوالي 300 كم.

وكانـــت ولادتـــه بعد صلاة الجمعة 12/شوال/194هـــ. فقد ورث حب العلم وحب الحديث من والده الذي توفي وهو صغير.

فلما صار أهلاً للتحمل، مال قلبه إلى حفظ الحديث، فقد قال عن نفسه (ألهمت حفـــظ الحـــديث وأنا في الكُتَّاب)[1]، وهكذا فقد نشأ في بيت علم، وفي بيئة علمية، حيث مدينة بخارى المشهورة بعلمائها، الذين تلمذ البخاري على يدي عدد منهم.

شيوخه:

أول تلقي البخاري العلم كان على يدي عدد من مشاهير بلده منهم: محمد بن سلام البيكندي (ت225هـــ) وعبد الله بن محمد المسندي (ت229هـــ).

أمـــا شـــيوخه خارج بلده، فقد كانوا أكثر من أن يحصيهم الباحث، وقد روي عنه انه قال (كتبت عن ألف وثمانين نفساً، ليس فيهم إلا صاحب حديث[2]).

وقـــد قـــسم ابـــن حجـــر مشايخه الذين كتب عنهم، وحدث عنهم إلى خمس طبقات[3]:

الأولـــى: من حدثه عن التابعين، مثل محمد بن عبد الله الأنصاري، ومكي بن إبراهيم، وعبيد الله بن موسى، وخلاد بن يحيى، وغيرهم.

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص105.

(2) ابن حجر، هدي الساري، ص479.

(3) المرجع السابق نفسه.

الثانية: من كان في عصر هؤلاء لكنه لم يسمع من ثقات التابعين. منهم: آدم بـــن أبي إياس، وأبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر، وسعيد بن أبي مريم، وأيوب بن سليمان بن بلال، وغيرهم.

الثالثة: هي الوسطى من مشايخه، وهم من لم يلق التابعين، بل أخذ عن كبار أتباع التابعين، منهم: سليمان بن حرب، وقتيبة بن سعيد، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وإسحق بن راهويه، وغيرهم.

الـــرابعة: رفقـــاؤه فـــي الطلب، ومن سمع قبله قليلاً. منهم: محمد بن يحيى الذهلي، وأبو حاتم الرازي، وعبد بن حميد، وغيرهم.

الخامـــسة: قـــوم في عداد طلبته في السِّنّ، والإسناد سمع منهم للفائدة. منهم: عـــبد الله بن حماد الآملي، وعبد الله بن أبي العاص الخوارزمي، وحسين بن محمد القباني، وغيرهم.

وهـــذا يـــدل على تواضع البخاري فقد روي عنه أنه قال: (لا يكون المحدث كاملاً حتى يكتب عمن هو فوقه، وعمن هو مثله، وعمن هو دونه).[1]

تلاميذه:

أمـــا تلامـــيذ الإمام البخاري، فقد كان عددهم أضعاف عدد شيوخه، وحسب الـــبخاري من ذلك، أنه لم ينزل بلداً من بلدان المسلمين إلا وامتلأت المساجد بطلبة العلم، الذين يعتكفون في المساجد فترة إقامته، حتى لا يفوتهم مما يحدث به البخاري شيئاً.

هـــذه الصورة الفريدة تتناسب مع مكانة البخاري العلمية، وانتشار صيته في الآفـــاق. يقـــول الفربـــري: (سمع صحيح البخاري من مؤلفه تسعون ألف رجل[2]) ويكفي البخاري فخراً أنه تلمذ على يديه كبار مشاهير هذا العلم، نذكر منهم:

- الإمام مسلم بن الحجاج، صاحب الصحيح (ت261هـــ).

---

[1] المرجع السابق نفسه.

[2] هدي الساري، ص491، إرشاد الساري للقسطلاني 33/1.

- الإمام أبو عيسى الترمذي، صاحب الجامع (ت279هـ).
- الإمام أبو عبد الرحمن النسائي، صاحب السنن (ت303هـ).
- الإمام أبو محمد عبد الله الدارمي، صاحب السنن (ت255هـ).
- الإمام أبو بكر محمد بن إسحق بن خزيمة، صاحب الصحيح (ت311هـ).
- وأبو بكر بن أبي الدنيا (ت281هـ)، صاحب المصنفات الشهيرة في الزهد والرقائق.
- وأبو بكر البزار (ت292هـ)، صاحب المسند.
- ومحمد بن مطر الفريري (ت320هـ) وهو آخر من روى الصحيح عنه.

رحلاته[1]:

كان الإمام البخاري، رحمه الله، من أنشط العلماء في الرحلات، ولا غرو في ذلك فهذا شأن من أراد أن يبلغ هذه المكانة الرفيعة، ولذلك لم يترك البخاري مصراً من الأمصار الإسلامية فيها علم، إلا ورحل إليه، والتقى بعلمائه.

وقد كانت أولى رحلاته إلى الحجاز، وعمره ستة عشر عاماً، حيث رحل مع أمه وأخيه أحمد، وبعد أداء فريضة الحج، عادت أمه وأخوه، وبقي هو. وتردد بعدها على مكة والمدينة مراراً، ورحل إلى العراق، وكانت أولى رحلاته إلى العراق وعمره ستة عشر عاماً إلى البصرة. ثم رحل بعدها إلى الكوفة، وبغداد، وواسط.

ورحل كذلك إلى بلاد الشام، والتقى بعلمائها، والتقى به طلابها، فذهب إلى قيسارية، ودمشق، وحمص، وعسقلان.

---

[1] الذهبي، سير أعلام النبلاء، 407/12.

وقــد رحــل إلى مصر رحلة طويلة، طاف مدنها ومراكزها العلمية، والتقى بمشاهير علمائها، كما رحل أيضاً إلى بلاد أخرى، فقد نزل نيسابور خمس سنوات، وزار خراسان، والري، وهمدان، وسمرقند، وخرتنك وغيرها كثير.

مصنفاته وآثاره العلمية[1]:

لقد ترك لنا الإمام ثروة هائلة من المصنفات القيمة، يزيد عددها عن عشرين مــصنفاً، وهــي في موضوعات متعددة من علوم الحديث وفنونه، وهذا التنوع يدل علــى موســوعية الــبخاري، وبراعته وسبقه في هذا المجال. ومن أهمها: التاريخ الكبيــر، والتاريخ الأوسط، والتاريخ الصغير، والجامع الكبير، والضعفاء الصغير، وخلق أفعال العباد، والمسند الكبير، والتفسير الكبير، وكتاب الهبة، وكتاب الأشربة، وجــزء رفــع اليدين، وأسامي الصحابة، وكتاب الوحدان، وكتاب المبسوط، وكتاب العلــل، وكتاب الفوائد، والأدب المفرد، وبر الوالدين، وقضايا الصحابة والتابعين، وكتاب الرقاق، وكتاب العقيدة والتوحيد، والمؤتلف والمختلف، وغيرها.

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

لــم يــبلغ أحد من علماء هذه الأمة، ما بلغه البخاري في نفوس الناس عامة، وأهل العلم خاصة حتى ذاع ذكره، حتى أنه كان إذا قدم بلداً، وسمع الناس بمقدمه، خرجوا جميعاً لاستقباله.

ولا يكاد الإنسان يجد كتاباً يتحدث فيه صاحبه عن الحديث وعن مصنفاته، إلا وأطال في ذكر البخاري، والثناء عليه.

---

[1] انظــر ذكــر هــذه المــصنفات فــي: هدي الساري، ص491-499، وسير أعلام النبلاء 4/12، والمــباركفوري، ســيرة البخاري، ص146-155، والعمري د. محمد قاسم، البخاري ومنهجه في الجرح والتعديل، ص9-10.

وحسبنا من ذلك أن ابن حجر قد أفرد فصلاً خاصاً في كتابه هدي الساري، جمع فيه طائفة كبيرة من أقوال العلماء في الإمام البخاري، مما يغني عن تكراره هنا.[1]

محنته ووفاته:

تنقل معظم كتب التاريخ والتراجم، أن البخاري قد امتحن بسبب اتهامه بالقول بخلق القرآن، وتشير أكثرها إلى أن الذي دبر له ذلك هو المحدث محمد بن يحيى الذهني.

والذي يبدو لنا أن هذه المسألة (خلق القرآن) كانت منتشرة آنذاك بين مدعي العلم ومحبي ترويج الفتن، ورواد الغرائب –وهم كثر في كل عصر– فسأله أحدهم عن القول بخلق القرآن، فأجابه البخاري عن أمر آخر، حيث قال: (أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا). فأشاع أولئك المغرضون أن البخاري يقول بخلق القرآن.

وتعتقد أن ما ينسب إلى الذهلي من تدبير مؤامرة ضده، هو أمر لا أصل له، ومما يؤكد ذلك، ما ذكره ابن حجر في رواية عن الإمام مسلم بن الحجاج، وهو أعرف الناس بذلك، قال: "لما قدم محمد بن إسماعيل نيسابور، ما رأيت والياً ولا عالماً، فعل به أهل نيسابور ما فعلوا به، فاستقبلوه من مرحلتين من البلد، أو ثلاث. وقال محمد بن يحيى (وهو شيخ مسلم أيضاً) في مجلسه: من أراد أن يستقبل محمد بن إسماعيل غداً فليستقبله، فإني أستقبله. قال: فاستقبله محمد بن يحيى، وعامة علماء نيسابور، ودخل البلد، فنزل دار البخاريين، فقال لنا محمد بن يحيى: لا تسألوه عن شيء من الكلام، فإنه إن أجاب بخلاف ما نحن عليه، وقع بيننا وبينه، وشمت بنا كل ناصبي، ورافضي وجهمي ومرجئي بخراسان. قال فازدحم الناس على محمد بن إسماعيل، حتى امتلأت الدار والسطوح. فلما كان اليوم الثاني أو الثالث من قدومه، قام إليه رجل فسأله عن اللفظ بالقرآن، فقال: (أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا) قال: فوقع بين الناس اختلاف. فقال بعضهم: (قال لفظي بالقرآن

---

[1] انظر: هدي الساري، ص484–499.

مخلـــوق) وقال بعضهم لم يقل. فوقع بينهم في ذلك اختلاف، حتى قام بعضهم على بعض، قال: فاجتمع أهل الدار فأخرجوهم".[1]

وكان قبل ذلك قد حاول أمير بخارى (خالد بن أحمد الذهلي) أن يفرق الناس عـــنه، فحاك ضده مؤامرة، اتهمه بالقول بخلق القرآن. ويبدو أن هذا هو الذي وقع. فخلـــط الناس بين خالد الذهلي أمير بخارى، ومحمد بن يحيى الذهلي عالم نيسابور ومحدثها.

ثـــم خرج البخاري بعد ذلك إلى بيكند، فتتبعته هذه القرية فانقسم الناس بسبب ذلك، فكتب إلى أهل سمرقند، ليحضر إليهم. فلما وصل إلى خرتنك،[2] نزل في بيت أخـــواله، لينطلق بعدها إلى سمرقند، فبلغه أن الفتنة قد سبقته، وقد انقسم الناس في أمره.

ويـــروى أنـــه عندئذ دعا ربه فقال: اللهم قد ضاقت علي الأرض بما رحبت فاقبضني إليه، فما تم الشهر حتى قبضه الله.[3]

وكانـــت وفاتـــه رحمه الله، ليلة عيد الفطر سنة 256هـــ. بعد أن عاش اثنين وستين عامة إلا ثلاثة عشر يوماً. فكانت تلك نهاية ذلك العملاق العظيم، بعد أن بلغ رســـالة العلـــم، وترك لنا ثروة هائلة من العلوم، وفي مقدمتها كتابه العظيم الجامع البخاري.

---

[1] انظر: هدي الساري، ص493.

[2] هي الآن من ضواحي سمرقند، وقبره فيها معروف هناك.

[3] هدي الساري، ص493.

المطلب الثاني

تعريف عام بصحيح البخاري

تسميته:

ذكر ابن حجر أن البخاري قد سمى كتابه (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)،[1] ويروى أنه أضاف إلى هذه التسمية كلمة (المختصر) بعد كلمة المسند. وقد عرف بين الناس باسم (صحيح البخاري) ويطلق عليه اختصاراً اسم (الجامع الصحيح).

وواقع هذا الكتاب، يشهد له بدقة هذه التسمية. فهو جامع من حديث اشتماله على أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، مرتبة على الأبواب الفقهية، شاملة لجميع أبواب الدين.

وهو صحيح، لأن كل ما فيه من حديث هو صحيح، بشهادة علماء الأمة في كل العصور والأزمان، لم يخالف في ذلك إلا نفر قليل، رد عليهم العلماء قولهم. وهو مسند، أي أن أحاديثه التي وصفت بالصحة، هي الأحاديث المتصلة، من البخاري إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

وهو مختصر، من حيث لم يذكر فيه كل ما صح عنده، فقد قال البخاري عن كتابه (لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركت من الصحيح أكثر).[2]

وأما قوله، من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه: أي أنه شامل للأحاديث والسنن والأيام (المغازي) أي أن فيه كل أنواع الحديث بمعناه الشامل. على اعتبار أن بعضهم يفرق بين الحديث والسنة والأثر.

---

[1] هدي الساري، ص8.

[2] المرجع السابق نفسه.

الباعث على تصنيفه:

لم يكن التصنيف قبل البخاري قد بلغ مرحلة متطورة. فقد اتخذ أشكالاً وطرقاً متعددة -كما سبق ذكره-[1] فرأى البخاري أن يجمع كتاباً لا يضع فيه إلا الحديث الصحيح، وأن يسهل ترتيبه على القارئ، وطالب العلم الرجوع إليه.

ويروى أنه سمع شيخه (إسحق بن إبراهيم بن راهويه) يقول يوماً لتلاميذه لو جمعتهم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال البخاري: فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح. وهكذا تفتقت همته عن هذا العمل الذي ظهر فيه إبداعه، فكان غاية في الدقة والصياغة والترتيب والتبويب.

موضوعه:

على الرغم من أن كتاب البخاري في الحديث الشريف، إلا أن براعة البخاري، جعلته كتاباً موسوعياً، يحوي بين جوانبه موضوعات هامة أخرى: من أهمها:

1- الحديث الصحيح: وهذا هو الواضح من كتابه، فقد جمع فيه صحيح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأسانيد المتصلة.

2- الفقه: فإن كتاب البخاري يعد مرجعاً هاماً، في مجال الفقه، وبيان الأحكام كل ذلك سبكه بشكل فريد غاية في الدقة والاختصار، ويمكن أن نلاحظ موضوع الفقه في الصحيح من خلال ما يلي:

أ- التراجم: وهي عناوين الأبواب، فقد تضمنت أحكاماً صريحة أحياناً، وإشارات إلى قضايا فقهية دقيقة أحياناً أخرى، وكذلك اشتمل على استنباطات مهمة، كانت موضع اهتمام العلماء، حتى إن بعضهم كان يحتج على سلامة استنباطه، وصحة استدلاله بقوله: (بوب البخاري هذا الحديث بكذا وكذا...)، هذا بالإضافة إلى ذكره لغريب الحديث والأثر.

---

[1] إنظر ص13-14 من هذا الكتاب.

ب- تفـريق الحديث وتكراره في أبواب متعددة، بحسب فوائده الفقهية، وقد كـان بعـضها لا يخطر على بال، فكان البخاري سباقاً في ذلك، بعيد النظر، حسن الاستنباط.

جـ- تعداد الروايات وتكرارها بمتون متفاوتة، زيادة أو نقصاً أو اختلافاً في الألفاظ والمعاني، بحيث تمكن الفقيه من الاستنباط والنظر والمقارنة والاستنتاج.

3- التفسير: فقد أولى البخاري التفسير عناية بالغة، حيث اعتنى -كما يقول ابـن حجر-[1] بآيات الأحكام، فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة.

وقـد ربـط كذلك بين الآيات والأحاديث، في كثير من قضايا الفقه، ومسائل الاعـتقاد، بـشكل بديـع لا مثـيل له. حتى أن كتاب التفسير عنده، من أكبر كتب صحيحه وأطولها.

هـذا كله بالإضافة إلى أن كتابه مشتمل على مسائل دقيقة في العقيدة، وعلم التوحيد، وفي المغازي والسير، وفي الأدب والرقائق والزهد، وغير ذلك.

لقـد كان كتاب البخاري جامعاً لكل قضايا الإسلام، بحيث يغني القارئ، في كل المجالات، وفي كثير من جوانب الدين.

ترتيبه:

رتب البخاري صحيحه على أبواب الفقه، فقد جعله سبعاً وتسعين كتاباً، أولها كتاب بدء الوحي، وآخرها كتاب التوحيد. قال ابن حجر: قدم كتاب بدء الوحي، لأنه منبع الخيرات، وبه قامت الشرائع، وجاءت الرسالات ومنه عرف الإيمان والعلوم، ثم قال: وكان أصل العصمة أولاً وآخراً هو توحيد الله، فختم بكتاب التوحيد.

وقـد بـدأ البخاري كتابه بحديث إنما الأعمال بالنيات، وختم بحديث كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم.

---

[1] هدي الساري، ص8.

وقــد كان كل كتاب من كتبه مشتملاً على عدد من الأبواب، وتحت كل باب ذكر عدداً من الأحاديث.

وأمــا تــرتيب الأحاديث في الباب، فقد كان البخاري يرتبها بحسب الغرض الــذي من أجله يسوق تلك الأحاديث، فتارة يبدأ بالحديث العالي ويتبعه ذكر الحديث النازل، وتارة يبدأ بالحديث الأكثر دلالة على الحكم الفقهي ثم يتبعه الشواهد. وتارة أخــرى يــبدأ بالحــديث المعــنعن، ثم يردف به حديثاً آخر فيه التصريح بالسماع، وهكــذا.. كــل ذلك وفق منهج محكم دقيق، كلما نظر الباحث فيه وتحرى ذلك عم مقدار هذا السفر العظيم في نظره، وارتفعت مكانة صاحبه.

عدد أحاديثه:

لــيس هــناك شــيء يتعلق بصحيح البخاري، اختلف العلماء فيه، أكثر من اختلافهم في عدد أحاديثه. والسبب في ذلك راجع إلى اختلافهم فيما يعد وما لا يعد. فمنهم من عد المتصل وغير المتصل. ومنهم من اقتصر على المتصل ومنهم من لم يــدخل المعلق، ومنهم من عد المتابعات، ومنهم من لم يعدها.. وهكذا، ومن أشهر أقوال العلماء في ذلك:

- **رأي ابــن الــصلاح:** عدد أحاديثه سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون بالمكرر، وبإسقاط المكرر أربعة آلاف.
- **رأي الــنووي:** أن عــدد الأحاديــث كما قال ابن الصلاح، ولكنه قيدها بالأحاديث المسندة فقط.
- **رأي ابن حجر:** أن جميع ما فيه بالمكرر سوى المعلقات والمتابعات سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديثاً.
- **تــرقيم محمد فؤاد عبد الباقي:** بلغ عدد الأحاديث سبعة آلاف وخمسمائة وثلاثــة وســتون حديثاً. أي بزيادة قدرها مائة وستة وستون حديثاً على العــدد الــذي ذكره ابن حجر. ويبدو أن هذا الرقم هو الأدق والأصوب، وذلك أنه جعل أمام كل حديث رقمه المتسلسل، والله أعلم.

رواتــه:

روي عــن الفربري (تلميذ البخاري) أنه سمع الصحيح من البخاري تسعون ألفاً. وهذا العدد قد يكون مبالغاً فيه، إذا اعتبرنا أن المقصود هم الذين سمعوا كامل الصحيح. أما إذا كان المقصود من سمع بعض الصحيح، فلا غرابة في ذلك. وعلى أي حال فإن صحيح البخاري قد وصل إلينا مدوناً ومروياً عن عدد من تلاميذه ومن أشهر رواته:

1- الفربــري[1]: وهــو محمد بن يوسف بن مطر الفربري، أشهر من روى صحيح البخاري سمع الصحيح من مؤلفه مرتين، مرة بفربر سنة (248هـ)، ومرة بــبخارى سنة (252هـ) وكان ثقة حافظاً ورعاً، مات سنة (320هـ). والفربري -بفتح الفاء وكسر الراء، وقيل بفتحها- نسبة إلى فربر، وهي بلدة على طرف نحر جيحون مما يلي بخارى.

وروى عــن الفربري العدد الكثير. منهم[2] أبو إسحاق المستملي، وأبو محمد الحمويــي، وأبو الهيثم الكشميهني، وسعيد بن عثمان بن السكن، وأبو زيد محمد بن أحمد المروزي.

2- حمــاد بــن شــاكر أبــو محمــد النسفي،[3] كان ثقة مأموناً، مات سنة 321هـ.

3- إبــراهيم بــن معقــل بن الحجاج أبو إسحاق النسفي،[4] كان إماماً ثقة حافظاً، مات سنة 295هـ.

4- منــصور بن محمد بن علي أبو طلحة البزدوي،[5] وهو آخر من روى صحيح البخاري عن مؤلفه، وكان ثقة، مات سنة 329هـ.

---

[1] انظر: إفادة النصيح لابن رشيد ص10، والأنساب للسمعاني 359/4، وسير أعلام النبلاء 9/15.

[2] انظر تراجمهم في: إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح لابن رشيد، ص10 وما بعدها.

[3] سير أعلام النبلاء 5/15.

[4] المصدر السابق 493/13.

[5] المصدر السابق 279/15.

شروح صحيح البخاري:

لم يلق كتاب بعد كتاب الله عز وجل من العناية والدرس، والشرح والاستنباط مـــا لقـــيه صـــحيح البخاري، وهذه العناية تتناسب مع مكانة الصحيح، وقيمته عند العلماء.

وقـــد أورد العلمـــاء ذكر عدد كبير من شروح الصحيح، بلغت العشرات من الشروح المطولة والمختصرة، في عصور متعددة.[1] ونحن هنا نكتفي بذكر أهم هذه الشروح التي وصلتنا:

1- فتح الباري شرح صحيح البخاري:

للإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـــ) وقد استغرق تصنيفه أكثر من خمس وعشرين سنة، فقد بدأ سنة (817 هـــ) عن طريق الإملاء، ثم صار يكتب منه شيئاً فشيئاً، ويراجع ما كتب مع الأئمة في كل أسبوع إلى أن انتهى منه سنة (842هـــ).

وهـــو مـــن أجل شروح البخاري، وأعظمها فائدة، وأكثرها شهرة وانتشاراً، ولهذا الشرح مقدمة هامة تقع في مجلد ضخم اسمها (هدي الساري) جعل فيها عشرة فـــصول تتناول أهم القضايا المتعلقة بالصحيح، وقد أجاد ابن حجر في كشف أسرار صحيح البخاري وبيان كثير من قضاياه التي تستوقف القارئة، مما لا غنى عنها لمن أراد أن ينهل من معين هذا الكتاب ويتعرف على مناهجه المتعددة.

أما الشرح فقد اشتمل على عدد كبير من الفوائد والميزات أهمها:

1- جمـــع طـــرق الحـــديث ورواياتـــه، مما يعين على الترجيح في المعنى والإعراب والفقه.

2- كـــان يشرح في كل موضع ما يتعلق بمقصد البخاري في هذا المكان ثم يحيل شرح باقي الحديث على المكان المشروح فيها تفصيلاً.

---

[1] انظر: صديق حسن خان، الحطة في ذكر الصحاح الستة، ص184-197.

3- يحرص -غالباً- على بيان علاقة الحديث بترجمة الباب، وأصلها، ويبين غاية البخاري من الترجمة.

4- اشتمل شرحه على فوائد فقهية هامة، تعين القارئ على ربط الحكم بالدليل.

5- كثيراً ما كان يبحث قضايا الإسناد وما يتعلق بالرواة، ولطائف الإسناد.

6- اهتم بالنكات الأدبية، والقضايا البلاغية، ووجوه الإعراب واللغة.

وقد طبع هذا الكتاب عدة مرات، وأفضل طبعاته ما كان مع الصحيح، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ومراجعة محب الدين الخطيب، رحمهم الله جميعاً.

2- عمدة القاري شرح صحيح البخاري:

لأبي محمد بدر الدين محمود بن أحمد العيني الحنفي (ت855هـ) وهو من أقران ابن حجر.

وقد ابتدأ بتصنيفه سنة (820هـ) وفرغ منه سنة (847هـ) ويقع الكتاب في خمسة وعشرين جزءاً، وهو مطبوع يقع في عشرة مجلدات.

وكان منهجه في كتابه أنه يبدأ بشرح ترجمة الباب، ثم يذكر وجه المناسبة بينه وبين الباب الذي يليه – ثم يورد الحديث ويشرع في شرحه، وكان يضع عنواناً أمام كل موضوع من موضوعات الشرح على النحو التالي:

1- بيان تعلق الحديث بالترجمة.

2- بيان رجاله.

3- بيان ضبط الرجال.

4- بيان الفوائد المتعلقة بالرجال.

5- بيان الأنساب.

6- بيان لطائف الإسناد.

7- بيان تعدد الحديث في الصحيح.

8- بيان من أخرجه غير البخاري.

9- بيان اختلاف لفظه.

10- بيان اللغة.

11- بيان الإعراب.

12- الأسئلة والأجوبة.

13- بيان استنباط الأحكام.

14- بيان فوائد تتعلق بالحديث.

وقد لا يحتاج لذكر كل هذه العناوين في بعض المواضع، فيقتصر على بعضها، بحسب الحاجة. وقد يجمع بين عدد من العناوين في عنوان واحد.

لكن العيني لم يلتزم هذا المنهج إلا في الأجزاء الأربعة الأولى، أما بعد ذلك فقد اختل الترتيب، واقتصر على عناوين قليلة.

ولا يفوتنا التنبيه إلى أن هذا الشرح قد امتاز باهتمامه الواضح بأحاديث الأحكام، وبحث المسائل الخلافية بين المذاهب الفقهية.

3- إرشاد الساري:

لشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (ت923هـ) ويقع في عشرة مجلدات.

وقد ذكر له مقدمة تقع في خمسة فصول، اشتملت على بيان فضيلة أهل الحديث وشرفهم، ثم ذكر أول من دون الحديث والسنن، ثم بعض مصطلحات الحديث، ثم ذكر ما يتعلق بالبخاري في صحيحه، وبيان شرطه، ثم أخيراً تعرض لنسب البخاري ونسبته وحياته ..الخ.

ويمتاز هذا الشرح باهتمام صاحبه في ضبط الكلمات، وبيان مدلولاتها اللغوية، وكثيراً ما يتعرض للإعراب، مما يسهل على القارئ فهم المقصود، كما أنه يعتني بالروايات، ويقارن بينها. وهو بالجملة شرح مختصر عظيم الفائدة، كثير النفع، لا يستغني عنه طالب العلم.

المطلب الثالث

مناهج البخاري في صحيحه

أولاً- شروطه:

لم يصرح البخاري بشروطه في صحيحه، ولكن العلماء حاولوا استنباط ذلك من خلال منهجه الذي سلطه، ويمكن أن نجمل هذه الشروط بما يلي:

الشرط الأول:

مـــا ذكره أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي قال: شرط البخاري أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته، إلى الصحابي المشهور، من غير اختلاف بين الثقات الإثـــبات ويكـــون إسناده متصلاً غير مقطوع، وإن كان للصحابي راويان فصاعدا فحسن، وإن لم يكن إلا راوٍ واحد وصح الطريق إليه كفى.[1]

وكـــذلك قال الحازمي[2]: شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلاً، وأن يكون راويـــه مـــسلماً، صـــادقاً غير مدلس، ولا مختلطاً، متصفاً بصفات العدالة، ضابطاً متحفظاً سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد.

ويفـــيد كـــلام المقدســـي والحازمي أن الشرط الأول للبخاري، هو أن يكون الحـــديث صحيحاً، شاملاً لجميع شروط الحديث الصحيح، التي اتفق عليها العلماء، وهي خمسة: (الاتصال، العدالة، تمام الضبط، عدم الشذوذ، عدم وجود علة قادحة).

ولا شك أن واقع كتاب البخاري يشهد له بوجود هذا الشرط وتحققه في جميع أحاديـــث كـــتابه. وهذا ما التزمه البخاري نفسه، حينما أشار إلى ذلك بتسمية كتابه (الجامع الصحيح). وقوله كذلك: (لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً).[3]

---

[1] المقدسي، شروط الأئمة الستة، ص7.

[2] الحازمي، شروط الأئمة الخمسة، ص157 بتصرف.

[3] ابن حجر، هدي الساري، ص8.

الشرط الثاني:

ذكـــر الحازمي[1] شرطاً مهماً، تناقله العلماء بعده، واعتمدوه شرطاً رئيسياً، وهـــو شـــرط الـــبخاري فـــي الرجال، أن يخرج لأصحاب الطبقة الأولى بإطلاق، ولأصـــحاب الطبقة الثانية انتقاء، وأما الثالثة، فما دونها، فلا يعرج عليها. وقد قسم الحازمي طبقات تلاميذ الشيوخ إلى خمس طبقات هي[2]:

الأولـــى: من وصف بالعدالة والضبط التام، مع طول الملازمة للشيخ، والعلم بحديثه.

الثانـــية: هـــم أهل الحفظ والإتقان، كمن قبلهم، لكن لم يصحبوه طويلاً، ولم يمارسوا حديثه.

الثالثة: لازموا الشيخ وصحبوه طويلاً، ولكن تكلم في ضبطهم وحفظهم.

الرابعة: لم يلازموا الشيخ طويلاً وتكلم في ضبطهم وحفظهم.

الخامسة: هم المتروكون والضعفاء.

ويفيد هذا الشرط، أن البخاري لم يكن يضع في صحيحه، إلا أحاديث يرويها، الثقات مع وجود قرائن تؤكد ضبطهم للحديث.

وإذا عـــدنا إلـــى كتاب البخاري نجد أنه قد التزم بذلك بشكل دقيق فإن واقعه يشهد له بهذا، فلم يخالف إلا في حالات نادرة، وفق ضوابط وقيود محددة.[3]

الشرط الثالث:

اشـــترط البخاري في الحديث المعنعن –وهو الذي يروى بصيغة (عن)– أن يثـــبت لقاء الراوي عمن فوقه، ولو مرة واحدة، فلا يكتفي بمجرد المعاصرة، حتى يثبت الاتصال.

---

[1] الحازمي، شروط الأئمة الخمسة، ص153.

[2] ذكر ابن حجر: أن هذا التقسيم يكون في حق المكثرين، مثل أصحاب نافع والأعمش.

[3] لمـــزيد مـــن التفصيل انظر: د. أمين القضاة، د. شرف القضاة، قياس شرط البخاري في الطبقات، ص119–137، بحث منشور في مجل (دراسات) الجامعة الأردنية، 1994م.

وقـد كـان البخاري يثبت ذلك كثيراً في صحيحه، بذكر رواية أخرى، لذلك الراوي، مصرحاً فيها بالسماع.[1] وهذا الشرط قد رفع من مكانة صحيح البخاري، وأكسبه قوة إلى قوته.

مثال: ما أخرجه البخاري في كتاب الجنائز قال[2]:

حدثنا يحيى بن بكثير، حدثنا الليث، عن عُقيل، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة أنهما حدثاه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: نعى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، النجاشي صاحب الحبشة ... الحديث.

(... وعـن ابن شهاب قال حدثني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة رضي الله عنه قال ... الحديث).

فنلاحظ هنا كيف أن في السند الأول يروي ابن شهاب عمن فوقه وهو سعيد بـن المـسيب بصيغة (عن). فيأتي البخاري بالرواية الأخرى التي يصرح فيها ابن شهاب بالسماع من سعيد، وذلك بصيغة (حدثني).

ثانياً- مناهجه في التراجم:

المقـصود بالتراجم، هي العناوين التي يصيغها البخاري لأبواب كتابه، وهي دلـيل على مدى فقه المصنف، وفهمه للأحاديث، وقدرته على استنباط الأحكام من أدلـتها الشرعية، وتراجم البخاري تظهر إبداعه، وتفننه في هذا المجال. ويمكن أن تقسم التراجم في صحيح البخاري إلى ثلاثة أقسام[3]:

أ- الترجمة الظاهرة:

وهي الترجمة التي يدل عليها الحديث دلالة ظاهرة واضحة، بحيث لا تحتاج إلى أعمال الفكر والنظر لمعرفة العلاقة بينها وبين حديث الباب.

---

[1] هدي الساري، ص10.

[2] باب الصلاة على الجنائز بأصلي والمسجد (60)، حديث رقم 1327+1328.

[3] انظـر تفـصيل ذلـك: د. نـور الدين عتر، الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيح، ص274-298، وقد أشار إلى هذه التراجم ابن حجر في هدي الساري ص13-14.

وللبخاري في هذا النوع من التراجم عدة مسالك أهمها:

* **المسلك الأول:** الترجمة بصيغة خبرية عامة: وذلك بأن تكون الترجمة دالة علـــى مضمون الباب بصيغة خبرية عامة، تحتمل عدة أوجه، فيتعين المقصود من هذه الأوجه بالحديث الذي يسوقه في الباب.

مـــثال: قول البخاري ي كتاب الطهارة: (باب الماء الدائم) ثم أخرج في هذا الباب حديث (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه).[1]

فهذه الترجمة تحتمل عدة أوجه: هل المقصود منها حكم الماء الدائم؛ مقداره، صـــفته، اســـتعماله...الخ. فلما ساق الحديث عين المقصود من هذه الترجمة بشكل معدد. وهو النهي عن البول في الماء الدائم.

* **المـــسلك الثاني:** الترجمة بصيغة خبرية خاصة: وذلك بأن تكون الترجمة دالة على مسألة الباب، دون أن يتطرق إليها الاحتمال -كالسابقة- فهي لا تحتمل إلا وجهاً واحداً.

مـــثال: قول البخاري في كتاب الزكاة: (باب فرض صدقة الفطر، ورأى أبو العالية وعطاء وابن سيرين صدقة الفطر فريضة).[2] ثم أخرج في هذا الباب حديث ابن عمر قال: (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير..).

وبهذا تكون الترجمة قد بينت الحكم بوضوح، دون أن يتطرق إليها الاحتمال. فلـــو أن البخاري أرادها ترجمة بصيغة خبرية عامة لقال فيها (باب صدقة الفطر) لأنها عندئذ تحتمل أوجهاً عدة. هل المقصود حكمها، أم مقدارها أو وقتها، إلى غير ذلك من الاحتمالات، لكنه لما قال (باب فرض صدقة الفطر) فقد حدد المقصود دون احتمال.

---

[1] صحيح البخاري، كتاب الطهارة، باب البول في الماء الدائم 346/1.

[2] كتاب الزكاة، باب فرض صدقة الفطر 110/3.

وفائـــدة هـــذا النوع من التراجم، بيان أن هذا هو رأي المصنف (البخاري) واختياره في هذه المسألة.

* **المسلك الثالث:** الترجمة بصيغة الاستفهام: وذلك بأن تكون صيغة الترجمة اســـتفهامية. وفائدة ذلك لفت نظر القارئ إلى أهمية هذه المسألة، وبخاصة إذا كانت مسألة خلافية.

مـــثال: قـــول البخاري في كتاب الجمعة: (باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم؟)[1] ثم أخرج في هذا الباب عدداً من الأحاديث: منها: حديث أبي هريرة: حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوماً يغسل فيه جسده ورأسه).

وحديث ابن عمر: (من جاء منكم الجمعة فليغتسل).

وحديث أبي سعيد الخدري: (غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم).

ونلاحظ هنا ما يلي:

أن دلالة الحديث الأول أن غسل يوم الجمعة حق على كل مسلم –مطلقاً– بمن فيهم النساء والصبيان، ومن لم يشهد الجمعة لعذر.

ودلالـــة الثانـــي: أن غسل الجمعة واجب على من يشهد الجمعة فقط، بغض النظر عن كونه رجلاً أو امرأة أو صبياً، فالعبرة هنا بشهود الجمعة.

وأمـــا دلالـــة الثالث: أن غسل الجمعة واجب على كل مسلم بالغ، سواء شهد الجمعة أم لا، ذكراً كان أو أنثى، فالعبرة هنا هو البلوغ.

وهنا يتجلى فقه البخاري الدقيق، ونظره العميق في دلالات الأحاديث.

* **المسلك الرابع:** الترجمة المقتبسة: وذلك بأن تكون الترجمة مقتبسة اقتباساً، فهي ليست من صياغة البخاري. وهذا الاقتباس، قد يكون من حديث شريف، أو آية من القرآن الكريم، أو أثراً مروياً عن الصحابة فمن بعدهم.

---

[1] كتاب الجمعة، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل ... 382/2.

مـــثال: الاقتباس من القرآن: قوله في كتاب الزكاة: (باب قول الله تعالى: فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنة فسنيسره لليسرى) وأخرج فيه حديث: ما من يوم يـــصبح العـــباد فيه إلا ملكان ينزلان، فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقاً خلفا، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً تلفا).[1]

مـــثال: الاقتباس من الآثار: قوله في كتاب الزكاة: (باب ما كان من خليطين فإنهمـــا يتراجعان بينهما بالسوية)، وقال طاوس وعطاء: إذا علم الخليطان اموالهما فـــلا يجمـــع مالهما، وقال سفيان: لا تجب حتى يتم لهذا أربعون شاة ولهذا أربعون شـــاة). ثـــم أخـــرج فيه حديث أنس أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ... الحديث).[2]

بقـــي أن نقول: أن البخاري قد يجمع بين أكثر من مسلك في ترجمة واحدة، فيركب بينها بسبك لطيف وعبارة جامعة.

مـــثال: قول البخاري في كتاب الجنائز[3] (باب غسل الميت ووضوئه بالماء والـــسدر. وحنط ابن عمر رضي الله عنهما ابنا لسعيد بن زيد، وحمله وصلى، ولم يتوضـــأ. قـــال ابن عباس رضي الله عنهما: المسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً... وقال النبي صلى الله عليه وسلم المؤمن لا ينجس) ... ثم ذكر الحديث.

فـــنلاحظ هنا أن الشطر الأول: هو ترجمة ظاهرة بصيغة خبرية عامة (لأنها تحـــتمل عـــدة أوجه، هل المقصود حكم غسل الميت، أم كيفيته، أم وقته...الخ) ثم اقتـــبس مـــن كـــلام ابن عمر، ثم ابن عباس، ثم من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم.

---

[1] كتاب الجهاد، باب الخيل معقود في نواصيها الخير (43)، حديث رقم 2849، 2850.

[2] كتاب الزكاة، باب ما كان من خليطين.. (25)، حديث رقم 1451.

[3] كتاب الجنائز، باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر 125/3.

ب- التراجم الاستنباطية:

وهي العناوين التي يستنبطها المصنف من الحديث الوارد في الباب، بحيث لا يـــدرك القارئ العلاقة بينها وبين الحديث، إلا بإعمال الفكر، والنظر والتأمل، وذلك لتضمنها حكماً شرعياً قد لا ينتبه إليه القارئ.

وفائدة هذا هو تحقيق هدف تعليمي وهو شحذ ذهن طالب العلم وتمرينه على التفقه والاستنباط، والتعمق في مسائل العلم. وذلك من خلال الوصول به إلى نتيجة لا تـــدل عليها أحاديث الباب التي بين يديه بصورة مباشرة، فيضع له ما يرشده إلى هذه النتيجة من خلال العنوان.

وقـــد تتضمن هذه الترجمة كذلك حكماً زائداً على مدلول الحديث، مستنداً إلى وجود ما يدل عليه من طريق آخر.

مثال: قول البخاري في كتاب الصلاة: (باب الشعر في المسجد) فقد أورد فيه حـــديث عـــبد الـــرحمن بن عوف انه سمع حسان بن ثابت الأنصاري يستشهد أبا هريـــرة: أنشد الله، هل سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: يا حسان أجب عن رســـول الله، اللهم أيده بروح القدس؟ قال أبو هريرة: نعم.[1] فهذا الحديث يدل على جـــواز إنـــشاد الـــشعر، ولكن ليس في التصريح بأن ذلك جائز في المسجد. فأورد الـــبخاري الترجمة السابقة التي بينت جواز ذلك في المسجد، فكان هذا حكماً زائداً على مدلول الحديث.

مـــثال آخـــر: قول البخاري في كتاب الأحكام[2]: (باب من رأى القاضي أن يحكـــم بعلمـــه في أمر الناس، إذا لم يخف الظنون والتهمة، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لهند: خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف. وذلك إذا كان أمراً مشهوراً).

---

[1] كتاب الصلاة، باب الشعر في المسجد 54/1، حديث رقم 453.

[2] كتاب الأحكام، باب من رأى للقاضي ... (14)، حديث رقم 7161.

أخـــرج فـــيه حـــديث عائشة رضي الله عنها قالت: (... إن أبا سفيان رجل مسِّيك، فهل عليّ من حرج أن أطعم من الذي له عيالنا؟ قال لها: لا حرج عليك أن تُطعميهم من معروف).ط

فهـــنا نلاحظ كيف أن البخاري استنبط أموراً منها: أن جواب الرسول صلى الله علـــيه وســـلم هذا يعد قضاء. وأنه كان بناءً على علمه وليس بناء على بيّنة أو إقـــرار، وكـــذلك أن هذا أمر جائز إذا لم يخف القاضي التهمة والظنون. وأن يكون ذلك في أمر الناس، وليس في الحدود والقصاص.

جـــ- التراجم المرسلة:

وهـــي المطلقـــة، غيـــر المقـــيدة بجملة أو كلمة أو نحوها، وذلك بأن يكتفي البخاري بذكر كلمة (باب) ولا يضيف عليها شيئاً. وهذا النوع من التراجم يستعمله البخاري في حالتين:

إما أن يكون مضمون هذا الباب متصلاً بالباب السابق مكملاً له، بحيث لو لم تكن هذه الترجمة المرسلة موجودة، لكانت الأحاديث التي جاءت بعدها منسجمة مع الباب السابق. فكان هذا الباب بمثابة فصل من الباب السابق. وقد فصل بينهما هنا، إمـــا لقائدة زائدة عليه وردت في الحديث الآخر، أو لتنبيه القارئ إلى أهمية ما ورد فيه.

مـــثال: قـــول الـــبخاري فـــي كتاب الجنائز (باب ما يكره من النياحة على المـــيت)[1] اخرج فيه حديث المغيرة قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: (مـــن نـــيح عليه يعذب بما نيح عليه)، وحديث ابن عمر عن أبيه (الميت يعذب في قبره بما نيح عليه) ثم قال في الباب الذي يليه (باب)[2] وأخرج فيه حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: (جيء بأبي يوم أحد قد مثل به، حتى وضع بين يدي رســـول الله صـــلى الله علـــيه وســـم، وقد سجي ثوباً، فذهبت أريد أن أكشف عنه،

---

[1] كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت (33)، حديث رقم 1291، 1292.

[2] باب رقم (34)، حديث رقم 1293.

فنهانـــي، فـــسمع صوت صائحة فقال: من هذه؟ فقالوا: ابنة عمر –أو أخر عمرو– قـــال: فلـــم تبكي؟ أو لا تبكي، فما زالت الملائكة تظلله بأجنحتها حتى رفع). فهذا الحـــديث يتضمن حكم الأحاديث السابقة قبله. ولذلك قال ابن حجر في شرحه: فهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله.

وقـــد أفـــرده البخاري بترجمة منفصلة، للتنبيه إلى أهمية ذلك، فكأنه أراد أن يقـــول أن النـــياحة تضر بالميت، حتى وإن كان شهيداً. أو بيان أنه مكرم عند الله بصنيع الملائكة وتزاحمهم عليه لصعودهم بروحه.[1]

أو أن يكون مضمون هذا الباب مشتمل على فائدة تتصل بأصل الموضوع أي الكتاب الذي تفرعت عنه أبواب.

مثال: قول البخاري في كتاب الحرث والمزارعة: (باب قطع الشجر والنخيل) أخـــرج فيه حديث عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم (أنه حرق نخل بني النضير وقطع).[2]

ثـــم ذكـــر بعد ترجمة مرسلة فقال: (باب) وأخرج فيه حديث رافع بن خديج قـــال: (كنا أكثر أهل المدينة مزدرعاً، كنا نكرى الأرض بالناحية منها مسمى لسيد الأرض، قـــال فممـــا يُصاب ذلك وتسلم الأرض، ومما تُصاب الأرض ويسلم ذلك. فنهينا، وأما الذهب والورق، فلم يكن يومئذ).

فهذا الحديث ليس له علاقة مباشرة بالباب الذي قبله –كما هو واضح– وإنما له صلة بأصل الموضوع، وهو كتاب الحرث والمزارعة.

وهكذا نلاحظ دقة تراجم البخاري في صحيحه، وعمقها، وغزارة ما اشتملت علـــيه من الفقه، والفوائد العظيمة، والإشارات اللطيفة. يقول شاه ولي الله الدهلوي: (وأراد أيـــضاً أن يفـــرغ جهده في الاستنباط، من حديث رسول الله صلى الله عليه

---

[1] ابن حجر، فتح الباري، 116/3.

[2] كتاب الحرث والمزارعة، باب قطع الشجر والنخيل (6) حديث رقم 2326، 9/5.

وسلم، فيستنبط من كل حديث مسائل كثيرة جداً، وهذا أمر لم يسبقه إليه أحد غير أنه استحسن أن يفرق الأحاديث في الأبواب، ويودع في الأبواب سر الاستنباط).[1]

هذا وقد صنف عدد من العلماء مصنفات خاصة بتراجم البخاري في صحيحه ومن ذلك[2]: المتواري على تراجم البخاري – لناصر الدين احمد بن المُنيِّر (ت683هـ) وفك أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث لأبي عبد الله بن رشيد السبتي (ت721هـ)، وكتاب مناسبات تراجم البخاري، لبدر الدين بن جماعة (ت733هـ) وقد طبع من هذه الكتب: كتاب ابن المُنير، وابن جماعة، والشاه الدهلوي.

ثالثاً- مناهجه في تكرار الحديث:

تعد ظاهرة تكرار الأحاديث في صحيح البخاري، من الظواهر البارزة فيه، حتى إنه يكرر الحديث أحياناً في أكثر من عشرة مواضع. ولكن كل ذلك يتم وفق منهج دقيق التزمه في صحيحه، ويهدف لتحقيق جملة من الفوائد الهامة، سواءً كانت في الإسناد أم في المتن. ومن أهم مناهجه:

أ- أن البخاري لا يكرر الحديث في موضع آخر في صحيحه، إلا إذا اشتمل على فائدة في الإسناد، أو فائدة في المتن، أو فيهما معاً.

فإذا دعته الضرورة إلى التكرار، وليس هناك سند آخر مشتمل على فائدة جديدة، كان البخاري يلجأ إلى تعليق الحديث، فيكون قد قدمه بثوب جديد.

ولم يخالف البخاري هذا المنهج في صحيحه إلا نادراً، حيث بلغت الأحاديث التي كررها بذات السند والمتن ثلاثة وعشرين حديثاً فقط.[3]

---

[1] انظر: شاه ولي الله الاهلوي، شرح تراجم أبواب البخاري، ص2-3.

[2] هدي الساري، ص14.

[3] نقل عن ابن حجر أن عددها (21) حديثاً، وزاد القسطلاني على بن حجر حديثاً واحداً فيكون العدد اثنان وعشرون، وزاد الدكتور نور الدين عتر حديثاً آخر، فيكون العدد ثلاثة وعشرين، انظر جامع الترمذي والموازنة، ص92.

ولكن ينبغي التنبيه إلى أن هذا التكرار بذات السند والمتن، لا يعني إطلاقاً أنه تكـــرار بدون فائدة. فإن الفائدة هنا قد تكون باستنباط حكم جديد ناسب الترجمة التي وضع فيها والباب الذي ذكر فيه هذا الحديث مكرراً.

ب- أن هـــذا التكـــرار قد يكون في الباب نفسه. فيخرج الحديث من طريق أخرى بلفظ آخر، وقد يكرره في أبواب أخرى في ذات الكتاب، وقد يكون في كتب أخرى في الصحيح.

جـــــ- لا يذكر البخاري أية إشارة تدل على أن هذا الحديث مكرر عنده في مكان آخر وإنما ترك ذلك لذكاء القارئ ودقة ملاحظته.

فوائد التكرار عنده وأسبابه وأهدافه:

تناول العلماء هذا الموضوع الهام في صحيح البخاري،[1] ونحن هنا يمكن أن نقـــسمه إلـــى قـــسمين، وكل قسم يشتمل على أنواع. سنحاول أن نعرضها عرضاً مختصراً مع ذكر أمثلة على كل نوع، توضيحاً للصورة، وتتميماً للفائدة.

القسم الأول: التكرار لأسباب وفوائد إسنادية

لقـــد أظهرت هذه القضية عناية الإمام البخاري بالأسانيد ودقته في ذلك وتتبع الطـــرق والإتـــيان بالمتابعات والشواهد، كل ذلك يوزعه على أبواب كتابه بطريقة غاية في الإبداع والابتكار. ويمكن حصر ذلك فيما يلي:

1- أن يخـــرج الحـــديث عن صحابي، ثم يورده بإسناده عن صحابي آخر، وهدفه من ذلك إخراج الحديث عن حد الغرابة.

مـــثال: قـــول البخاري في كتاب الحج[2]: (حدثنا أحمد بن عيسى، حدثنا ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، أن سالم بن عبد الله أخبره، أن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يركب راحلته بذي الحُليفة ثم يهلّ حتى تستوي به قائمة).

---

[1] هدي الساري، ص15.

[2] كتاب الحج، باب قوله تعالى يأتوك رجالاً... (2) حديث رقم 1514-1515.

أخــرجه مــن طــريق آخر (حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا الوليد، حدثنا الأوزاعــي، سمع عطاء، يحدّث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أن إهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذي الحليفة حين استوت به راحلته).

فهنا نلاحظ كيف أن البخاري أخرج الحديث عن ابن عمر أولاً ثم أتى بطريق آخــر عن جابر. وبذلك يكون قد روى هذا الحديث اثنين من الصحابة، فخرج عن حد الغرابة.

2- أن يخرج الحديث وفيه راوٍ روى الحديث عمن فوقه بصيغة (عن) فكان الــبخاري يحــرص أن يأتي براوية أخرى، يصرح فيها ذلك الراوي بالسماع ممن فوق وذلك حتى يثبت لقاءه به، فيتحقق بذلك شرطه في اللقاء.

مــثال: قــال البخاري[1]: حدثنا مسدد، حدثنا بشر بن المفضل، عن خالد بن ذكوان، عن الربيع بنت معوّذ قالت: كنا نغزو مع النبي صلى الله عليه وسلم فنسقي القوم ونخدمهم، ونردّ الجرحى والقتلى إلى المدينة).

وأخرجه أيضاً فقال[2]: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا بشر بن المفضل، حدثنا خالــد بــن ذكوان، عن الربيع بنت معوّذ قالت: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم نسقي، ونداوي الجرحى، ونرد القتلى إلى المدينة).

ففــي الــرواية الأولــى روى بشر عن خالد بن ذكوان بالعنعنة، وفي الثانية صرّح بالسماع.

3- أن يخــرج الــبخاري حديثاً متصلاً، وهو من طريق آخر فيه زيادة راوٍ أثــناء الــسند، فكان البخاري يحرص أن يذكر الرواية الثانية، المشتملة على زيادة راوٍ، حتى لا يتوهم أحد أن البخاري أو أحد الرواة قد أسقط من الإسناد رجلاً وهذا ما يعرف عند العلماء باسم المزيد في متصل الأسانيد.

---

(1) كتاب الجهاد والسير، باب رد النساء الجرحى والقتلى (68) حديث رقم 2883.

(2) كتاب الجهاد والسير، باب مداواة النساء الجرحى في الغزو (67، حديث رقم 2882).

مثال: قال البخاري[1]: (حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبـــري، عـــن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إنكن ستحرصون على الإمارة، وستكون ندامة يوم القيامة، فنعم المرضعة وبئست الفاطمة).

ثـــم أخرجه من طريق محمد بن بشار، حدثنا عبد الله بن حُمران، حدثنا عبد الحميد بن جعفر، عن سعيد المقبري، عن عمر بن الحكم، عن أبي هريرة، قوله.

فنلاحظ أن سعيداً في الرواية الأولى يروى عن أبي هريرة مباشرة. وهو سند متـــصل، وفي الرواية الثانية يروى سعيد عن عمر بن الحكم عن أبي هريرة فوقع في هذه الرواية زيادة راوٍ وهو (عمر بن الحكم).

ومعنـــى هـــذا أن يكـــون سعيد لم يلتق بأبي هريرة أولاً ولم يسمع منه هذا الحـــديث إلا بواسطة عمر بن الحكم. فكان يرويه هكذا، ثم التقي بأبي هريرة فسمع مـــنه الحـــديث فأصبح يرويه عنه مباشرة وبذلك يكون الحديث قد روي عنه على الوجهين.

فكان البخاري يحرص أن يذكر الوجهين لدفع وهم يمكن أن ينشأ عند القارئ وهو انه أسقط رجلاً من الإسناد. ولذلك كان يكرر الحديث.

4- أن يـــرد الحـــديث بطـــريقين إحداهما مرفوعة، والأخرى موقوفة وهما صحيحتان فكان البخاري يحرص أن يذكر الروايتين معاً. لأنه لو اقتصر على ذكر الرواية المرفوعة، لتوهّم بعض القرّاء، فيظنّ أنه قد رفع رواية موقوفة.

فكأنه يريد أن يقول أن الروايتين صحيحتان، معروفتان والمثال السابق يصلح لهـــذا الـــنوع أيـــضاً. وذلك أن الرواية الأولى من طريق أحمد بن يونس مرفوعة، والثانية من طريق محمد بن بشار (شيخ البخاري) موقوفة.

قال ابن حجر في تعليقه على هذا الحديث: (هكذا رواه ابن أبي ذئب مرفوعاً، وأدخل عبد الحميد بن جعفر بن سعيد وأبي هريرة رجلاً (وهو عمر بن الحكم) ولم يـــرفعه... وعقبه البخاري بطريق عبد الحميد إشارة منه إلى إمكان تصحيح القولين

---

[1] كتاب الأحكام، باب ما يكره من الحرص على الغمارة (7)، حديث رقم 7148.

فلعلـــه كان عند سعيد عن عمر بن الحكم عن أبي هريرة موقوفاً على ما رواه عنه عبد الحميد، وكان عنده عن أبي هريرة بغير واسطة مرفوعاً).

5- أن يكون الحديث مروياً بطريقين الأولى مرسلة، والثانية موصولة، فكان الـــبخاري يحـــرص علـــى ذكـــر الروايتين، منبهاً على أنه لا تأثير لإحداهما على الأخـــرى، وكـــذلك لدفع وهم يمكن أن ينشأ عند القارئ، وهو أن الراوي قد وصل المرسل أو أرسل المتصل.

مـــثال: قال البخاري[1]: حدثنا سعيد بن عُفير، قال: حدثني الليث، حدثني عبد الـــرحمن بن خالد، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين رضي الله عنهما، أن صفية زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته... الحديث.

ثم قال: حدثني عبد الله بن محمد، حدثنا هشام بن يوسف، أخبرنا معمر، عن الزهـــري، عـــن علـــي بن حسين، كان النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد... الحديث.

نلاحظ أن علي بن حسين[2] -رضي الله عنه- وهو تابعي يروى في الحديث الأول عـــن صفية رضي الله عنها أنها أخبرته...الخ. بينما في الحديث الثاني يروي مباشرة دون ذكر صفية، فهي رواية مرسلة فأورد البخاري هنا الروايتين معاً ليبين أنهما صحيحتان، ولا تأثير لإحداهما على الأخرى.

6- أن يخـــرج الـــبخاري الحديث وفي إسناده راوٍ متكلم فيه من قبل حفظه، فكـــان يرويه من طريق آخر متابعة، وذلك ليثبت بطريق الرواية أن هذا الراوي قد ضبط حديثه.

مـــثال: قول البخاري في كتاب الرقاق،[3] باب يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب قال: حدثين أُسيد بن زيد، حدثنا هشيم، عن حصين قال: كنت عند سعيد بن

---

[1] كتاب الاعتكاف، باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه (11) حديث رقم 2038، 281/4.

[2] هو علي بن حسين بن علي بن أبي طالب زين العابدين (ت93)، وحديثه في الكتب الستة.

[3] كتاب الرقاق 405/11، باب يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب.

جبير، فقال: حدثني ابن عباس قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "عرضت علي الأمم، فأخذ النبي يمر معه الأمة... الحديث.

وأُسيد -شيخ البخاري- متكلم فيه، وقد اتهمه ابن معين بالكذب، ولكنه لم ينفرد بالحديث، فقد رواه البخاري أيضاً من طريق عمران بن ميسرة، حدثنا ابن فضيل، حدثنا حصين... الخ، ورواه كذلك في كتاب الطب، باب من لم يرق 211/10 من طريق مسدد عن حصين بن نمير، عن حصين بن عبد الرحمن به.

القسم الثاني: التكرار لأسباب وفوائد في المتن

ذكرنا أن كتاب البخاري يعد مرجعاً هاماً في مجال الفقه، وأن تكراره للحديث وتفريقه في الأبواب كثيراً ما كان بدافع فقهي، ومن أهم هذه الأمور:

1- أن يكون الحديث مناسباً لعدد من أبواب كتابه، وذلك لاشتماله على عدد من المسائل الفقهية، ولكن كل منها في باب مختلف عن الآخر. فكان البخاري يكرر الحديث في كل هذه المواضيع.

مثال: حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم (من حلف على يمين يقتطع بها مال امرئ -هو فيها فاجر- لقي الله وهو عليه غضبان. فأنزل الله تعالى (إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً..) فجاء الأشعث فقال: ما حدثكم أبو عبد الرحمن؟ فيّ أنزلت هذه الآية.. كانت لي بئر في أرض ابن عم لي. فقال لي: شهودك. قلت مالي شهود قال: فيمينه. قلت يا رسول الله إذاً يحلف. فذكر النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث. فأنزل الله ذلك تصديقاً له.[1]

هذا الحديث أخرجه البخاري في ثلاثة عشر موضعاً في صحيحه لكل موضع مناسبته الفقهية. ومن هذه المواضع:

أ- كتاب الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض.[2]

---

[1] كتاب المساقاة، باب الخصومة في البئر والقضاء فيها، 33/5.

[2] باب رقم 3-73/5.

ب- كتاب الرهن، باب إذا اختلف الراهن والمرتهن بالبينة على المدعي واليمين على المدعى عليه.[1]

جـ- كتاب الشهادات، باب سؤال الحاكم المدعي هل لك بينة.[2]

د- كتاب التفسير[3] باب قوله تعالى إن الذين يشترون بعهد الله.

هـ- كتاب الإيمان والنذور[4] باب عهد الله عز وجل.

وهكذا نلاحظ كيف أن البخاري يفرق الحديث في عدد من المواضيع، وفي هذا فوائد فقهية كثيرة.

2- قد يروى الحديث بطريقين إحداهما مختصرة والثانية مطولة، فكان البخاري يكرر الحديث، فيخرجه بالوجهين معاً، وذلك ليزيل الشبهة عن ناقليها.

مثال: أخرج البخاري في كتاب الإيمان،[5] حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان). ثم أخرجه في كتاب المظالم[6] عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم: (أربع من كن فيه كان منافقاً، أو كانت فيه خصلة من أربع كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها. إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر).

فنلاحظ هنا كيف أن الرواية الأولى مختصرة، وجاءت الراوية الثانية مطلوبة.

---

[1] باب رقم 6-145/5.

[2] باب رقم 16-279/5.

[3] باب رقم 42-212/8.

[4] باب رقم 11-544/11.

[5] باب علاقة المنافق 89/1.

[6] باب إذا خاصم فجر 107/5.

مثال آخر:

قال في كتاب اللباس، باب خواتيم الذهب 315/10 حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن عبيد الله، قال: حدثني نافع، عن عبد الله رضي الله عنه: أ رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ذهب، وجعل فصّه مما يلي كفه، فاتخذه الناس فرمى به واتخذ خاتماً من ورق، أو فضة.

ثم رواه في الكتاب المذكور، باب خاتم الفضة 318/10 فقال: حدثنا يوسف بن موسى، حدثنا أبو أسامة، حدثنا عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ذهب –أو فضة– وجعل فصه مما يلي كفه، ونقش فيه: محمد رسول الله، فاتخذ الناس مثله، فلما رآهم قد اتخذوها رمى به، وقال: لا ألبسه أبداً، ثم اتخذ خاتماً من فضة، فاتخذ الناس خواتيم الفضة، قال ابن عمر: فلبس الخاتم بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر، حتى وقع من عثمان في بئر أريس.

3– قد يروى الحديث من طرق متعددة، وفي كل طريق عبارة تحمل لفظاً مغايراً للفظ الرواية الأخرى، ويحصل هذا عندما يروى بعض الرواة الحديث بالمعنى، وفي هذه الحالة غالباً ما يكون التكرار في نفس الباب.

مثال: أخرج البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة[1] حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، فقيل يا رسول الله كفارس والروم؟ فقال ومن الناس إلا أولئك؟).

ثم أخرجه من طريق أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً شبراً، وذراعاً ذراعاً، حتى لو دخلوا جهنم ضب تبعتموهم. قلنا يا رسول الله اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟).

---

[1] باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لتتبعن سنن من كان قبلكم (14)، حديث 7319، 7320.

نلاحظ هنا اختلاف المعنى بين الروايتين، ففي الأولى يبين أن المقصود بمن كـــان قبلهم هم فارس والروم، وفي الثانية هم اليهود والنصارى. وقد أجاب العلماء على ذلك بالتفصيل.[1]

4- قد يرد الحديث عند البخاري مطولاً، فكان أحياناً يلجأ إلى تقطيع الحديث وتفـريقه علـــى الأبـــواب، بحيث يكون كل قسم يناسب ذلك الباب. ولا يذكر باقي الحديث إلا في موضع آخر.

إلا أن الـــبخاري لا يـــسلك هذا المنهج إلا إذا كان الحديث مشتملاً على جمل مـــتعددة، لا تعلّـــق لإحداهما بالأخرى، بحيث تشكل كل جملة قضية مستقلة، فكان يخرج كل جملة منه في باب مستقل.

ويمكن أن نلاحظ هذا في كثير من الأحاديث الواردة في كتاب الحج فقد روي حـــج رسول الله صلى الله عليه وسلم في عدد من المواضع. ومن ذلك حديث جابر المشهور فقد فرقه البخاري في عدة من أبواب الحج وفي كتب أخرى.

وهي في كتاب الحج:

- بـــاب مـــن أهلّ زمن النبي صلى الله عليه وسلم كإهلال النبي صلى الله عليه وسلم 416/3.
- بـــاب التمـــتع والقرآن والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هي 422/3.
- باب من لبّى بالحج وسماه 432/3.
- باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت 504/3.
- باب عمرة التنعيم 606/3.
- وفي كتاب الشركة، باب الإشراك في الهدى والبدن 137/5.
- وفـــي كتاب المغازي، باب بعث علي وخالد إلى اليمن قبل حجة الوداع 69/8.

---

[1] انظر: ابن حجر، فتح الباري، 300/13.

- وفـــي كتاب التمني، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو استقبلت من أمري ما استدبرت 218/13.
- وفـــي كتاب الاعتصام، باب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التحريم إلا ما تعرف إباحته 337/13.

وفائـــدة هـــذا المنهج هو الاختصار وعدم التطويل، فلو أراد أن يذكر في كل باب من هذه الأبواب الحديث كله لاستغرق ذلك صفحات كثيرة.

رابعاً- مناهج البخاري في التعليق:

ظاهرة التعليق منتشرة في مصنفات كثير من العلماء، وغالباً ما كان التعريف يقع منهم اختصاراً، ولكن البخاري كان يذكر الأحاديث المعلقة في صحيحه لأسباب وفـــوائد أخرى. ولا بد لنا من بيان ذلك وبحثه بشيء من الاختصار وفق الخطوات التالية:

* **تعريف المعلق:** يمكن أن نعرف الحديث المعلق بـــ(الحديث الذي يسقط من إسناده راوٍ أو أكثر على التوالي من جهة المصنف، حتى لو سقط السند كله).

وبهذا فإن حكم الحديث المعلق بشكل عام أنه حديث ضعيف، وذلك لعدم توفر شرط الاتصال. لأن الاتصال شرط في الحديث الصحيح والحسن.

أمـــا معلقـــات صـــحيح البخاري فإن أمرها مختلف وفي حكمها تفصيل كما سنذكر ذلك بعد قليل.

* **أســـباب التعلـــيق عـــند الـــبخاري:** يمكن أن نلخص الأسباب التي حملت البخاري على التعليق بما يلي:

1- إذا أراد الـــبخاري أن يكـــرر الحديث المتصل لمناسبته أبواباً أخرى في صحيحه، ولكنه لم يرو الحديث بطريق آخر مشتمل على فائدة في السند أو في المتن، فقد كان يلجأ إلى تعليق الحديث، حتى لا يكرره بذات السند والمتن.

2- إذا روى حديثاً مناسباً لباب من أبواب كتابه، ولكن هذا الحديث لا تنطبق عليه شروطه. كان البخاري يلجأ إلى تعليقه حتى لا يخالف شرطه. لأنه في هذه الحالة بين خيارين. إما أن لا يذكر الحديث -وهو مهم في هذا الموضع- فيكون قد فوّت فائدة على القارئ، وإما أن يرويه بسنده فيكون قد خالف شرطه. فيلجأ إلى التعليق. لأن المعلقات لا تدخل ضمن موضوع الصحيح.

3- كان البخاري يذكر بعض الأحاديث ترجمة لأبواب كتابه، ولا يعقل أن يضع في الترجمة حديثاً بسنده، فكان يلجأ إلى تعليقه خشية الإطالة.

* **عدد المعلقات في صحيح البخاري:** ذكر ابن حجر أن عدد المعلقات في صحيح البخاري: ألف وثلاثمائة وواحد وأربعون حديثاً (1341) وأنها مخرجة في الصحيح بطرق متصلة ما عدا مائة وستون حديثاً فقط (160).[1]

* **مواضع التعليق في صحيح البخاري:** إذا رجعنا إلى المعلقات في صحيح البخاري فإنا نجده يعلق الحديث أحياناً على الرسول صلى الله عليه وسلم فيقول قال رسول الله أو ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهكذا، وأحياناً يعلقه على الصحابي كأن يقول قال ابن عباس. وأحياناً أخرى يعلقه على من هو دون الصحابي من التابعين فمن بعدهم. وأحياناً رابعة يعلقه على شيخه. وحكم كل صورة من هذه الصور مختلف عن الأخرى -كما سنرى-.

أمثلة على هذه الحالات:

أولاً- التعليق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم:

قال في كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: الدين النصيحة، لله، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم.[2]

---

[1] ابن حجر، هدي الساري، ص469.

[2] 137/1.

قال ابن حجر في تغليق التعليق[1] هذا المتن لم يخرجه البخاري موصولاً في صـــحيحه، وإنما أخرجه في تاريخه –أي التاريخ الكبير– وأخرجه مسلم من حديث سهيل بن أبي صالح، عن عطاء بن يزيد، عن تميم الداري، فهذا الحديث ليس متفقاً عليه، وإنما هو مما انفرد به مسلم لأنه ليس على شرط البخاري.

ثانياً– التعليق إلى الصحابي:

قـــال في كتاب الوضوء، باب استعمال فضل وضوء الناس، وأمر جرير بن عبد الله أهله أن يتوضؤوا بفضل سواكه.[2]

قال ابن حجر في تغليق التعليق[3]: قال الدارقطني في السنن:

حدثنا الحسين بن إسماعيل، ثنا إبراهيم بن محشر، ثنا هشيم، ثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس، عن جرير: أنه كان يأمر أهله أن يتوضؤوا بفضل السواك.

ثم قال ابن حجر: ورواه ابن أبي شيبة في المصنف عن وكيع عن إسماعيل.

ثالثاً– التعليق عن شيخ البخاري:

قال في كتاب الإيمان، باب حسن إسلام المرء[4]: قال مالك، أخبرني زيد بن أســـلم، أن عطاء بن يسار أخبره، أن أبا سعيد الخدري أخبره، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إذا أسلم العبد فحسن إسلامه يكفر الله عنه كل سيئة كان زلفها، وكان بعد ذلك القصاص: الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، والسيئة بمثلها، إلا أن يتجاوز الله عنها.

---

(1) 2/54-55.

(2) 1/294.

(3) 2/127.

(4) 1/98.

قال الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق[1]: هذا الحديث وصله الحافظ أبو ذر الهـــروي، فقـــال: أخبرنا العباس بن الفضل، قال: حدثنا الحسين بن إدريس، قال: حدثنا هشام بن خالد، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، عن مالك.

* **صيغ التعليق:** استخدم البخاري في التعليق صيغتين هما:

الأولـــى: صيغة الجزم: وذلك بأن يعلق الحديث بصيغة من صيغ الأداء تفيد الجـــزم بنسبة الحديث إلى من علقه عليه، كأن يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. أو روى أبو هريرة، أو قال ابن عمر، أو ذكر، أو حدث الزهري، وهكذا..

الثانية: صيغة التمريض: وذلك بأن يروي الحديث بصيغة ليس فيها جزم، بل تـــدل على عدم الجزم ومن ذلك: روي عن رسول الله صلى الله عليه وســـلم، يذكـــر عن ابن عباس، يقال: وكذلك صيغة عن، لأنها تحتمل السماع وتحتمل عدم السماع، فهي ليست من صيغ الجزء.

* **حكـــم المعلقات في صحيح البخاري:** بحث العلماء هذا الموضوع الهام في صـــحيح البخاري ومنهم ابن حجر، وابن الصلاح، والسيوطي وغيرهم، ونحن هنا يمكن أن نسوق خلاصة هذا الموضوع فنقول:

تنقسم المعلقات في صحيح البخاري إلى قسمين:

الأول: مـــا أخرجه متصلاً في صحيحه بمواضع أخرى، وهذا هو حال أكثر هـــذه المعلقـــات. وحكـــم هذه المعلقات صحيحة، لوجود ما يدل على ذلك بالطرق المتصلة عنده في صحيحه.

ومن أمثلته: قال في كتاب الصلاة، باب ذكر العشاء والعتمة 44/2: قال أبو هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أثقل الصلاة على المنافقين العشاء والفجر، وقال صلى الله عليه وسلم: لو يعلمون ما في العتمة والفجر.

---

[1] 44/2.

فقـد أسند الحديث الأول في 141/2، في كتاب الصلاة باب فضل العشاء في جماعـة، فقال: حدثنا عمر بن حفص، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا الأعمش، قال: حدثني أبو صالح، عن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر والعشاء... الحديث.

وأسند اللفظ الثاني في باب الاستهام في الأذان 92/2، فقال: حدثنا عبد الله بن يوسـف، قـال أخبـرنا مالك، عن سُمي مولى أبي بكر، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثـم لـم يجـدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا، ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبواً.

الثانـي: ما لم يخرجه متصلاً في صحيحه في موضع آخر، وعدد هذا النوع مائة وستون حديثاً فقط. وهي محور حديثنا عن حكم المعلقات عند البخاري، ويمكن أن نفرع هذا القسم إلى نوعين:

النوع الأول: ما علقه بصيغة التمريض:

معرفة حكم هذا النوع متوقفة على البحث عن روايات أخرى لهذا الحديث في غيـر صحيح البخاري، وعلى ضوء هذه الروايات نحكم على الحديث، لأنها تكشف لـنا حقـيقة الجـزء الـساقط من السند. ومن حيث الواقع فإن هذا النوع قد يكون صحيحاً، أو حسناً أو ضعيفاً.

مـثال الصحيح من هذا النوع: قد البخاري في كتاب الصلاة[1]: (ويذكر عن عـبد الله بـن الـسائب قال: قرأ النبي صلى الله عليه وسلم (المؤمنون) في صلاة الصبح، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أو ذكر عيسى أخذته سعلة فركع).

هذا الحديث علقه البخاري بصيغة التمريض (بذكر) وهو عند الإمام مسلم في صحيحه، فهو صحيح، ويبدو أن البخاري لم يخرجه في صحيحه متصلاً، لعم توفر شروطه في هذا الحديث.

---

[1] كتاب الصلاة، باب الجمع بين السورتين في الركعة 255/2.

مـــثال الحـــسن من هذا النوع: قول البخاري في كتاب البيوع[1] (ويذكر عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: إذا بعت فكِلْ، وإذا ابـــتعت فاكْتَل). هذا الحديث أخرجه الدارقطني من طريق عبد الله بن المغيرة عن منقذ مولى عثمان عن عثمان ... الحديث. وعبد الله بن المغيرة صدوق. ومنقذ ثقة فالحديث حسن بسبب الحكم على عبد الله بن المغيرة.

مثال الضعيف من هذا النوع: قول البخاري في كتاب الوصايا[2]: (ويذكر عن النبـــي صـــلى الله علـــيه وسلم أنه قضى بالدين قبل الوصية). هذا الحديث أخرجه التـــرمذي من طريق أبي إسحق السبيعي عن الحارث الأعور عن علي. والحارث هذا ضعيف فيكون الحديث ضعيفاً بسببه.

النوع الثاني: ما علقه بصيغة الجزء:

حكم هذا النوع كما يلي:

الجـــزء الساقط من الإسناد: حكمه صحيح، لأن البخاري لا يستجيز أن يجزم بنسبة الحديث إلى من علقه عليه إلا إذا صح عنده هذا الجزء. وهذا عمل بقولهم من لم يسند فقد تكفل لك.

أما الجزء البارز من الإسناد فننظر:

فـــإن علقـــه علـــى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو صحيح، لأن الجزء الـــساقط من السند هو السند كله وهو صحيح، وأما الجزء البارز فليس هناك مجال لوجود خلل في الحديث.

وإن علقـــه علـــى الصحابي، فهو صحيح كذلك لذات السبب السابق. وأما إن علقـــه علـــى من هو دون الصحابي، فنتوقف في الحكم على هذا الجزء البارز بعد معـــرفة أمرين هما: اتصال السند، وحال الرواة، فإن كان السند متصلاً والرواة من

---

[1] كتاب البيوع، باب الكيل على البائع والمعطي 343/4.

[2] كتاب الوصايا، باب تأويل قوله تعالى (من بعد وصية يوصي بها أو دين) 377/5.

رجال الصحيح، حكمنا على الحديث بالصحة وإلا فإنا نحكم على الحديث بالحسن أو بالضعف بحسب حاله.

ومعـــرفة اتـــصال السند وحال الرواة إنما تتم من خلال البحث عن روايات أخرى تكشف ذلك خارج صحيح البخاري.

مثال: الصحيح من هذا النوع: قول البخاري في كتاب الطهارة[1]: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكر الله في كل أحيانه). فهذا حديث صحيح على شرط مسلم أخرجه في صحيحه.

مـــثال: الحسن من هذا النوع: قوله في كتاب الطهارة[2] أيضاً (وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم: الله أحق أن يستحيا منه من الناس). فهو حديث حسن أخرجه أصحاب السنن.

مـــثال: الـــضعيف من هذا النوع: قوله في كتاب الزكاة[3] (وقال طاوس قال معـــاذ بـــن جبل لأهل اليمن: ائتوني بعرض ثياب، قميص أو لبيس.. الحديث) فهذا الحديث إسناده إلى طاوس صحيح لأنه معلق بصيغة الجزم، وأما الجزء البارز فإن طـــاوس بن كيسان تابعي جليل، ولكنه لم يسمع من معاذ، فيكون في السند انقطاع. وهو سبب موجب لضعف الحديث.

*** هل يطعن في صحيح البخاري لوجود هذه المعلقات فيه؟:**

اتفـــق العلمـــاء على أنه لا يتعرض على البخاري ذلك، ولا يطعن فيه، لأن المعلقات ليست من موضوع الصحيح، فصحيح البخاري إنما هو للأحاديث المسندة، والمعلقـــات ليست مسندة، ويفهم هذا من تسمية كتابه بالجامع الصحيح المسند، كما سبق بيانه.

---

[1] كتاب الطهارة، باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت 470/1.

[2] كتاب الطهارة، باب من اغتسل عرياناً وحده في الخلوة، ومن تستر فالستر أفضل 385/1.

[3] كتاب الزكاة، باب العرض في الزكاة 311/3.

من فوائد المعلقات[1]:

1- تصريح الراوي المدلس بالسماع:

مـــثاله: قـــال في كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه، 103/1: حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا هشام، قال: حدثنا قتادة، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وســلم قال يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير ... الحديث.

ثم قال: قال أبان، حدثنا قتادة، حدثنا أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم ... الحديث.

وذكـــر ابـــن حجـــر أن فائـــدة إيراد البخاري لهذا التعليق تصريح قتادة فيه بالـــتحديث عن أنس، ثم قال: فإن قيل لم لم يكتف بطريق أبان السالمة من التدليس ويسوقها موصولة؟ فالجواب: أن أبان وإن كان مقبولاً لكن هشام أتقن منه وأضبط، فجمع المصنف بين المصلحتين.

2- بيان الاختلاف في اسم الراوي أو نسبه:

مثاله: قال في كتاب الصلاة، باب مكث الإمام في مصلاه بعد السلام 334/2 حدثنا أبو الوليد، حدثنا إبراهيم بن سعد، حدثنا الزهري، عن هند بنت الحارث، عن أم سلمة، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سلم يمكث في مكانه يسيرا.

ثم قال: وقال ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، أخبرتني هند الفراسية.

وقـــال الـــزبيدي: أخبرنـــي الزهري، أن هند بنت الحارث القرشية أخبرته، وكانت تحت معبد بن المقداد – وهو حليف بني زهرة.

وقال شعيب: عن الزهري، حدثني هند القرشية.

وقال: ابن أبي عتيق، عن الزهري، عند هند الفراسية.

وقال الليث: حدثنا يحيى بن سعيد، عن ابن شهاب، عن امرأة من قريش.

---

[1] ذكر الدكتور سعيد القزقي في مقدمته لكتاب تغليق التعليق 305/1، فوائد أخرى.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح: وهذه التعاليق جميعها قصد بها بيان الاختلاف في هند ونسبتها، وأن منهم من قال: الفراسية، ومنهم من قال: القرشية ...الخ.

خامساً- مناهج البخاري في التحويل[1]:

ورد التحويل في مائة وواحد وخمسين موضعاً في صحيح البخاري، وهذا الرمز (ح) قد استخدمه عدد من العلماء غيره منهم الإمام مسلم والترمذي وأحمد في مسنده وعبد الرزاق في مصنفه وغيرهم. ولكن العلماء اختلفوا في معنى هذا الحرف، وما هي الدلالة التي يرمز إليها ومن أهم هذه الآراء:

الرأي الأول:

أن هذا الحرف مأخوذ من كلمة تحويل، وذلك لتحويل الراوي من إسناد إلى إسناد آخر، يلتقي مع الإسناد الأول.

وهذا هو رأي الجمهور، ومنهم ابن الصلاح، والكرماني، والقسطلاني والسخاوي،[2] والنووي،[3] وأشار إلى هذا الحافظ ابن حجر[4] وغيرهم. ويرى أصحاب هذا الرأي أنها تكتب حرف (ح) مهملة وتقرأ بلفظ (حا) مهملة ممدودة.

الرأي الثاني:

إن هذا الحرف هو اختصار لكلمة (... الحديث) ومعنى ذلك إلى آخر الحديث،[5] وذلك عندما يريد الراوي أو المصنف أن يأتي بمتابعة للحديث الأول، فيذكر ذلك اختصاراً.

---

[1] لمزيد من التفصيل في هذا الموضوع انظر: د. أمين القضاة، التحويل في صحيح البخاري ومنهجه فيه، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، 1995م.

[2] الكرماني، عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، 50/1.

[3] النووي، مقدمة شرح صحيح مسلم، 38/1.

[4] ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 87/1.

[5] السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، 218/2.

وهـــذا هو رأي أهل المغرب -كما يقول السخاوي- ولذلك فهم يقولون حين الوصول إلى هذا الحرف (... الحديث).

أهداف البخاري من التحويل:

مـــن خـــلال استعراض هذا المصطلح في صحيح البخاري، ودراسته، فإننا نستطيع إدراك أهدافه من ذلك، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

الهدف الأول:

هـــو الاختـــصار، وهذا أمر موافق لمنهج البخاري العام في صحيحه، حيث أطلق على كتابه اسم (الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه).

وقد ظهر هذا الاختصار في ثلاثة أحوال:

أ- اختصار جزء من السند ثم اختصار المتن كاملاً. وذلك حينما يكون رمز التحويل بعد التابعي أو بعد من هو دون التابعي.

ب- اختصار المتن كاملاً مع ذكر كامل السند. وذلك يضع رمز التحويل بعد النبي صلى الله عليه وسلم أو بعد الصحابي.

جـــ- اختصار جزء من المتن، مع ذكر باقي ذلك المتن، ثم ذكر السند كاملاً. وذلك حينما يضع حرف التحويل بعد جزء من المتن.

وكـــل ذلـــك وفـــق منهج دقيق سيأتي ذكره في موضعه فيما بعد إن شاء الله تعالى.

الهدف الثاني:

التنبـــيه إلـــى أهمـــية هـــذه الطرق الأخرى، وهي عبارة عن متابعات، فإن البخاري لم يأت بها من أجل تقوية الحديث، أو بيان تعدد طرقه ومخارجه، أو غير ذلـــك من فوائد ذكر المتابعات فحسب. وإنما يلاحظ أنه يهدف إلى التنبيه إلى أهمية ذلك بالنسبة لقضايا السند ويمكن أن نلخص ذلك بما يلي:

أ- التعريف بأسماء بعض الرواة، الذين وقع اختلاف في أسمائهم.

ب- بيان صيغ الأداء الدالة على طرق التحمل، وبخاصة تلك التي ورد فيها التصريح بالسماع، من أجل إثبات الاتصال أو تأكيده.

جـ- إثبات سماع بعض الرواة الذين وصفوا بالتدليس.

د- إظهار من تدور عليه الرواية، بخاصة حينما تشمل بعض الروايات زيادة أو مخالفة، وذلك لتسهيل مهمة القارئ في الترجيح والاحتجاج والاستدلال.

هذا ويمكن ملاحظة هذه الأهداف، عند استعراض مناهج البخاري، من خلال عرض الأمثلة على كل منهج وحالة، في موضعه إن شاء الله تعالى.

شروط البخاري في التحويل:

ليس من السهل التعرف على شروط المصنف حينما لا نجده قد نص على ذلك في كتابه. ولكن الناظر في صحيح البخاري يمكنه أن يستخلص عدداً من هذه الشروط وسنحاول في هذه العجالة أن نقوم بهذا العمل من خلال استعراض الروايات التي ورد فيها التحويل. حيث تبين لنا أن للبخاري في ذلك شروطاً ثلاثة هي:

الأول: استواء مراتب الرواة الذين حول أسانيدهم ومروياتهم، وبخاصة شيوخه وذلك لبيان أن هذه الروايات كلها من درجات عليا من الرواة. إلا في حالات قليلة جداً فقد كان يقرن الراوي بآخر تقوية له.

الثاني: تساوي المتون في المعنى، فقد يكون اختلاف في الألفاظ ولكن المعاني متقاربة.

أما إذا وجد اختلاف في المتن من حيث المعنى فقد لوحظ أن البخاري يلجأ إلى إحدى حالتين:

أ- أن يذكر سند الحديث، وجزءاً من المتن - وهو الذي وقع فيه الاختلاف، ثم يضع حرف التحويل.

ب- أن لا يلجـأ إلى التحويل إطلاقاً، وإنما يذكر الحديث الآخر منفصلاً عن الأول، سواءً كان ذلك في الباب نفسه أو في أبواب أخرى.

الـثالث: يـشترط البخاري أن يكون الصحابي في الحديثين واحداً، وإن كان التحويل بعد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم، أو بعد ذكر جزء من المتن.

وهـذا أمـر بيّن، فإن كان التحويل قبل الصحابي، فلا يتصور إلا أن يكون الحديثان عن صحابي واحد.

وإن كـان بعد الصحابي أو بعد ذكر جزء من المتن، فإن الهدف من التحويل هو بيان الاختلاف الوارد في الروايتين. ولا يعتد بذلك الاختلاف لغاية المقارنة، إلا إذا كان المخرج واحداً.

مناهج البخاري في التحويل:

بعد هذه الجولة التي طفنا خلالها بين الأحاديث التي سلك البخاري فيها مسلك الـتحويل، وبعـد التعرف على أهدافه، وبيان شروطه، فإنه يجدر بنا أن نقف على مـناهجه فـي ذلك، ولا يخفى أهمية بيان هذا الأمر، من أجل أن تتكامل الصورة، ويتـضح الأمر حول هذه الظاهرة الواردة في الصحيح من جهة، وحتى نتمكن من التعامل معه وسبر أغواره، والاستفادة منه من جهة أخرى.

ولقد وجدنا أن الأفضل في هذا، هو توضيح مناهج البخاري، والتعرف عليها، من خلال مواضع التحويل في الأسانيد، وهي خمسة مناهج كما ذكرنا سابقاً.

الأول: ما كان التحويل فيه بعد ذكر جزء من المتن:

وعـدد هذه المواضع في صحيح البخاري اثنا عشر موضعاً بنسبة 7.94% ومـن خـلال استعراضـها جميعاً، فقد تبين أن منهج البخاري في ذلك هو: سوق الحـديث بـسنده حتـى يـصل إلى الموضع الذي يقع فيه اختلاف في المعنى بين الـروايتين، سـواءً بلفظة أو جملة أو أكثر. بحيث تدل كل رواية على حكم مختلف

عــن حكم الرواية الأخرى. فكان يضع حرف التحويل بعد ذلك الموضع من المتن، للتنبيه على هذا الأمر. ومثال ذلك قوله.[1]

حدثــنا محمد بن عبيد بن ميمون، حدثنا عيسى بن يونس، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه "رخص النبي صلى الله عليه وسلم ..." ح.

حدثنا يحيى بن موسى، حدثنا محمد بن بكر، أخبرنا ابن جريح، اخبرني عبيد الله، عــن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما "أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن ..." ح.

حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، حدثنا أبي، حدثنا عبيد الله، قال حدثني نافع، عــن ابن عمر رضي الله عنهما "أن العباس رضي الله عنه استأذن النبي صلى الله عليه وسلم ليبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته، فأذن له".

ويلاحظ هنا اختلاف هذا الجزء من المتن:

ففــي الأول: رخص النبي صلى الله عليه وسلم. وقد أشار ابن حجر إلى ذلك فقــال[2]: (وفي الحديث دليل على وجوب المبيت بمنى، وأنه من مناسك الحج، لأن التعبيــر بالرخصة يقتضي أن مقابلها عزيمة ..) ولذلك فقد ذهب بعض العلماء إلى وجوب المبيت بمنى، استدلالاً بهذا الحديث.

وأمــا فــي الثاني: أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن، وكذلك في الثالث أن العــباس اســتأذن.. والأذن لا يقتــضي ترك الواجب بالرخصة. فإن الاستئذان من الأمراء مطلوب في كل مكان، وليس في منى خاصة.

الثاني: ما كان التحويل فيه بعد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم:

وقد بلغ عدد الأحاديث التي جاء فيها التحول في هذا الموضع أربعة وعشرين حديثاً.

---

[1] انظــر: كــتاب الحــج، باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالي منى. الأحاديث ذوات الأرقام 1743، 1744-1745.

[2] ابن حجر، فتح الباري، 579/3.

ويلاحظ أن منهج البخاري في ذلك هو وضع حرف التحويل حينما لا يكون في المتن كبير اختلاف، كما هو الحال في الموضع السابق، ولكن القضية متعلقة بالسند، وبخاصة عند الصحابي، ويكون ذلك في إحدى حالتين:

أ- اختلاف صيغة الأداء الدالة على طريقة تحمل الصحابي لذلك الحديث. كأن يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو رأيت، أو قال، أو كان، أو غير ذلك.

ومثال هذه الحالة قول البخاري[1]:

حدثني محمد بن المثنى، حدثني ابن أبي عدي، عن ابن عون، عن الشعبي قال: سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنه يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ح. وحدثنا علي بن عبد الله، حدثنا ابن عيينه، حدثنا أبو فروة، عن الشعبي، قال: سمعت النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم ح.

وحدثني عبد الله بن محمد، حدثنا ابن عيينه، عن أبي فروة، قال: سمعت الشعبي، قال: سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ح. حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن أبي فروة، عن الشعبي، عن النعمان بن بشير رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم "الحلال بيّن، والحرام بيّن، وبينهما أمور مشتبهة. فمن ترك ما شُبِّه عليه من الإثم كان لما استبان أترك، ومن اجترأ على ما يشك فيه من الإثم أو شك أن يواقع ما استبان. والمعاصي حمى الله، من يرتع حول الحمى يوشك أن يواقعه".

ويلاحظ هنا أن صيغة الأداء في الأول: (سمعت)، وفي الثالث والثالث (عن) وفي الرابع (قال).

---

[1] انظر: كتاب البيوع، باب الحلال بيّن والحرام بيّن، وبينهما مشتبهات، الحديث رقم 2051، 290/4.

ب- أن تختلف صيغ الأداء بين التابعي والصحابي، وبخاصة فيما يظن ان فيه شيئاً من الإرسال، أو التدليس، بحيث تصرح بعض الروايات بالسماع. مما ينفي الإرسال أو التدليس ويؤكد السماع. ومثال ذلك قول البخاري[1]:

حدثنا إسحق، أخبرنا حبان، حدثنا همام، حدثنا قتادة، حدثنا أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم ح.

وحدثنا هُدبة، حدثنا همام، حدثنا قتادة، عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الله أفرح بتوبة عبده من أحدكم سقط على بعيره وقد أضله في أرض فلاة).

فنلاحظ هنا أن قتادة متهم بالتدليس. ولذا فقد أورد الرواية الأولى وفيها تصريح قتادة بالسماع عن أنس، وأورد الثانية التي يروي فيها قتادة عن أنس بصيغة (عن).

ثم إنه لم يكتف بالأولى لأن الثانية أعلى من الأولى. أي أنه أورد الأولى لتصريح قتادة بالسماع، وأورد الثانية لعلوها.

الثالث: ما كان التحويل فيه بعد ذكر الصحابي:

وعدد الأحاديث في هذا الموضع سبعة وعشرون حديثاً. ويلاحظ أن البخاري يفعل ذلك من أجل بيان أمر يتعلق باتصال السند لإزالة اللبس، أو لبيان الاتصال، وله في هذا الأمر ثلاثة مسالك:

أ- أن تكون إحدى الروايتين متصلة، والأخرى مرسلة، فيذكرهما معاً، لإزالة اللبس.

فلو ذكر المتصلة، واكتفى بذلك، لتوهم بعض السامعين أنه قد وصل المرسل. ولو ذكر المرسلة، وترك المتصلة لتوهم بعضهم، أنه قد أرسل المتصل. فكان ابتكار البخاري في ذلك، ذكر الروايتين معاً مع وضع رمز التحويل، للتنبيه على ذلك.

---

[1] انظر: كتاب الدعوات، باب التوبة، الحديث رقم (6309)، 102/11.

ومثال هذا المسلك قوله[1]:

حدثـــنا سعيد بن عُفير قال: حدثني الليث، قال: حدثني عبد الرحمن بن خالد، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين رضي الله عنهما أن صفية زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته ح.

حدثنـــي عـــبد الله بـــن محمـــد، حدثنا هشام بن يوسف، أخبرنا معمر، عن الزهـــري، عـــن علي بن حسين "كان النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد وعنده أزواجه .. الخ الحديث".

نلاحـــظ أن علي بن حسين رضي الله عنه –وهو تابعي– يروي في الحديث الأول عن صفية رضي الله عنها أنها أخبرته. بينما في الحديث الثاني يروي مباشرة دون ذكر صفية، فهي مرسلة.

ب– أن يكـــون التابعي الذي يروي عن الصحابي، متهماً بالتدليس، وهو ثقة. وقد روى بـــصيغة العنعـــنة. فكان البخاري يحرص أن يذكر الروايتين معاً، لنفي التدليس وإثبات الاتصال.

ومثاله عند البخاري قوله[2]:

حدثـــنا محمـــد بن سعيد الخزاعي، حدثنا عبد الأعلى، عن حميد، قال: سألت أنـــسا ح. حدثنا عمرو بن زرارة، حدثنا زياد، قال: حدثني حميد الطويل، عن أنس رضـــي الله عنه قال "غاب عمي أنس بن النضر عن قتال بدر فقال: يا رسول الله، غـــبت عن أول قتال قاتلت المشركين، لئن الله أشهدني قتال المشركين ليرينّ الله ما أصنع ... إلى آخر الحديث..

ويلاحـــظ هـــنا أن حمـــيد الطويل[3] – وهو ثقة مدلس. قد روى في الطريق الثانـــي عـــن أنـــس بصيغة (عن) وفي الأولى قال (سألت أنساً) وقد قدم البخاري

---

[1] انظر: كتاب الاعتكاف، باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه، الحديث رقم (2038)، 281/4.

[2] انظر: كتاب الجهاد، باب 12، الحديث رقم 2805، 21/6.

[3] هـــو حميد بن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة البصري (ت142هـــ). قال عنه ابن حجر: ثقة مدلس. انظر التقريب ترجمة رقم 589.

الـــرواية الأولى على الثانية لثبوت التصريح فيها، بما يفيد سماع الحديث من حميد مباشـــرة، وقد وضع البخاري رمز التحويل اختصاراً من جهة، ثم للتنبيه على ذلك الأمر الهام، من جهة أخرى.

جـــ- أن يكـــون الحـــديث مروياً عن صحابي، رواه صحابي آخر، وذلك خشية الوقوع في الوهم - أو الالتباس.

ومثال ذلك قول البخاري[1]:

حدثنـــي إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، قال: أخبرني البـــراء، عن أبي بكر رضي الله عنهما ح. حدثنا عبد الله بن رجاء، حدثنا إسرائيل، عـــن أبـــي إسحاق، عن البراء، عن أبي بكر رضي الله عنهما قال "انطلقت فإذا أنا براعي غنم يسوق غنمه، فقلت: لمن أنت؟ قال: لرجل من قريش. فسماه فعرفته".

نلاحظ هنا أن البراء بن عازب رضي الله عنه يروي عن أبي بكر رضي الله عنه.

وهـــذا مع ملاحظة بعض ما ذكر من مناهج أيضاً، ذلك أن البخاري قد يجمع بين أكثر من منهج في آن واحد. ومن ذلك:

* رواية أبي إسحق عن البراء بصيغة (حدثني) في الحديث الأول. وبصيغة (عن) في الثاني.

* أن الرواية الثانية أعلى من الرواية الأولى.

الرابع: ما كان التحويل فيه بعد ذكر التابعي:

وعـــدد الأحاديـــث فـــي هـــذا الموضـــع خمسة وثلاثون حديثاً، ومن خلال استعراض هذه الأحاديث، تبين أن للبخاري مسلكين:

---

[1] انظر كتاب اللقطة، باب رقم 12، الحديث رقم (2439)، 93/5.

أ- أن يكـــون أحـــد الرواييين عن ذلك التابعي، ليس بمستوى رجال البخاري، كأن يكـــون مقبولاً أو فيه مقال. فكان البخاري يقرنه بمن هو ثقة، مثل محمد بن أبي عتيق،[1] وابن فرقد،[2] وغيرهما.

ومثال هذا قول البخاري[3]:

حدثـــنا أبـــو اليمان، أخبرنا شعيب، عن الزهري ح. وحدثنا إسماعيل، قال: حدثني أخي، عن سليمان، عن محمد بن أبي عتيق، عن ابن شهاب، عن عروة، أن عائـــشة رضـــي الله عنها أخبرته "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الـــصلاة ويقـــول: اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم. فقال له قائل: ما أكثر ما تـــستعيذ يـــا رســـول الله مـــن المغرم؟ قال: إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف".

وقول البخاري أيضاً[4]:

حدثني إسحاق، حدثنا ابن نمير، اخبرنا هشام ح.

وحدثني محمد بن سلام، قال: سمعت عثمان بن فرقد، قال: سمعت هشام بن عـــروة، يحـــدث عـــن أبـــيه "ســـمع عائشة رضي الله عنها تقول: (ومن كان غنياً فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف)[5] أنزلت في والي اليتيم الذي يقيم عليه ويصلح في ماله: إن كان فقيراً أكل منه بالمعروف".

---

[1] هـــو محمد بن عبد الله بن أبي عتيق، قال عنه ابن حجر في التقريب: 180/2 مقبول. وهذا الصنف عند ابن حجر من المرتبة السادسة. وهو من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجل حيث يتابع، وإلا، فلين الحديث. انظر مقدمة التقريب 5/1.

[2] هـــو عثمان بن فرقد العطار البصري. قال عنه ابن حجر في التقريب 12/2: صدوق وبما خالف. قال عنه في فتح الباري 407/4: فيه مقال: قرنه البخاري بابن نمير.

[3] انظر: كتاب الاستقراض، باب من استعاذ من الدين، الحديث رقم (2397)، 60/5.

[4] انظـــر: كتاب البيوع، باب من أجرى أمر الأنصار على ما يتعارفون بينهم، الحديث رقم (2212)، 406/4.

[5] انظر: كتاب المغازي، باب حجة الوداع، الحديث رقم (4399)، 105/8.

ب- أن يكـــون أحد الروايين عن التابعي قد ذكر اسمه مهملاً غير منسوب، والآخر صـــرح باسمه ونسبته. وبخاصة إذ خشي المصنف وقوع الوهم لدى القارئ في اسم التابعي، لمشاركة غيره في هذا الاسم. مثل (سلمة بن كهيل).[1]

ومثال ذلك قول البخاري[2]:

حدثنا مسدّد، حدثنا يحيى، عن سفيان، حدثني سلمة بن كهيل ح.

وحدثـــنا أبو نعيم، حدثنا سفيان، عن سلمة، قال سمعت جندباً يقول "قال النبي صـــلى الله عليه وسلم – ولم أسمع أحداً يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم غيره، فدنـــوت منه فسمعته يقول: قال النبي صلى الله عليه وسلم – من سمّع سمّع الله به، ومن يُرائي يرائي الله به".

ونلاحـــظ هنا بأن البخاري لو اكتفى بالرواية الثانية –وهي أعلى– فربما وقع وهـــم في المقصود (بسلمة) لوجود عدد من التابعين بهذا الاسم. فحرص على ذكر الرواية الأولى التي جاء اسم سلمة مصرحاً بنسبته، وهو سلمة بن كهيل.

وقـــد أشـــار ابـــن حجر إلى ذلك فقال[3] (والسند الثاني أعلى من الأول، ولم يكتف به مع علوه، لأن في الرواية الأولى مزايا... ومنها: نسبة سلمة شيخ الثوري، وهو سلمة بن كهيل).

الخامس: ما كان التحويل فيه بعد من هو دون التابعي:

وعـــدد الأحاديـــث في هذا الموضع ثلاثة وخمسون حديثاً، وهي الأكثر عند البخاري.

ومـــن خـــلال اســـتعراض هذه الأحاديث تبين لنا أن للبخاري في ذلك ثلاثة مسالك:

---

[1] هو سلمة بن كهيل الحضرمي. أبو يحيى الكوفي، وهو من ثقات التابعين.

[2] انظر: كتاب الرقاق، باب الرياء والسمعة، رقم الحديث (6499)، 335/11.

[3] انظر: فتح الباري، 336/11.

أ- أن يكـــون الحديث عند البخاري بروايتين إحداهما عالية، والأخرى نازلة. فكان يضع حرف التحويل عند نقطة الالتقاء، ثم يأتي بالطريق الآخر.

وإنما حرص على الإتيان بالطريق النازلة، لأنها في الغالب أقوى من الطريق العالية. ومثال ذلك قول البخاري[1]:

حدثنا أبو الوليد قال: حدثنا شعبة ح. قال وحدثني بشر قال: حدثنا محمد، عن شـــعبة، عـــن سليمان، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله قال: لما نزلت (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: أيّنا لم يظلم؟ فأنزل الله (إن الشرط لظلم عظيم).

فالـــرواية الأولى يرويه عن شعبة أبو الوليد وهو الطيالسي ثقة ثبت. أما في الثانـــية فيرويه عن شعبة محمد -وهو ابن جعفر، الملقب بغُندَر- وهو أثبت الناس في شعبة. وقد أشار ابن حجر إلى هذا المعنى.[2]

ب- أن يروي الحديث عن اثنين من شيوخه، فاختلفت ألفاظهما فكان البخاري يذكر روايـــة الأول بلفظـــه فـــي موضع، ثم يذكر في الموضع الآخر رواية الثاني بلفظه، ويسبقها بذكر جزء السند الذي سبق ذكره.

ومثال ذلك قوله[3]:

حدثنا محمد بن سنان قال: حدثنا هشيم ح.

وحدثنـــي ســـعيد بن النضر، قال: أخبرنا هشيم، قال أخبرنا سيّار، قال حدثنا يزيد -هو ابن صهيب الفقير- قال أخبرنا جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وســـلم قـــال: (أعطـــيت خمساً لم يُعطهنّ أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً، وطهوراً، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل،

---

[1] انظر: كتاب الإيمان، باب ظلم دون ظلم، رقم الحديث (33)، 87/1.

[2] انظر: فتح الباري، 87/1.

[3] انظر: كتاب التيمم، باب رقم 1، الحديث رقم (235)، 435/1.

وأحلـــت لي المغانم، ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة).

فهذا هو لفظ شيخه سعيد بن النضر، وأما لفظ شيخه محمد بن سنان فهو في موقع آخر.[1]

وقـــد صرح ابن حجر بهذا المنهج فقال[2]: (... ثم إن سياق المتن لفظ سعيد، وقـــد ظهـــر بالاستقراء من صنيع البخاري أنه إذا أورد الحديث عن غير واحد فإن اللفظ يكون للأخير، والله أعلم).

ويمكن ملاحظة ذلك في مواضع أخرى في صحيح البخاري[3]:

جـــــ- أن تختلف صيغ الأداء بين الروايين اللذين يرويان عمن وضع عنده حرف التحويل.

ومثال هذا قول البخاري[4]:

حدثنا معاذ بن فضالة قال حدثنا هشام ح.

وحدثنا أبو نعيم، عن هشام، عن الحسن، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبـــي صـــلى الله عليه وسلم قال: (إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل).

قال ابن حجر[5]: (هشام هو الدستوائي في الموضعين وإنما فرقهما لأن معاذ: قال "حدثنا" وأبا نعيم قال "عن").

---

(1) انظـــر: كتاب الصلاة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، رقم الحديث (438)، 533/1.

(2) انظر: فتح الباري، 436/1.

(3) انظـــر الأحاديـــث ذوات الأرقـــام التالية: 1121، 2710، 3504، 3586، 3923، 3928، 3946 وغيرها.

(4) انظر: كتاب الغسل، باب إذا التقى الختانان، رقم الحديث (291)، 395/1.

(5) انظر: فتح الباري، 395/1.

ويمكـــن ملاحظة ذلك في العديد من المواضع في صحيح البخاري[1]. وهكذا نلاحـــظ أن هـــذه الظاهرة تدل على مدى دقة البخاري في التصنيف والترتيب، مع حرصه على إفادة القارئ وتنبيهه إلى كثير من القضايا الدقيقة الهامة.

وتبـــين كذلك أن استعمال البخاري مصطلح التحويل (ح) يدل على استقرار هـــذا المـــصطلح قبله، وعلى ترسيخ البخاري لهذا الاصطلاح، مما يؤكد أن قواعد علـــوم الحـــديث وأسسه قد عرفت دلالاتها ومصطلحاتها قبل الإمام البخاري، وأن الـــبخاري أحـــد الأئمـــة الذين أسهموا في ترسيخها قبل أن تجمع علوم الحديث في مـــدوناتها، مما يزيد الباحثين ثقة بدقة عناية الأمة وعلمائها بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأن ما ثبت عنه قد نقل إلينا نقلاً دقيقاً محرراً على قواعد علمية ناضجة وأســـس موضـــوعية، استقرأها الباحثون من مدونات الحديث المتقدمة وكشفوا عن أســـرارها وأبـــرزوا خصائصها مما يزيد المنصفين ثقة بمكانة السنة وبدقة حفظها ونقلها وتدوينها.

سادساً- لطائف في صحيح البخاري:

1- أعلـــى أسانيد البخاري هي (الثلاثيات) وهي الأحاديث التي لا يكون في إســـنادها بين البخاري وبين الرسول صلى الله عليه وسلم إلا ثلاثة رواة فقط. وتعد هذه الثلاثيات ميزة للإمام البخاري.

وبلـــغ عـــدد هذه الثلاثيات اثنين وعشرين حديثاً رويت جميعها عن ثلاثة من الصحابة وهم: (أنس بن مالك (ت93هـــ)، سلمة بن الأكوع (ت74هـــ)، عبد الله بن يسر (ت88هـــ وقيل 96هـــ)).

مثال: قال البخاري[2]: حدثنا المكي بن إبراهيم، حدثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة قال: (كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب إذا توارت بالحجاب).

---

[1] انظر الأحاديث ذوات الأرقام التالية: 867، 1986، 2348، 3412، 4003 وغيرها.

[2] كتاب الصلاة، باب وقت المغرب، 41/2.

2- أطول إسناد في صحيح البخاري هو سند (تساعي) أي بين البخاري وبين الرسول صلى الله عليه وسلم تسعة رواه، فهو إسناد نازل. لأن متوسط أحاديث صحيح البخاري خماسية.

وهذا الإسناد هو قول البخاري[1]:

حدثنا إسماعيل، حدثني أخي، عن سليمان، عن محمد بن أبي عتيق، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، أن زينب ابنة أبي سلمة حدثته، عن أم حبيبة بنت أبي سفيان عن زينب ابنة جحش أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها يوماً فزعاً يقول: (لا إله إلا الله ويل للعرب من شر قد اقترب، فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه -وحلق باصبعه الابهام والتي تليها- قالت زينب ابنة جحش فقلت يا رسول: أفنهلك وفينا الصالحون؟ قال: نعم، إذا كثر الخبث).

3- أكثر سند ذكراً لأسماء الصحابة عند البخاري، فيه أربعة من الصحابة رضوان الله عليهم، وهو قول البخاري[2]: (حدثنا أبو اليمان قال: أخبرنا شعيب، عن الزهري، أخبرني السائب بن يزيد، أن حويطب بن عبد العزى أخبره، أن عبد الله بن السعدي أخبره أنه قدم على عمر في خلافته فقال له عمر: ألم أحدث أنك تلي من أعمال الناس أعمالاً، فإذا أعطيت العمالة كرهتها؟ فقلت: بلى ... الحديث).

فالصحابة هم: السائب، وحويطب، وعبد الله السعدي، وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم أجمعين.

---

[1] كتاب الفتن، باب يأجوج ومأجوج (28)، حديث رقم 7135.

[2] كتاب الأحكام، باب رزق الحاكم والعاملين عليها (17- حديث رقم 7163).

المطلب الرابع

ما وجّه لصحيح البخاري من نقد، وجواب ذلك

ليس من عمل يقوم به البشر إلا ويمكن أن يعتريه النقص، فالكمال المطلق لله عز وجل، وصحيح البخاري بهذه الصورة التي نراها هي عمل البشر، ولا ندعي له الكمال، فهذا الكتاب قد بلغ بحسن ترتيبه وتبويبه، ودقة تنسيقه مبلغاً رفيعاً كما رأينا. ولكن ربما تختلف وجهات النظر لدى بعض المحدثين، فقد يرون في صحيح البخاري عيباً أو نقصاً، أو إخلالاً بالشروط ومن هنا فقد وجهت بعض الانتقادات لصحيح البخاري، وقد أجاب العلماء عن هذه الانتقادات ومن أهمها:

1- انتقد الدارقطني عدداً من الأحاديث أخرجها البخاري في صحيحه، وقد بلغت هذه الأحاديث مائة وعشرة أحاديث. ولا شك أن انتقاد الدارقطني له مكانة هامة عند العلماء. فالدارقطني إمام في العلل. ومتخصص في هذا المجال، وله باع طويل فيه، ظهرت من خلال مصنفاته: كتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية، وكتاب التتبع، وكتاب السنن الذي اشتمل على بيان علل عدد من الأحاديث النبوية.

إلا أن انتقاد الدارقطني هذا لم يُسلم به العلماء، فناقشون في ذلك وأجابوا على نقده وردوه. وممن أجاب على ذلك الإمام النووي في مقدمة شرحه على البخاري، والحافظ ابن حجر في هدي الساري مقدمة فتح الباري.[1] حتى أن ابن حجر قد تناول هذه الأحاديث حديثاً حديثاً، وأجاب عليها بطريقة علمية لا نظير لها مرتبة على الأبواب بحسب ورودها في الجامع الصحيح.[2]

وأما الجواب الإجمالي على ذلك فيمكن أن نلخصه بما يلي:

أ- قال النووي: إن هذا الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جداً ومخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم أ.هـ.

---

[1] انظر: ابن حجر، هدي الساري، ص346.

[2] انظر تفصيل ذلك: هدي الساري، ص348-383.

ومـــن هذه القواعد، الأخذ بقاعدة الجرح مقدم على التعديل دون قيود أو شـــروط. ذلـــك أننا لو أخذنا بهذه القاعدة دون قيود أو شروط فلا يكاد يـــسلم أحد من المحدثين حتى من كبار المحدثين ومشاهير الثقات. ولكن هذه القاعدة مقبولة ضمن شروط بحثها العلماء في كتب علوم الحديث.

وبـــناءً على ذلك فإذا بطلت القاعدة التي بني عليها ذلك النقد فقط بطل ذلك النقد من أساسه. فما بني على خطأ فهو خطأ.

ب- أن هـــذه الأحاديث المنتقدة، لم يطعن فيها لأنها غير صحيحة، ولكن هذا الطعـــن علـــى اعتبار أنها لم يتحقق فيها شرط البخاري، فهي صحيحة ولكـــنها ليـــست بمـــستوى أحاديـــث صحيح البخاري. فقد رويت هذه الأحاديـــث بطـــرق متعددة عند غير البخاري ومنهم الإمام مسلم الذي شاركه في إخراج اثنين وثلاثين حديثاً منها.

ومـــن المُـــسلّم به عند الجمهور أن أعلى درجات الصحة هي الأحاديث التي اتفق عليها البخاري ومسلم.

جـــــ- لقد وافق كبار أئمة هذا العلم، الإمام البخاري في جميع أحاديث كتابه دون استثناء، ومنهم: علي بن المديني، ومحمد بن يحيى الذهلي،[1] وهما إمامان في العلل ومن شيوخ البخاري. وكذلك أبو زرعة الرازي. وبهذا فإن موافقة هؤلاء العلماء البخاري على صحة أحاديثه هي أولى بالقبول والأخذ من رأي واحد وهو الدارقطني.

2- انتقد البخاري أنه أخرج أحاديث في أسانيدها عدد من الرواة المتكلم فيهم وهم ليسوا من رجال الطبقتين الأولى والثانية – كما سبق ذكره في شروط البخاري وهذه المخالفة لشرط البخاري، ويمكن أن تنزل به عن المستوى المطلوب.

ويمكن أن نجيب على ذلك بما يلي:

---

[1] هدي الساري، ص347.

أ- لقـد أثبـتت الدراسات الحديثة أن شرط البخاري متحقق بنسبة 97.43% على وجه اليقين.[1]

وأمـا النسبة الباقية وهي 2.57% فإن العلماء قد اختلفوا في أمرهم فهناك مـن وثقهم، وهذا يعني أن القدح فيهم ليس ثابتاً ولا مسلماً به، ومما يشهد لهـذا مـا ذكـره ابن حجر في الدفاع عن هؤلاء الرواة في مقدمة (هدي الـساري) حيث خصص الفصل التاسع لذلك الأمر، مما يزيل تلك الشبهة عنهم.

ب- أن إخراج البخاري لأحاديث هؤلاء الرواة، هو بحد ذاته توثيق لهم، ذلك أن الـبخاري عالم مقدم في الجرح والتعديل، وله مصنفاته المعروفة في هـذا المجـال. فإذا وقع تعارض بين قول بعض علماء الجرح والتعديل، وبـين فعـل البخاري فليس قولهم أولى بالأخذ من فعل البخاري أو قوله. ولـذلك كـان بعض العلماء يقول في الرجل الذي يخرج له البخاري في الصحيح: (هذا جاز القنطرة) يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه.

جـ- إن هؤلاء الرواة لم يخرج البخاري كل أحاديثهم، بل أخرج لأكثرهم حديـثاً أو حديثين، أو أخرج عنهم ما توبعوا في رواياتهم وفي هذا دلالة علـى أن الـبخاري كـان يقوم بفحص أحاديث هؤلاء الرواة، فمن وجده ضبط حديثه، قبله ووضعه في صحيحه.

ذلـك أن هؤلاء الرواة قد تكلم فيهم العلماء من جهة ضبطهم لا من جهة عدالـتهم، وهـذا يعنـي أن عدم اتصافهم بتمام الضبط جعلنا نحكم على أحاديـثهم -بالجملة- أنها دون رتبة الصحيح. لأن خفة الضبط تثير لدينا شـبهة في ضبطهم لأحاديثهم. ولكن بعد السبر والفحص إذا ثبت أن حديناً أو أكثر من تلك الأحاديث قد ضبطه صاحبه -من خلال مقارنته بروايات

---

[1] انظر: د. أمين القضاة – د. شرف القضاة، قياس شرط البخاري في الطبقات، ص135-136.

الثقات- فإن الشبهة تكون زالت، وعندها يمكن أن يكون حكم هذا الحديث بالذات مختلفاً عن سائر أحاديث ذلك الراوي.

د- أن بعـــض هؤلاء الرواة قد أخرج لهم البخاري مقروناً بغيره، مثل محمد بن أبي عتيق، وعبد الملك بن إبراهيم الجدي، وهذا أيضاً يؤكد لنا سلامة مـــنهج البخاري، فقد كان يحتاط لنفسه في حال وجود أدنى شك في رواية أحد هؤلاء الرواة. والله أعلم.

المبحث الثاني

الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه

وفيه مطالب:

المطلـــب الأول: تعريف بالإمام مسلم (اسمه، نسبه، عائلته، مولده، نشأته، شيوخه، تلاميذه، رحلاته، مكانته العلمية وثناء العلماء عليه، مصنفاته، وفاته).

المطلـــب الثانـــي: تعريف عام بصحيح مسلم (تسمية الكتاب، الباعث على تصنيفه، موضـــوعه، مقدمته، وترتيبه، أقسام الحديث عند مسلم، عدد أحاديثه، رواته، شروحه).

المطلب الثالث: أقسام الحديث عند مسلم وشروطه فيه:

1- أقسام الحديث عنده.

2- شروط مسلم في صحيحه.

المطلب الرابع: مناهج الإمام مسلم في صناعة الأسانيد

أ- منهجه في الاختصار ومسالكه في ذلك.

(التحويل – الجمع بين الشيوخ، الإشارة إلى باقي الإسناد، والإشارة إلى باقي المتن).

ب- منهجه في لتكرار وشروط ذلك.

جـــ- منهجه في التفريق بين صيغ الأداء.

د- منهجه في التعريف باسم الراوي.

هـــ- منهجه في الفقه ومتن الحديث.

المطلب الخامس: مناهجه في الفقه ومتن الحديث:

أ- ذكر الطرق وتكرارها بحسب اختلاف المتون.

ب- الإشارة إلى متون الحديث الأخرى.

جـــ- تحديد صاحب اللفظ.

المطلب السادس: مناهجه في رواية الأحاديث غير المتصلة.

أ- الأحاديث المعلقة.

ب- الأحاديث المنقطعة.

المطلب السابع: ما وجه لمسلم من نقد والجواب على ذلك.

المطلب الثامن: الموازنة بين صحيحي البخاري ومسلم.

المطلب الأول

تعريف بالإمام مسلم

اسمه ونسبه وعائلته:

هو مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري، وكنيته أبو الحسين.

ينسب إلى قبيلة بني قشير، وهي قبيلة من العرب معروفة،[1] ولذلك فهو عربي الأصل والنسب،[2] وأما نسبته الأخرى فهي نيسابوري نسبة إلى بلده نيسابور، وهي إحدى بلدان خراسان.

وقد نشأ الإمام مسلم في بيت علم وجاه، مما ساعده على الإقبال على العلم وهو صغير، والتفرغ به وهو كبير.

فقد ذكر الحاكم[3] أن مسلماً كان صاحب متجر في بلدته نيسابور، وكانت له مزارع في بعض نواحي نيسابور حيث كان معظم معاشه منها، وأما وصفه فقد قال الحاكم: (سمعت أبا عبد الرحمن السلمي يقول: رأيت شيخاً حسن الوجه والثياب، عليه رداء حسن، وعمامة قد أرخاها بين كتفيه، فقيل هذا مسلم. فتقدم أصحاب

---

[1] انظر: تهذيب الأسماء واللغات، 89/2.

[2] النووي، مقدمة شرح مسلم، ص10 وانظر أيضاً: ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم، ص55.

[3] الذهبي، سير أعلام النبلاء، 570/12 (بتصرف).

الـــسلطان، فقالـــوا قد أمر أمير المؤمنين أن يكون مسلم بن الحجاج إمام المسلمين، فقدموه في الجامع، فكبر، وصلى بالناس).[1]

وقد ورد في وصفه أنه كان تام القامة، أبيض الرأس واللحية.[2]

وأمـــا أســـرته فلم يرد لذلك ذكر إلا ما روي عن الحاكم أنه قال (رأيت من أعقابه من جهة البنات في داره).[3]

مولده ونشأته:

ولـــد الإمام مسلم سنة ست ومائتين (206هـــ) وقيل (204) وقيل (202هـــ) والأول أرجح بدليل أن مسلماً توفي سنة (261هـــ) اتفاقاً ونص الحاكم على أنه كان ابـــن خمس وخمسين، فيكون مولده سنة ست ومائتين.[4] وقد بدأ بطلب العلم مبكراً، فكان أول سماعه سنة (218هـــ) من يحيى بن يحيى التميمي.[5] وعن عدد آخر من شيوخ بلده.

رحلاته:

كانـــت أولـــى رحلاته سنة (220هـــ) إلى الحجاز، فقد حج وهو أمرد -كما يقـــول الذهبي- فسمع بمكة من القعبني، ثم عاد إلى وطنه. وتذكر كتب التراجم أنه رحل بعد ذلك بسنوات قبل سنة (230هـــ) رحلة واسعة شاملة طاف فيها الأمصار الإســـلامية، وأخـــذ العلـــم عن عدد كبير من الشيوخ في العراق والشام والحجاز، ومصر، وغيرها.[6] فحفظ من ذلك عدداً كبيراً من الأحاديث حتى صار من الحفاظ المتقنين.

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص566.

[2] المرجع السابق نفسه، ص570.

[3] المرجع السابق نفسه، ص570.

[4] انظر: د. نور الدين عتر، جامع الترمذي والموازنة، ص42.

[5] الذهبي، سير أعلام النبلاء، ص558.

[6] انظر: المرجع السابق نفسه، وتاريخ بغداد، 100/13.

شيوخه:

أخــذ الإمام عن عدد كبير من الشيوخ، وقد شارك البخاري في كبار شيوخه مثل يحيى بن يحيى، وعلي بن المديني، وإسحق بن راهويه، وقتيبة بن سعيد، وعلي بــن الجعــد، وكان من شيوخه كذلك الإمام أحمد بن حنبل، والإمام البخاري –ولم يخرج عنه في صحيحه–، وأبو بكر بن شيبة – صاحب المصنف وغيرهم. وقد بلغ عدد شيوخه الذين أخرج عنهم في صحيحه مائتان وعشرون (220) شيخاً.[1]

تلاميذه:

لقــد بلغت شهرة الإمام مسلم الآفاق في الحفظ والإتقان، وعلو الرواية، فأقبل علــيه طلــبة العلم، ورواة الحديث يسمعون منه، فكان منهم كثير من مشاهير هذا العلم، منهم الإمام أبو عيسى الترمذي، وابن أبي حاتم، وأبو بكر بن خزيمة، وعلي بن الحسن الهلالي –وهو اكبر منه– والحافظ أبو عوانة. وغيرهم كثير.[2]

مكانته العلمية:

احــتل الإمام مكانة عالية بين علماء هذا الفن، فهو صنو البخاري، في الحفظ وقــوة الذاكــرة، وسعة العلم، يقول عنه النووي: (هو أحد أعلام هذا الشأن، وكبار المبرزين فيه، وأهل الحفظ والإتقان، والرحالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان، والمعترف له بالتقدم فيه بلا خلاف عند أهل الحذق والعرفان).[3]

قال محمد بن بشار –شيخ البخاري–: (حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بنيسابور، وعبد الله الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى).[4]

---

[1] الذهبي، ص561.

[2] المرجع السابق ص562، وتاريخ بغداد 101/13، وتهذيب التهذيب 126/10.

[3] مقدمة شرح مسلم، ص10.

[4] سير أعلام النبلاء، ص564.

مصنفاته:

كـــان للإمام مسلم باع طويل في التأليف بمختلف أنواع الحديث وعلومه، فقد تـــرك لنا عدداً من هذه المصنفات منها: كتابه الصحيح، وكتاب المسند الكبير على أســـماء الـــرجال، وكتاب الجامع الكبير على الأبواب، وكتاب العلل، وكتاب أوهام المحدثين، وكتاب التمييز، وكتاب الوحدان، وكتاب الطبقات، وغيرها.[1] إلا أن أكثر هذه الكتب قد فقدت، ولكن آثارها موجودة من خلال نقول العلماء الذين جاءوا فيما بعد.

وفاته:

توفـــي الإمام مسلم –رحمه الله– آخر شهر رجب سنة إحدى وستين ومائتين (261هـــ) وهو ابن خمس وخمسين سنة. ودفن بنيسابور ويروى[2] أنه عقد لمسلم مجلس مذاكرة. فذكر له حديث لم يعرفه، فانصرف إلى منزله، وأوقد السراج، وقال لمـــن في الدار لا يدخل أحد منكم... وبقي طول ليله يبحث عن الحديث حتى وجده في الصباح.. وكان ذاك آخر أيامه – رحمه الله.

المطلب الثاني

تعريف عام بصحيح مسلم

تسمية الكتاب:

اختلفت عبارات العلماء في التعبير عن كتاب مسلم وتسميته على ثلاثة آراء:

الأول: اسمه الجامع، فقد وردت عبارات بعض العلماء حين الفراغ من قراءة كتاب مسلم قوله (قرأت بحمد الله جامع مسلم). وكذلك أورده صاحب كشف الظنون في حرف الجيم وعبر عنه بالجامع.[3]

---

[1] المرجع السابق نفسه 579، ومقدمة شرح النووي على مسلم ص10.

[2] سير أعلام النبلاء/ 564.

[3] صديق حسن خان، الحطة في ذكر الصحاح الستة، ص67.

وواقع الكتاب أنه مرتب على أبواب الفقه، وشامل لأبواب الدين الرئيسية.

الثانـــي: اسمه المسند الصحيح، وقد أخذت هذه التسمية من قول الإمام مسلم نفـــسه فـــيما رواه الخطيب البغدادي بإسناده عن مسلم أنه قال: (صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة).[1] ولم ترد هذه التسمية في مقدمة مسلم لصحيحه، ولا في غيرها من المواضع.

ومعنى المسند في هذا الموضع هو الحديث المتصل (ذو الإسناد) إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .. وهذا واقع كتاب مسلم.

الـــثالث: اسمه الصحيح، وينسب إلى صاحبه فيقال: صحيح مسلم، وهذه هي التسمية المشهورة بين الناس. وغالباً ما يعبر العلماء عنها في كتبهم. وهذا هو واقع كـــتاب مـــسلم فهو صحيح بلا خلاف يعتد به بين أهل الحديث. وسنتعرض لهذا في حينه إن شاء الله.

الباعث على تصنيفه:

لقـــد صـــرح الإمـــام مسلم في مقدمة صحيحه بذلك،[2] ويفهم من كلامه أن اســـتجاب لطلـــب بعـــض أصـــحابه، فوضع هذا الكتاب ليكون بين أيد الناس حتى يـــصونهم عـــن القصاص وجهلة المتصوفة، الذين كانوا يشغلون الناس بالمناكير، والأساطير، ويتركون الأخبار الصحيحة المشهورة. فقد أراد مسلم –رحمه الله– أن يحارب الخطأ بإيجاد الصواب بدلاً منه.

وقـــد وافـــق هذا رغبة عند الإمام مسلم بجمع طائفة من الأحاديث الصحيحة المتـــصلة إلـــى رسول الله صلى الله عليه وسلم المشتملة على أحكام الدين وسننه، بحيث يضعها بين يدي العلماء ليسهل عليهم الرجوع إليها والاستدلال بها في مسائل الفقه والأحكام الشرعية.

---

[1] مقدمة النووي في شرح مسلم، ص15.

[2] مقدمة مسلم على صحيحه، ص45–49.

ويبدو أن صحيح البخاري في نظر مسلم لم يكن يفي بالغرض، وذلك لتفريقه الحديث على أبواب متعددة في صحيحه، مما يجعل الكشف عنه صعباً وبخاصة عند محاولة التعرف على الروايات المتعددة لأجل المقارنة. ولذلك كان منهج مسلم -كما سنرى- أنه وضع جميع طرق الحديث عنده في مكان واحد، ولا شك أن هذا يسهل على الباحث كثيراً.

وهـذا يـؤكد ما ذكرناه فيما سبق أن العلوم إنما تنشأ نتيجة الحاجة البشرية إلـيها، فكلمـا جدت الحاجة في أمر نهض من العلماء المتخصصين من يقوم بهذه المهمة، ويسد هذه الحاجة.

موضوع الكتاب:

إن الموضوع العام لهذه المصنفات هو جمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسـلم ولكن الهدف الذي يريده المصنف، والأمر الذي يركز عليه بالدرجة الأولى هو الذي يمكن أن يكشف عن موضوع الكتاب.

1- **الحـديث الصحيح:** فقد كان الموضوع الأول الذي أراد أن يضمنه كتابه هـو ما صح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا هو واقع الكتاب فإن كل ما فيه صحيح. كما صرح هو بذلك، وقد نص العلماء أيضاً على هذا الأمر.

2- **الفقه:** لقد ظهر اعتناء الإمام مسلم بأمور الفقه من خلال الأمور التالية:

أ- تـرتيب كـتابه على الأبواب الفقهية ورؤوس المسائل، وكأنه بهذا يجمع الأحاديـث الـواردة فـي مسائل الفقه حتى يمكن الفقيه من الاستنباط والاستدلال. وهذا يدل على دقة في فهم قضايا الفقه، والأحكام الشرعية.

ب- إيـراد الـروايات المـتعددة المشتملة على ألفاظ مختلفة، أو المتضمنة زيـادات. قـد تفيد الفقيه كذلك، وتجعل أمر الاجتهاد والنظر في الأدلة ميسوراً.

3- **الـصناعة الإسـنادية:** وهذا هو الغالب في موضوع الكتاب، فقد برزت عـناية مـسلم بصناعة الأسانيد، فعني بها من حيث الترتيب، وجمع الطرق، وجمع

الـشيوخ وتحـويل الأسـانيد، بحيث استطاع أن يجمع بين الاختصار والاستيعاب بطـريقة فنـية مبتكـرة -كمـا سـنرى ذلك في مناهجه- وعني كذلك بالمتابعات والشواهد، وتضمين الصحف وغير ذلك من فنون هذا العلم.

4- علـوم الحـديث: وقد ظهر هذا جلياً من خلال مقدمته التي احتوت على عدد كبير من مسائل هذا العلم، وكذلك منهجه في التفريق بين صيغ الأداء، ومنهجه في الرواية المشتملة على العنعنة وغير ذلك.

ويمكن أن نلخص موضوع صحيح مسلم بجملة واحدة فنقول: (إن موضوعه هو الحديث الشريف صناعة وفقهاً).

مقدمته وترتيبه:

لقـد بـرع الإمام مسلم في ترتيب كتابه، بحيث ظهر من خلال ذلك، اتباعه منهجاً علمياً سليماً، وفق ترتيب منطقي دقيق.

وقد ظهر ترتيب مسلم لكتابه من خلال ما يلي:

أ- تـرتيب موضـوعات كتابه وفق العناوين الرئيسية لأمور الإسلام، بنسق دقـيق، حيث بدأ بكتاب الإيمان، على اعتبار أن الإيمان هو أصل قبول العمل، وعليه يبنى.

ثم ختم كتابه بكتاب التفسير، وقد بلغ عدد كتبه (54) كتاباً.

ب- ترتيب أبواب كل كتاب على أبواب الفقه ترتيباً دقيقاً محكماً، فهو وإن لم يترجم لهذه الأبواب، إلا أنها كانت مرتبة مما سهل على من بعده وضع تراجم لهذه الأبواب، دون إخلال بترتيب الأحاديث.

جـ- تـرتيب الأحاديـث ضـمن الباب الواحد، فقد بدأ مسلم في كل باب بالحديث الأصل، وهذا لا يكون راويه -في الغالب- إلا من أهل الطبقة الأولـى، وهو أقوى الأحاديث عنده في الباب - ثم يضع بعده الأحاديث الأخرى التي قد تكون مثله أو أقل منه رتبة.

د- مراعاة ترتيب الأحاديث بحسب الألفاظ، فكان يذكر الأحاديث التي تشمل أتم الروايات وأكثرها دلالة على المعنى، ثم يتبعها الروايات الأخرى على سبيل المتابعات والشواهد، مع بيان زياداتها، واختلاف ألفاظها، كل ذلك وفق نسق دقيق ومنهج منظم.

عدد أحاديث الصحيح:

وردت عبارات عن المتقدمين كابن الصلاح النووي وغيرهما أن عدد أحاديث صحيح مسلم أربعة آلاف حديث من غير المكرر، وعشرة آلاف حديث بالمكرر. ويبدو أن هذا العدد تقريبي وليس دقيقاً.

وبعد ظهور الطبعات المحققة والمرقمة لصحيح الإمام مسلم، فإن الخوض التقريبي في هذا لا يجدي، بعد أن حصر العدد بشكل دقيق، فإن عدد أحاديث الصحيح بدون المكرر هو (3030) ثلاثة آلاف وثلاثون حدياً. وبالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً (7275) والله أعلم.

وقد ورد عن الإمام مسلم أنه قال: (صنفت هذا السند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة).[1] وقد ورد عنه أنه قال: ليس كل شيء صحيح عندي وضعته ها هنا[2].. وقد استغرق في تصنيف كتابه حوالي ست عشرة سنة.

رواته:

روى الصحيح عن مسلم عدد من العلماء من تلاميذ الإمام، ومن أشهر هذه الروايات:

أ- رواية أبي إسحق إبراهيم بن محمد بن سفيان (ت308هـ). فقد روى الصحيح عن الإمام مسلم، وهذه الرواية هي المشهورة في بلادنا منذ زمن بعيد كما قال النووي.[3]

---

[1] انظر: مقدمة النووي على شرح صحيح مسلم، ص15.

[2] المرجع السابق نفسه، ص16.

[3] المرجع السابق نفسه، ص11.

ب- روايــة أحمد بن علي القلانسي وهي الرواية المنتشرة في بلاد المغرب العربي.[1]

ولــم نر أحداً من العلماء في المشرق أو في المغرب ذكر فرقاً بين الروايتين مما يثبت اتفاق الروايتين والله أعلم.

شروحــه:

لقــد اعتنى علماء المسلمين بصحيح مسلم عناية فائقة، تتناسب مع مكانته بين كتب السنة، وأهميته بين الناس، وكان من اعتنائهم به أن عكفوا على شرحه، وبيان قضاياه في جميع مجالات الحديث مما يحتاج إليه، من حيث ضبط الألفاظ، وتفسير الغــريب، وبــيان اختلاف الروايات، وإعراب، واستنباطات فقهية، وفوائد متعددة أخرى. ومن أهم هذه الشروح وأشهرها:

1- المــنهاج فــي شرح صحيح مسلم بن الحجاج – للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت676هـ). وهو شرح قيم مطبوع بذيل الصحيح في ثمانية عشر جزءاً، وكل جزئين أو ثلاثة منها بمجلد واحد. وهو أكثر هذه الشروح انتشاراً في بلاد المشرق.

2- المُعْلِــم بفــوائد مسلم – لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري (ت536هـ) وهو من علماء المغرب العربي، مالكي المذهب، وقد اعتنى بكتابه هذا عناية فائقة في مجال إبراز فوائد الحديث، وفصل في إزالة ما يــبدو فــيه أشكال في بعض الأحاديث أو تعارض حسب الظاهر، ولذلك فهــو يعــد من مراجع (مختلف الحديث) وحرر بعض المسائل الفقهية، ولكــن صــدرت منه بعض الاستنباطات الغريبة، والآراء الشاذة، انتقده العلماء فيها. وهو شرح مشهور في المغرب أكثر من شهرته في بلادنا. وقــد طــبع فــي ثلاثة مجلدات بدار الغرب الإسلامي، وبتحقيق الشيخ الشاذلي النيفر رحمه الله.

---

[1] ذكره ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم، ص109.

3- إكمال المعلم بفوائد مسلم – للقاضي عياض بن موسى اليحصبي المالكي (ت544هـ) وقد أكمل فيه شرح المازري، وتعقبه في كثير من المسائل، فهو ابن المذهب، وله تعليقات مفيدة وبخاصة في مجال الفقه والأحكام الشرعية. ولا يزال مخطوطاً، وتوجد منه نسخ خطية في بعض مكتبات العالم، وقد طبع منه مجلدان بتحقيق الدكتور الحسين بن محمد شواط.

4- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج – لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ). وقد ذكر له مقدمة مفيدة بين فيها شرط مسلم ومصطلحه وبعض قضايا الرواة. وهو شرح لطيف مختصر، اعتنى فيه بضبط قضايا الرواة. وهو شرح لطيف مختصر، اعتنى فيه بضبط الألفاظ وتفسير الغريب، وبيان وجوه الإعراب وقضايا البلاغة. وقد طبع في القاهرة في ستة مجلدات.

5- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للإمام أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت656هـ)، وهو من الشروح المهمة للصحيح، واعتنى فيه مؤلفه بشرح الكلمات الغريبة، وحل كثيراً من الألفاظ والأحاديث المشكلة، وأزال ما بينها من تعارض في الظاهر. وقد طبع في سبعة مجلدات وصدر عن دار ابن كثير بدمشق.

المطلب الثالث

أقسام الحديث عند مسلم وشروطه فيه

1- أقسام الحديث:

نص الإمام مسلم في مقدمة صحيحه[1] أنه يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما رواه الحفاظ المتقنون، وهم من أهل الاستقامة في الحديث.

---

[1] انظر: نص مسلم في المقدمة، ص50.

القسم الثاني: ما رواه المستورون المعروفون بالصدق ولكنهم متوسطون في الحفظ والاتقاق.

القسم الثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون ومن يغلب على حديثه المنكر.

وقد صرح الإمام مسلم بعد ذكره لهذه الأقسام أنه يبدأ بذكر أحاديث القسم الأول، ثم يتبعه أحاديث القسم الثاني، وأما أحاديث الصنف الثالث فإنه لا يعرج عليها، ولا يتشاغل بتخريج حديثهم.

ومع هذا التصريح فقد اختلف العلماء في مراده بهذا التقسيم على النحو التالي:

رأي الحاكم والبيهقي[1]: أن الإمام مسلماً كان يريد أن يصنف في أحاديث الأصناف الثلاثة، فشرع في أحاديث الصنف الأول، فعاجلته المنية قبل أن يخرج القسم الثاني وبناءً على هذا الرأي فإن أحاديث الصحيح، هي أحادي القسم الأول.

رأي القاضي عياض: أن مسلماً، قد أخرج أحاديث القسم الأول، ثم اتبع ذلك بأحاديث القسم الثاني على سبيل المتابعات والشواهد، ثم ذكر أخيراً بعض أحاديث الطبقة الثالثة. وبذلك أتى بأحاديث الأقسام الثلاثة.[2] ولكنه طرح أحاديث طبقة رابعة وهم من اتفق الأكثر على تهمته ونكارة حديثه.

رأي ابن سفيان صاحب مسلم: أن مسلماً صنف ثلاثة كتب، جعل في كل كتاب منها أحاديث قسم من هذه الأقسام. وصحيح مسلم هو الأول منها. وبناءً على ذلك فإن للإمام مسلم كتابين آخرين. وهذا لم يقل به أحد غير ابن سفيان.

ولكن إذا رجعنا إلى واقع صحيح مسلم الذي بين أيدينا فإننا نلاحظ أنه قد أخرج أحاديث القسم الأول في بداية كل باب ثم أتبعه بأحاديث من نفس الدرجة أو من أحاديث الصنف الثاني على سبيل المتابعات والشواهد.

---

[1] انظر: مقدمة النووي على مسلم، ص23.

[2] المرجع السابق نفسه، ص23.

أمـــا الـــصنف الـــثالث فليس له وجود إلا نادراً، وقد كان الإمام مسلم يأتي بأحاديـــثهم: إمـــا لأن رواياتهم عالية، مثل بعض أحاديث سويد بن سعيد أو أن في روايـــته زيادة وقد شارك الثقات في بعض ما رواه،[1] فيذكر حديثهم لهذه الفائدة في الزيادة.

ومـــع ذلـــك فقد كان الإمام مسلم يحرص دائماً أن يأتي بروايات أخرى تؤيد روايات هذا النوع. والله أعلم.

2- شروط مسلم في صحيحه:

لـــم يـــنص الإمـــام مسلم صراحة على شروطه، ولكنه أشار إلى بعض هذه الشروط، وذلك العلماء بعضها من خلال منهجه في الصحيح ومن ذلك:

أ- أن يكـــون الحديث صحيحاً، مستوفياً جميع شروط الحديث الصحيح، وإلى هـــذا الـــشرط أشار ابن الصلاح بقوله[2]: (شرط مسلم في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد، بنقل الثقة عن الثقة، من أوله إلى منتهاه، ســـالماً مـــن الشذوذ والعلة.. وهذا حَدُّ الصحيح). أي تعريف الصحيح وواقع كتاب مسلم يشهد له بتوفر هذا الشرط.

ب- أن يكون رجال الإسناد من الطبقة الأولى والثانية،[3] وأما الطبقة الثالثة فكـــان مـــسلم يروي عن رجالها انتقاء، وهو بهذا يختلف عن البخاري الـــذي كـــان يروي عن رجال الطبقة الأولى، وأحياناً ينزل إلى الثانية فيأخذ منها انتقاء. وإلى هذا الشرط أشار الحازمي[4] حيث قال: (.. وقد يخـــرج الـــبخاري عـــن أعيان الطبقة الثانية، ومسلم عن أعيان الطبقة

---

[1] من كلام مسلم في مقدمته، ص58.

[2] مقدمة ابن الصلاح، ص، وانظر مقدمة شرح النووي علي مسلم، ص15.

[3] انظر: ذكر هذه الطبقات في شروط البخاري، ص35 من هذا الكتاب.

[4] شروط الأئمة الخمسة، ص47.

الثالـــثة..) وقـــد صـــرح الإمام مسلم نفسه بهذا في مقدمته، حينما ذكر الأقسام الثلاثة التي سبق ذكرها.

جـــ- اشترط الإمام مسلم في الحديث المعنعن (الذي يرويه الراوي عمن فوقه بـــصيغة عـــن) أن يتعاصر الراويان. واكتفى بذلك بل إنه قد انتقد من يشترط في ذلك ثبوت اللقاء. وهذا الشرط يوضح فرقاً آخر في الشروط بين مسلم والبخاري الذي يشترط ثبوت اللقاء كما سبق ذكره.[1]

ذكر بعض العلماء أن مسلماً اشترط في الحديث حتى يخرجه في صحيحه أن يكـــون مجمعـــاً عليه، واستنبطوا ذلك من قوله (ليس كل شيء صحيح عندي وضعته هنا، وإنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه).

وقـــد أثـــار هـــذا الأمر استشكالاً لدى العلماء. فهل شرط مسلم أن لا يخرج الحـــديث إلا إذا كـــان مجمعاً عليه فعلاً؟! فإن واقع صحيح مسلم لا يوافق هذا فإن كثيراً من الأحاديث عنده قد اختلف فيها كما يقول النووي.[2] والجواب على ذلك من وجهين كما نقله عن الحاكم:

الأول: أن مـــسلماً لـــم يـــضع في صحيحه حديثاً إلا إذا توفرت فيه شروط الحديث الخمسة المجمع عليها من وجهة نظره (الاتصال – العدالة – تمـــام الضبط – عدم الشذوذ – عدم العلة القادحة). وذلك بنظر الإمام مسلم نفسه أي أن هذه الشروط الخمسة في نظر مسلم – موجودة في الحديث الذي يخرجه ولا يمنع ذلك مخالفة بعضهم في عدم توفرها في ذلك الحديث.

الثاني: أنه أراد أنه لم يضع في كتابه الحديث الذي اختلف الثقات في متنه أو سنده، وليس مراده ما كان اختلافهم في توثيق بعض رواته.

---

[1] ص35.

[2] مقدمة النووي على شرح صحيح مسلم، ص16.

المطلب الرابع

مناهج الإمام مسلم في صناعة الأسانيد

مـــن المعـــروف أن صـــحيح مسلم قد امتاز بحسن ترتيبه، ودقة تحريه في الروايات، وحسن الصيغة الإسنادية، من حيث تلخيص الطرق واختصارها بطريقة فنية مبتكرة، وفق منهج دقيق على النحو التالي:

أ- منهجه في الاختصار:

لقد استطاع مسلم أن يجمع بين الاستيعاب والاختصار من خلال التزامه بعدد من المسالك الفنية وهذه المسالك هي:

*** المسلك الأول: التحويل[1]:**

وهـــو وضع حرف (ح) عند التحول من إسناد إلى إسناد آخر، وهدف مسلم من ذلك هو الاختصار، وقد أكثر من هذا المسلك في صحيحه بحيث لا يخلو كتاب مـــن كتب صحيحه من وجود أحاديث فيها تحويل. وقد بلغ عدد الأحاديث التي ورد فيها تحويل في صحيح مسلم (1236) ألفاً ومائتين وستة وثلاثين حديثاً.[2]

وكان من منهج مسلم في ذلك أنه يكرر ذلك في الحديث الواحد مرتين وأكثر، حتى إنه بلغ عددها في أحد الأحاديث تسع مرات.[3]

مثال: قال مسلم[4] حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة ح وحدثنا ابن نميـــر حدثنا أبي ح وحدثنا أبو كريب حدثنا ابن إدريس كلهم عن إسماعيل بن أبي خالد ح وحدثنا يحيى بن حبيب الحارثي -واللفظ له- حدثنا معتمر عن إسماعيل قال سمعت قيساً يروي عن بي مسعود قال: أشار النبي صلى الله عليه وسلم بيده ألا إن

---

[1] انظر معنى ذلك ص59 من هذا الكتاب.

[2] لقد تم إحصاء ذلك، بحث يعده د. أمين القضاة، سينشر قريباً بإذن الله.

[3] كتاب الحدود، باب حد السرقة ونصابها، حديث رقم _1686).

[4] كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان، 29/1، حديث رقم 51.

الإيمان هاهنا.. الخ الحديث. فهنا نلاحظ كيف أن مسلماً قد جمع بين أربعة أحاديث كلها في سياق واحد فوضع حرف ح ثلاث مرات.

*** المسلك الثاني: الجمع بين الشيوخ:**

وذلك بأن يسمع مسلم الحديث عن شيخين أو أكثر من شيوخه ويلتقون جميعاً عند من فوقهم (شيخ شيخة) فكان يذكرهم جميعاً فيعطف الثاني على الأول والثالث عليهما وهكذا... ثم يذكر بقية الإسناد وفق منهجه المعتاد. فيكون بذلك قد جمع بين روايتين أو أكثر في سياق واحد. ولا يخفى مقدار الاقتصاد الذي يحققه من ذلك.

مـــثال: قال مسلم[1] حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن المثنى وابن بشار قالـــوا: حدثنا محمد بن جعفر، عن شعبة، عن علي بن مدرك، عن أبي زرعة، عن خرشـــة، عن أبي ذر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة... الخ الحديث. فنلاحظ هنا كيف أن مسلماً قد جمع بين ثلاثة من شيوخه في نـــسق واحد. وبذلك اختصر ذلك ثلاث روايات بأسانيدها ومتونها فجعلها في سياق واحد، بهدف الاختصار.

*** المسلك الثالث: الإشارة إلى باقي الإسناد:**

وذلـــك بأن يروي الحديث بتمامه سنداً ومتناً ثم يتبعه رواية أخرى تلتقي مع الرواية الأولى فكان مسلم يسوق هذه الرواية الأخرى إلى نقطة الالتقاء ثم يشير إلى بقية السند اختصاراً. ولا يفعل إلا إذا لم يكن في السند فائدة جديدة، كاختلاف صيغ الأداء ونحوها.

مـــثال: قـــال مسلم[2]: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا الليث، عن ابن الهاد، عن سعد بن إبراهيم، عن حميد بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من الكبائر شتم الرجل والديه... الحديث)...

---

[1] كتاب الإيمان، باب تحريم إسبال الإزار، 114/1.

[2] كتاب الإيمان، باب أكبر الكبائر، 82/2.

ثـــم قال مسلم: وحدثني محمد بن حاتم، حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا سفيان، عن سعد بن إبراهيم بهذا الإسناد.

فنلاحظ هنا كيف أن الإمام مسلماً اكتفى في الإسناد الثاني بالإشارة إلى باقية حيـــنما وصل إلى نقطة الالتقاء مع السند الأول وهو سعد بن إبراهيم، وهدفه أيضاً الاختصار.

*** المسلك الرابع: الإشارة إلى باقي المتن:**

وذلـــك بأن يذكر مسلم الحديث بسنده ومتنه كاملاً، ثم يتبعه برواية أخرى من طريق ثانية، فكان إذا ذكر إسناد الرواية الثانية، يكتفي بالإشارة إلى المتن، دون أن يذكره ولا يفعل ذلك إلا إذا كان المتن في الروايتين واحداً دون فرق يذكر.

مـــثال: قال مسلم[1]: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا ابن أبي عدي، عن شعبة، عـــن ســـليمان، عن ذكوان، عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، والتوبة معروضة بعد.

ثـــم قـــال: وحدثنـــي محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا سفيان، عن الأعمـــش، عـــن ذكران، عن أبي هريرة رفعه قال: لا يزني الزاني، ثم ذكر بمثل حديث شعبة.

فنلاحظ هنا كيف أنه لم يذكر متن الحديث مرة ثانية وإنما اكتفى بالإشارة إليه فقط، وذلك بهدف الاختصار أيضاً.

ب- منهجه في التكرار:

لقد كان من منهج مسلم تكرار الأحاديث في صحيحه، لقد كان يكرر الحديث مرتين أو ثلاثة أو أكثر، وقد كان يلتزم في ذلك منهجاً دقيقاً مفيداً ومن ذلك:

- أنه لم يكن يكرر الحديث إلا إذا كانت الطريق الأخرى مشتملة على فائدة في السند أو في المتن أو بهما معاً. وهي في الغالب ذات الفوائد التي كان

---

[1] كتاب الإيمان، باب نقصان الإيمان بالمعاصي، 45/2.

يقــصد إلى تحقيقها البخاري في التكرار. فمسلم هو تلميذ البخاري، ولا غــرابة أن يتأثــر بمنهجه ويستفيد منه. وهذه الفوائد مثل: تعدد الطرق وإخراج الحديث عن حد الغرابة، اشتماله على زيادات في المتن أو ألفاظ مختلفة أو غير ذلك.

- التــزم مسلم بتكرار الحديث في موضع واحد في صحيحه، حتى لو كان الحديث مشتملاً على أكثر من حكم فقهي، فإنه يذكره في ألصق المواضع به، ولا يكرره في موضع آخر. ولم يخرج عن هذه القاعدة إلا نادراً.

ولا يخفي فائدة هذا المنهج، ومدى تسهيل الأمر على الباحث، وبخاصة حين الحاجــة إلى مقارنة الروايات ومعرفة الفروق بينها سواءً في الإسناد أم في المتن. وهو بهذا يختلف عن منهج البخاري الذي كان يكرر الحديث في أكثر من باب.

جـ- منهجه في التفريق بين صيغتي الأداء (حدثنا وأخبرنا):

حــيث أن كــلاً منهما يدل على طريق من طرق التحمل. فالأولى تدل على الــسماع، والثانــية تدل على العرض. فقد اختلف العلماء في جواز إطلاق إحداهما على الأخرى إلى ثلاثة مذاهب:

المــذهب الأول: أنه لا يجوز إطلاق حدثنا على ما قرأ على الشيخ (العرض) ولا إطــلاق أخبــرنا على ما سمع من لفظ الشيخ، فكل واحدة تختلف عن الأخرى. وهذا هو مذهب مسلم والشافعي والجمهور من أهل العلم.[1]

المــذهب الثاني: أنه لا فرق بين الصيغتين، فيجوز استعمال كل منهما مكان الأخــرى. وهــو مذهب البخاري. والزهري ومالك وسفيان بين عيينة، ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم.[2]

المــذهب الثالث: لا يجوز إطلاق الصيغتين على القراءة (العرض) بل يجب أن يقال قرأت على الشيخ، أو قرأ على الشيخ وأنا أسمع. وأما حدثنا وأخبرنا فتطلق

---

[1] انظر: مقدمة النووي على شرح مسلم، ص21.

[2] المرجع السابق نفسه، ص22.

أي منهما على ما سمع من لفظ الشيخ فقط. وهو مذهب عبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل وغيرهما.

ومن هنا كان منهج مسلم التفريق بينهما. وذلك إذا روى الحديث عن اثنين من شيوخه فأكثر، واختلفت عباراتهم في صيغ الأداء كان يصرح بهذا الاختلاف، فينسب كل لفظ لصاحبه، فيخرج بذلك من الخلاف. وهذا يدل على مدى دقته في صناعة الأسانيد.

مثال ذلك: قال مسلم في كتاب الأشربة[1]:

حدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو كريب، وإسحق بن إبراهيم، قال أبو بكر وأبو كريب حدثنا وقال الآخران أخبرنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الأربعة.

د- منهجه في التعريف باسم الراوي:

وذلك إذا ذكر في الإسناد راوٍ دون ذكر اسم أبيه أو نسبته، وكان يمكن أن يحصل لبس لدى القارئ في تحديد ذلك الراوي. كان مسلم يعرف بهذا الراوي بحيث يفهم أن هذا التعريف من عند مسلم وليس من عبارة شيخه. وذلك حتى لا ينسب لشيخه كلاماً لم يقله.

مثال ذلك: قال مسلم في كتاب الأشربة:

حدثنا يحيى بن يحيى، ويحيى بن أيوب وابن حجر، قال يحيى بن يحيى أخبرنا وقال الآخران حدثنا إسماعيل -وهو ابن جعفر- عن شريك -وهو ابن أبي نمر- عن عبد الله بن أبي عتيق، عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن في عجوة العالية شفاء، أو إنها ترياق أول البكرة.

---

[1] باب المؤمن يأكل في معى واحد، 23/14.

فهـــنا نلاحظ كيف أن شيخه قال حدثنا إسماعيل عن شريك – ولم ينسبهما أو يعرف بهما، فأضاف مسلم عبارة (وهو ابن جعفر) بعد إسماعيل، وعبارة (وهو ابن أبي نمر) بعد شريك.

وهـــذا يدل على مدى دقة الإمام مسلم وأمانته في الالتزام التام بما سمعه من شيخه، فلا يضيف حرفاً واحداً، إلا بما يُشعر بأنها إضافة من عنده هو.

هـ- منهجه في إخراج حديث من صحيفة مروية كلها بإسناد واحد:

وذلـــك كصحيفة همام بن منبه، حيث حوت عدداً من الأحاديث ولكنها مروية كلها بسند واحد ذكر في أول الصحيفة، ولم يُجدّد السند في أول كل حديث.

فكـــان الإمام مسلم إذا أراد أن يفرد حديثاً منها –غير الأول– لا يركب ذلك الإســـناد لـــذلك الحديث، بحيث يوهم أنه له على وجه الخصوص، وإنما كان يأتي بعـــبارة تـــدل على أنه حديث مروي ضمن مجموعة من الأحاديث ليس لها إلا سند واحد. وهذا يدل على مدى تحريه واحتياطه، وإتقانه – رحمه الله.

مثال: قول مسلم[1]: حدثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر أحاديث منها: وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينما رجل يتبختر في بردين... الحديث).

فـــنلاحظ هـــنا أنه أشار إلى ذلك بعبارته الخاصة وهي (فذكر أحاديث منها) وهو إشعار منه بهذا الواقع.

وهكـــذا نجده –رحمه الله– غاية في الدقة والاحتياط، يتّسم دائماً بالأمانة في النقل، فكان يبتكر من المناهج ما يحافظ به على هذه الصفة، وفي الوقت ذاته يسوق الـــروايات علـــى وجه واضح بيّن، لا يشكل على القارئ، ولا يجعله عرضة للوهم والخطأ.

---

[1] كتاب اللباس والزينة، باب تحريم التبختر في المشي، 64/14.

المطلب الخامس

مناهج مسلم في الفقه ومتون الحديث

لـــم يكـــن اهتمام مسلم بصناعة الأحاديث وأبدعه فيها، صارفاً له عن العناية بأمور الفقه، وقضايا المتون، فقد كان له جهد طيب في هذا المجال، وفق منهج دقيق مـــنظم، مما أضفى على كتابه طابعاً حسناً وقيمة علمية كبيرة. ومن أهم مناهجه في هذا المجال ما يلي:

أ- ذكر الطرق وتكرارها بحسب اختلاف المتون:

وذلـــك أنـــه كان يكرر متن الحديث بتمامه إذا كان فيه زيادة في الألفاظ، أو اخـــتلاف بيّن، بحيث يؤدي إلى فوائد جديدة. وكان منهجه في هذا أن يبدأ بالرواية الأتم، ثم يتبعها الروايات الأخرى.

وهدفه من هذا أن يضع أمام القارئ جميع الألفاظ الواردة حتى لا يفوته شيء من معانيها وفوائدها الفقهية.

مـــثال ذلك قول مسلم[1]: حدثني حرملة بن يحيى، أخبرنا عبد الله بن وهب، قال: أخبرني يونس، عن ابن شهاب، قال: أخبرني سعيد بن المسيب، عن أبيه قال: (لمـــا حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوجد عنده أبا جهل وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا عم قـــل لا إله إلا الله، كلمة أشهد لك بها عند الله. فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية: يا أبا طالب، أترغب عن ملة عبد المطلب، فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرضـــها عليه، ويعيد له تلك المقالة، حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم: هو على ملة عبد المطلب. وأبى أن يقول لا إله إلا الله. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أما والله لأستغفرن لك ما لم أُنْهَ عنك).

---

[1] كتاب الإيمان، باب وفاة أبي طالب، 216/1.

فأنزل الله عز وجل: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴾[1] وأنـزل الله تعالى في أبي طالب لرسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾.[2]

ثـم قـال مسلم: وحدثنا إسحق بن إبراهيم وعبد بن حميد، قالا: أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر ح وحدثنا حسن الحلواني وعبد بن حميد، قالا حدثنا يعقوب، وهـو ابن إبراهيم بن سعد، قال: حدثني أبي، عن صالح، كلاهما عن الزهري بهذا الإسـناد مثله، غير أن حديث صالح انتهى عند قوله: فأنزل الله عز وجل فيه، ولم يذكـر الآيتين، وقال في حديثه: ويعود في تلك المقالة. وفي حديث معمر مكان هذه الكلمة: فلم يزالا به.

ثـم ذكر حديثاً آخر بسنده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمه: قل لا إله إلا الله أشهد لك بها يوم القيامة، قال: لولا أن تعيرني قريش، يقولون إنما حمله على ذلك الجزع، لأقررت بها عينك. فأنزل الله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ ﴾أ.هـ.

فـنلاحظ هـنا كيف أن مسلماً ذكر عدداً من الروايات، كل رواية فيها زيادة على الأخرى، وتحمل معنى جديداً.

ب- الإشارة إلى المتون الأخرى، وتحديد الزيادات والفوائد:

وذلك بأن يذكر الحديث بتمامه، ثم يتبعه روايات أخرى لا يذكر متونها، وإنما يكتفي بالإشارة إلى الاختلافات بين هذه المتون.

---

[1] سورة التوبة: 113.

[2] سورة القصص: 56.

مـــثال ذلك ما رواه مسلم [1] بسنده عن البراء بن عازب يقول: أمرنا رسول الله صـــلى الله علـــيه وســـلم بسبع ونهانا عن سبع. أمرنا بعيادة المريض، واتباع الجنازة، وتشميت العاطس، وإبراء القسم أو المقسم، ونصر المظلوم، وإجابة الداعي وإفـــشاء الـــسلام. ونهانـــا عن خواتيم أو تختم بالذهب، وعن شرب بالفضة، وعن المياثر وعن القَسِيّ، وعن لبس الحرير والإستبرق والديباج.

ثم ذكر حديناً آخر بهذا الإسناد مثله. وقال: إلا قوله: وإبرار القسم أو المقسم فإنه لم يذكر هذا الحرف في الحديث، وجعل مكانه (وإنشاد الضال).

ثم ذكر في رواية ثالثة وقال فيها: (وزاد في الحديث وعن الشرب في الفضة فإنه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة).

ثم ذكر رواية رابعة وقال فيها: (... بإسنادهم ومعنى حديثهم إلا قوله وإفشاء السلام، فإنه قال بدلها: ورد السلام. وقال: ونهانا عن خاتم الذهب، أو حلقه الذهب).

فـــنلاحظ هـــنا كيف أن مسلماً قد ذكر الرواية الأولى بتمامها، ثم ذكر ثلاثة أســـانيد ولم يذكر متونها، إلا أنه أشار إلى الاختلافات والزيادات في هذه الروايات الأخرى.

جـ- تحديد صاحب اللفظ حينما تختلف الألفاظ بين الرواة:

وهـــذا يـــدل على دقة مسلم في الرواية. وفقهه ودقة ملاحظته. ويفيد هذا في ترجيح أحد اللفظين حين الاختلاف وتعذر الجمع بينها.

مـــثال ذلـــك قول مسلم[2]: حدثنا أبو الطاهر وحرملة بن يحيى (واللفظ لأبي الطاهر) قالا: أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، قال ابن شهاب: حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة حين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا عدوى ولا صـــفر ولا هامـــة) فقال أعرابي يا رسول الله فما بال الإبل تكون في الرمل كأنها الظباء، فيجيء البعير الأجرب فيدخل فيها فيجريها كلها. قال فمن أعدى الأول؟.

---

[1] كتاب اللباس والزينة، باب تحريم الذهب والحرير على الرجل، 31/14.

[2] كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، 215/14.

ثـم ذكـر مسلم بعد ذلك عدداً كبيراً من الروايات بأسانيد متصلة لكن ألفاظ رواتهـا تخـتلف أحياناً. ومنها (لا عدوى ولا هامة ولا نوء ولا صفر) ومنها: (لا عدوى ولا طيرة ولا غول).

فنلاحظ هنا كيف ينسب اللفظ لصاحبه، وينبه إلى الاختلاف في الألفاظ. وفي ذلـك مـن الفـوائد الفقهية الشيء الكثير. وقد لا يدرك هذا إلا كل ذي نظر ثاقب وبصيرة فقهية عظيمة.

المطلب السادس

منهج مسلم في رواية الأحاديث غير المتصلة

ممـا لا شك فيه أن بعض أحاديث مسلم غير متصلة، ويقصد بها ثلاثة أنواع وهي: المعلقات، والموقوفات والمقطوعات. وقد يتراءى لبعض الناس أن وجود هذا الـنوع من الأحاديث ينفي الحكم على أحاديث مسلم بالصحة ذلك أن الاتصال شرط من شروط الصحيح. وهذه الأنواع ليست بمتصلة والجواب على ذلك من وجوه:

أولاً- فيما يتعلق بالمعلقات:

فقـد وردت في صحيح مسلم بعض الأحاديث التي صورتها صورة المعلق، ولكن العلماء ناقشوا هذا، وخير من ناقش ذلك أبو عمرو بن الصلاح حيث قال[1]:

وقع في صحيحي البخاري ومسلم ما صورته صورة المنقطع... ويسمى هذا النوع تعليقاً... وهو في كتاب مسلم قليل، وقد ذكر الحافظ أبو علي الغساني أن ذلك في أربعة عشر موضعاً[2] وقد ذكرها ابن الصلاح والنووي جميعاً.

---

[1] انظـر: ابـن الصلاح، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، ص76-84 (بتصرف)، وانظر: النووي، مقدمة شرح مسلم، ص16-19.

[2] ذكـر الدكـتور نور الدين عتر أنها سبعة عشر حديثاً. انظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، ص90.

ولكن الذي يرجع إلى هذه الأحاديث يجد أن حديثاً واحداً يمكن أن يسمى معلقاً وهو قوله:

وروى الليث بن سعد، عن جعفر بن ربيعة، عن عبد الرحمن بن يسار، عن عمير مولى ابن عباس، أنه سمعه يقول: أقبلت أنا وعبد الرحمن بن يسار مولى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حتى دخلنا على أبي الجهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري، فقال أبو الجهم: أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم من نحو بئر جمل، فلقيه رجل... الحديث.[1] فهذا هو الحديث الوحيد الذي لم يذكره متصلاً.

وأما سائر الأحاديث فإن صورتها صورة التعليق وهي ليست تعليقاً وذلك لسببين:

الأول: أنها من نوع المبهمات، وذلك أن مسلماً كان يقول فيها حدثنا صاحب لنا، أو حدثت عن فلان، أو حدثني من سمع فلاناً، وهكذا. فهذا من الإبهام وقد يكون لمسلم عذره في ذلك.

الثاني: أن مسلماً قد أورد هذه الأحاديث على سبيل المتابعة والاستشهاد فقد ذكر هذه الأحاديث جميعاً متصلة من جهة أخرى في صحيحه.[2] وعلى أي حال فإن حكم هذه الأحاديث هو كحكم المعلقات عند البخاري.

ثانياً- الموقوفات والمقطوعات:

وجد في صحيح مسلم أحاديث قليلة لم ترفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهي إما موقوفة على بعض الصحابة، أو مقطوعة من أقوال التابعين، ويلاحظ في هذا النوع ما يلي:

---

[1] كتاب الحيض، باب التيمم، حديث رقم 114.

[2] انظر: ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم، ص80-82. وانظر: مقدمة النووي في شرح صحيح مسلم، 1/17-18.

أ- أن معظم هذه الأحاديث ذكرها مسلم في مقدمة صحيحه، وذلك حين ذكر بعض القضايا المتعلقة بالرواية، ومثال ذلك:

* **مـــن الموقـــوف:** قول مسلم[1]: حدثني أبو الطاهر وحرملة بن يحيى قالا: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس: عن ابن شهاب: عن عبيد الله بن عبد الله بن عتـــبة، أن عـــبد الله بن مسعود قال: ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة. فهذا حديث موقوف على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

* **ومـــن المقطـــوع:** قول مسلم[2]: حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح، حدثنا إسماعيل بن زكريا، عن عاصم الأحول، عن ابن سيرين قال: لم يكونوا يسألون عن الإســـناد فلمـــا وقعـــت الفتـــنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.

فهذا حديث مقطوع انتهى سنده إلى محمد بن سيرين، وهو تابعي.

ب- أن هذه الأحاديث قد نقلت عن بعض الصحابة أو التابعين تتعلق بأحداث ووقائع تحصل بعد الرسول صلى الله عليه وسلم، بحيث تستدعي -في الغالب- ذكر شيء في ذلك عن رسول الله صلى اله عليه وسلم، فهي أشبه بأسباب إيراد الحديث، مثال ذلك:

قول مسلم[3]: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا وكيع، عن سفيان ح وحدثنا محمـــد بن المثنى، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، كلاهما عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب -وهذا حديث أبي بكر- قال:

أول مـــن بـــدأ بالخطـــبة يوم العيد قبل الصلاة مروان. فقام إليه رجل فقال: الـــصلاة قبل الخطبة. فقال: قد ترك ما هنالك. فقال أبو سعيد: أما هذا فقد قضى ما علـــيه. سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان.

---

(1) مقدمة مسلم 76/1.

(2) مقدمة مسلم 84/1.

(3) كتاب الإيمان، باب وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، 21/2، حديث رقم.

نلاحظ هنا أن الواقعة المتعلقة بخطبة العيد، لم تكن في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وإنما هي في عهد الصحابة، والذي نقلها هو التابعي طارق بن شهاب. فذكر الواقعة مقطوعة ولكنها كانت سبباً في إيراد حديث (من رأى منكم منكراً...).

وخلاصة القول فإن هذا النوع من الروايات قليل جداً عند مسلم، قد وقع أكثرها ضمن أحاديث مرفوعة. وقد صنف فيها ابن حجر كتاباً سماه (الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف).[1]

المطلب السابع

ما وجّه لصحيح مسلم من نقد، وجواب ذلك

على الرغم من المستوى الرفيع الذي بلغه كتاب مسلم، من حيث الدقة في صناعة الأسانيد، وصياغتها، وحسن الترتيب والتنسيق، فإنه لم يخل من النقد، كما انتقد من قبله شيخه البخاري، وهذه الانتقادات، قد تكون اختلافاً في وجهات النظر، فقد أجاب العلماء عنها، وبينوا أمرها وردوا الأمور إلى نصابها. ومن أهم هذه الانتقادات:

1- انتقد الإمام الدارقطني مسلماً أنه لم يخرج أحاديث صحيحه، مع أن أسانيدها أسانيد قد أخرج لرواتها في صحيحه. فهذا يقتضي أن يخرج تلك الأحاديث ويلزمه ذلك.[2] والجواب على ذلك من وجوه:

أ- أن الإمام مسلماً لم يلتزم استيعاب الصحيح في كتابه، فقد صرح هو بذلك فقال: (ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا...[3]) وقال أيضاً صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة[4]).

---

[1] طبق بتحقيق عبد الله الليثي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

[2] انظر تفصيل ذلك في: صيانة مسلم، ابن الصلاح، ص93-95، ومقدمة النووي لشرح مسلم، 24/1

[3] انظر: كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، حديث رقم (404).

[4] انظر: مقدمة النووي على شرح صحيح مسلم، 15/1.

ب- يحتمل أن يكون ذلك الحديث الذي صح إسناده، قد اطلع مسلم على علة خفية فيه، فتركه لذلك السبب، ولكنه لم يصرح بذلك.[1]

جـ- كان مسلم يميل دائماً إلى الاختصار، فكان يقتصر على ذكر بعض الأحاديث حينما يكون غرضه قد تحقق بذكر ذلك الحديث. وهذا منهج واضح عنده في كتابه، فقد سبق أن ذكرنا عدداً من مناهجه التي التزمها بهدف الاختصار.

2- عاب بعضهم على مسلم أنه أخرج في صحيحه أحاديث رواها جماعة من الضعفاء والمتوسطين الذين ليسوا من شرط الصحيح.[2]

والجواب على ذلك من وجوه:

أ- أن يكون هؤلاء الرواة ثقات برأي مسلم. وإن كان قد ضعفهم بعض العلماء. فليس رأي هؤلاء العلماء مقدم على رأي مسلم، فإن الإمام مسلم له باع طويل في هذا المجال.

ثم إنه لا يقال إن الجرح مقدم على التعديل. وفعل مسلم تقديم التعديل على الجرح. فإن فعل مسلم محمول على ما إذا كان الجرح غير مفسر السبب فإنه لا يعمل به.[3]

ب- أن يكون ذلك واقعاً في الشواهد والمتابعات لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف، رجاله ثقات، ويجعله أصلاً، ثم يتبع ذلك إسناداً آخر، أو أسانيد فيها بعض الضعفاء والمتوسطين[4] ومن هؤلاء مطر الورّاق، وبقيّه بن الوليد، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وعبد الله بن عمر العمري وغيرهم.

---

[1] صيانة مسلم، ص95.

[2] المرجع السابق نفسه، ص96.

[3] ابن الصلاح، صيانة مسلم، ص96 (بتصرف)، وانظر أيضاً: مقدمة مسلم، 25/1.

[4] المرجعان السابقان نفسيهما.

جـــ- أن يكـون ضعف هذا الصنف من الرواة قد طرأ عليه بعد أن روى عـنه. باخـتلاط حدث عليه. فهذا ليس بقادح فيما رواه من قبل. ومن هؤلاء: أحمد بن عبد الرحمن بن وهب.

د- أن يكـون حـديث هذا الصنف من الرواة عال، وللحديث طريق أخرى صـحيحه من رواية الثقات ولكنها نازلة. فكان مسلم يذكر هذه الرواية العالـية، مكتفياً بها، لمعرفة أهل الشأن والاختصاص بالرواية الأخرى. وقد ذكر ابن الصلاح أن مسلماً قد صرح بهذا.[1]

ومن هؤلاء الرواة: أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وأحمد بن عيسى المصري، وسويد بن سعيد، وغيرهم.

3- انتقد الإمام الدارقطني عدداً من الأحاديث التي أخرجها مسلم في صحيحه وقـد سـبق ذكر نقد الدارقطني للبخاري أيضاً. وعدد هذه الأحاديث المنتقدة عليهما مائـتان وعشرة أحاديث اشتركا في (32) حديثاً. واختص البخاري في (78) حديثاً فـيكون مجمـوع المنتقد على البخاري (110). واختص مسلم في (100) حديث، فيكون عدد الأحاديث المنتقدة عنه مسلم (132) حديثاً. والجواب على ذلك:

أ- أن عدداً من كبار أئمة الجرح والتعديل قد وافقوا الإمام مسلماً فيما أخرج فـي صـحيحه. ومـن هؤلاء أبو زرعة الرازي، وأبو حاتم الرازي، وإسـحاق بـن منصور، وأبو علي النيسابوري[2] وغيرهم. فقد شهد له العلماء بالصحة، وهي شهادة لها مكانتها.

ب- أن هـذه الأحاديـث لم يطعن بها، ولم تنتقد لأنها غير صحيحة، ولكنها انـتقدت لأنهـا لـم يـتحقق فيها شرط مسلم -بنظر الدارقطني- فهي صـحيحة، ولكـنها ليـست بمستوى أحاديث صحيح مسلم. ومما يؤكد صحتها أن بعضها قد اتفق الشيخان على إخراجها.

---

[1] صيانة صحيح مسلم، ص98-100.

[2] انظر: ابن الصلاح، صيانة مسلم، ص61-69.

جـــ- أجاب الإمام النووي على هذه الانتقادات تفصيلاً حينما تعرض لشرح هـذه الأحاديث. فقد التزم بهذا في كتابه، حيث قال: (وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره وستراه في مواضعه إن شاء الله تعالى. والله أعلم).[1]

4- انتقد مسلم بوقوع لحن من حيث اللغة في كتابه[2] فقد تكرر في صحيحه قـوله. حدثـنا فـلان وفـلان (كليهما) عن فلان. بالياء وهذا خطأ من جهة اللغة والصحيح أن يقال (كلاهما) بالألف. والجواب على ذلك من ثلاثة أوجه:

أ- أن هذه الكلمة مرفوعة وعلامة رفعها الألف، ولكنها كتبت بالياء للإمالة. ولكـنها لا تقرأ إلا بالألف. وذلك مثل كلمة الربا والربى. تكتب بالألف والياء ولا تقرأ إلا بالألف.

ب- أن تكـون كلمـة (كلـيهما) بالياء، وهي منصوبة والتقدير حدثنا فلان وفلان، أعني كليهما.

جـ- أن هذه لهجة من لهجات العرب وهي أن تنطق الألف بالياء فكأن الذي سمعها كتبها كما سمعها. والله تعالى أعلم.

وبهـذا نرى أن ما وجه لصحيح مسلم من نقد إنما هو اختلاف وجهات نظر بين العلماء، وأن هذه الانتقادات مدفوعة عنه. وبهذا يتضح لنا مكانة هذا الكتاب بين كـتب الحـديث، بل ومكانته عند علماء اللغة، الذين دافعوا عن الحقيقة وبينوا وجه الحق.

قـال الأسـتاذ محمد أبو زهو[3] (... وأما الأحاديث التي انتقدت على الإمام مـسلم فـي صـحيحه فقـد أجاب عنها واحداً واحداً جهابذة من أئمة الحديث. قال

---

[1] مقدمة النووي على شرح صحيح مسلم، 27/1.

[2] المرجع السابق نفسه، 42/1.

[3] محمد محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون، ص401.

السيوطي: ورأيت فيما يتعلق بمسلم تأليفاً مخصوصاً فيما ضعف من أحاديثه بسبب ضعف رواته. وقد ألف الشيخ ولي الدين العراقي[1] كتاباً في الرد عليه).

المطلب الثامن

الموازنة بين صحيحي البخاري ومسلم

من المسلّم به أن الإمامين البخاري ومسلماً التزما ألا يخرجا في صحيحيهما غير الأحاديث الصحيحة، وواقع الكتابين يشهد لهما بذلك. فهما قد اشتركا في هذه الصفة، وهي صحة الأحاديث.

ولكن المعروف عند العلماء قديماً وحديثاً أن صحيح البخاري، أعلى رتبة من صحيح مسلم ومقدم عليه. وقد توارث الناس ذلك جيلاً عن جيل بما يشبه الإجماع على ذلك. وقد فسر ابن حجر هذا الأمر بقوله[2]: إن مدار الحديث الصحيح على اتصال السند وإتقان الرواة، والسلامة من الشذوذ والعلة. وهذه الأوصاف في كتاب البخاري أقوى منها في كتاب مسلم وبيان ذلك:

أ- فيما يتعلق باتصال السند:

فإن الإسناد المعنعن الذي يقال فيه (فلان عن فلان) اكتفى مسلم فيه بالمعاصرة، أما البخاري فلا يحمل ذلك على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة واحدة -كما سبق بيانه في شروطهما- وقد التزم كل منهما في صحيحه بهذا الشرط. ومما لا شك فيه أن شرط البخاري هذا يكسبه ميزة وقوة في مجال إثبات الاتصال.

---

[1] هو الحافظ الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي الشافعي، اعتنى به والده، فأسمعه الكثير من العلماء والمحدثين، كان إماماً محدثاً حافظاً فقيهاً، صنف التصانيف النافعة، مات سنة 826هـ. انظر طبقات الحفاظ، ص548، وشذرات الذهب 173/7.

[2] ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري، ص1-8.

ب- فيما يتعلق بالسلامة من الشذوذ والعلة:

فإنّ الأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت (210) أحاديث اختص البخاري منها بثمانية وسبعين واختص مسلم بمائة. واشتركا في الباقي وهو اثنان وثلاثون. ولا شك أن الكتاب الذي قل الانتقاد فيه أرجح مما كثر فيه.

جـ- فيما يتعلق بإتقان الرواة:

فإن صحيح البخاري يرجح على صحيح مسلم من عدة وجوه:

1- أن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضع وثلاثون رجلاً. المتكلم فيهم بالضعف منهم (80) رجلاً. أما الذين انفرج مسلم بالإخراج لهم دون البخاري (620) رجلاً، المتكلم فيه بالضعيف منهم (160) رجلاً. ولا شك أن الكتاب الذي احتوى على عدد أقل من الرواة المتكلم فيهم ممن انفرد بالإخراج لهم هو أعلى رتبة من الكتاب الذي احتوى على عدد أكبر من هذا النوع.

2- إن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه، لم يكثر من التخريج عنهم، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة أخرجها كلها أو أكثرها، إلا ترجمة عكرمة عن ابن عباس.

بخلاف مسلم فإنه أكثر من تلك النسخ، كأبي الزبير عن جابر، وسهيل عن أبيه، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، وحماد بن سلمة عن ثابت، وغير ذلك.

3- إن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه، أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وجالسهم، وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وميز جيدها من غيره. بخلاف مسلم فإن من انفرد بتخريج حديثه ممن تكلم فيه، أكثرهم ممن تقدم عصره، من التابعين ومن بعدهم.

ولا شك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه من حديث غيرهم فيقدم البخاري على مسلم من هذه الناحية أيضاً.

4- إن البخاري يخرج أحاديث الطبقة الأولى -وهي أعلى الطبقات في الحفظ والإتقان وطول الصحبة- استيعاباً، وينتقي من أحاديث الطبقة الثانية التي هي دون الأولى من الصفات المذكورة.[1]

أما مسلم فإنه يخرج حديث الطبقتين الأولى والثانية استيعاباً وينزل إلى الطبقة الثالثة فيأخذ منها انتقاء.[2]

ولا شك أن البخاري يقدم على مسلم من هذه الناحية أيضاً، حيث يكون إسناده أقوى ورجاله أوثق.

ومن هنا فقد قدم جمهور العلماء عبر العصور صحيح البخاري على صحيح مسلم. فهو أعلى رتبة وأكثر صحة.

وهـنالك رأي آخر نقل عن أبي علي النيسابوري -شيخ الحاكم النيسابوري- ونقل هذا الرأي عن بعض علماء المغرب، وهو أن صحيح مسلم مقدم على صحيح البخاري. ويبدو أن ذلك راجع إلى وجوه[3]:

الـوجه الأول: أن صحيح مسلم مقدم على البخاري لأنه صنف كتابه في بلده بحـضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ ويتحرى في السياق. فكأن هذه القضية قد أكسبت صحيح مسلم ميزة في الدقة بصيغ الأداء وألفاظ الحديث.

الـوجه الثانـي: أن كتاب مسلم أسهل متناولاً من حيث إنه جعل لكل حديث موضعاً واحداً يسرد فيه جميع الطرق التي يريد ذكرها، والأسانيد المتعددة والألفاظ المخـتلفة. ولا شك أن هذا يسهل على الباحث النظر في وجوه هذا الحديث وطرقه، فيستنبط منها ويفيد منها كما يشاء.[4]

---

[1] انظر: شروط البخاري، ص35 من هذا الكتاب.

[2] انظر شروط مسلم، ص90 من هذا الكتاب.

[3] انظر: ابن حجر، هدي الساري، 8/1. وأيضاً: ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم، ص68-69.

[4] ابن الصلاح صيانة مسلم، ص69 (بتصرف).

الـوجه الثالث: أن صحيح مسلم قد امتاز بصناعة الأسانيد بحيث استطاع أن يجمـع بـين الاستيعاب والاختصار -كما سبق ذكره في مناهجه- ولا شك أن هذا الإبـداع وذلك الابتكار في صحيح مسلم فيما يتعلق بصنعة الإسناد وحسن الصياغة تكسبه ميزة كبرى في هذا المجال.

ونخـتم حديثنا بما ذكره ابن حجر في هذا المقام حيث قال: (... وما نقل عن بعـض المغاربة أنه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري، فذلك فيما يرجع إلى حـسن الـسياق، وجودة الوضع والترتيب. ولم يفصح أحد منهم بأن ذلك راجع إلى الأصحية. ولو أفصحوا لرده عليهم شاهد الوجود).[1]

وفي هذا المعنى نظم بعضهم بيتين من الشعر فقال[2]:

تـشاجر قوم في البخاري ومسلم ... لـديّ قالـوا أي ذَيْـنِكَ أعظـم

فقلـت لقـد فاق البخاري صحة ... كمـا فاق في حسن الصياغة مسلم

---

[1] هدي الساري 8/1.

[2] هـذان البيـتان للحافظ عبد الرحمن بن علي بن الدّيبع (ت944هـ)، كما في كتاب الحطة في ذكر الصحاح الستة، ص296.

المبحث الثالث

موطأ الإمام مالك

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة الإمام مالك، وفيه:

(اسمه ونسبه – ولادته – طلبه العلم وأشهر شيوخه – تلاميذه – مناقبه وثناء العلماء عليه – ذكر طرف من أخباره وأقواله – وفاته).

المطلب الثاني: موطأ مالك، وفيه:

1- سبب تسميته بالموطأ.
2- عدد أحاديثه.
3- درجة أحاديثه.
4- منزلته بين كتب السنة.
5- رواياته.
6- علو إسناده.
7- شروح الموطأ لرواية يحيى بن يحيى الليثي.

المطلب الثالث: منهج الإمام مالك في الموطأ، وفيه:

1- ترتيب الكتاب.
2- روايته لآثار الصحابة والتابعين.
3- فتاوى الإمام مالك.
4- غريب الحديث.
5- الجمع بين الأحاديث المتقاربة في الموضوع.

المطلب الرابع: ما اشتمل عليه الموطأ من الحديث، وفيه:

1- المسند.
2- الموقوف.
3- المقطوع.
4- حديث الثقة.
5- المنقطع.
6- حديث الثقة.
7- البلاغ.
8- قول الإمام مالك: من السنة كذا.
9- إسناد الإمام مالك الحديث عن رجل.

المطلب الأول

تعريف بالإمام مالك[1]

اســـمه ونسبه: هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي المدني إمام دار الهجرة.

ولادته: ولد على الأصح في سنة ثلاث وتسعين.

طلبه العلم، وأشهر شيوخه: طلب العلم وهو ابن بضع عشرة سنة، وأخذ عن أشهر شيوخ المدينة وممن وفد عليها في ذلك الوقت من المحدثين والفقهاء والقضاة.

ومـــن شيوخه: نافع مولى ابن عمر، وربيعة الرأي، وأبو الزناد عبد الله بن ذكـــوان، ومحمـــد بـــن مسلم بن شهاب الزهري، ومحمد بن المنكدر، وعبد الله بن دينار، وسعيد بن أبي سعيد المقبري، وغيرهم.

تلامـــيذه: نبغ الإمام مالك مبكراً، فقد تأهل للفتيا، وجلس للإفادة، وله إحدى وعـــشرون سنة، وقصده طلبة العلم من الآفاق وهو شاب، فقد تلمذ عليه خلق، ذكر الذهبـــي بـــأن عددهم يقارب (1400) تلميذ،[2] كان من أشهرهم: عبد الرحمن بن مهـــدي، وعـــبد الله بـــن وهـــب، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن يوسف التنيـــسي، ويحيـــى بـــن يحيـــى الليثي، وقتيبة بن سعيد البغلاني، ويحيى بن بكير، وغيرهم.

مناقـــبه وثناء العلماء عليه: لقد اجتمعت في الإمام مالك مناقب ما اجتمعت لغيره. أحدهما: طول العُمر وعلو الرواية، وثانيها: الذهن الثاقب والفهم وسعة العلم، وثالـــثها: اتفـــاق الأئمة على أنه حجة صحيح الرواية، ورابعها: إجماعهم على دينه وعدالته واتباعه للسنن، وخامسها: تقدمه في الفتوى والفقه وصحة قواعده.

---

[1] مـــن مـــصادر تـــرجمته: الانتقاء في فضائل الأئمة الفقهاء لابن عبد البر، ص9، وترتيب المدارك للقاضي عياض 102/1، وتهذيب الكمال للمزي 91/27، وسير أعلام النبلاء للذهبي 48/8.

[2] السير 52/8.

وفي هذا يقول الشافعي: إذا ذُكر العلماء، فمالك النجم، وقال أيضاً: مالك وابن عيينه القرينان، ولولا مالك وابن عيينه لذهب علم الحجاز، وقال إمام الديار المصرية عبد الله بن وهب: لولا مالك والليث لضللنا، وقال أيضاً: حججت سنة ثمان وأربعين، وصائح يصيح: لا يُفتي الناس إلا مالك وعبد العزيز الماجشُون، وقال سفيان بن عيينه: مالك عالم أهل الحجاز، وهو حجة زمانه، وقال عبد الرحمن بن مهدي: لا أقدم على مالك في صحة الحديث أحداً، وسئل عبد الله بن أحمد والده: من أثبت أصحاب الزهري؟ فقال: مالك أثبت في كل الشيوخ، وقال إسحق بن راهويه: إذا اجتمع الثوري ومالك والأوزاعي على أمر، فهو سنة، وإن لم يكن فيه نص.

وذكر الذهبي منزلة الإمام مالك وتفرده بالمنزلة التي تبوأها، فقال: لم يكن بالمدينة عالم من بعد التابعين يُشبه مالكاً في العلم والفقه والجلالة والحفظ، فقد كان بعد الصحابة مثل: سعيد بن المسيب، والفقهاء السبعة، والقاسم، وسالم، وعكرمة، ونافع، وطبقتهم، ثم زيد بن أسلم، وابن شهاب، وأبي الزناد، ويحيى بن سعيد، وصفوان بن سُليم، وربيعة بن أبي عبد الرحمن، وطبقتهم، فلما تفانوا، اشتهر ذكر مالك بها، وابن أبي ذئب، وعبد العزيز بن الماجشون، وسليمان بن بلال، وفُليح بن سليمان، والدراوردي، وأقرانهم، فكان مالك هو المقدم فيهم على الإطلاق، والذي تُضرب إليه أباط الإبل من الآفاق.[1]

ذكر طرف من أخباره وأقواله: كان مجلس الإمام مالك مجلس وقار وحلم وعلم، وكان رجلاً مهيباً نبيلاً، ليس في مجلسه شيء من المراء واللغط ولا رفع صوت، وكان يغتسل للحديث ويتبخر ويتطيب، فإن رفع أحد صوته في مجلسه زبره، وقال: قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ ﴾.

وروى الخطيب البغدادي بسنده إلى يحيى بن بُكير أنه قال: كان مالك إذا عرض عليه الموطأ تهيأ ولبس ثيابه وعمامته ثم أطرق، فلا يتنخم ولا يبزق ولا

---

[1] السير 58/8.

يعبث بشيء من لحيته، حتى يفرغ من القراءة، إعظاماً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.[1] وقال عبد الله بن المبارك: كنت عند مالك بن أنس وهو يحدثنا، فجاءته عقرب فلدغته ست عشرة مرة، ومالك رحمه الله يتغير لونه ويتصبر، ولا يقطع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما فرغ من المجلس وتفرق الناس، قلت له: أبا عبد الله، لقد رأيت منك عجباً، قال: نعم، غنما صبرت إجلالاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.[2]

وللإمام مالك أقوال وحكم، وهذه شذرات من أقواله[3]:

فمن ذلك قوله: لا يؤخذ العلم عن أربعة: سفيه يُعلن السفه، وإن كان أروى الناس، وصاحب بدعة يدعو إلى هواه، ومن يكذب في حديث الناس، وإن كنت لا أتهمه في الحديث، وصالح عابد فاضل إذا كان لا يحفظ ما يحدث به.

وقال: الدنو من الباطل هلكه، والقول بالباطل يُعد عن الحق، ولا خير في شيء وإن كثر من الدنيا بفساد دين المرء ومروءته.

وقال: أدركت ببلدنا هذا -يعني المدينة- مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدثون، فما كتبت عن أحدهم حديثاً قط، فقيل له: لم يا أبا عبد الله؟ قال: لأنهم لم يكونوا يعرفون ما يحدثون.

وفاته: توفي الإمام مالك لعشر مضت من ربيع الأول سنة (179هـ) عن تسع وثمانين سنة، ودفن في مقبرة المدينة (البقيع)، رحمه الله تعالى رحمة واسعة وجزاء عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

---

[1] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، 607/1.

[2] رواه العلائي في كتابه بغية الملتمس في سباعيات حديث مالك بن أنس، ص72.

[3] انظر: حلية الأولياء 316/6، وسير أعلام النبلاء 48/8.

المطلب الثاني
موطأ مالك

وفيه ما يلي:

1- سبب تسميته بالموطأ:

سمي بالموطأ لأحد أمرين:

الأول: لأنه وطأ به الحديث، أي يسره للناس.

الثاني: لمواطأة علماء المدينة له في وموافقتهم عليه.

قال الغمام مالك: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه فسميته الموطأ.[1]

وهـذه التسمية أولى لنقله عن صاحب التسمية، وقال ابن فهر: لم يسبق مالكاً أحد إلى هذه التسمية، فإن من ألف في زمانه بعضهم سمى بالجامع، وبعضهم سمى بالمؤلف، وبعضهم بالمصنف.[2]

2- عدد أحاديثه:

انتقـى الإمام مالك أحاديث الموطأ من مائة ألف حديث كان يرويها،[3] ويبلغ عـدد أحاديـثه من رواية يحيى بن يحيى الأندلسي (853) حديثاً،[4] ويقول أبو بكر الأبهـري، جملـة مـا في الموطأ من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الـصحابة والتابعـين (1720) حديـثاً، المـسند منها (600)، والمرسل (222)، والموقـوف (613)، ومـن قول التابعين (285).[5] وهذا العدد يختلف في روايات

---

[1] تنوير الحوالك، ص7.

[2] انظر: أوجز المسلك للشيخ محمد زكريا الكاندهلوي، 33/1.

[3] المصدر السابق، ص7.

[4] تجريد التمهيد، 258.

[5] تنوير الحوالك، ص8.

المـــوطأ الأخـــرى، فإن الإمام مالكاً كان دائم التهذيب والتنقيح للموطأ، إذ مكث في تصنيفه وتهذيبه أربعين عاماً.

3- درجة أحاديثه:

ذهـــب جمهـــور المحدثين إلى أن كل أحاديث الموطأ صحيحة لا يستثنى منه شيء، بل إن الموطأ هو أصل الصحيحين، وقد انتهجا منهجه في سائر صنيعه، قال العلامـــة أحمد شاكر: (والحق أن ما في الموطأ من الأحاديث الموصولة المرفوعة إلـــى رســـول الله صـــلى الله عليه وسلم صحاح كلها، بل هي في الصحة كأحاديث الـــصحيحين).[1] وهـــذا فـــيما يتعلق بالأحاديث الموصولة، أما ما فيه من المرسل والمـــنقطع والـــبلاغ، فقد وصلها جميعاً الحافظ ابن عبد البر في كتاب التمهيد من طرق مقبولة كلها، خلا أربعة أحاديث وصلها الحافظ ابن الصلاح في مؤلف له.[2]

وبهـــذا يتبين بأن كلام ابن حزم في بعض أحاديث الموطأ وتضعيفه لها ليس صحيحاً كما قال اللكنوي،[3] وقال الدكتور مصطفى السباعي: وقد زعم ابن حزم أن في الموطأ أحاديث ضعيفة وهّاها العلماء، وقد تعقبه اللكنوي بأنها لم تصل إلى حد الـــسقوط والوضع، ولعل ما نقله ابن حزم من توهين العلماء لبعض تلك الأحاديث، ناشـــئ من حكمهم عليها بالنظر إلى الطرق التي وصلتهم، أما بالنظر لطريق مالك فهـــي عـــنده صحيحة، وهو أولى أن يؤخذ رأيه في شيوخه ومن روى عنهم إذ هو أدرى بهم وأعرف.[4]

---

[1] الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ص32.

[2] طبع مؤلف ابن الصلاح بالمغرب، بتحقيق الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى.

[3] في التعليق الممجد على موطأ محمد، 90/1.

[4] السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص433.

4- منزلته بين كتب السنة:

اختلف العلماء فيما بينهم بشأن مرتبة الموطأ بين كتب السنة، حيث ذهب بعضهم إلى أنه أول ما صنف في الحديث الصحيح، بل هو مقدم في المرتبة على الصحيحين، وذهب البعض الآخر إلى خلاف ذلك، وإليك التفصيل:

أ- القائلون بتقديم الموطأ على الصحيحين: قال الإمام الشافعي: ما على وجه الأرض بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك.[1]

وقدمه جمهور المالكية على الصحيحين، وقال القاضي أبو بكر ابن العربي: (أعلموا -أنار الله أفئدتكم- أن كتاب الجُعفي -أي البخاري- هو الأصل الثاني في هذا الباب، والموطأ: هو الأصل واللباب، وعليهما بني الجميع كالقشيري -أي مسلم- والترمذي فما دونهما).[2]

وسيأتي بأن هذا قول مرجوح، وأن الصواب خلافه، وأما قول الشافعي فهو محمول على أنه كان قبل وجود الصحيحين، كما قال ذلك ابن الصلاح.[3] فلا تعارض إذن بين هذا القول وبين ما اتفق عليه العلماء من أن أصح كتاب بعد كتاب الله صحيحاً البخاري ومسلم.

ب- القائلون بمساواة موطأ مالك بالصحيحين: ذهب الغمام ولي الله الدهلوي إلى أن الموطأ في طبقة واحدة مع الصحيحين، فقال عند حديثه عن طبقات كتب الحديث: (فالطبقة الأولى: منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب: الموطأ وصحيح البخاري وصحيح مسلم ...الخ).[4] وكذا قرر ولده العلامة عبد العزيز الدهلوي، فقال: (... فالحاصل أن أحاديث هذه الكتب الثلاثة أصح الأحاديث وأثبتها، وإن كان بعضها أصح من بعض، ثم أحاديث الموطأ المرفوعة موجودة في صحيح البخاري

---

[1] التمهيد 76/1.

[2] عارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي 5/1.

[3] في علوم الحديث، ص14.

[4] حجة الله البالغة 281/1.

غالباً، فصحيح البخاري يشمله باعتبار أحاديثه المرفوعة، نعم آثار الصحابة والتابعين في الموطأ تزيد عليه).[1]

جـ- القائلون بتأخر مرتبة الموطأ عن مرتبة الصحيحين: ذهب جمهور المحدثين إلى أن مرتبة الموطأ دون مرتبة الصحيحين، وذلك لاحتوائه على المرسل والمنقطعات والبلاغات: قال العلامة محمد بن جعفر الكتاني: (وهو - أي الموطأ في الرتبة بعد مسلم على ما هو الأصح).[2] وقال الدكتور مصطفى السباعي بعد أن حكى ذلك عن الجمهور: (ويعبر عن سر ذلك ابن حجر حيث قال: إن كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده على ما اقتضاه نظره من الاحتجاج بالمرسل والمنقطع وغيرها. وقد عرفت عدم اعتداد المحدثين بالمرسل والمنقطع وما عدا المتصل، فلا جرم إن كانت مرتبة الموطأ عندهم دون مرتبة الصحيحين ...الخ).[3]

وهذا القول هو الراجح، وأن مرتبة الموطأ تأتي بعد الصحيحين، وقد عده بعض العلماء سادس الكتب الستة، منهم رزين بن معاوية السرقسطي (ت535هـ) في كتابه الجمع بين الكتب الستة، والمجد ابن الأثير الجزري (ت606هـ) في كتابه جامع الأصول في أحاديث الرسول.

5- رواياته:

لقد روى عن الإمام مالك الجم الغفير، وتكاثر عليه الرواة نظراً لإمامته وعلو سنده، قال العلائي: (وقد روى الموطأ عن الإمام مالك رحمه الله جماعة كثيرة، وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وزيادة ونقص، ومن أكبرها وأكثرها زيادات موطأ أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري أحمد الأئمة الثقات، روى عنه الشيخان في صحيحيهما).[4] وبيّن القاضي عياض بأن الذي اشتهر من نسخ الموطأ مما رواه أو

---

[1] العجالة النافعة للعلامة عبد العزيز بن أحمد ولي الله الدهلوي، ص22-24.

[2] الرسالة المستطرفة، ص13.

[3] السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص422.

[4] بغية الملتمس، ص89.

وقــف عليه أو كان في روايات شيوخه أو نقل عن أصحاب اختلاف الموطآت نحو عــشرين نــسخة.[1] ويلاحــظ الباحث اختلافاً كبيراً بين هذه الموطآت من جوانب كثيــرة، مــنها الاخــتلاف فــي ترتيب الكتب والأبواب، ومنها الاختلاف في عدد الأحاديــث والآثار، كما يلاحظ أيضاً اختلافاً في ألفاظ كثير من الأحاديث المروية. وقد عزا العلماء اختلاف الروايات إلى أن الرواة لم يأخذوا عن الإمام مالك في زمن واحد، وإنما أخذوا عنه في مُدد مختلفة طويلة الأمد.[2]

وقــال الدكتور أكرم العمري: (وأطلق ابن المديني والنسائي أن القعنبي أثبت الناس في الموطأ، بينما يرى أبو حاتم أن أثبتهم معن بن عيسى، بينما يرى أحمد بن حنــبل في مسنده رواية عبد الرحمن بن مهدي، واختار البخاري رواية عبد الله بن يوســف التنيسي، واختار مسلم رواية يحيى بن يحيى الليثي، واختار أبو داود رواية القعنبي، واختار النسائي رواية قتيبة بن سعيد).[3]

وفيما يلي ذكر أشهر روايات الموطأ التي طبعت:

1- روايــة يحيــى بــن يحيى الليثي (ت234هـ)، وهذه الرواية هي أشهر روايــات الموطأ على الإطلاق. وإذا أطلق ذكر الموطأ فلا يراد إلا هذه الــرواية، وذلك بسبب أنها آخر رواية عن الإمام مالك، وأكثرها تنقيحاً وتهذيباً، وسوف نذكر شروح هذه الرواية، ومنهج الإمام مالك فيها.[4]

---

[1] ترتيب المدارك 198/1.

[2] انظــر: كشف المغطى من المعاني والألفاظ في الموطأ، للعلامة محمد الطاهر ابن عاشور، ص42، ومقدمــة الــشيخ محمد الشاذلي النيفر لموطأ ابن زيادة، ص64، والموطآت للأستاذ نذير حمدان، ص144.

[3] بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ص311.

[4] وقد طبعت هذه الرواية كثيراً، ومن أحسنا طبعة محمد فؤاد عبد الباقي بالقاهرة سنة 1951م.

2- روايــة الإمــام محمــد بــن الحــسن الــشيباني تلميذ الإمام أبي حنيفة (ت189هـــ)، وقــد شرحها الشيخ اللكنوي في كتابه المسمى (التعليق الممجد على موطأ محمد).[1]

3- موطأ ابن زياد، وهو أبو الحسن علي بن زياد التونسي (ت183).[2]

4- موطأ مالك، برواية أبي مصعب الزهري، وأبو مصعب هو أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث القرشي الزهري المدني (ت242هـــ).[3]

5- موطأ مالك، برواية عبد الله بن مسلمة القعنبي (ت221هـــ).[4]

6- الموطأ، برواية سويد بن سعيد الحدثاني (ت240هـــ).[5]

7- الموطأ، برواية عبد الرحمن بن القاسم (ت191هـــ).[6]

6- علو إسناده:

إن مــا يلاحظ على الموطأ قرب الإسناد من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذه ميزة قل أن يشاركه فيها أحد من المصنفين ممن وصلت إلينا مؤلفاتهم.

وذكــر العلامــة محمد الطاهر ابن عاشور[7] أعلى الأسانيد التي رويت في الموطأ، وهي كما يلي:

---

[1] طــبع مــوطأ محمــد بالقاهرة بتحقيق الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، اما التعليق الممجد فقد طبع بتحقيق الدكتور تقي الدين الندوي في ثلاثة مجلدات.

[2] ولم يصلنا كاملاً، وقد طبع في تونس بتحقيق الشيخ محمد الشاذلي النيفر سنة 1980م.

[3] طــبع في مؤسسة الرسالة سنة 1992م، بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف ومحمود محمد خليل، ويقع في مجلدين.

[4] وصل إلينا منه قطعة صغيرة، وقد طبع بتحقيق عبد الحفيظ منصور، عن دار الشروق، الكويت.

[5] طــبع فــي البحــرين سنة 1994م في مجلد كبير، وذلك عن النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب الظاهرية بدمشق.

[6] طبع طبعتين، الأولى عام 1405، والثانية عام 1408، بدار الشروق بجدة، بتحقيق الشيخ محمد بن علوي المالكي.

[7] في كشف المغطى، ص37.

1- عن ابن عمر:

- مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم.
- مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.
- مالك، عن عبد الله بن جبر بن عتيك، عن ابن عمر.

2- عن أنس بن مالك:

- مالك، عن ابن شهاب، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم.
- مالك، عن إسحاق بن أبي طلحة، عن أنس.
- مالك، عن حُميد الطويل، عن أنس.
- مالك، عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، عن أنس.
- مالك، عن شريك بن أبي بن نمر، عن أنس.

3- عن سهل بن سعد:

- مالك، عن ابن شهاب، عن سهل، عن النبي صلى الله عليه وسلم.
- مالك، عن أبي حازم المدني، عن سهل.

4- عن جابر بن عبد الله:

- مالك، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم.
- مالك، عن وهب بن كيسان، عن جابر.
- مالك، عن محمد بن المنكدر، عن جابر.

5- عن أبي شريح الكعبي:

- مالك، عن أبي سعيد المقبري، عن أبي شريح، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

6- عن أبي سعيد الخدري:

- مالـــك، عن نافع، عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

7- عن عمر بن أبي سلمة:

- مالك، عن وهب بن كيسان، عن عمر بن أبي سلمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

7- شروح الموطأ، لرواية يحيى بن يحيى الليثي:

اعتنـــى العلمـــاء بالموطأ كثيراً، فتناولوه بالشرح ووصل مراسيله وبلاغاته والتعريف برجال، وسوف نستعرض أهم شروحه:

1- التمهـيد لمـــا فـــي الموطأ من المعاني والأسانيد، للحافظ ابن عبد البر القرطبي (ت463هـــ)، ويقع في (24) مجلداً. وطبع هذه الكتاب بالمغرب. ويعد أهم شرح للموطأ، جمع فيه مؤلفه بين الحديث والفقه، ورتبه بطريقة الإسناد على أسماء شـــيوخ مالـــك الذين روى عنهم في الموطأ، ثم أورد أحاديث كل شيخ مرتباً أسماء الـــشيوخ على حروف المعجم، وقد اقتصر على الحديث المرفوع سواءً كان الحديث متـــصلاً أو مـــنقطعاً، دون ما في الموطأ من الآراء والآثار، وذكر في صدر كتابه مقدمـــة تكلـــم فيها عن بعض مسائل مصطلح الحديث، والكتاب يعد بحق من الكتب المتميزة في منهجه وأسلوبه، وقد أثنى عليه العلماء قديماً وحديثاً.

2- الاســـتذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار، لابن عبد البر أيضاً، وقد طـــبع فـــي بيـــروت في (20) مجلداً. ويهتم ابن عبد البر في هذا الكتاب بالجانب الفقهي، وبأقوال أئمة الفقه من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

3- المنتقى في شرح الموطأ، للإمام سليمان بن خلف الباجي (ت474هـــ). وقد اختصره من كتابه الكبير (الاستيفاء في شرح الموطأ) الذي هو في عداد الكتب المفقـــودة، وقد جمع الباجي في كتاب المنتقى جملة وافرة من الفوائد تتعلق بمذهب مالك، وقد طبع في سبعة مجلدات كبيرة بالقاهرة سنة 1331هـــ.

وقـــد اتـــبع الباجي في كتابه المنهج التالي، فهو يورد حديث الموطأ مسبوقاً بحـــرف (ص) إشـــارة إلـــى أنه الأصل، ثم يتولى شرح الحديث مفتتحاً ذلك بكتابة الحـــرف (ش) إشارة إلى أنه الشرح، ثم يشرح كل عبارة أو جملة تفيد معنى تحت

عنوان فصل، وقد تبرز قضية فقهية في الأثناء فيتناولها بالبيان تحت عنوان مسألة، وقد تتفرع عن المسألة قضية فرعية فيتناولها بالذكر تحت عنوان فرع.[1]

4- القبس في شرط الموطأ، للقاضي أبي بكر ابن العربي المعافري (ت546هـ)، طبع ببيروت في ثلاثة مجلدات. وهو شرح مختصر، ناقش مؤلفه المسائل الفقهية والأصولية، ورتبها ترتيباً حسناً تحت عناوين بارزة.[2]

5- تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، وهو مطبوع بالقاهرة في مجلدين، اعتنى مؤلفه بشرح غريب الحديث، وناقش بعض المسائل الفقهية.

6- شرح الزرقاني على الموطأ، والزرقاني هو محمد بن عبد الباقي (ت1122هـ)، وقد طبع هذا الشرح بالقاهرة في أربعة مجلدات. وهو كتاب ليس بالطويل ولا بالقصير، يحوي فوائد جيدة تغني طالب العلم عن كثير من كتب شروح الموطأ، وقد استفاد المؤلف من الكتب التي تقدمته وعلى رأسها كتاب التمهيد لابن عبد البر، كما استفاد أيضاً من فتح الباري في شرح صحيح البخاري لابن حجر.

7- المسوى، للشيخ ولي الله أحمد شاه بن عبد الرحيم الدهلوي (ت1176هـ)، وقد طبع في بيروت في مجلدين. وهو كتاب مختصر جداً، شرح بعض الألفاظ الغريبة، وتكلم على بعض المسائل الفقهية.

8- أوجز المسالك إلى موطأ مالك، للشيخ محمد زكريا بن محمد الكاندهلوي (ت1982م). طبع في (15) مجلداً، ويعد من أوسع الشروح، فقد استوفى بيان المذاهب الأربعة وما عداها من المسائل الخلافية، كما أنه ذكر الفوائد المتعلقة بالإسناد، وقد اعتمد على جهابذة شارحي الموطأ كابن عبد البر والباجي والقاضي عياض وغيرهم، كما ذكر أقوال الشارحين من علماء الهند المحققين، وقدم الكتاب

---

[1] انظر: كتاب أبو الوليد الباجي وكتابه التعديل والتجريح 1/162-163.

[2] انظر: مقدمة محقق الكتاب 1/69.

بمقدمـــة ضـــافية في علوم الحديث وتاريخ التدوين، وما يتصل بالكتاب ومؤلفه من معلومات وفوائد.

المطلب الثالث

منهج الإمام مالك في الموطأ

أ- ترتيب الكتاب:

رتـــب الإمام مالك كتابه على أبواب الفقه، كمثل الجوامع والسنن، لكنه يفرق عـــن السنن بأن أحاديثه ليست في الأحكام فقط، كما أنه يفرق عن الجوامع بأنه خلا مـــن كـــتاب الـــسير والفتن والمناقب وغير ذلك، فهو مصنف منفرد ليس كالسنن والجوامع.

وجعلـــه مـــرتباً على كتب وأبواب، وعدد الكتب فيه (61) كتاباً، ويضم كل كتاب مجموعة من الأبواب، وبدأه بكتاب وقوت الصلاة، وختمه بكتاب أسماء النبي صلى الله عليه وسلم.

ب- روايته لآثار الصحابة والتابعين:

أكثـــر الإمـــام مالك في الموطأ من ذكر آثار الصحابة والتابعين، وخص من آثـــار الصحابة الخلفاء الراشدين، وعلى رأسهم أمير المؤمنين عمر، كما ذكر أيضاً آثار التابعين، وخص بالذكر أقوال فقهاء المدينة، وعلى رأسهم فقهاء المدينة السبعة وهم: (سعد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وعروة بن الزبير، وخارجة بـــن زيد بن ثابت، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وعبيد الله بن عبد الله بن عتـــبة بـــن مسعود، وسليمان بن يسار). وأسقط بعضهم أبا سلمة بن عبد الرحمن، وذكـــروا بدله: سالم بن عبد الله بن عمر وقيل: بل هو أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي.[1]

---

[1] انظر: إرشاد طلاب الحقائق، للنووي 613/2.

والسبب في إكثاره لأقوال الفقهاء أن الإمام مالكاً جعل بناء مذهبه بعد الروايات المرفوعة على أقوال الصحابة والتابعين، وهذا المنهج هو الذي عرف في مدرسة الحديث في المدينة.

حـ- فتاوى الإمام مالك:

إن مما يلاحظ في الموطأ كثرة الفتاوى، فقد سئل الإمام عن مسائل كثيرة، فأجاب عنها، وأدخل بعضها في الموطأ.

ومن أمثلة ذلك قوله: لا تكون الصدقة إلا في ثلاثة أشياء: في الحرث، والعين، والماشية.[1]

ومن ذلك أيضاً أنه سئل عن النداء يوم الجمعة هل يكون قبل أن يحل الوقت؟ فقال: لا يكون إلا بعد أن تزول الشمس.[2]

ومما يلاحظ أنه قد يروي حديثاً، ثم يشير إلى أن هذا هو الصحيح عنده.

ومن أمثلته: أنه روى حديث نافع، قال: شهدت الأضحى والفطر مع أبي هريرة. فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة، وفي الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة. ثم قال مالك: وهو الأمر عندنا.[3]

د- غريب الحديث:

قد يشرح الإمام مالك الألفاظ الغريبة في الحديث.

ومن أمثلته، أنه روى حديث الزبير بن العوام أنه كان يتزود صفيف الظباء وهو محرم. قال مالك: الصفيف القديد.[4]

---

[1] الموطأ، كتاب الزكاة، باب ما تجب فيه الزكاة 245/2.

[2] الموطأ، كتاب الصلاة، باب ما جاء في النداء للصلاة 71/1.

[3] الموطأ، كتاب العيدين، باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين 180/1.

[4] الموطأ، كتاب الحج، باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد 350/1.

هـ- الجمع بين الأحاديث المتقاربة في الموضوع:

يختار الإمام مالك في بعض الأحيان إلى جمع أحاديث متفرقة، ويضعها في سياق واحد.

ومن أمثلته: عن مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء، وصلى الناس عليه أفذاذاً، لا يؤمهم أحد. فقال ناس: يُدفن عند المنبر، وقال آخرون: يدفن بالبقيع. فجاء أبو بكر الصديق، فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ما دفن نبي قط إلا في مكانه الذي توفي فيه، فحفر له فيه. فلما كان عند غسله أرادوا نزع قميصه، فسمعوا صوتاً يقول: لا تنزعوا القميص، فلم يُنزع القميص، وغُسّل وهو عليه صلى الله عليه وسلم.[1]

قال ابن عبد البر: هذا الحديث لا أعلمه يُروى على هذا النسق بوجه من الوجوه غير بلاغ مالك هذا، ولكنه صحيح من وجوه مختلفة وأحاديث شتى، ومعها مالك.[2]

المطلب الرابع
ما اشتمل عليه الموطأ من الحديث

احتوى الموطأ على الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة والمقطوعة، كما ذكر فيه أيضاً بعض المراسيل والمنقطعات والبلاغات وحديث الثقة، وإليك تفصيل ذلك:

1- المسند:

وهو الحديث المتصل من مالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه الأحاديث جميعها في موضع الثقة والقبول عند المحدثين كلهم.

---

[1] الموطأ، كتاب الجنائز، باب ما جاء في دفن الميت 231/1.

[2] تجريد التمهيد، ص255.

ومـــن أمـــثلة ذلك: ما جاء في كتاب الطهارة، باب العمل في الوضوء: قال مالـــك: عن ابن شهاب، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من توضأ فليستنثر، ومن استجمر فليوتر.[1]

2- الموقوف:

وهـــو الحديث المتصل إلى أحد الصحابة، من دون أن يرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والموقوفات بلغت (613) حديثاً.[2]

ومن أمثلته، ما جاء في كتاب صلاة الجماعة، باب العمل في صلاة الجماعة، قال: عن نافع، أنه قال: قمت وراء عبد الله بن عمر في صلاة من الصلوات، وليس معه أحد غيري، فخالف عبد الله بيده، فجعلني حذاءه.[3]

ومـــن ذلك أيضاً، ما جاء في كتاب العين، باب التعوذ والرقية في المرض، قـــال: عـــن يحيى بن سعيد، عن عمرة بنت عبد الرحمن: أن أبا بكر الصديق دخل على عائشة وهي تشتكي، ويهودية ترقيها، فقال أبو بكر: ارقيها بكتاب الله.[4]

3- المقطوع:

وهو الذي يبلغ سنده إلى التابعي، ويقف عنده. وقد بلغت المقطوعات (285) أثراً.[5]

ومـــن أمـــثلة ذلـــك، ما جاء في كتاب كراء الأرض، باب ما جاء في كراء الأرض، قـــال: عن ابن شهاب، أنه قال: سألت سعيد بن المسيب عن كراء الأرض بالذهب والورق؟ فقال: لا بأس به.[6]

---

[1] الموطأ 19/1.

[2] تنوير الحوالك للسيوطي 9/1.

[3] الموطأ 134/1.

[4] الموطأ 943/2.

[5] تنوير الحوالك 9/1.

[6] الموطأ 711/2.

4- المرسل:

وهـــو الحديث الذي يرفعه التابعي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، يعني بدون ذكر الصحابي، وبلغت المراسيل في الموطأ (222) حديثاً.[1]

ومـــن أمثلته، ما جاء في كتاب الصدقة، باب الترغيب في الصدقة قوله: عن زيد بن أسلم، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أعطوا السائل وإن جاء على فرس.[2]

5- المنقطع:

وهو الحديث الذي سقط من سنده راوٍ من غير الصحابي.

ومن أمثلته، ما جاء في كتاب الجنائز، باب الصلاة على الجنائز في المسجد، قـــوله: عـــن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها أمرت أن يمر عليها بسعد بن أبي وقاص حين مات لتدعو له، فأنكر ذلك الناس عليها، فقالت عائشة: ما أسرع الناس، ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد.

قـــال ابـــن عبد البر: هكذا هو في الموطأ عند جمهور الرواة منقطعاً، ورواه مسلم موصولاً.[3]

6- حديث الثقة:

وهو الحديث الذي يقول فيه الإمام مالك: عن الثقة، فلم يصرح باسمه، وهي خمـــسة أحاديـــث، ذكرها ابن عبد البر في التمهيد، وبين الثقة، ووصلها من وجوه صحاح.

---

[1] تنوير الحوالك 9/1.

[2] الموطأ 996/2.

[3] الموطأ 229/1-230.

ومن أمثلته: عن مالك: عن الثقة عنده، عن سليمان بن يسار، وعن بسر ابن سعيد: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فيما سقت السماء والعيون والبعل العُشر... الحديث.[1]

قال ابن عبد البر: وهذا الحديث يتصل من وجوه صحاح ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم من حيث ابن عمر وجابر ومعاذ ...الخ.[2]

وقد عين بعض العلماء (الثقة)، فقالوا: إذا قال مالك عن الثقة عن بكير بن عبد الله بن الأشج، فالثقة مخرمة ولده، وإذا قال: عن الثقة عن عمرو بن شعيب، فقيل: إنه عبد الله بن وهب، أو الزهري، أو ابن لهيعة... الخ.[3]

7- البلاغ:

وهو الحديث الذي يقول فيه الإمام مالك: بلغني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، أو بلغني عنه قال، وفي بعض الأحيان يقول: بلغني عن سعيد بن المسيب أو غيره من التابعين أو الصحابة. وعدد هذه البلاغات (61) بلاغاً، وقد أوصلها ابن عبد البر في التمهيد، ما خلا أربعة أحاديث، وصلها من بعده ابن الصلاح.

ويمكن تصنيف هذه البلاغات إلى أصناف[4]:

أ- بلاغ عن الصحابي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذا القسم كثير، ومثاله: مالك أنه بلغه عن بُسر بن سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا شهدت إحداكن صلاة العشاء فلا تمسنّ طيباً.[5]

قال ابن عبد البر: هذا الحديث مشهور مسند صحيح من رواية بسر بن سعيد عن زينب الثقفية امرأة عبد الله بن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم.[6]

---

[1] الموطأ، كتاب الزكاة، باب زكاة ما يخرص من ثمار النخيل والأعناب 270/1.

[2] التمهيد 161/24.

[3] انظر: فتح المغيث 36/2، وتدريب الراوي، ص206.

[4] نقلتها بتصرف من كتاب الموطآت، ص328.

[5] الموطأ، كتاب القبلة، باب ما جاء في خروج النساء إلى المساجد 198/1.

[6] التمهيد 171/24.

ب- بلاغ عن التابعي، مثاله: مالك أنه بلغه عن جده مالك بن أبي عامر: أن عثمان بن عفان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تبيعوا الدينار بالدينارين، ولا الدرهم بالدرهمين.[1]

قال ابن عبد البر: هكذا هذا الحديث في الموطأ عند جماعة، رواته فيما علمت، ورواه ابن أبي حازم عن مالك، عن مولى لهم، عن مالك بن أبي عامر، وابن أبي حازم من كبار أصحاب مالك. ثم قال: وهذا الحديث يرويه بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار، عن مالك بن أبي عامر، عن عثمان مسنداً، وقد روي من حديث سهيل بن مالك، عن أبيه، عن عثمان مسنداً.[2]

جـ- بلاغ عن بلاغ، ومثاله: مالك: أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامل من عماله: أنه بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية يقول لهم: اغزوا باسم الله في سبيل الله... الحديث.[3]

قال ابن عبد البر: وهذا الحديث يتصل معناه عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه صحاح من حديث بريدة الأسلمي، وأنس بن مالك، وصفوان بن عسال، وأبي موسى الأشعري، والنعمان بن مقرن، وابن عباس، وجرير بن عبد الله البجلي.[4]

د- بلاغ عن من لم يسمّ، ومثاله: مالك: أنه بلغه عن أهل العلم، أنهم كانوا يقولون: الشهداء في سبيل الله لا يغسلون، ولا يصلى على أحد منهم، وأنهم يدفنون في الثياب التي قتلوا فيها.[5]

---

(1) كتاب البيوع، باب بيع الذهب بالفضة تبراً وعيناً 633/2.

(2) التمهيد 209/24-210.

(3) الموطأ، كتاب الجهاد، باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو 448/2.

(4) التمهيد 232/24.

(5) الموطأ، كتاب الجهاد، باب العمل في غسل الشهيد 463/2.

وذكـــر ابن عبد البر بأن هذا الذي حكاه مالك عن أهل العلم روي من حديث جابر، انفرد به الليث عن لزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، أن جابر بن عبد الله أخبره ... الخ.[1]

هـــ- بلاغ عن الرسول صلى الله عليه وسلم بلا واسطة، وهذا أيضاً كثير، مـــثال قـــوله: بلغـــه أن رســـول الله صـــلى الله عليه وسلم قال: بُعثت لأتمم حُسن الأخلاق.[2]

قـــال ابـــن عبد البر: وهذا الحديث يتصل من طرق صحاح، عن أبي هريرة وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم.[3]

و- بـــلاغ مـــن غير عزو، ومثال: مالك، انه بلغه: أن أحداً لن يموت حتى يستكمل رزقه، فأجملوا في الطلب.

قال ابن عبد البر: وهذا لا يكون رأياً، وإنما هو توقيف ممن يجب التسليم له، ولا يـــدرك بالرأي مثله، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه حسان ...الخ.[4]

8- قول الإمام مالك: من السنة كذا

ومثاله: قال: السنة التي لا اختلاف فيها عندنا أنها لا تجوز وصية لوارث.

قال ابن عبد البر: وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من أخبار الآحاد أحاديـــث حـــسان في أنه لا وصية لوارث من حديث عمرو بن خارجة وأبي أمامة الباهلي وخزيمة بن ثابت، ونقله أهل السير في خطبته صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع، وهذا أشهر من أن يحتاج فيه إلى إسناد.[5]

---

[1] التمهيد 241/24.

[2] الموطأ، كتاب حسن الخلق، باب ما جاء في حسن الخلق 904/2.

[3] التمهيد 333/24.

[4] التمهيد 434/24.

[5] التمهيد 438/24.

9- إسناد الإمام مالك الحديث عن رجل:

ومـــن أمثلته: قوله: عن رجل من أهل الكوفة: أن عمر بن الخطاب كتب إلى عامل جيش كان بعثه: ...الخ.[1]

والرجل هنا هو سفيان الثوري.[2]

وبعد: فهذا هو المنهج الذي سلكه الإمام مالك في تأليفه لكتاب الموطأ، ونختم هـــذا المـــبحث بقـــول الإمام ولي الله الدهلوي، وهو يذكر منزلة الموطأ بين كتب الحـــديث: كتاب الموطأ أصح الكتب وأشهرها، وأقدمها وأجمعها، وقد اتفق السواد لأعظم من الملة المرحومة على العمل به، والاجتهاد في روايته ودرايته، والاعتناء بـــشرح مـــشكلاته ومعضلاته، والاهتمام باستنباط معانيه وتشييد مبانيه، ومن تتبع مذاهبهم، ورزق الأنصاف من نفسه، علم لا محالة، أن الموطأ مذهب مالك وأساسه، وعمـــدة مـــذهب الـــشافعي وأحمـــد ورأسه، ومصباح مذهب أبي حنيفة وصاحبيه ونبراسه. وهذه المذاهب بالنسبة للموطأ كالشروح للمتون، وهو منها بمنزلة الدوحة مـــن الغصون... وعلم أيضاً أن الكتب المصنفة في السنن كصحيح مسلم وسنن أبي داود، ومـــا يـــتعلق بالفقه من صحيح البخاري وجامع الترمذي – مستخرجات على المـــوطأ، تحوم حومه، وتروم رومه، مطمح نظرهم منها وصل ما أرسله، ورفع ما أوقفه، واستراك ما فاته، وذكر المتابعات والشواهد لما أسنده، وإحاطة جوانب الكلام بذكر ما روى خلافه. وبالجملة، فلا يمكن تحقيق الحق في هذا ولا ذاك إلا بالإكباب على هذا الكتاب أ.هـــ.[3]

---

[1] الموطأ، كتاب الجهاد، باب ما جاء في الوفاء بالمال 2/448-449.

[2] ذكره الكاندهلوي في أوجز المسلك 8/24.

[3] نقله محمد فؤاد عبد الباقي في مقدمته للموطأ.

الفصل الثاني

السـنـن

الفصل الثاني

الـســـنـــن

نتـــناول في هذا الفصل -بإذن الله- مناهج عدد من كتب الحديث التي سميت بالـــسنن، صراحة أو ضمناً، فبعضها يصدق عليه هذا الوصف كسنن النسائي وابن ماجـــه وأبـــي داود، وبعضها لا يصدق عليه هذا الوصف -على الأرجح- كجامد الترمذي.

وسنقتصر في هذا الفصل على دراسة الكتب التالية، كل في مبحث مستقل:

المبحث الأول: جامع الترمذي.

المبحث الثاني: سنن أبي داود.

المبحث الثالث: سنن النسائي.

المبحث الرابع: سنن ابن ماجه.

وسيكون منهجنا في ذلك التعريف بالمؤلف، ثم التعريف بالكتاب ثم بيان أهم مناهجه بشكل مختصر، بحيث يعطي فكرة واضحة دالة على المطلوب.

المبحث الأول

الإمام الترمذي ومنهجه في جامعه

وفيه مطالب:

المطلب الأول: تعريف بالترمذي (اسمه، نسبه، مولده، نشأته، شيوخه، تلاميذه ورحلاته، مصنفاته، مكانته العلمية، وفاته).

المطلب الثاني: تعريف عام بكتاب الترمذي (تسميته – موضوعه – ترتيبه – شروحه).

المطلب الثالث: مناهج الترمذي في جامعه:

أولاً: شروطه في كتابه.

ثانياً: مناهجه في الصناعة الحديثية.

- طرقه في الاختصار (التحويل، العطف بين الشيوخ، الإشارة إلى بقية الأسانيد، الإشارة إلى بقية المتن، الإشارة إلى ورد الحديث عن طرق أخرى).
- طرقه في رواية الحديث (التكرار، ترتيب الأحاديث ضمن الباب الواحد).

ثالثاً: مناهجه في الفقه:

- منهجه في التراجم.
- منهجه في بحث الأحكام الفقهية وعرضها.
- منهجه في الترجيح بين المذاهب.

رابعاً: مناهجه في الحكم على الحديث.

- المصطلحات المفردة (صحيح، حسن، غريب).
- المصطلحات المركبة (حسن صحيح، حسن صحيح غريب، صحيح غريب، حسن غريب).
- المصطلحات الأخرى عنده (المرسل، المضطرب، الشاذ والمحفوظ، المنكر، الموقوف).

المطلب الأول

تعريف بالإمام الترمذي

اسمه ونسبه وعائلته:

ولقد مبصراً ثم عمى في آخر عمره، بعد أن حفظ واكتمل شأنه، وصنف تصانيفه. وهذا ما رجحه الشيخ محمد محمد زهو في كتابه الحديث والمحدثون.[1]

علمه ورحلاته:

بدأ الترمذي طلب العلم في بلدته في خراسان ونيسابور، حيث أخذ عن إسحق بن راهويه وغيره ثم رحل إلى العراق وسمع من علمائها وسافر إلى الحجاز وسمع من علمائها، ولكنه لم يذهب إلى مصر ولا إلى الشام بل كان يروي عن علماء هذين القطرين بالواسطة، وأغلب الظن أنه لم يدخل بغداد، فلم يسمع إمامها احمد بن حنبل. والذي يدل عليه الاستقراء أن الترمذي بدأ طلبه للعلم حوالي سنة (235هـ) وقد جاوز العشرين من عمره، لأنا نجده روى عن شيوخ توفوا قبل هذا التاريخ بالواسطة، كعلي بن المديني (ت234هـ) ومحمد بن عبد الله بن نمير (ت234هـ).

وأقدم شيوخه وفاة: محمد بن عمرو البلخي (ت236هـ) ومحمود بن غيلان من مرو (ت239هـ) وقتيبة بن سعيد (ت240هـ) فهذا يدل على أن تلقيه للعلم ورحلته إليه كان في ذلك الوقت حوالي سنة خمس وثلاثين.[2]

شيوخه:

أخذ الترمذي العلم عن عدد من كبار الأئمة والشيوخ، وحسبه من ذلك انه شارك البخاري في عدد من شيوخه منهم: محمد بن بشار بندار (ت252هـ) ومحمد بن المثنى (ت252هـ) وأبو حفص عمرو بن علي الفلاس (ت249هـ) وغيرهم[3] وحسبه فخراً أنه أخذ عن كل من البخاري ومسلم وتلمذ على أيديهما.

---

[1] ص361.

[2] انظر: د. نور الدين عتر، جامع الترمذي، ص22-23 (بتصرف)، انظر تفصيل ذلك: المرجع السابق نفسه، ص24-27، وأيضاً سير أعلام النبلاء 271/13.

[3] انظر سرداً بأسمائهم: سير أعلام النبلاء 271/13-272.

تلاميذه:

مـــن الطبيعي أن إماماً مثل الترمذي يتلمذ على يديه عدد من كبار علماء هذا الفـــن ومن هؤلاء: أحمد بن إسماعيل السمرقندي، وأحمد بن يوسف النسفي، وحماد بـــن شـــاكر الوراق، ومحمد بن أحمد المحبوبي المروزي (رواية الجامع) وغيرهم كثير.

مصنفاته:

لقد ترك لنا الترمذي عدداً من مصنفاته العظيمة، ضمنها علماً غزيراً وفوائد قـــيمة، فكـــان تنوعها يعكس شخصية الترمذي العلمية، وتدل على براعته في شتى فروع هذا العلم. ومن أشهرها[1]:

1- كتابه الجامع المشتهر باسم (سنن الترمذي).

2- الشمائل النبوية والخصائل المصطفوية، المشهور باسم شمائل الترمذي.

3- كتاب العلل المفرد، ويسمى العلل الكبير.

4- كتاب الزهد.

5- كتاب التاريخ.

6- أسماء الصحابة.

7- الأسماء والكنى.

8- كتاب في الآثار الموقوفة.

وكثير من هذه الكتب لم يصل إليها، وبعضها منشور معروف.

وفاتـــه:

توفي الإمام في بلدته (ترمذ) وقيل في قرية (بوغ) وهي إحدى قرى ترمذ.

وقد كانت وفاته ليلة الاثنين 12 رجب سنة 279هـــ رحمه الله.

---

[1] د. نور الدين عتر، ص37.

المطلب الثاني

تعريف عام بكتاب الترمذي

تسمية الكتاب:

ذكر العلماء عدداً من الأسماء أطلقت على كتاب الترمذي وهي[1]:

1- صحيح الترمذي: وهو إطلاق الخطيب كما ذكر السيوطي.[2]

2- الجامع الصحيح: وهو إطلاق الحاكم.[3]

وواقع الكتاب لا يشهد لهاتين التسميتين، فليس كل ما في الكتاب صحيح، فبعضه صحيح، وبعضه حسن وبعضه دون ذلك، والترمذي نفسه يحكم على أحاديثه بذلك صراحة، إذن ففي هاتين التسميتين ضرب من التجوز.

3- الجامع الكبير: ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة.[4] وهو قليل الاستعمال.

4- السنن: وهو اسم مشهور للكتاب، ويكثر نسبته إلى مؤلفه، فيقال: سنن الترمذي، وذلك تمييزاً له عن بقية السنن.

ووجه هذه التسمية، اشتماله على أحاديث الأحكام، مرتبة على ترتيب أبواب الفقه. وهذا النوع من المصنفات يسمى (السنن). ولكن واقع الكتاب لا يشهد لهذه التسمية بالدقة، فإنه مشتمل على الأحكام وغيرها، ففي هذه التسمية أيضاً تجوز بتسمية الكل ببعض أجزائه.

5- الجامع: وهو أشهر وأكثر استعمالاً، واشتهر بنسبته إلى مؤلفه، فيقال (جامع الترمذي). ووجه تسميته بذلك أن الجامع عند المحدثين ما كان مستوعباً لجميع أبواب الدين الرئيسية، وهي (السير، والآداب، والتفسير، والعقائد، والفتن،

---

[1] د. نور الدين عتر، الإمام الترمذي والموازنة، ص50.

[2] تدريب الراوي، للسيوطي، ص95.

[3] تدريب الراوي، للسيوطي، ص95.

[4] الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص9.

والأحكـــام، والأشـــراط والمناقب) وسماه ابن خير في فهرسة ما رواه عن شيوخه ص117. فقـــال: (الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعـــرفة الـــصحيح والمعلول وما عليه العمل) وهذه التسمية هي التي تليق بطريقة الترمذي في كتابه.

موضوع الكتاب:

إن الذي يقرأ في كتاب الترمذي، ويقلب صفحاته ويتمعنها، يلاحظ أنه يغوص في بحر من الفوائد المتنوعة والعلوم المتعددة، فهو كتاب حديث، ولكنه مختلف عن غيـــره ففـــيه الفقه، وفيه علوم الرجال، كالجرح وبيان الأسماء والكنى، وفيه العلل وغير ذلك.

يقول الدكتور نور عتر[1]: (... فأبو عيسى يترجم للمسألة، ويورد فيها حديثاً أو أكثـــر، ثم يتبع ذلك آراء الفقهاء في المسألة، وعملهم بحديثه، ويتكلم على درجة الأحاديث تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً، ويأتي بذلك واضحاً مبيناً، ويتكلم في الرجال والأســـانيد، وما تشتمل عليه الأسانيد من علل، ويذكر ما للحديث من طرق، ثم إن كانـــت هناك أحاديث أخرى تناسب الترجمة، فإنه يشير إليها بقوله: وفي الباب عن فـــلان وفـــلان من الصحابة... ثم قال: وتلك مزايا عظيمة لكتابة، وأهمها ما يتعلق بالعلل، فإنه صعب عويص، وقد أتى به الترمذي بأوضح أسلوب، فامتاز كتابه على كتب الحديث في وضوح مراده وكثرة علومه.

ثـــم يقـــول: ونحـــن إذا نظرنا إلى هذه الفوائد، نجدها في جملتها ترجع إلى أمـــرين: الصناعة الحديثة، والفقه استنباطاً واختلافاً. ونستطيع أن نخلص إلى نتيجة وهي: أن موضوع كتاب أبي عيسى الترمذي "الجامع" هو الحديث الشريف صناعة وفقهاً أ.هـــ.

---

[1] الإمام الترمذي والموازنة، ص51-52.

ترتيب الكتاب:

رتــب الترمذي جامعه على أبواب الفقه، وأطلق على الموضوعات الرئيسية لفــظ (أبــواب كذا) ولم يسمها كتاباً. فكان يقول مثلاً أبواب البيوع، أبواب الإيمان. وهكــذا.. وقد بلغ عدد هذه الأبواب الرئيسية عنده ثلاثة وأربعين باباً. أولها أبواب الطهارة وآخرها أبواب المناقب، ثم العلل.

وجعــل تحــت كل موضوع من هذه الموضوعات جملة من أبواب المسائل، وتــرجم لها بتراجم من عنده، كأن يقول (باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين) أو (باب ما جاء في السواك) وهكذا..

وأمــا تــرتيب الأحاديــث في الباب، وفي المسألة الواحدة، فقد كان يختلف باختلاف غرضه:

* فإن كان غرضه بيان علة في الحديث، فقد كان يذكر الحديث المشتمل على علــة أولاً، ويــتكلم علــى علته. ثم يردف به حديثاً صحيحاً يبين حكم هذه المسألة ويصلح دليلاً لها.

مثال ذلك: قول الترمذي: (باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين ناسياً) (حدثنا أحمد بن منيع، حدثنا هشيم، أخبرنا ابن أبي ليلى، عن الشعبي، قال: صلى بنا المغيــرة بن شعبة، فنهض في الركعتين، فسبح به القوم وسبح بهم، فلما صلى بقية صــلاته سلم، ثم سجد سجدتي السهو وهو جالس، ثم حدثهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل بهم مثل الذي فعل).

ثــم قال الترمذي: وقد تكلم بعض أهل العلم في ابن أبي ليلى من قبل حفظه، قال أحمد: لا يحتج بحديث ابن أبي ليلى. وقال محمد بن إسماعيل: ابن أبي ليلى هو صــدوق ولا أروي عنه لأنه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئاً.

ثم اختتم الترمذي برواية الحديث من وجه صحيح بسنده المتصل ثم قال بعده: (هذا حديث حسن صحيح)[1].

فـنلاحظ هنا كيف أن الترمذي روى أولاً حديث ابن أبي ليلى وبين علته ثم أتبع به حديثاً آخر وقال عنه حسن صحيح.

* وإن كـان غرضـه مـن عقـد الباب بيان مسألة فقهية كان يبدأ بالحديث الصحيح أولاً ثم يتبعه حديثاً مثله أو أقل وهكذا.

شروح الجامع:

اهـتم العلمـاء بكـتاب الترمذي نظراً لمكانته العلمية، وما تضمنه من فوائد غزيرة متنوعة أو كان من جملة اهتمامهم به، كثرة الشروح التي زادت عن عشرين شـرحاً، بين مطول ومختصر، منها: النفح الشذي في شرح جامع الترمذي – لابن سـيد الناس (ت734هـ) وتكملته لزيد الدين العراقي (ت806هـ) ونحن سنختصر القول في التعريف بأشهر شرحين لجامع الترمذي وهما:

1- عارضـة الأحوذي في شرح الترمذي: لأبي بكر بن العربي (محمد بن عبد الله بن محمد القاضي ت543هـ):

وهو كتاب مطبوع يقع في (13) جزءاً. وهو من أهم شروح الجامع وأفضلها وأكثـرها نفعاً. فمن ميزات هذا الكتاب أنه اشتمل على مقدمة طويلة تكلم فيها على كثير من قضايا الرواية، ومزايا الكتاب. ثم شرح أحاديث الكتاب شرحاً شاملاً، فتكلم علـى أسـانيد الأحاديث ودرسها دراسة علمية متعمقة، وتكلم في الرجال ثم شرح غريب الألفاظ، وبحث كثيراً من قضايا اللغة والإعراب ثم ذكر ما يمكن أن يستنبط من الأحكام الفقهية، وبين دلالات الأحاديث وفوائدها.

---

[1] جامع الترمذي 74/1.

2- تحفـــة الأحوذي شرح جامع الترمذي: لمحمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت1353هـ):

وهـــو كـــتاب مطـــبوع أيضاً يقع في عشرة مجلدات. وهو شرح قيم، اشتمل المجلد الأول منه على مقدمة عظيمة الفائدة مكونة من بابين:

الأول: وتناول فيه قضايا كثيرة في علم الحديث، وكتبه وأخبار المحدثين.

الثاني: وبحث فيه ما يتعلق بالإمام الترمذي ومزايا جامعه وفوائده.

وأمـــا ســـائر الكـــتاب، فقد تعرض المصنف لشرح أحاديث الترمذي شرحاً مفـــصلاً تناول فيه بعض قضايا الإسناد والرواة ثم بين طرق الحديث وتخريجها في الكـــتب الأصول، ثم شرحها وعلق عليها. وامتاز هذا الشرح بتفصيل أقوال الفقهاء واخـــتلافاتهم، وكان يرجح ما لم يتعرض لترجيحه الترمذي، فكان هذا الشرح كتاباً جامعاً مفيداً.

المطلب الثالث

مناهج الترمذي في جامعه

أولاً- شروطه في كتابه:

لم ينص الترمذي صراحة على شروطه في صحيحه، ولكنه أشار إلى بعض ذلـــك، ثم إن بعض العلماء حاول أن يستنبط هذه الشروط ومن خلال ذلك كله يمكن لنا أن نلخص هذه الشروط بما يلي:

الشرط الأول: أن يكون الحديث معمولاً به عند بعض أهل العلم: ويؤخذ هذا الـــشرط من كلام الترمذي نفسه حيث قال في كتابه[1] جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم، ما خلا حديثين.

يفهـــم من هذه العبارة أن شرطه في الحديث الذي يضعه في كتابه هو عمل بعـــض العلماء بمقتضاه. أي أن كل حديث احتج به عالم من العلماء أو اعتبره دليلاً

---

[1] انظر: جامع الترمذي، كتاب العلل، 331/2.

شـــرعياً علـــى حكـــم معين، فهو صالح لأن يكون ضمن كتابه، وبعبارة أخرى أن أحاديث الجامع تدخل ضمن دائرة الاحتجاج.

وهـــذا الـــشرط، وإن كان عاماً غير محدد، إلا أنه يفهم منه أنه لا يدخل في كـــتابه الأحاديث الواهية والمطروحة والموضوعة، لأن هذه الأنواع ومثلها لا يحتج بها العلماء.

وهـــذا لا يمـــنع أن يذكر الترمذي بعض الأحاديث من هذه الأنواع وذلك من أجـــل أن يبـــين علـــتها ويكشف موجبات ردها، كما سبق ذكر ذلك في بيان ترتيب الجامع.

الـــشرط الثاني: أن يكون رجال الإسناد من الطبقات الأولى والثانية والثالثة اســـتيعاباً وأمـــا رجال الطبقة الرابعة فكان يأخذ منهم انتقاء على نحو ما كان يفعل الـــبخاري فينتقـــى من الثانية. ومسلم ينتقي من الثالثة، أما الترمذي فكان ينتقي من الرابعة.[1]

ثانياً- مناهجه في الصناعة الإسنادية:

ذكرنا فيما سبق[2] أن الترمذي تلمذ على يدي البخاري ومسلم، وأخذ عنهما، فكـــان مـــن الطبيعـــي أن يتأثـــر بهما، ويقتبس منهما، وقد كان تأثره بمسلم أكثر، وبخاصـــة فـــي صناعة الأسانيد، فقد استوعب مناهج مسلم في ذلك كله، ومن هذه المناهج:

أ- مـــنهجه فـــي الاختصار،[3] من حيث التحويل بين الأسانيد، والعطف بين الـــشيوخ، والإشارة إلى باقي الإسناد بعد ذكر جزء منه، والإشارة إلى المتن بعد ذكر الإسناد.

---

[1] انظر تفصيل هذه الطبقات التي ذكرها الحازمي ص35 من هذا الكتاب.

[2] ص136.

[3] انظر تفصيل مناهج مسلم ص92-97 من هذا الكتاب.

ب- تكرار الحديث في جامعه، فقد كان يكرر الحديث مراعياً في ذلك وروده من طريق أخرى وبألفاظ متفاوتة، يرويها على سبيل المتابعات والشواهد، وقد التزم في هذا كله منهج مسلم حيث كان لا يكرر إلا في ذات الموضع.

جـ- التزم الترمذي منهج مسلم في تحري الدقة حين سرد الطريق، ومن ذلك التفريق بين صيغتي الأداء (حدثنا وأخبرنا) والتعريف باسم الراوي الذي يرد غير معرف.

ولكن الترمذي قد ابتكر طريقة أخرى، لم تكن من مناهج مسلم، وهي الإشارة إلى ورود الحديث من طريق أخرى عن عدد من الصحابة دون أن يذكر هذه الطرق، وذلك بقوله: (وفي الباب عن فلان وفلان...)، وهذا النوع هو المسمى عند المحدثين بالشواهد.

مثال ذلك: ما رواه تحت باب ما جاء في السواك[1]:

فقد روى حديثاً بسنده المتصل عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة). ثم قال وفي الباب عن أبي بكر الصديق، وعن عائشة، وابن عباس، وحذيفة، وزيد ابن خالد، وأنس وعبد الله بن عمرو، وابن عمر، وأم حبيبة، وأبي أمامة، وأبي أيوب، وتمام بن عباس، وعبد الله بن حنظلة، وأم سلمة، وواثلة، وأبي موسى.

فنلاحظ هنا كيف اكتفى بذكر حديث أبي هريرة، ثم شار إلى ورود الحديث -سواء بلفظه أو بمعناه- من سبعة عشر حديثاً.

يقول الدكتور نور الدين عتر[2]: (وهذه مزية لها موقعها من الأهمية في نظر جهابذة النقد والبحث من المحدثين، وهي ميزة بديعة لكتابه، ترتاح لها الأذواق السليمة، والأفكار الحديثة جميعاً في وقت واحد. إذ يستوعب الترمذي بهذه الطريقة

---

[1] جامع الترمذي 7/1.

[2]

الأحاديث استيعاباً بالغاً مدهشاً، ربما يحتاج الباحث إلى تصفح مجلدات كبيرة، وآلاف من الأوراق للظفر ببعض هذه الأحاديث المشار إليها).

ثالثاً- مناهجه في عرض الموضوعات الفقهية وبحثها:

لقد كانت عناية الترمذي بالفقه عناية عظيمة، جعلت من كتابه كتاباً فريداً يجمع بين الإبداع في الصناعة الحديثية إلى جانب الخوض في مسائل الفقه وآراء العلماء عرضاً ونقداً وترجيحاً، كل ذلك يقدمه بسبك فريد، وإبداع جديد، إلى جانب إبداعه في قضايا الحديث، حتى إن الذي يقرأ في جامع الترمذي يظن نفسه أحياناً أنه يقرأ في كتاب فقه وليس في كتاب حديث، ويظهر ذلك كله من خلال مناهجه التالية:

1- مناهجه في التراجم:

من المعروف أن التراجم تعكس فهم المصنف للحديث وفقهه في الاستنباط، وقد كان للترمذي في هذا باع طويل، وفقه حسن، فالتراجم عنده قسمان:

الأول: هي تراجم جامعة لموضوع رئيسي واحد كالزكاة والطهارة وغيرها، وكان يترجم لها بقوله مثلاً (أبواب الزكاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهكذا... وهذا القسم من التراجم يوازي كلمة (كتاب) عند البخاري ومسلم، وغيرهما.

الثاني: تراجم لمسائل محددة يضع تحتها حديثاً أو أكثر، وغالباً ما كان يقول باب ما جاء في كذا..

وقد كان منهج الترمذي في هذه التراجم كمنهج البخاري، حيث استعمل الأنواع الثلاثة من التراجم وهي: التراجم الظاهرة وهي أكثرها استعمالاً عنده والغالبة في جامعة والتراجم الاستنباطية، ثم التراجم المرسلة.

وينبغي أن نشير هنا إلى أن الترمذي قد أفاد كثيراً من شيخه البخاري في هذا المجال، ومع ذلك فلم يصل إلى مستوى إبداع البخاري ودقته وحسن استنباطه في ذلك، ويبدو أن السبب في هذا هو أن البخاري قد اعتمد كثيراً على التراجم، في

عرض الفقه، أما الترمذي فقد اهتم بعرض الفقه صراحة بعد ذلك الأحاديث الواردة في مسائل الفقه وقضاياه.[1]

2- منهجه في عرض مذاهب العلماء وآرائهم:

إن الغالب في جامع الترمذي أنه بعد إخراج الحديث والحكم عليه كان يشرع في ذكر مذاهب العلماء وأقوالهم وآرائهم واختلافاتهم، بل كثيراً ما كان يذكر آراء الصحابة والتابعين، وعملهم في مسألة الباب.

مثال ذلك: قول الترمذي (باب الوضوء من القيء والرعاف).[2]

أخرج بسنده حديثاً عن أبي الدرداء (أن النبي صلى الله عليه وسلم قاء فتوضأ...) ثم قال: ورأى غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم من التابعين، الوضوء من القيء والرعاف، وهو قول سفيان الثوري، وابن المبارك وأحمد، وإسحاق. وقال بعض أهل العلم، ليس في القيء والرعاف وضوء، وهو قول مالك والشافعي.

3- منهجه في الترجيح بين المذاهب الفقهية:

لم يكتف الترمذي بعرض آراء العلماء ومذاهبهم الفقهية، بل تجاوز ذلك لينقد تلك الآراء، ويرجح بعضها، بل ذلك يقدمه بمستوى فقهي مميز، بحيث كان سباقاً في مجال الفقه المقارن، يقول الدكتور عتر في ذلك[3]:

(إن القارئ لينتظر منه، ويتوقع أن يبين رأيه في ضوء الأحاديث الواردة في الباب، باعتبار كونه محدثاً إماماً، بل كونه فقيهاً عالماً بالفقه ومذاهبه، محيطاً به.

وكذلك فعل في كتابه، أبدى لنا جانب الفقه من علمه، فأبدع وأعجب في ألوان ترجيحاته وما سجله -في المذاهب- من نظرات علمية حديثية وفقهية بينت الراجح

---

[1] جامع الترمذي والموازنة، ص108.

[2] لمزيد من التفصيل انظر: د. عتر، جامع الترمذي، ص271-298.

[3] 19/1.

عـــنده من الآراء. والحقيقة أن الكتابة في الفقه المقارن قد سبق إليها الترمذي، وإن كانت على نحو بسيط في كتابه.

وإذا كان بعض واضعي مذكرات الفقه المقارن يفخر بالتجديد في هذا العصر بـــبحث المـــذاهب المختلفة في المسألة وأدلتها، ثم بيان الراجح منها. فقد سبقهم أبو عيسى بأحد عشر قرناً إلى هذا اللون من الدراسة، في حدود موضوع كتابه الجامع، وإنه لمرجع مهم، لمن أراد البحث في الفقه المقارن من العلماء المتفقهين) أ.هـــ.

وقد كان الترمذي يرجح بقوة الدليل أحياناً، وبالتفقه والاستنباط أحياناً أخرى، ويعمل الجمهور وأكثر أهل العلم أحياناً ثالثة.[1]

ونحـــن هـــنا نسوق مثالاً واحداً لبعض مناهج الترمذي في الترجيح: قال في أبواب الصلاة[2]: (باب لا وتران في ليلة).

أخـــرج فيه حدينا بسنده عن طلق بن علي قال: (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا وتران في ليلة).

قـــال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب. واختلف أهل العلم في الذي يوتر من أول الليل، ثم يقوم من آخره، فرأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله علـــيه وسلم ومن بعدهم، نقض الوتر، وقالوا يضيف إليها ركعة، ويصلي ما بدا له، ثم يوتر في آخر صلاته، لأنه لا وتران في ليلة، وهو الذي ذهب إليه إسحق.

وقـــال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم، إذا أوتـــر من أول الليل ثم نام، ثم قام في آخر الليل، فإنه يصلي ما بدا له، ولا ينقض وتـــره، ويـــدع وتره على ما كان. وهو قول سفيان الثوري، ومالك، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد.

وهـــذا أصـــح، لـــنه قد روي من غير وجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قد صـــلى بعـــد الوتـــر. حدثنا محمد بن بشار، حدثنا حماد بن مسعدة، عن ميمون بن

---

[1] جامع الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين، ص319.

[2] لمزيد من التفصيل انظر المرجع السابق نفسه، ص320-331.

موسى، عن الحسن، عن أمه عن أم سلمة (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الوتر ركعتين) وقد روي نحو هذا عن أبي أمامة، وعائشة، وغير واحد، عن النبي صلى الله عليه وسلم. أ.هـ.

فنلاحظ هنا كيف أن الترمذي عرض هذه المسألة وبين رأيين للعلماء فيها، قال عن الرأي الثاني بأنه أصح ثم أورد حديثاً بسنده قال عنه أصح من الأول، ليرجح هذا الرأي على الرأي الأول.

رابعاً- مناهجه في الحكم على أحاديث جامعة ومصطلحاته في ذلك:

لقد كان من إبداع الترمذي أنه حكم على معظم أحاديثه، فعظمت بذلك فائدته، وتمت منفعته، فكان كتاباً نافعاً بحق، جامعاً للفوائد والفضائل. وقد استخدم الترمذي عدداً من المصطلحات في كتابه، كان بعضها شائعاً وبعضها من ابتكاره، فسر بعضها وترك بعضها، مما أثار استشكالاً عند العلماء فيما بعد، في تحديد قصده منها، وتنقسم أحكامه ومصطلحاته إلى ثلاثة أنواع:

1- **الأحكام المفردة** وهي: الصحيح، الحسن، الغريب.

2- **الأحكام المركبة** وهي: حسن غريب، حسن صحيح، صحيح غريب، حسن صحيح غريب.

3- **المصطلحات التي يعل فيها الحديث** وهي: المرسل، المضطرب، الشاذ، الضعيف، المنكر، الموقوف، المقطوع.

هذا وسنقوم بشرح هذه الأحكام والمصطلحات وبيانها باختصار[1]:

1- الأحكام المفردة عند الترمذي:

أ- الصحيح:

فقد كان الترمذي أحياناً يروى الحديث في جامعه ثم يقول عقبه (هذا حديث صحيح). ومن خلال النظر في بعض هذه الأحاديث يتبين أنها صحيحة، بحسب

---

(1) 1/94.

مـــصطلح العلمـــاء، أي أنها قد توفرت فيها شروط الحديث الصحيح المتفق عليها عندهم وهي خمسة شروط: الاتصال، والعدالة، وتمام الضبط، وعدم الشذوذ، ثم عدم وجود علة قادحة.

ومـــن هـــنا نـــستطيع القـــول أن الصحيح عند الترمذي يساوي الصحيح في مـــصطلح سائر المحدثين. بل إننا نجد أن بعض العلماء قد احتج بتصحيح الترمذي للأحاديث، وعلى رأسهم ابن حجر في كتابه فتح الباري، وغيره.

ب- الحسن:

لم يكن هذا المصطلح كثير الاستعمال في عصر الترمذي، بل إن أكثر العلماء يدرجه مع الحديث الصحيح، حيث كانوا يقسمون الحديث إلى صحيح، وهو ما يحتج بـــه. وضعيف وهو ما لا يحتج به، والترمذي ممن استخدم هذا المصطلح كثيراً في جامعه. ولكنه لم يترك هذا الأمر للاجتهاد بل نراه يعرف الحديث الحسن فيقول[1]: (... وما ذكرنا في هذا الكتاب (حديث حسن) فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا: كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذاك، فهو عندنا حديث حسن).

يفهم من هذا التعريف أن الحديث الحسن عنده يجب أن تتوفر فيه عدة شروط وهي:

1- الاتصال: ويفهم هذا من قوله (كل حديث) لأن الحديث لا يسمى كذلك إلا إذا كان بإسناد متصل.

2- العدالـــة: ولكن بحدها الأدنى ويفهم هذا من قوله (لا يكون في إسناده من يـــتهم بالكذب) فنفي هذه الصفة يشعر بقربه منها، فإنه لم يصفه بالعدالة مباشرة، بل نفى عنه ضدها، فكأنه أنقص من مكانته بذلك. وهذا معروف في كلام العرب، ومنه قول الشاعر:

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قلت هذا السيف أمضى من العصا

---

[1] لمزيد من التفصيل انظر: د. عتر، ص148-200.

3- عدم الشذوذ: وهذا شرط واضح صرح به في تعريفه (ولا يكون الحديث شاذاً).

4- روايـــة الحديث من طريق آخر، مثله على الأقل (ويروى من غير وجه نحو ذاك) وكذلك الأمر لو كان الطريق الآخر أقوى، فهو من باب أولى.

فـــإذا تأملنا هذه الشروط -باستثناء الشرط الأخير- نجد أنها شروط الحديث الـــضعيف ضـــعفاً يسيراً (وهو الذي يكون القدح في ضبط الراوي في عدالته) فقد خلت هذه الشروط من شرط الضبط، ولو في حده الأدنى.

أما الشرط الرابع فإنه يؤثر في هذا الحديث الضعيف -ضعفاً يسيراً- فيرفعه إلى رتبة الحسن. وهذا يعني أن هذه الرتبة (الحسن) ليست نابعة من ذات الحديث، وليـــست من خلال صفات توفرت فيه، ولكنه اكتسب هذه الرتبة من غيره (ويروى من غير وجه نحو ذاك) فهو حسن بسبب غيره.

وإذا رجعـــنا إلى الحسن عند المحدثين، نجد أن هذا الوصف ينطبق على أحد نوعـــي الحسن عندهم (وهو الحسن لغيره). لأن الحسن لغيره هو الحديث الضعيف -ضعفاً يسيراً- الذي يتقوى بطريق آخر مثله أو أقوى منه، فيرتقي إلى رتبة الحسن لغيره.

والخلاصـــة فـــإن الحـــسن عـــند الترمذي يساوي الحسن لغيره في إصلاح المحدثين -والله أعلى-.

هـــذا وينبغـــي التنبـــيه إلى أن هذا المعنى خاص بمصلحة حينما يقول: (هذا حـــديث حـــسن) دون أن يضيف إليها قيداً آخر، فلو أضاف إليها أي كلمة أو قيد أو وصـــف كأن يقول (حسن غريب) أو نحوه. فعندئذ يكون لهذا المصطلح مدلول آخر - كما سنرى بعد قليل.

جـ- الغريب:

استخدم الترمذي هذا الوصف في حكمه على بعض أحاديث كتابه، فكثيراً ما كان يعقب على بعض الأحاديث بقوله (هذا حديث غريب) وقد عرف الترمذي هذا النوع في كتابه فقال[1]:

(وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث غريب، فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان: رب حديث يكون غريباً لا يروى إلا من وجه واحد... ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث... ورب حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الإسناد...).

نلاحظ هنا أن الترمذي قد صرح بأن هذا التعريف هو تعريف العلماء، فهم يطلقون اسم (الغريب) على هذه الحالات الثلاثة.

يقول الدكتور عتر بعد أن ذكر تعريف الترمذي: (وهذا موافق لما قاله العلماء في تعريف الحديث الغريب، أنه ما انفرد راوٍ بروايته مطلقاً، سواءً كان عن إمام يجمع حديثه كالزهري وقتادة أو لا يجمع حديثه، أو انفرد بزيادة في متنه أو إسناده.

بيان ذلك: أن قولهم (ما انفرد راوٍ بروايته) أعم من أن يكون الانفراد بالسند والمتن جميعاً، أو بالسند. فشمل ذلك ما أفاد الترمذي في عبارته الأولى والثالثة، لأن مراده بقوله "يستغرب لحال الإسناد" التفرد بالإسناد، وقولهم: "أو انفرد بزيادة ...الخ" هو معنى قوله "ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث".

فما حدد به الترمذي الحديث الغريب، موافق لاصطلاح العلماء، وتعريفهم له. ولذلك قال: "فإن أهل الحديث يستغربون" فأفاد بذلك أنه جرى على اصطلاحهم)[2] أ.هـ.

---

[1] انظر: جامع الترمذي، العلل، 340/2.

[2] جامع الترمذي، العلل، ص340-341، وانظر أيضاً: د. عتر، الترمذي والموازنة، ص164-169.

2- الأحكام المركبة عند الترمذي:

أ- صحيح غريب:

حكم الترمذي على بعض أحاديث كتابه جامعه بقوله (هذا حديث صحيح غريب) والواقع أن هذا الحكم المركب لا يشكل أمره عند القارئ، فإن المعنى أن هذا الحديث صحيح، وقد وقعت فيه الغرابة، ومن المعروف أنه لا تعارض بين الصحة والغرابة، فليس من شروط الحديث الصحيح، تعدد الطرق، أو خلوه من الغرابة.

ب- حسن غريب:

حكم الترمذي على بعض أحاديث كتابه بقوله (حسن غريب) وقد أثار هذا المصطلح أشكالاً لدى العلماء، إذ أن من شروط الحسن عنده أن يروى من وجه آخر (أي تعدد الطرق) والغرابة تعني التفرد. فكيف يجمع بين لفظين أحدهما يقتضي التعدد، والآخر يقتضي عكسه وهو التفرد؟ فيبدو هذا المصطلح وكأنه يحمل في طياته تناقضاً.

ولكن الواقع أن هذا المصطلح عند الترمذي له دلالة محددة غير دلالة مصطلح (حسن) فقط. فكأنه هنا أراد أن يقول بأن هذا الحديث حسن من حيث الحكم، وقد وقع فيه التفرد أي أن درجة (الحسن) لم يكتسبها بوروده من طريق آخر وإنما اكتسب هذه الدرجة بصفات ذاتية تحققت فيه، فهو حسن لذاته.

وبناءً على ذلك فإن الحديث الذي يقول فيه الترمذي (حسن غريب) يساوي عند المحدثين الحسن لذاته. وقد سبق أن أثبتنا أن الحديث الذي يقول عنه (حسن) يساوي عند المحدثين الحسن لغيره.

وخلاصة الأمر أن مصطلح (حسن غريب) عند الترمذي هو أعلى رتبة من مصطلح (حسن) ولكل منهما مدلول يختلف عن الآخر. وإلى هذا المعنى يشير

البقاعي: (استعمل الترمذي الحسن لذاته في المواضع التي يقول فيها "حسن غريب" ونحو ذلك).[1]

جـ- حسن صحيح:

اشـــتهر هذا المصطلح عن الترمذي، وذلك لكثرة وروده في كتابه، فإنه يكاد يكون أكثر المصطلحات استعمالاً عنده. فقد كان بعد ذكر الحديث يقول (هذا حديث حـــسن صحيح) ولم يشر الترمذي إلى مقصده بهذا المصطلح، كما فعل مع الحسن والغريب، وقد أشكل أمر هذه العبارة عند العلماء الذين حاولوا أن يفسروها، ويبينوا مقـــصده مـــنها، فتعددت أقوالهم حتى وصلت إلى حوالي تسعة أقوال وسنحاول هنا ذكر أهم هذه الآراء ثم نرجح بينها:

الرأي الأول: لابن الصلاح حيث قال[2] (إن ذلك راجع إلى الإسناد، فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين، أحدهما إسناد حسن، والآخر إسناد صحيح، استقام أن يقال فـــيه إنـــه حديث (حسن صحيح) أي أنه حسن بالنسبة إلى إسناد صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر) أ.هـــ.

الـــرأي الثانـــي: لابن كثير حيث قال[3]: (والذي يظهر لي أنه يشرب الحكم بالـــصحة على الحديث، كما يشرب الحكم بالحسن على الحديث، فعلى هذا يكون ما يقول فيه (حسن صحيح) أعلى رتبة عنده من الحسن، ودون الصحيح).

وعلـــى هذا الرأي فإن هذا النوع هو منزلة بين المنزلتين، أي أنه بين الحسن والصحيح. وبناءً على ذلك فإن الحديث الذي يقول عنه (صحيح) هو أعلى رتبة من الذي يقول عنه (حسن صحيح).

ويمكـــن أن يرد على هذا الرأي بأن كثيراً من الأحاديث التي حكم عليها بهذا الحكـــم، هي أحاديث متفق على صحتها. وهي في الصحيحين، بل إنّ بعضها روى

---

[1] جامع الترمذي والموازنة، ص164.

[2] المرجع السابق نفسه، ص171.

[3] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص39.

بأصـــح الأســـانيد. وبهذا صرح ابن رجب الحنبلي حيث قال[1]: فإن الترمذي يجمع بـــين الحـــسن والـــصحة في غالب الأحاديث الصحيحة المتفق على صحتها، والتي أســـانيدها في أعلى درجات الصحة، كمالك عن نافع عن ابن عمر، والزهري عن سالم عن أبيه، وليس ما أفرد فيه بالصحة أقوى مما جمع فيه بين الحسن والصحة) أ.هـــ.

الرأي الثالث: وهو رأي الحافظ ابن حجر حيث قال بعد ذكر تعريف كل من الصحيح والحسن[2]: (فإن جُمِعا في وصف حديث واحد، كقول الترمذي وغيره: هذا حسن صحيح، فللتردد الحاصل من المجتهد الناقل، هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها؟ وهذا حديث يحصل منه التفرد بتلك الرواية.

ومحـــصل الجـــواب أن تردد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد ألا يـــصفه بأحـــد الوصفين، فيقال فيه: حسن باعتبار وصفه عند قوم، صحيح باعتبار وصفه عند قوم. وغاية ما فيه أنه حذف حرف التردد (أو) لأن حقه أن يقول (حسن أو صحيح) وعلى هذا فإن ما قيل فيه (حسن صحيح) دون ما قيل فيه "صحيح" لأن الجزم أقوى من التردد. وهذا حيث التفرد.

وإلا إذا لـــم يحصل التفرد، فإطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبار إســـنادين أحدهما صحيح والآخر حسن. وعلى هذا فما قيل فيه "حسن صحيح" فوق ما قيل فيه "صحيح" فقط، إذا كان فرداً لأن كثرة الطرق تُقوّي) أ.هـــ.

نلاحظ هنا أن رأي ابن حجر بحسب طرق الحديث. فإن كان للحديث طريق واحد فالمعنى هو: حسن أو صحيح (على التردد) وإن كان للحديث طريقان فالمعنى هـــو: حسن بالنسبة لإسناد صحيح بالنسبة لإسناد آخر. وهذه الحالة الثانية هي رأي ابن الصلاح السابق.

---

[1] ابن كثير، اختصار علم الحديث، ص47.

[2] ابن رجب، شرح العلل، 393/1.

التـــرجيح: يبدو أن القول بأن ذلك راجع إلى إسنادين أحدهما صحيح والآخر حـــسن، أي أن معنـــى قوله حسن صحيح هو: حسن بالنسبة لإسناد صحيح بالنسبة لإســـناد آخـــر، هذا هو القول الراجح، وهو رأي ابن الصلاح وابن حجر، ورجحه بعض العلماء قديماً وحدثنا. يقول الدكتور نور الدين عتر في ترجيح هذا الرأي[1]:

(وهـــو الـــذي نراه أرجح الأقوال وأولاها بالصواب في معنى قول الترمذي "حسن صحيح").

---

[1] انظر: شرح نخبة الفكر، ص73-75.

المبحث الثاني

الإمام أبو داود ومنهجه في سننه

وفيه مطالب:

المطلب الأول: التعريف بأبي داود، (اسمه، مولده ونشأته، علمه ورحلاته، شيوخه، تلاميذه، مصنفاته، وفاته).

المطلب الثاني: تعريف عام بسنن أبي داود (تسمية الكتاب، موضوعه، منزلته بين كتب الحديث، ترتيب كتبه وأبوابه، أقسام الحديث ودرجاتها، شروحها).

المطلب الثالث: منهج أبي داود في السنن:

أولاً: شروطه في كتابه.

ثانياً: مناهجه في صناعة الأسانيد.

ثالثاً: مناهجه في متون الحديث.

رابعاً: مقصد أبي داود فيما سكت عليه.

المطلب الأول

التعريف بالإمام أبي داود[1]

اسمـــه:

هو سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر الأزدي السّجستاني.

كنيته: أبو داود.

والأزدي، نسبة إلى الأزد، وهي قبيلة معروفة من قبائل اليمن، وعلى هذا النسب فهو عربي النسب.

وأما السجستاني، فهي نسبة إلى إقليم سجستان الذي نشأ به.

مولده ونشأته:

ولد الإمام أبو داود سنة (202هـ) في سجستان، ونشأ بها أول حياته، ثم سكن البصرة، حيث كانت أهم المراكز العلمية آنذاك، ونشأ محباً للعلم مقبلاً على العلماء ومجالسهم العلمية، فساعد ذلك على تحصيله علماً كثيراً، تلقاه على يدي عدد من كبار العلماء.

علمه ورحلاته:

ارتحل الإمام أبو داود إلى عدد كبير من مراكز العلم في مختلف أرجاء البلاد الإسلامية، فرحل إلى العراق: بغداد وواسط وسكن البصرة، ورحل إلى الحجاز، والشام، ومصر، وغيرها، فجمع من ذلك علماً كثيراً، قال عنه ابن حبان: (كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً ونُسكاً وورعاً وإتقاناً، جمع وصنّف وذبّ عن السنن).[2] وقال عنه إبراهيم الحربي: (أُلين لأبي داود الحديث كما أُلين لداود عليه السلام الحديد).[3]

---

[1] انظر ترجمته في: ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 101/4، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد 55/9، والذهبي في سير أعلام النبلاء 203/13، وفي تذكرة الحافظ 591/2، وابن حجر في تهذيب التهذيب 169/4.

[2] التهذيب 172/4.

[3] سير أعلام النبلاء 211/13.

شيوخه:

كـــان أبو داود موسوعياً في علمه، فقد برع في عدد من مجالات العلم، وأخذ عـــن كبار الأئمة، فأخذ الفقه وغيره عن الإمام أحمد بن حنبل، والعلل من يحيى بن معـــين وعلي بن المديني، وأما في مجال الرواية فكان من أشهر شيوخه: إسحق بن راهـــويه، وعـــبد الله بن مسلمة القعنبي، وأبو الوليد الطيالسي، وسعيد بن منصور، وغيرهم كثير.

تلاميذه:

كـــذلك فقـــد كـــان شيخاً لعدد من مشاهير هذا العلم، ومن الذين أخذوا عنه: أبو عيسى الترمذي، وأبو الخلال، وإسماعيل بن محمد الصفار، وغيرهم كثير.

مصنفاته:

تـــرك لـــنا الإمام أبو داود عدداً من المصنفات التي كانت ثمرة جهده، ومن أشهرها: كتابه السنن، والمراسيل، والناسخ والمنسوخ، وكتاب القدر، ودلائل النبوة، والزهد، وفضائل الأعمال، وأخبار الخوارج، وغيرها.

وفاتـــه:

كانت وفاته –رحمه الله– سنة (275هـــ) في مدينة البصرة، بعد أن عاش ما يـــزيد على سبعين عاماً، كانت حافلة بالعلم والعمل، والرواية والرحلة والتصنيف. وقد دفن إلى جانب قبر الإمام سفيان الثوري في البصرة.

وقـــد تـــرك أبـــو داود ولـــداً، هـــو أبو بكر عبد الله بن أبي داود، ولد سنة (330هـــ)، أي أنه عاشر في حياة والده خمسة وأربعين عاماً، ونشأ في طلب العلم، حتى صار إماماً حافظاً كبيراً، صاحب مصنفات كثيرة، وتوفي عام (316هـــ).[1]

---

[1] انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ 767/2.

المطلب الثاني

تعريف عام بسنن أبي داود

تسمية الكتاب:

ورد اسم كتاب أبي داود عند العلماء باسم: (السنن)، وقد يضاف إلى صاحبه فيقال: سنن أبي داود، وقد أطلق هو نفسه على كتابه هذا الاسم حيث قال في رسالته التي وجهها إلى أهل مكة[1]: (... فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن...).

موضوع الكتاب:

كـــان أبو داود أول من صنف في السنن، حيث أراد أن يكون موضوع كتابه خاصاً بأحاديث الأحكام، بحيث لا يدخل فيه أحاديث الفضائل والآداب والتفسير وما إلى ذلك.

يقـــول الإمام أبو سليمان الخطابي[2]: (كان تصنيف علماء الحديث قبل زمان أبـــي داود: الجوامـــع والمـــسانيد ونحوها، فجمع تلك الكتب إلى ما فيها من السنن والأحكام أخباراً وقصصاً ومواعظ وأدباً. فأما السنن المحضة، فلم يقصد واحد منهم جمعهـــا واســـتيفاءها، ولـــم يقدر على تخليصها واختصار مواضعها، من أثناء تلك الأحاديث الطويلة، ومن أدلة سياقها، على حسب ما اتفق لأبي داود، ولذلك حل هذا الكـــتاب عـــند أئمة الحديث وعلماء الأثر محل الإعجاب، فضربت فيه أكباد الإبل، ودامت إليه الرجل).

وبهـــذا نعلـــم أن موضـــوع كـــتاب السنن هو الأحاديث الوارد في الأحكام الشرعية، فإن معظم أحاديث الأحكام التي يحتج بها فيه.[3]

---

[1] رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ص24.

[2] في معالم السنن 7/1.

[3] انظر: السخاوي في فتح المغيث 76/1.

منزلة السنن بين كتب الحديث:

اختلف العلماء في كتاب أبي داود والترمذي، أيهما ثالث كتب الحديث بعد صحيحي البخاري ومسلم، والأرجح أن جامع الترمذي هو ثالثها في الرتبة من حيث الصحة، وذلك لأن شرطه أقوى من شرط أبي داود.[1]

ويبدو أن الذين قدموا أبا داود إنما نظروا إليه من زاوية أخرى، وهي شمول أحاديثه وكثرة أبوابه، وحسن ترتيبه. يقول الإمام ابن القيم[2]: (كتاب السنن لأبي داود بن الأشعث السجستاني -رحمه الله- من الإسلام بالموضع الذي خصه الله به حيث صار حكماً بين أهل الإسلام، وفصلاً من موارد النزاع والخصام، فإليه يتحاكم المنصفون، وبحكمه يرضى المحقّون، فإن جمع شمل أحاديث الأحكام، ورتبها أحسن ترتيب، ونظمها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن انتقاء، وإطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء).

ترتيب السنن وكتبه وأبوابه:

رتب أبو داود كتابه على موضوعات الفقه، فاشتمل كتابه على خمسة وثلاثين كتاباً،[3] ومجموع ما في هذه الكتب من الأبواب هو (1871) باباً، وعدد الأحاديث هو (5274) حديثاً.

ومن الملاحظ أن أبا داود قد صرح بأن عدد أحاديث كتابه هو (4800) حديث، ولكن يبدو أنه أسقط من هذا العدد الأحاديث التي كررت في أكثر من موضع في كتابه.

وأول كتاب في السنن هو كتاب الطهارة، وهو مشتمل على (143) باباً، وآخر كتاب هو كتاب الأدب، وفيه (180) باباً.

وكذلك قد ورد عنده ثلاثة كتب لم يذكر تحتها أي باب، وهي:

---

[1] انظر: جامع الترمذي والموازنة للدكتور عتر، ص65.

[2] انظر: السنن 12/1. مقدمة المحقق.

[3] بعض الطبقات عدد الكتب (40) كتاباً، وعدد الأبواب (1881) باباً.

كتاب اللقطة، وهو الكتاب الرابع، واشتمل على عشرين حديثاً.

كتاب الحروف والقراءات، وهو الكتاب الرابع والعشرين، واشتمل على أربعين حديثاً.

كتاب المهدي، وهو الكتاب الثلاثون، واشتمل على اثني عشر حديثاً.

أقسام الأحاديث عنده ودرجاتها:

قال محمد بن طاهر المقدسي[1]: (... وأما أبو داود فمن بعده، فإن كتبهم تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: صحيح، وهو الجنس المخرج في هذين الكتابين (أي البخاري ومسلم).

القسم الثاني: صحيح على شرطهما.

القسم الثالث: أحاديث أخرجوها المضدية في الباب المتقدم، وأوردوها لا قطعاً منهم بصحتها، وربما أبان المخرج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة).

وأما درجات الحديث عنده، فقد صرح أبو داود نفسه بذلك، ومفاد كلامه في هذا أن الحديث عنده على درجات.

الأولى: الصحيح لذاته، وهو المراد بقوله: (الصحيح).

الثانية: الصحيح لغيره، وهو المراد بقوله: (وما يشبهه).

الثالثة: الحسن لذاته، وهو المراد بقوله: (وما يقاربه).

الرابعة: الحسن لغيره، والضعيف ضعفاً يسيراً، والذي يحتج به، وهو مفهوم من قوله: (وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح).

الخامسة: الضعيف الذي لا يحتج به، وهو مفهوم من قوله: (والضعيف الذي فيه وهن شديد بينته).

---

[1] في شروط الأئمة الستة، ص19-20.

شروحه:

اعتنـــى العلماء بسنن أبي داود عناية كبيرة، ومن ذلك: الشروح الكثيرة التي ظهرت لهذا الكتاب، ومن أهمها:

1- معـــالم السنن، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت388هـــ): وهو كـــتاب مطبوع، يقع في أربعة مجلدات، وكان الخطابي يشرح -في الغالب- حديثاً واحداً من الباب، حيث يتناول أولاً لغة الحديث، ويعقب على بعض العلماء في ذلك، ثـــم يخـــوض في فقه الحديث، فيذكر أقوال العلماء ومذاهبهم في مسألة الباب، وقد يجتهد في استنباط بعض الأحكام ويبين رأيه في ذلك.

2- عـــون المعبود على سنن أبي داود، لأبي عبد الرحمن محمد بن أشرف العظـــيم أبـــادي (ت1349هـــ)، وقد اختصره من كتابه الآخر: غاية المقصود في شـــرح سنن أبي داود،[1] وجاءت عبارته في العون على حواشي السنن، وهو شرح جـــيد، حـــاول أن يذكـــر أقـــوال العلماء في المسائل الفقهية، وترجيحها في بعض الأحـــيان، وقد اعتمد كثيراً على تعليقات الإمام المنذري على السنن، وتعرض غالباً لتخريج الحديث، وبيان مواقعه في كتب السنن.

3- المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، للشيخ محمود محمد خطاب الـــسبكي، وصل به إلى كتاب الحج، ثم توفي سنة (1352هـــ)، ثم أكمله ابنه أمين الـــسبكي، وسماه: فتح الملك المعبود تكملة المنهل العذب المورود، طبع الكتاب مع تكملته في أربعة مجلدات بثمانية أجزاء.

وقـــد اهـــتم هذا الكتاب بتراجم الرجال، فتكلم عليهم جرحاً وتعديلاً، ثم تناول القضايا اللغوية، ثم فقه الحديث، ثم يعرج على تخريج الحديث من كتب السنة.

وهـــناك شروح أخرى لا يتسع المقام لذكرها، منها: عون الورود بشرح سنن أبي داود، لأبي الحسنات محمد بن الحي اللكنوي.

---

[1] فقد أكثر هذا الكتاب، وطبع ما وجد منه في ثلاثة مجلدات في باكستان، في سنة 1413هـــ.

وكـــتاب بـــذل المجهود في حل سنن أبي داود، لأبي إبراهيم خليل بن أحمد الأنصاري السهارنفوري.[1]

المطلب الثالث

منهج أبي داود في السنن

أولاً- شروطه في كتابه:

لقـــد أشار أبو داود إلى بعض شروطه في رسالته إلى أهل مكة، وتكلم بعض العلماء على هذه الشروط، ويمكن أن نجملها بما يلي:

1- أن لا يكـــون فـــي ســـند الحديث الذي يخرجه رجل متروك الحديث، قد صرح هو نفسه بهذا الشرط، حيث قال[2]: (وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء، وإذا كان فيه حديث منكر، بينت أنه منكر، وليس على نحـــوه في الباب غيره، وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض).

وهـــذا الشرط يوافق واقع الكتاب بنظر العلماء، يقول الذهبي في هذا الصدد: (... وقـــد وفّـــى بـــذلك، فإنـــه يبـــين الـــضعيف الظاهـــر، وسكت عن الضعيف المحتمل...).[3]

2- أن لا يكـــون فـــي سند الحديث رجل قد أجمع العلماء على تركه، وذلك بشرط أن لا يكون هذا السند متصلاً، يقول الحافظ ابن منده[4]: (أن شرط أبي داود والنـــسائي أحاديث أقوام لم يجتمع على تركهم، إذا صح الحديث باتصال السند من غير قطع ولا إرسال).

---

[1] وهو مطبوع في عشرين مجلداً.

[2] في رسالته إلى أهل مكة، ص25.

[3] في تذكر الحفاظ 295/2.

[4] نقله محمد بن طاهر المقدسي في شروط الأئمة السنة، ص9.

3- أن يكـــون الحديث متصلاً، فقد عرف عن أبي داود أنه لا يحتج بالحديث المرســـل، إلا إذا لـــم يجد في الموضوع حديثاً مسنداً، أو كان فيه ألفاظ أخرى ذات معانٍ مختلفة، ولكنه برأيه ليس بمرتبة المتصل في الاحتجاج.

قال أبو داود[1]: (... وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل ســـفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيها، وتابعه علـــى ذلـــك أحمـــد بـــن حنبل، فإن لم يكن مسند غير المراسيل ولم يوجد المسند، فالمرسل يُحتج به، وليس هو مثل المتصل في القوة).

ثانياً- مناهجه في صناعة الأسانيد:

لقد كان أبو داود واضح التأثر بمنهج من سبقه من الأئمة وعلى رأسهم أحمد والـــبخاري ومسلم وغيرهم، فأفاد منهم في هذا المجال، وأبدع في مجالات أخرى، ويمكن أن نلخص مناهجه في هذا المجال بما يلي:

1- منهجه في ذكر المتابعات والشواهد:

فقـــد كان اهتمامه بذلك ظاهراً جداً، حيث كان أحياناً يذكرها بأسانيد منفصلة فـــي الباب الواحد بحيث يسوق المتابعة سنداً ومتناً بشكل تام، ولكنه في الغالب كان يذكرها عقب الإسناد الأول معلقة أو متصلة على شكل تعقيب.

مـــثال ذلـــك، قال[2]: حدثنا زهير بن حرب، حدثنا وكيع، عن الأعمش، عن رجل، عن ابن عمر، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد حاجة لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض.

قـــال أبو داود: رواه عبد السلام بن حرب، عن الأعمش، عن أنس بن مالك، وهو ضعيف.

وقد يسوق المتابعة أثناء ذكر طريق الأصل.

---

[1] في رسالته لأهل مكة، ص25.

[2] في كتاب الطهارة، باب كيف التكشف عند الحاجة، رقم (14).

مثاله، قال أبو داود[1]: حدثنا القعنبي، حدثنا أنس – يعني ابن عياض.

ثم قال أبو داود: وحدثنا ابن المثنى، حدثني يحيى بن سعيد، عن عبيد الله –وهذا لفظ ابن المثنى– حدثني سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل يصلي، ثم جاء فسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: ارجع فصل فإنك لم تصل... الحديث.

ولا يخفى فائدة هذا المنهج، فهو بهذا يختصر الأسانيد من جهة، وينبه إلى المتابعات والتقاء الطرق من جهة أخرى.

2- التنبيه إلى اختلاف صيغ الإسناد، وبخاصة إذا كان بعضها يفيد السماع قطعاً، وبعضها يحتمل السماع.

مثال ذلك، قال[2]: حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل والحسن بن علي قالا: ثنا عبد الرزاق، قال أحمد: ثنا معمر، اخبرني أشعث. وقال الحسن: عن أشعث بن عبد الله... الحديث.

فنلاحظ هنا كيف أن منهجه سوق الحديث إلى نقطة الاختلاف في الصيغة حيث بين صيغة كل من الروايتين.

3- التنبيه إلى الاختلاف الواقع في أسماء بعض الرواة، وهذا أمر مهم لا تخفى أهميته على المتخصصين.

ومثاله، قال[3]: حدثنا محمد بن يحيى بن فارس، حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ ح/ وحدثنا مسدد، حدثنا عيسى بن يونس، قالا: حدثنا عبد الرحمن بن زياد – قال أبو داود: وأنا لحديث ابن يحيى أتقن – عن غطيف، وقال محمد عن أبي

---

(1) كتاب الصلاة، باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود، رقم (856).

(2) السنن، الحديث رقم (506).

(3) في الطهارة، باب الرجل يجدد الوضوء من غير حدث، رقم (62).

غطيف الهذلي، قال: كنت عند عبد الله بن عمر، فلما نودي بالظهر توضأ فصلى... الحديث.

4- التحويل:

وذلك بهدف الاختصار، وهو بهذا على نهج شيوخه: أحمد والبخاري ومسلم، إلا أن أبا داود كان يكثر من هذا المنهج، فكثيراً ما كان يسوق عدداً من الطرق التي تلتقي عند نقطة واحدة، ثم يضع حرف التحويل (ح) عند نقطة الالتقاء ثم يأتي بالطريق الأخرى وهكذا.

مثال ذلك، قال[1]: حدثنا محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، (ح)، وحدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زائدة، (ح)، وحدثنا مسدد، حدثنا أبو الأحوص، (ح)، وحدثنا محمد بن عبيد المحاربي وزياد بن أيوب، قالا: حدثنا عمر بن عبيد الطنافسي، (ح)، وحدثنا تميم بن المنتصر، أخبرنا إسحاق -يعني أن يوسف- عن شريك، (ح)، وحدثنا أحمد بن منيع، حدثنا حسين بن محمد، حدثنا إسرائيل، كلهم عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن شماله... الحديث.

قال أبو داود: وهذا لفظ حديث سفيان.

فنلاحظ هنا كيف ساق عدداً من الطرق كلها في سياق واحد، سالكاً بذلك منهج التحويل.

5- إذا كان للحديث طريقان، فإنه يذكر الطريق الأول، ثم يسوق متنه، ثم يأتي بالطريق الثاني ولا يذكر متنه، ولكنه يقول في آخره: بمعناه، أو بمثله، أو ينحوه، وإنما يفعل ذلك طلباً للاختصار.

مثاله، قال[2]: حدثنا محمد بن عيسى بن الطباع، وكثير بن عبيد، قالا: ثنا مروان، ثنا حميد، عن أنس، قال: جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم،

---

[1] في الصلاة، باب في السلام، رقم (996).

[2] في كتاب الأدب، باب في الجلوس في الطرقات، (4818، 4819).

فقال: يا رسول الله، إن لي إليك حاجة، فقال لها: يا أم فلان، اجلسي في أي نواحي السكك شئت حتى اجلس إليك، قال: فجلست، فجلس النبي صلى الله عليه وسلم إليها، حتى قضى حاجتها.

ثم قال أبو داود: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، ثنا يزيد بن هارون، أخبرنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس: أنّ امرأة كان في عقلها شيء، بمعناه.

ومن أمثلته أيضاً، أنه قال[1]: حدثنا أحمد بن صالح، وأحمد بن عمرو بن السرح، قالا: ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن وهب بن منبه، عن أخيه، عن معاوية: اشفعوا تؤجروا فإني لأريد الأمر فأؤخره كيما تشفعوا فتؤجروا، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: اشفعوا تؤجروا.

ثم قال أبو داود: حدثنا أبو معمر، ثنا سفيان، عن بريد، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مثله.

ومن ذلك، أنه قال[2]: ثنا عيسى بن يونس، ثنا الأعمش، عن المعرور بن سويد، قال: دخلنا على أبي ذر بالربذة، فإذا عليه برد وعلى غلامه مثله، فقلنا: يا أبا ذر، لو أخذت بردك فكان حلة وكسوته ثوباً غيره، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يديه فليطعمه مما يأكل وليسكه مما يلبس، ولا يكلفه مما يغلبه، فإن كلفه مما يغلبه فليعنه.

ثم قال، رواه ابن نمير، عن الأعمش، نحوه.

6- منهجه في التعليق على الرجال:

إن الإمام أبا داود من كبار علماء الجرح والتعديل، فلا غرو أن نجد في ثنايا سننه فوائد تتعلق بهذا العلم المبارك، وتنقسم تعليقاته على الرجال إلى قسمين:

---

[1] في الأدب، باب في الشفاعة، (5132، 5133).

[2] في كتاب الأدب، باب في حق المملوك، (5158).

أ- **التعـــريف بالرجال**، كقوله[1]: حدثنا محمد بن صُدران، ثنا المعتمر...الخ، ثـــم قال في آخر الحديث: وابن صُدران بصري، غرق في البحر مع ابن مسور، لم يسلم منهم غيره.

وقـــوله[2]: حدثـــنا أحمد بن سعيد الهمداني، حدثنا ابن وهب، عن سليمان بن بلال، عن أبي الغيث ...الخ. ثم قال أبو داود: أبو الغيث: سالم مولى ابن مطيع.

ب- كلامـــه على الرجال جرحاً وتعديلاً، كقوله[3]: حدثنا سلمة بن شبيب، ثنا عبد الله بن إبراهيم ...الخ. ثم قال: عبد الله بن إبراهيم شيخ منكر الحديث.

وقـــد يكـــون كلامه في الرجال منقولاً من علماء الجرح والتعديل، كقوله[4]: قـــرأت على يزيد بن عبد ربه الجرجُسي، حدثكم محمد بن حرب ...الخ ثم قال أبو داود: ســـمعت أحمـــد بن حنبل يقول: لا إله إلا الله ما كان أثبته، ما كان فيهم مثله، يعني في أهل حمص، يعني الجرجُسي.

وكقوله بعد أن ذكر حديثاً[5]: عمرو بن ثابت رافضي رجل سوء، ولكنه كان صدوقاً في الحديث، وثابت بن المقدام رجل ثقة، كذا قال ابن معين.

7- تكلم على كثير من الأحاديث صحة وضعفاً:

ومـــن أمثلـــته، قوله[6]: حدثنا عبدة بن عبد الله، أخبرنا زيد بن الحباب، عن محمـــد بـــن صالح، حدثني حصين من ولد سعد بن معاذ، عن أسيد بن حُضير، أنه كان يؤمهم ... الحديث، ثم قال أبو داود: وهذا الحديث ليس بمتصل.

---

(1) في كتاب الملاحم، باب في خبر الجساسة (4327).

(2) في كتاب الوصايا، باب ما جاء في التشديد في أكل مال اليتيم (2874).

(3) في كتاب الأدب، باب في جلوس الرجل (4846).

(4) في كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر (3682).

(5) في كتاب الطهارة، باب من قال إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة (287).

(6) في كتاب الصلاة، باب الإمام يصلي من قعود (607).

وروى حديث عائشة،[1] عن النبي صلى الله عليه وسلم: طلاق الأمة تطليقتان، وقرؤها حيضتان. ثم قال: وهو حديث مجهول.

8- أضاف فوائد ولطائف حديثية غير ما تقدم، ومن ذلك:

أ- أنه قد ينبه على أن رواة هذا الحديث كلهم من بلد معين، وهو ما يسمى عند العلماء بالغريب النسبي.

كقوله[2]: حدثنا مسدد، ثنا المعتمر، سمعت الرُكين بن الربيع يحدث عن القاسم بن حسان، عن عبد الرحمن بن حرملة، أن ابن مسعود كان يقول: كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يكره عشر خلال ... الحديث. ثم قال أبو داود: انفرد بإسناد هذا الحديث أهل البصرة.

ب- إشارته في كثير من الأحيان إلى أن هذا الحديث لا يعرف إلا من هذا الطريق، وهو ما يسمى عند علماء مصطلح الحديث بالغريب المطلق.

ومن أمثلته، قوله[3]: حدثنا موسى بن إسماعيل وداود بن شبيب، قالا: حدثنا حماد، عن أيوب، عن ابن عمر، أن بلالاً أذن قبل طلوع الفجر ...الخ. ثم قال أبو داود: وهذا الحديث لم يروه عن أيوب إلا حماد بن سلمة.

وكقوله في حديث رواه[4]: هذا لم يروه إلا الوليد، يعني ابن مسلم.

جـ- قد يشير في بعض الأحيان إلى أن هذا الراوي لم يرو إلا حديثاً واحداً، أو أن هذه الراوي ليس له إلا في كتابه إلا حديث واحد.

كقوله،[5] حدثنا موسى بن إسماعيل، ثنا حماد، أخبرنا يعلى بن عطاء، عن أبي همام عبد الله بن يسار، أن أبا عبد الرحمن الفهري قال: شهدت مع رسول الله

---

[1] في كتاب الطلاق، باب في سنة طلاق العبد (2189).

[2] في كتاب الخاتم، باب ما جاء في خاتم الذهب (4222).

[3] في كتاب الصلاة، باب في الأذان قبل دخول الوقت (532).

[4] في كتاب الديات، باب فيمن تطيب بغير علم فأعنت (4586).

[5] في كتاب الأدب، باب في الرجل ينادي الرجل، فيقول: لبيك (5233).

صـــلى الله عليه وسلم حنينا ... الحديث. ثم قال أبو داود: أبو عبد الرحمن الفهري ليس له إلا هذا الحديث، وهو حديث نبيل جاء به حماد بن سلمة.

وقـــوله أيضاً[1]: حدثنا الحسن بن عمرو، عن عبد الله بن الوليد، عن سفيان، عن جابر يعني الجعفي، قال: حدثنا المغيرة بن سبيل ...الخ. ثم قال: ليس في كتابي عن جابر الجعفي إلا هذا الحديث.

وكقـــوله[2] فـــي حـــديث رواه أبو إسحاق السبيعي عن الحارث بن عبد الله الأعـــور عـــن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا علي لا تفتح على الإمام في الصلاة. قال أبو داود: أبو إسحاق لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها.

ثالثاً- مناهجه في متون الأحاديث:

قـــد كـــان اهتمام أبي داود بمتون الحديث واضحاً جداً، وهذا أمر يتناسب مع موضـــوع كتابه، وغرضه من تأليفه، حيث كان يجمع أحاديث الأحكام التي تصلح للاحـــتجاج، ومـــن هنا فقد اتبع عدداً من المناهج من أجل تحقيق هذا الهدف، ومن أهمها:

1- منهجه في التراجم:

كانت تراجم أبي داود ذات طبيعة خاصة، إذ تبرز فيها الناحية الفقهية، حيث إنّ معظمها عبارة عن رؤوس مسائل فقهية كانت موضع بحث الفقهاء.

ثـــم إن تراجم أبي داود يغلب عليها الإيجاز، ولكنها تحمل أحكاماً مستندة إلى الدلـــيل -وهـــو الحـــديث الـــذي يسوقه- بحيث قد لا يجد الإنسان هذه الفائدة بهذا الوضـــوح وهذا الإيجاز عند غير أبي داود، لا في كتب الحديث، ولا في كتب الفقه المطولة.

---

[1] في كتاب الصلاة، باب من نسي أن يشهد وهو جالس (1036).

[2] في كتاب الصلاة، باب النهي عن التلقين (908).

ومما يلاحظ أيضاً في تراجم أبي داود أنه كان يسوق الترجمة دون أن يشير صـــراحة أو ضـــمناً إلى الرأي الراجح في هذه المسألة، ويظهر هذا جلياً من خلال بعض تراجمه التي عقدها، وإليك منهجه في التراجم.

أ- التـــراجم بـــصيغة خبرية عامة، مثل: الجمع بين الصلاتين، والأذان في السفر.

ب- ذكـــر بابين بترجمتين أو أكثر لآراء الفقهاء، ومقابلة هذه الآراء ومثال ذلك: باب من قال: ليلة القدر إحدى وعشرين.

باب من قال: ليلة القدر إحدى وعشرين.

باب من قال: ليلة سبع عشرة.

باب من قال: ليلة القدرة ليلة سبع وعشرين.

جـــــ- التراجم الاستفهامية، كقوله: باب من قتل عبده أو مثّل به، أيقاد منه؟ وقـــوله: بـــاب إذا خـــاف الجنب البرد، أيتيمم؟ وقوله: باب متى يقصر المسافر؟ وقوله: باب كم يعطي الرجل الواحد من الزكاة؟

د- التـــراجم الظاهـــرة بصيغة خاصة، كقوله: باب في جلود النمو والسباع، وقوله: باب في صدقة العسل.

هـــــ- التـــراجم الاستنباطية، كقوله: باب في الرجل يحج عن غيره، وقوله: باب في أخذ الجزية من المجوس.

وهو بهذا كله إنما يتبع نهج شيخه الإمام البخاري في التراجم.

2- منهجه في بيان ألفاظ الحديث:

كـــان أبو داود يعتني بالتنبيه إلى الاختلاف الوارد في ألفاظ الحديث، وله في هذا مسلكان:

الأول: إذا كـــان الاخـــتلاف بين الروايات بكلمة أو كلمتين أو نحو ذلك فإنه يـــسوق الـــرواية كاملة أولاً بسندها ومتنها، ثم بعد ذلك يذكر الكلمة التي وقع فيها الاختلاف بين الروايات.

مثال ذلك، قال[1]: حدثنا مسدد، حدثنا أبو الأحوص، حدثنا عطاء بن السائب، عن حرب بن عبيد الله، عن جده أبي أمه، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنما العُشور على اليهود والنصارى، وليس على المسلمين عُشور.

ثم قال: حدثنا محمد بن عبيد المحاربي، حدثنا وكيع، عن سفيان، عن عطاء بن السائب، عن حرب بن عبيد الله، عن النبي صلى الله عيه وسلم، بمعناه، قال: (خراج) مكان (العشور).

الثاني: إذا كانت الرواية الثانية مشتملة على حكم مختلف عن حكم الرواية الأخرى، أو كانت مشتملة على حكم غير موجود أصلاً في الرواية الأخرى فإنه عندئذ يسوق الرواية الأولى بتمامها، ثم يسوق الرواية الأخرى بتمامها أيضاً.

مثال ذلك، قال[2]: حدثني محمد بن المثنى، حدثنا عبد الوهاب، حدثنا أيوب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن سعيد بن زيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق.

ثم قال: حدثنا هناد بن السري، حدثنا عبدة، عن محمد -يعني ابن إسحاق- عن يحيى بن عروة، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عيه وسلم قال: من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وذكر مثله.

قال أبو داود: فلقد خبرني الذي حدثني هذا الحديث أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم غرس أحدهما نخلاً في أرض الآخر، فقضى لصاحب الأرض بأرضه، وأمر صاحب النخل أن يُخرج نخله منها، قال: فلقد رأيتها وإنها لتُضرب أصولها بالفؤوس، وإنها لنخل عُمٌ[3] حتى أخرجت منها.

---

[1] في كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في تعشير الذمة إذا اختلفوا بالتجارات، رقم (3046)، والمراد بالعشور عشور التجارات والبياعات، دون عشور الصدقات، قاله الخطابي في معالم السنن 434/2..

[2] في الخراج، باب في إحياء الموات، رقم (3073).

[3] قوله (نخل عُمٌ): أي طوال، واحدُها عميم، ورجل عميم: إذا كان تام الخلق. المصدر السابق، 455/3.

وقوله: (وليس لعرق ظالم حق) قال الخطابي في معالم السنن 454/3: هو أن يغرس الرجل في غير أرضه بغير إذن صاحبها، فإنه يؤمر بقلعه، إلا أن يرضى صاحب الأرض بتركه.

3- منهجه في التعليق على الحديث:

كـــان أبو داود يعقب أحياناً على الحديث، ويعلق عليه بكلمة أو جملة أو أكثر من ذلك، وهدفه إفادة القارئ في الموضوع الذي يتناوله الحديث، ومن ذلك:

أ- أنـــه يبين الوهم في متن الحديث إذا ثبت له ذلك، حتى لا يبنى الحكم على هذا الوهم:

مـــثاله: مـــا رواه فـــي باب دية الجنين،[1] من طريق عباس بن عبد العظيم بإسناده إلى عبد الله بن بريدة، عن أبيه: أن امرأة خَذَفَت امرأة فأسقطت، فرفع ذلك إلـــى رســـول الله صلى الله عليه وسلم، فجعل في ولدها خمسمائة شاة، ونهى يومئذ عـــن الخذف، ثم قال أبو داود: كذا الحديث: (خمسمائة شاة)، والصواب: مائة شاة، قال أبو داود: هكذا قال عباس، وهو وهم.

مـــثال آخر[2]، فقد روى بإسناده إلى أبي علي ثمامة بين شُفي الهمداني قال: كـــنا مع فضالة بن عبيد برودُس من أرض الروم، فتوفي صاحب لنا، فأمر فضالة بقبره فسوي... الحديث. ثم قال أبو داود: رودس جزيرة في البحر.

ب- بيان ما يتعلق في الحديث من أحكام كالنسخ وغيره:

مثال ذلك، ما جاء في الصلاة، باب من رأى التخفيف منها، فقد أخرج حديث هـــشام بـــن عـــروة، عـــن أبـــيه: أنه كان يقرأ في صلاة المغرب بنحو ما تقرؤن (والعاديات)، ونحوها من السور. ثم قال أبو داود: هذا يدل على أنه منسوخ.

جـــ- كان أحياناً يسوق بعض الآراء الفقهية وينسبها إلى أصحابها من الصحابة والتابعين من بعدهم، ولكنه يأتي بذلك مختصراً، وقلما كان يلجأ إلى الترجيح بين هذه الآراء.

---

[1] من كتاب الديات، رقم (4578).

[2] في كتاب الجنائز، باب في تسوية القبر، رقم (3219).

ومن أمثلة ذلك، أنه قال[1]: وروى سعيد بن جبير عن علي وابن عباس أنهما قالا: المستحاضة تجلس أيام قرئها.

وقــوله في حديث خالد بن الوليد[2]: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمير وكل ذي ناب من السباع. قال أبو داود: وهو قول مالــك، ثم قال: لا بأس بلحوم الخيل، وليس العمل عليه، وهو منسوخ، قد أكل لحوم الخيل جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، منهم: ابن الزبير، وفضالة بن عبــيد، وأنــس بن مالك، وأسماء بنت أبي بكر، وسويد بن غفلة، وعلقمة، وكانت قريش في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تذبحها.

ومــن ذلــك أيضاً أنه نقل بسنده إلى الحسن البصري أنه قال في رجل كان بمصر من الأمصار، فصام يوم الاثنين، وشهد رجلان أنهما رأيا الهلال ليلة الأحد، فقال: لا يقضي ذلك اليوم الرجل ولا أهل مصره ...الخ.[3]

وكقوله[4]: يرحم الله وكيعاً، أحرم من بيت المقدس، يعني إلى مكة.

د- يشير في كثير من الأحيان إلى شرح الألفاظ الغريبة:

كقــوله في حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده[5]: لا يسأل رجل مولاه من فــضل هو عنده فيمنعه إياه، إلا دُعي له يوم القيامة فضله الذي منعه شجاعاً أقرع. ثم قال أبو داود: الأقرع الذي ذهب شعر رأسه من السُّم.

وكقــوله فــي حــديث عائشة[6]: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الحلواء والعسل... وفيه قوله سودة: بل أكلت مغافير، قال: بل شربت عسلاً سقتني

---

[1] في كتاب الطهارة، باب في المرأة تستحاض ...الخ (281).

[2] في كتاب الأطعمة، باب في أكل لحوم الخيل (3690).

[3] في كتاب الصوم، باب إذا رؤي الهلال في بلد قبل الآخرين بليلة، (2333).

[4] في المناسك، باب في المواقيت (1741) 355/2.

[5] كتاب الأدب، باب في بر الوالدين (5139).

[6] في الأشربة، باب في شرب العسل (3715).

حفـصة، فقلـت: جرست نحلة العُرفط. قال أبو داود: المغافير مقلة، وهي صمغة، وجرست: رعت، والعرفط: نبت من نبت النحل.

هـ- قد يذكر أحياناً مناسبة ورود الحديث:

كقـوله فـي حديث سهل بن الحنظلية[1]... فجعل رسول الله صلى الله عليه وسـلم يصلي وهو يلتفت إلى الشعب. قال أبو داود: وكان أرسل فارساً إلى الشعب من الليل يحرس. وكأنه يشير إلى أن الأصل عدم الالتفات إلا أن تكون ثمة مصلحة كما في هذا الحديث.

وبهـذا يتبـين لـنا مكانة سنن أبي داود وعظم فائدته، ليس في مجال سرد الحديث فحسب، بل في مجال علم الجرح والتعديل، وفي مجال الفقه كذلك.

رابعاً- مقصد أبي داود في ما سكت عنه:

وردت عـند أبـي داود عـبارة: (وما سكتّ عنه فهو صالح)، وهذه العبارة اسـتوقفت العلمـاء مـن أجـل معرفة مقصده من ذلك، وبيان حكم هذا النوع من الأحاديث عنده، ومن أهم ما ورد في ذلك:

* قال الشوكاني[2]: إن ابن الصلاح والنووي وغيرهما من الحفاظ قد أجازوا العمـل بما سكت عليه أبو داود، لأجل هذا الكلام المروي عنه. قال النووي: إلا أن يظهـر فـي بعـضها أمـر يقدح في الصحة والحسن، فيجب ترك ذلك. وقال ابن الـصلاح: وعلى هذا ما وجدنا في كتابه مذكوراً مطلقاً ولم نعلم صحته، عرفنا أنه من الحسن عند أبي داود، لأن ما سكت عنه يحتمل أن يكون عنده حسناً أو صحيحاً.

وقـد اعتنـى المـنذري في نقد الأحاديث المذكورة في سنن أبي داود، وبين ضعف كثير مما سكت عنه، فيكون خارجاً عما يجوز العمل به. ثم يقول الشوكاني أخيـراً: وما سكت عليه جميعاً، فلا شك أنه صالح للاحتجاج إلا في مواضع يسيرة قد نبهت على بعضها في هذا الشرح.

---

[1] في كتاب الصلاة، باب الرخصة في ذلك (916).

[2] الشوكاني في نيل الأوطار 3/1.

* قال ابن حجر[1]: من هنا يظهر لك طريق من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود، فإنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عليها، كابن لهيعة، وصالح مولى التوأمة، وموسى بن وردان، فلا ينبغي للناقد أن يتابعه في الاحتجاج بأحاديثهم، بل طريقه أن ينظر هل لهذا الحديث متابع يعتضد به، أو هو غريب فيتوقف فيه؟ ولاسيما إذا كان مخالفاً لرواية من هو أوثق منه، فإنه ينحط إلى قبيل المنكر.

وقد يخرج أحاديث من هو أضعف من هؤلاء بكثير، كالحارث بن وجيه، وصدقة بن موسى الدقيقي، ومحمد بن عبد الرحمن البيلماني. وكذا فيه من الأسانيد المنقطعة، وأحاديث المدلسين الضعفاء، والأسانيد التي أبهمت أسماؤهم، فلا يتجه الحكم على أحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت أبي داود.

لأن سكوته تارة يكون اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي، وتارة يكون الذهول، وتارة يكون لظهور شدة ضعف ذلك الراوي، واتفاق الأئمة على طرح روايته، كأبي حدير، ويحيى بن العلاء، وتارة يكون لاختلاف الرواية عنه -وهو الأكثر- فإن في رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد، ما ليس في رواية اللؤلؤي، وإن كانت روايته أشهر. ثم قال: الصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته لما وصفنا أ.هـ.

وخلاصة القول أن العلماء لم يسلموا لأبي داود حكمه العام على الأحاديث التي سكت عليها بأنها صالحة للاحتجاج، فقد يكون ذلك في غالب هذا النوع من الأحاديث، فإن بعض هذه الأحاديث لا يصلح للاحتجاج قطعاً لوجود الأسباب التي ترد قبول مثل هذه الروايات. وقد تكون وجهة نظر أبي داود أن أحاديث هذا الصنف من الرواة مردودة بالجملة، لسبب من أسباب الرد، ولكن لا يبعد ذلك أن بعض أحاديثهم -على قلة- وبعد البحث والتحري، قد تصلح للاحتجاج.

---

[1] نقله السبكي في المنهل العذب المورود 81/1.

المبحث الثالث

الإمام النسائي ومنهجه في سننه

وفيه مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالنسائي، وفيه: (اسمه – ونسبه – ومولده – رحلاته وعلمه – شيوخه – تلاميذه – عقيدته – محنته ووفاته).

المطلب الثاني: تعريف عام بسنن النسائي، وفيه: (اسم الكتاب – بين السنن الكبرى والسنن الصغرى – شروح الكتاب).

المطلب الثالث: منهج النسائي في سننه، وفيه:

أولاً: شروطه في كتابه.

ثانياً: مناهجه في صناعة الأسانيد.

ثالثاً: مناهجه في متون الحديث.

المطلب الأول

التعريف بالنسائي

اسمه ونسبه ومولده:

هو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار.[1] وكنيته: أبو عبدالرحمن، ونسبته النسائي، نسبة إلى مدينة (نسا)،[2] وهي بفتح النون، وقيل في نسبته أيضاً: النسوي.

ولقد سنة (215هـ) على الأرجح، وقيل: سنة (225)، وهو بعيد، والصحيح الأول، فقد نقل عن النسائي أنه قال: يشبه أن يكون مولدي سنة 215هـ.[3]

رحلاته وعلمه:

بدأ النسائي في بلده، ثم ارتحل وهو دون العشرين من عمره إلى خراسان، حيث تلمذ على محدثها آنذاك: قتيبة بن سعيد البغلاني (ت240هـ)، مدة سنة وشهرين.

ثم بعد ذلك طاف البلاد، فرحل إلى عدد كبير من مراكز العلم، فرحل إلى نيسابور، ثم إلى مرو، ثم رحل إلى مصر وسكنها، ثم قدم دمشق، والحجاز، والجزيرة، وطرسوس (في تركيا)، والعراق (البصرة والكوفة وبغداد[4] وواسط)، وغيرها.

---

(1) انظر ترجمته في: التقييد لابن نقطة 150/1، وسير أعلام النبلاء 125/14، وتهذيب التهذيب 34/1، وهناك مصادر أخرى في حاشية السير.

(2) وهي مدينة بخراسان، وتقع اليوم في جمهورية تركمانستان، بالقرب من مدينة عشق أباد عاصمة الجمهورية. انظر: معجم البلدان 281/5. وبلدان الخلافة الشرقية، ص435.

(3) التهذيب 34/1.

(4) ذكر رحلته إلى بغداد الإمام ابن نقطة في التقييد 150/1، ولم ترد ترجمته في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي بالرغم من حرصه على ذكر الأعلام، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى وجود سقط في النسخة المطبوعة في التاريخ.

وقــد جمع من خلال رحلاته هذه علماً غزيراً في الحديث والقراءات، وعلم الجــرح والــتعديل، شــهد لــه بذلك كبار العلماء، يقول الحاكم: سمعت أبا الحسن الدارقطني غير مرة يقول: أبو عبد الرحمن الإمام النسائي، مقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره.[1]

وقــال الحاكم: كلام النسائي على فقه الحديث كثير، ومن نظر في سننه تحير في حسن كلامه.[2]

وقــال المــزي: أحــد الأئمــة المبــرزين، والحفــاظ المتقنــين، والأعلام المشهورين.[3]

شيوخــه:

يعــد القــرن الهجري الثالث من خير القرون التي شهدت نهضة حقيقية في تدوين الحديث وعلومه، فقد كان هذا العصر الذهبي مليئاً بالعلماء الأفذاذ، والنسائي كان ممن عاش هذا العصر، فأتيح له أن يأخذ العلم عن عدد كبير من العلماء، حتى كــان سباقاً في هذا المضمار، وقد ساعدته جملة من العوامل على سماعه من الجم الكبير من الشيوخ، من أبرزها:

1- العصر الذهبي الذي نشأ فيه النسائي مما مكنه من معاصرة عدد كبير من علماء هذا الفن.

2- كثــرة رحلاتــه التــي طاف فيها معظم الأمصار الإسلامية، واستقراره فترات طويلة في بعضها، حتى كان في عداد أهلها.

3- تأخر وفاته، فقد عاش ثمانية وثمانين عاماً.

4- تواضــعه، حيث كان يكثر من الرواية عن أقرانه، كأبي داود -صاحب السنن- (ت273)، وسليمان بن سيف الحراني (ت272هـ)، وغيرهم.

---

[1] معرفة علوم الحديث للحاكم، ص83.

[2] سير أعلام النبلاء 130/1.

[3] تهذيب الكمال 3291/1.

ومن أشهر شيوخه: قتيبة بن سعيد البغلاني، وإسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبـــي شـــيبة، ومحمد بن المثنى، ومحمد بن بشار بندار، وعمرو بن علي الفلاس، ومحمد بن العلاء، وأحمد بن منيع، وعباس بن محمد الدوري، وغيرهم.

تلاميذه:

إن امتداد حياة النسائي إلى بداية القرن الرابع جعل طلاب العلم يرحلون إليه من كل مكان، ويحرصون على السماع منه، وذلك طلباً لعلو الإسناد، إضافة إلى ما عنده من علم غزير، ومن أشهر تلاميذه:

أبو بكر أحمد بن محمد بن السُّني (ت364هـــ)، وأبو القاسم سليمان بن أحمد الطبرانـــي (ت360هـــ)، وأبو بشر الدولابي (ت310هـــ)، وأبو جعفر الطحاوي (ت321هـــ)، ومحمد بن معاوية بن الأحمر الأندلسي، وغيرهم كثير.

عقيدته:

لا شك أن النسائي كان من أهل السنة والجماعة، وهذا واضح من خلال آثاره الكثيـــرة التي تركها، وآرائه في شتّى مجالات علوم الشريعة،[1] وهذا ما يذهب إليه جمهور العلماء.

إلا أن بعض العلماء نسب إليه التشيع، ومن هؤلاء الذهبي في ترجمة للنسائي حـــيث قال[2]: (... إلا أن فيه قليلاً من التشيع، وانحراف عن خصوم علي كمعاوية وعمرو، والله يسامحه). ثم روى الذهبي عن أحد أصحاب النسائي أنه قال: سمعت قـــوماً ينكـــرون على أبي عبد الرحمن النسائي كتاب الخصائص لعلي -رضي الله عـــنه- وتـــركه تصنيف فضائل الشيخين، فذكرت له ذلك، فقال: دخلت على دمشق والمنحـــرف بها على علي كثير، فصنفت كتاب الخصائص، رجوتُ أن يهديهم الله

---

[1] انظر ما ذكره في كتابه المجتبي، تحت باب الإيمان وشرائعه 93/8، 126.

[2] سير أعلام النبلاء 130/14.

تعالـــى، ثم صنف بعد ذلك فضائل الصحابة، فقيل له وأنا أسمع – ألا تخرّج فضائل لمعاوية؟ فقال: أي شيء أخرّج؟! حديث اللهم لا تشبع بطنه؟![1]

وتبين لنا أن الإمام النسائي لم يكن متشيعاً، وإنما أراد أن يدفع بلاء عن علي بـــن أبـــي طالب، وأما موقفه من بقية الصحابة –رضوان الله عليهم– فقد كان على مذهب أهل السنة والجماعة، وصنف كتاباً في فضائل الصحابة.

محنته ووفاته:

ابتلـــي الإمـــام النسائي رحمه الله بتسلط أعدائه عليه، نتيجة لموقفه من علي رضـــي الله عنه، وعدم الكتابة في فضائل معاوية، فقد ثبت على المبدأ، ولما صنف في فضائل الصحابة –رضوان الله عليه– لم يشر إلى معاوية.

وتذكر المصادر[2] أن أبا عبد الرحمن النسائي خرج من مصر، في شهر ذي القعـــدة سنة (302هـــ)، قاصداً دمشق، فوجد كثيراً من الناس قد انحرف في نظرته إلـــى علـــي، فدفعته الغيرة على الحق –وهذا واجب العلماء– أن يقول كلمة الحق، فألف كتابه المشهور (الخصائص)، ثم صنف كتاب (فضائل الصحابة) فطلب إليه أن يكتب في فضائل معاوية، فقال: لا أعرف له فضيلة إلا (لا أشبع الله بطنك).

فقـــام علـــيه الناس وضربوه، وأخذوا يدفعونه حتى أخرجوه من المسجد، ثم خرج إلى الرملة بفلسطين.

وفي قول للحاكم، وابن كثير أن السؤال والمحنة كانتا جميعاً في الرملة.

---

[1] علق الذهبي على هذا الحديث بقوله: هذه منقبة لمعاوية، لقوله صلى الله عليه وسلم: اللهم من لعنته أو سببته، فاجعل ذلك له زكاة ورحمة، السير 130/14.

والحـــديث فـــي صـــحيح مسلم 2007/4، رقم الحديث (2600) عن عائشة، ورواه بعده عن أبي هريرة.

[2] انظـــر: سير أعلام النبلاء 132/14، والبداية والنهاية 124/11، والتهذيب 28/1، وجامع الأصول 196/1، وطبقات الشافعية 84/2، ووفيات الأعيان 77/1.

ويبدو أن النسائي توفي على أثر ذلك، وقد اختلف في مكان دفنه فقيل: في الرملة -وهذا هو الأنسب- وقيل: في بيت المقدس، وقيل: في مكة بين الصفا والمروة، وهذا بعيد.

وكانت وفاته -رحمه الله- في الثالث عشر من شهر صفر سنة (303هـ)، وهو آخر أصحاب الكتب الستة وفاة.

المطلب الثاني
تعريف عام سنن النسائي

اسم الكتاب:

لم يطلق النسائي تسمية معينة على كتابه هذا -كما فعل البخاري- وإنما صنف كتابه، دون أن يذكر له اسماً محدداً، فكان يُطلق عليه كتاب النسائي، وبما أن موضوع هذا الكتاب هو السنن، فقد اشتهر بين الناس بذلك، وكان ينسب إلى صاحبه فيقال: (سنن النسائي)، وهذا هو المشهور والمعروف بين الناس.

وقد أطلق عليه بعض الناس اسم: (الصحيح)، منهم ابن السكن (ت353هـ)، وتلميذ المصنف الإمام أبو أحمد بن عدي (ت365هـ)، وأبو الحسن الدارقطني (ت385هـ)، وأبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (ت395هـ).[1]

بين السنن الكبرى والسنن الصغرى:

يُذكر أن النسائي عندما صنف كتابه: (السنن الكبرى) قدمه هدية إلى أمير الرملة، فقال له الأمير: أكل ما في هذا صحيح؟ قال: لا، فجرد النسائي الصحيح منه في كتاب مستقل سماه المجتبى.[2]

---

[1] انظر: فتح المغيث للسخاوي، ص84.

[2] انظر: جامع الأصول لابن الأثير 197/1.

وإذا صح هذا الخبر، فإن المجتبى هو من تصنيف النسائي نفسه، إلا أن بعض العلماء،[1] يرى أن المجتبى من اختصار تلميذه ابن السني.[2]

وعلى أي حال، فإن الفارق بين الكتابين واضح، ويمكن أن نلخصه بما يلي[3]:

1- أن السنن الكبرى قد احتوى على بضع وعشرين كتاباً ليست موجودة في المجتبى، بينما جميع ما في المجتبى موجود في الكبرى، فهو اختصار له.

2- بلغت عدد أحاديث السنن الكبرى (11770) حديثاً. بينما عدد أحاديث المجتبى (5761) حديثاً، أي أن أحاديث الكبرى تزيد عن ضعفي الصغرى.

3- أن أحاديث المجتبى قد رواها عن شيوخه، بصيغ السماع، وهي (حدثنا، وأخبرنا) بينما في الكبرى كان يستعمل صيغاً أخرى مثل: (بلغني عن فلان، وأنبأنا).

4- كان يكثر في الكبرى من تعليل الأحاديث حينما يوردها، فيبين ما فيها من العلل والإرسال والوقف وغير ذلك، بينما كان في المجتبى يقتصر في كثير من الأحيان على كلمة موضحة، أو لفظة زائدة، قد لا تكون في الكبرى.

---

[1] انظر: ما ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام 173/9، وسير أعلام النبلاء 131/14.

[2] هو أحمد بن محمد بن السني، صاحب كتاب (عمل اليوم والليلة)، وممن رجح ذلك من المعاصرين: الدكتور بشاد عواد معروف (محقق كتاب تهذيب الكمال للمزي)، وممن رد ذلك من المعاصرين، ورجح أنه من فعل النسائي نفسه، الدكتور فاروق حمادة (محقق كتاب اليوم والليلة للنسائي)، وقد برهن على رأيه هذا بأدلة مقنعة، تجعلنا نميل إلى ترجيح رأيه، انظر: مقدمته لكتاب عمل اليوم والليلة، ص69.

[3] انظر: مقدمة الدكتور فاروق حمادة لكتاب عمل اليوم والليلة، ص73-76. ومقدمة السنن الكبرى للنسائي، ص5-9.

ونحـــن في دراستنا هذه سنقتصر على ما يتعلق بالمجتبى،[1] لأنها فيما يبدو هـــي التـــي اعتمدها النسائي، فهي بمثابة الطبعة المنقّحة للسنن الكبرى، وهي التي اعتمدها العلماء غالباً في عزوهم للنسائي.

وتحـــوي السنن الصغرى للنسائي، أو المجتبى، واحداً وخمسين كتاباً، أولها كتاب الطهارة، وآخرها كتاب الأشربة.

وعدد أحاديثه كما ذكرنا خمسة آلاف وسبعمائة وواحد وستون حديثاً.

وقد قيل أن عدد أحاديثه هي (5314) حديثاً.

شروحه:

لـــم يلق سنن النسائي العناية الكافية، كمعظم كتب السنة، ومع ذلك فقد ذكرت لنا المصادر عدداً من الشروح لهذا الكتاب النفيس، ولكن أكثرها لم يصلنا، وأمّا ما وصلنا فهي شروح مختصرة، وسوف نعرض لبعضها:

1- شرح سنن النسائي، لأبي العباس أحمد بن الوليد بن رشد (ت563هـــ).

2- شرح الشيخ سراج الدين ابن الملقن (ت804هـــ)، وهو عبارة عن شرح لـــزوائد ســـنن النـــسائي علـــى الأربعـــة (الـــبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي).

3- زهـــر الرُبـــى على المجتبى، لجلال الدين السيوطي (ت911هـــ)، وهو عـــبارة عـــن شـــرح مختـــصر، وعليه تعليقات مختصرة جداً للسندي (أبـــو الحـــسن محمـــد بن عبد الله ت1136هـــ)، وكلاهما مطبوع على حاشية السنن.

موضوع الكتاب:

لقـــد أبدع النسائي في تنوع كتابه، فكان شاملاً للحديث رواية ودراية، حاوياً للجـــرح والـــتعديل، وفيه من الفوائد الفقهية الشيء الكثير، يقول السيوطي في هذا

---

[1] ويقال أيضاً: المجتبى -بالنون-.

الـــصدد –وهـــو يذكر ميزات أصحاب الكتب الستة– (وقد اختلفت مقاصدهم فيها، وللـــصحيحين فيها شفوف، وللبخاري لمن أراد التفقه مقاصد جليلة، ولأبي داود في حـــصر أحاديـــث الأحكـــام واستيعابها ما ليس لغيره، وللترمذي في فنون الصناعة الحديثية ما لم يشاركه غيره، وقد سلك النسائي أغمض تلك المسالك وأجلها).[1]

وقـــال الحـــاكم: (أما كلام أبي عبد الرحمن على فقه الحديث، فأكثر من أن يذكـــر، ومن نظر في كتابه السنن، تحيّر في حسن كلامه... وقال: سمعت علي بن عمر الحافظ –يعني الدارقطني– يقول غير مرة: أبو عبد الرحمن مقدم على كل من يذكر بهذا العلم في زمانه).[2]

المطلب الثالث

مناهج النسائي في السنن

أولاً- شروطه:

النـــسائي كغيره من كبار المصنفين الذين لم ينصوا صراحة على شروطهم، ولكن بعض العلماء حاول استنباطها من كتابه، ويمكن أن نجمل ذلك بما يلي:

1– أن يكون الحديث مخرجاً في الصحيحين، أو على شرطهما، فإن كان من غير ذلك كان لا يقطع بصحتها، ويبين ما فيها.[3]

2– كان النسائي يتشدد فيمن يخرج له من الرجال، قال ابن الصلاح[4]: حكى أبو عبد الله بن منده أنه سمع محمد بن سعيد البارودي بمصر يقول: كان من مذهب أبي عبد الله النسائي، أن يخرج عن كل من لم يُجمع على تركه.

ويعلق الحافظ أبو الفضل العراقي قائلاً: وهذا مذهب متسع.

---

[1] تدريب الراوي، للسيوطي 170/1.

[2] نقله ابن الأثير في جامع الأصول 196/1.

[3] أشـــار إلـــى هـــذا المقدســـي في كتابه (شروط الأئمة الستة، ص15)، حيث ذكر أن النسائي يقسم الأحاديث إلى ثلاثة أقسام، وذكر هذه الأقسام الثلاثة.

[4] في المقدمة، ص110.

وقــد أوضح الحافظ ابن حجر هذه القضية، فقال[1]: وإذا تقرر ذلك، ظهر أن الذي يتبادر إلى الذهن من أن مذهب النسائي في الرجال مذهب متسع، ليس كذلك، فكــم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه، بل تجنب إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين.

3- إذا أراد النــسائي أن يخرج حديثاً لأحد الرواة المشهورين ممن تُكلم فيه، فإنــه كان يقرنه بغيره، أو يروي حديثه على سبيل المتابعات والشواهد، مع بيان ما فــيها، ومثال ذلك: ما رواه عن عبد الله بن لهيعة، فقد قرن بعض أحاديثه بحيوة بن شريح، ويحيى بن أيوب.[2]

ثانياً- مناهجه في صناعة الأسانيد وترتيب الأحاديث:

أ- منهجه في ترتيب أحاديث الباب:

يــبدو أن النــسائي قد سلك الطريق التي يراها مناسبة للوصول إلى الغرض والمقصد، وذلك يختلف من باب إلى آخر، فأحياناً كان يسوق الحديث السليم ثم يتبعه الحديث المعلّ مبيناً ما فيه ومنبهاً إليه.

مــثال ذلك قوله: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أنبأنا سفيان، عن الزهري، عــن صفوان بن عبد الله، عن أم الدرداء، عن كعب بن عاصم قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ليس من البر الصيام في السفر.

أخبرنــي إبراهيم بن يعقوب، قال: حدثنا محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ليس من البر الصيام في السفر.

قال أبو عبد الرحمن: هذا خطأ، والصواب الذي قبله، ولا نعلم أحداً تابع ابن كثير عليه.[3]

---

[1] في النكت على ابن الصلاح، ص483.

[2] انظر: عبد الله بن لهيعة، حديثه وعلله، لمحمد عمر الشامي، ص112.

[3] كتاب الصيام، باب ما يكره من الصيام في السفر 175/4.

وأحـــياناً كـــان يعكس الأمر فيقدم الحديث المعل، ثم يعتبه الحديث الصحيح، منبهاً على ذلك بعبارته الصريحة.[1]

وبهذا يكون النسائي قد أفاد القارئ في هذا المجال، بذكر الصحيح، ونبه على الرواية الأخرى.

ب- قد يكتفي النسائي بذكر حديث واحد في الباب:

وذلـــك إذا رأى أن هـــذا الحديث يحقق الغرض، ولم تكن ثمة رواية أخرى معلـــولة يخـــشى أن تلتـــبس على القارئ، يتبين من خلال هذا أنه كان يهدف إلى الاختصار ما أمكن.

جـــ- مناهجه في قضايا الإسناد:

أن المـــتأمل فـــي كـــتاب النـــسائي يجده شديد التأثر بمن قبله من المصنفين كالـــبخاري ومـــسلم وغيـــرهما، ولـــذلك سلك ذات المناهج التي اتبعها هؤلاء في مصنفاتهم.

ومن أهم ذلك:

* العطـــف بين الشيوخ، وذلك بهدف الاختصار، وهو بذلك على نهج الإمام مسلم.[2]

* الـــتحويل، وهو قليل عنده، وقد سلك فيه مسلك البخاري، ويبدو أن مقصده من ذلك التنبيه إلى قضايا هامة في الإسناد، كأن يكون أحد الرواة روى في الطريق الأول عن شيخه بصيغة (عن)، وفي الطريق الثاني بصيغة (حدثنا).

مـــثال ذلـــك: أخبرنا قتيبة، عن سفيان، عن الزهري. ح/ وأخبرني محمد بن منصور، عن سفيان، قال: حدثني الزهري ... الحديث.[3]

---

[1] انظر: مثال ذلك في باب كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم 47/3.

[2] انظر: أمثلة في السنن 21/1، 46/1، 100/6.

[3] باب الوضوء من الريح 98/1.

* التعـــريف بأســـماء بعـــض الرواة الذين ترد أسماؤهم مفردة، ويخشى من الالتباس في أسمائهم، وهو بهذا على نهج مسلم.[1]

* كـــان النـــسائي أحياناً يحكم على أحاديث كتابه بحكم خاص به، وهو بهذا على نهج الإمام الترمذي، وذلك كأن يسوق الحديث، ثم يقول بعده: (أحسن شيء في الباب، أو أصح ما في الباب)، ونحوها.[2]

د- منهجه في الجرح والتعديل:

لقـــد اعتنـــى الإمام النسائي في كتابه بجرح عدد كبير من الرواة وتعديلهم، والكلام عليهم، حتى عُدّ كتاب النسائي من مظان الجرح والتعديل عند العلماء.

إلا أن أكثـــر العلمـــاء عدوه من المتشددين في الجرح والتعديل، منهم الذهبي واللكنوي[3] وغيرهما.

ولكـــن يـــبدو أن القـــضية ليست تشدداً أو تساهلاً، بل إن هؤلاء الأعلام هم أصـــحاب مـــنهج، فما كانوا يجرحون أو يعدلون إلا وفق الأسس والقواعد التي قد التزموها في ذلك.

مـــثال ذلك: قال أبو عبد الرحمن[4]: إسماعيل بن مسلم ثلاثة: أحدهم لا بأس به، وإسماعيل بن مسلم شيخ يروي عن أبي الطفيل لا بأس به، وإسماعيل بن مسلم يروي عن الزهري والحسن متروك الحديث.

هـــ- منهجه في العلل والنقد:

كان النسائي في كثير من الأحيان بعد أن يذكر الحديث يبين ما في الروايات من اختلاف، ويذكر العلل، ويوازن الطرق فيبين الصحيح والأصح.

---

[1] انظر: مثال ذلك باب حلية الوضوء 93/1.

[2] انظر: أمثلة ذلك 104/1، 175/7.

[3] الرفع والتكميل، ص320.

[4] السنن 150/5، وانظر أمثلة أخرى، السنن 85/2، 752.

مـــثال ذلك، قال[1]: أخبرنا يحيى بن حبيب بن عربي، حدثنا حماد –وهو ابن زيد– عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها ... الحديث.

قـــال أبـــو عبد الرحمن: لا أعلم أحداً ذكر في هذا الحديث (وتوضئي) غير حماد بن زيد، وقد روى غير واحد عن هشام، ولم يذكر فيه (وتوضئي).

ولكن أحياناً يبين ما في الحديث من إرسال ووقف ونحو ذلك.

مـــثال ذلـــك، قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد، قال: أنبأنا ابن عائذ، قال: حدثنا يحيـــى –وهو ابن حمزة– قال: حدثنا الأوزاعي، حدثنا يحيى بن أبي كثير، حدثني أبـــو سلمة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من قتل له قتيل ... الحديث، ثم قال: مرسل.

ثالثاً- منهجه في الفقه ومتون الحديث:

إن المتتـــبع لكـــتاب النـــسائي سيلاحظ عنايته الواضحة في مجال الفقه، ولا غـــرابة في ذلك فإن موضوع هذا الكتاب بالدرجة الأولى هو السنن، ثم ما يمكن أن يتعلق بها من أحكام، ويمكن أن نلحظ الناحية الفقهية عند النسائي من خلال ما يلي:

أ- تراجم أبواب الكتاب:

فمـــن المعـــروف بـــأن التراجم ميدان واسع يدون من خلاله المصنف آراءه الفقهية، ويظهر من خلال ذلك دقة فقهه ورسوخه في هذا المجال.

وقـــد سلك النسائي في هذا المجال مسالك البخاري في التراجم، حيث ظهرت لديـــه التـــراجم الظاهـــرة، والتراجم الاستنباطية، ولكنه زاد على ذلك بذكر تراجم تتضمن مسائل فقهية بحسب آراء العلماء واختلافهم فيها، أو ترجمة لبيان النهي عن أمر ما، ثم ترجمة أخرى لبيان الرخصة في ذلك.

---

[1] السنن، حديث الوضوء من الاستحاضة 124/1، وانظر أمثلة أخرى في السنن 104/1.

مـــثال ذلـــك، ما ذكره في كتاب الطهارة، حيث قال[1]: باب النهي عن فضل وضوء المرأة، ثم أتبعه باباً آخر، قال فيه، باب الرخصة في فضل وضوء المرأة.

وكانت بعض تراجمه تتضمن رأيه الفقهي واختياره في هذه المسألة، التي هي موضوع البحث.

مـــثال ذلك، قوله في كتاب البيوع: باب البيع يكون فيه الشرط الفاسد فيصح البيع ويبطل الشرط، وهي مسألة خلافية عند العلماء، فمنهم من لا يصحح العقد، بل إن فساد الشرط يؤدي إلى فساد البيع.

ب- ذكر أقوال العلماء وآرائهم في المسألة مع التصريح بأسمائهم:

وذلـــك بعد أن يترجم للباب، ثم يروي فيه حديثاً آخر أو أكثر، ثم يبين رأي العلماء في ذلك.

ومـــثاله، ما ذكر بعد أن ساق الحديث قول سعيد بن المسيب: ليس باستكراء الأرض بالـــذهب والورق بأس، وكأن رافع بن خديج يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك.[2]

جـــ- يذكر رأيه المستنبط من الحديث الذي يسوقه، على أسلوب الفقهاء، وقد يرد على رأي المخالفين:

ومـــثاله، ما رواه في تحريم كل شراب أسكر كثيره، حيث قال[3]: وفي هذا دليل على تحريم السكر قليله وكثيره، وليس كما يقول المخادعون لأنفسهم بتحريمهم آخـــر الشربة وتحليلهم ما تقدمها، الذي يشرب في الفرق قبلها. ولا خلاف بين أهل العلـــم أن الـــسكر بكلّيته لا يحدث على الشربة الآخرة دون الأولى والثانية بعدها، وبالله التوفيق أ.هـــ.

---

(1) السنن 179/1.

(2) السنن 45/7، وانظر أيضاً: 314/8.

(3) السنن 301/8.

وأخيــراً نقــول: إن ســـنن النسائي يسد حاجة طالب العلم في معظم المسائل الفقهية سواءً كان ذلك من حيث التبويب والتراجم، أو من حيث ذكر أقوال العلماء، أم من حيث ذكر آرائه في مسألة الباب.

المبحث الرابع

الإمام ابن ماجه القزويني ومنهجه في سننه

وفيه مطالب:

المطلـــب الأول: تعـــريف بـــابن ماجه: (اسمه ونسبه – مولده ونشأته – شيوخه – تلاميذه – رحلاته – مصنفاته – مكانته العلمية – وفاته).

المطلب الثاني: تعريف عام بكتاب ابن ماجه: (تسمية الكتاب – موضوعه – ترتيبه – كتبه وأبوابه وأحاديثه – شروحه – مكانته بين كتب الحديث).

المطلب الثالث: مناهج ابن ماجه في سننه. وفيه:

أولاً: شروطه في الكتاب.

ثانياً: مناهجه في الصناعة الحديثية.

ثالثاً: مناهجه في الفقه ومتون الحديث.

المطلب الأول

تعريف بابن ماجه القزويني[1]

اسمه ونسبه:

هو محمد بن يزيد بن ماجه الرّبعي بالولاء القَزْويني.

وكنيته: أبو عبد الله.

وأما نسبته الربعي – بفتح الراء، فهي نسبة إلى قبائل ربيعة،[2] من العرب.

وأما القزويني، فهي نسبة إلى بلدة قزوين من بلاد خراسان، بينها وبين الرّي (طهران) سبعة وعشرون فرسخاً.

وماجـــه: اختلف في ضبطها، فمنهم من ضبطها بتخفيف الجيم وبعدها (هاء) ساكنة. ومنهم من قال: بل هي بالتاء المربوطة، فإن وقفنا عليها نلفظها بالهاء، وإن وصـــلناها نلفظهـــا بالتاء المربوطة، وقد رجح محقق السنن الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي الرأي الثاني، وقال: إن كلا الاستعمالين وارد.

وقـــد اختلف العلماء في اسم (ماجه) هل هو اسم أبيه، أو هو اسم أمه، أو هو لقـــب لجـــده، والـــرأي الراجح عند العلماء أنه لقب أبيه يزيد، وممن ذهب إلى هذا الرأي: الذهبي، والعراقي، والفيروز أبادي، والخزرجي، وغيرهم.[3]

مولده ونشأته:

ولقـــد ابـــن ماجه سنة تسع ومائتين (209هـــ) ببلدة قزوين التي ينسب إليها، وهـــي مـــن أشهر بلاد خراسان في العلم والعبادة، فنشأ بها، وكان بداية طلبه للعلم علـــى أيدي علمائها، وقد كان العصر الذي عاشه عصر النهضة العلمية في الحديث

---

[1] انظـــر تـــرجمته: سير أعلام النبلاء 277/13، وتذكرة الحفاظ 636/2، وفيات الأعيان لابن خلكان 279/4، وتهذيب التهذيب 467/9.

[2] وفيات الأعيان 144/4.

[3] انظـــر: السير 278/13، وطرح التثريب في شرح التقريب للعراقي 110/1، والقاموس المحيط 1/ 215، وخلاصة تهذيب الكمال، ص365.

والـــرواية، فكـــان ابن ماجه أحد فرسان هذا العلم، فرحل إلى العلماء، وسمع منهم، ورحل إليه العلماء ورووا عنه، فكان من ثمار ذلك المكانة

والعراق والحجاز ومصر والشام وغيرها من البلاد.[1]

وقد ذكر الذهبي أيضاً مكة والري،[2] وزاد ابن خلكان البصرة والكوفة وبغداد.[3]

مصنفاته:

يبدو أن الحافظ ابن ماجه قد نوّع في تصانيفه، فكان له ثلاثة كتب في ثلاثة مجالات ذكرها العلماء، وهي:

1- كتابه المشهور (السنن)، وهو موضوع بحثنا هذا.

2- كتاب تفسير القرآن، فقد ذكر هذا الكتاب لابن ماجه معظم العلماء الذين ترجموا له، ومنهم: ابن كثير حيث قال: (لابن ماجه تفسير حافل)،[4] وقال السيوطي بعد أن ذكر الطبقة ألفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين: (ثم بعد هذه الطبقة ألفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين كتفسير سفيان بن عيينة... وابن ماجه، وكلها مسندة إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم)،[5] وهذا الكتاب ما زال مخطوطاً، وقد وصل إلينا ناقصاً.

3- كتاب التاريخ، وقد أشار إليه أيضاً كل من ترجم لابن ماجه، ولكنهم اختلفوا هل هو كتاب عام في التاريخ أم هو خاص بتاريخ قزوين؟ فابن كثير يعتبره تاريخاً عاماً حيث قال: (لابن ماجه تفسير حافل، وتاريخ كامل من لدن الصحابة إلى عصره).[6] وقال الحافظ محمد بن طاهر: رأيت لابن ماجه بمدينة قزوين تاريخاً على الرجال والأمصار إلى عصره).[7]

---

[1] تهذيب التهذيب 531/9.

[2] سير أعلام النبلاء 277/13.

[3] وفيات الأعيان 279/4.

[4] البداية والنهاية 56/11.

[5] الإتقان في علوم القرآن 190/2.

[6] البداية والنهاية 56/11.

[7] سير أعلام النبلاء 279/13.

وأما المتأخرون كالكتاني والزركلي فقد ذكروا أنه خاص بتاريخ قزوين، وقد رجح هذا الرأي من المعاصرين الدكتور أكرم العمري، حيث أورده ضمن كتب التواريخ المحلية الخاصة بالبلدان.[1]

ويبدو أن الكتاب كان خاصاً برجال الحديث ورواته، بغض النظر عن كونهم ثقات أو غير ذلك.

ولابن ماجه كتاب مطبوع، يحمل اسم (تاريخ الخلفاء)[2] قد يكون كتاباً مستقلاً، وربما يكون جزءاً من الكتاب المذكور آنفاً في التاريخ، والله أعلم.

مكانته العلمية:

احتل ابن ماجه مكانة علمية مرموقة عند العلماء، وأوردوا ذلك في مؤلفاتهم ومن ذلك:

قال الذهبي: (قد كان ابن ماجه حافظاً ناقداً صادقاً واسع العلم).[3] وقال ياقوت الحموري: (من أعيان الأئمة من أهل قزوين الحافظ صاحب كتاب السنن).[4]

وقال ابن كثير: (ولابن ماجه صاحب كتاب السنن المشهورة، وهي دالة على علمه وتبحره واطلاعه، واتباعه للسنة في الأصول والفروع).[5] وذكر ابن حجر عن الإمام أبي يعلى الخليلي القزويني قوله: (ثقة كبير متفق عليه محتج به له معرفة بالحديث وحفظه، وله مصنفات في السنن والتفسير، قال: وكان عارفاً بهذا الشأن).[6]

---

[1] الرسالة المستطرفة للكتاني، ص133، والأعلام للزركلي 144/7، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة للدكتور العمري، ص108.

[2] تاريخ الخلفاء، محمد بن يزيد (ابن ماجه)، تحقيق محمد مطيع الحافظ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى سنة 1979، والكتاب يقع في حوالي ستين صفحة فقط.

[3] سير أعلام النبلاء 279/13.

[4] معجم البلدان 342/4.

[5] البداية والنهاية 56/11.

[6] تهذيب التهذيب 468/9.

وفاتــه:

توفــي ابــن ماجه -رحمه الله تعالى- في شهر رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتــين علــى الأرجــح، وقيل: سنة خمس وسبعين ومائتين، بعد أن عاش أربعاً وســتين سنة كانت حافلة بالعلم والرحلة والتصنيف والرواية، إضافة إلى ما عرف عنه من العبادة والتقى والزهد والورع.

قــال ابــن حجــر: قــال محمد بن طاهر: (مات أبو عبد الله لثمان بقين من رمضان سنة ثلاث وسبعين).[1]

وقــال الشيخ صديق حسن خان: (توفي يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء، لثمان بقين من شهر رمضان).[2]

وقــد شــارك ابنه عبد الله بدفنه، ولم تذكر المراجع أن له أبناء غير عبد الله هــذا، وقــد ذكر أنه قد صلى عليه أخوه أبو بكر، وتولى دفنه أخواه أبو بكر، وعبد الله، وابنه عبد الله.[3]

وكانت وفاته بقزوين، ودفن فيها، رحمه الله.[4]

---

[1] المصدر السابق 468/9.

[2] الحطة في ذكر الصحاح الستة ص256.

[3] وفيات الأعيان 279/4.

[4] طبقات المفسرين للداودي، ص273.

المطلب الثاني

تعريف عام بسنن ابن ماجه

اسم الكتاب:

اشـــتهر كتاب ابن ماجه بين العلماء باسم: (سنن ابن ماجه)، وقد صرح ابن ماجه نفسه بهذا حينما قال: (.. عرضت هذه السنن على أبي زرعة الرازي، فنظر فيها ...).[1]

وإذا تتبعـــنا المصادر التي تحدثت عن كتاب ابن ماجه، أو التي ترجمت له، نجدها دائماً تذكرها باسم (السنن).

ولكـــن واقـــع الكتاب يكشف أنه قد اشتمل على عدد من الموضوعات خارج إطـــار الـــسنن -كمـــا هو معروف في الاصطلاح- فقد اشتمل الكتاب على مقدمة، ضـــمت عدداً من الأحاديث المتعلقة بعلم الحديث، واشتمل أيضاً على كتاب الأدب، وكتاب الفتن، وكتاب الزهد. وهذه من موضوعات كتب الجوامع وليس السنن.

ويـــبدو -والله أعلم- أن صاحبه أطلق عليه اسم (السنن) على اعتبار أن هذا هو الغالب عليه، فإن نسبة الموضوعات الأخرى قليلة جداً.

وعلـــى أي حال، فإن العلماء قد اصطلحوا على تسميته بسنن ابن ماجه، بما يشبه الإجماع على ذلك.

موضوعه:

يمكن تحديد موضوع كتاب ابن ماجه من خلال أمرين:

الأول: تسمية الكتاب بـــ(السنن)، فكأنه أراد أن يشتمل كتابه على الأحاديث المـــتعلقة بالأحكـــام الشرعية، وذلك ليسهل الاستدلال بها، ولتكون بين يدي الباحث والفقـــيه، ومـــن هـــنا كانت عنايته كبيرة جداً بالأحاديث الزائد على ما في الكتب الأصـــول الأخرى، فإن زوائد ابن ماجه فاقت زوائد أي كتاب آخر من الكتب الستة

---

[1] تذكرة الحفاظ 189/2.

على سائرها، وقد صنف في هذه الزوائد عدد من العلماء، منهم: ابن حجر الهيثمي (ت807هـ) في كتاب سماه: (زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة).[1] وكذلك كتاب: (مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه)[2] لأحمد بن أبي بكر البوصيري (ت840هـ)، وكتاب (ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه)[3] للحافظ ابن الملقن الشافعي (ت804هـ)، حيث شرح زوائده على الخمسة في ثمان مجلدات.

الثاني: واقع الكتاب من حيث التبويب، حيث كان على أبواب الفقه، وبحسب رؤوس مسائل الفقه والأحكام، ومن حيث اعتناؤه باختلاف الألفاظ والتنبيه إلى الفوائد الفقهية، وقد أثنى العلماء على هذا الجانب عند ابن ماجه، قال ابن كثير: (... إنه قوي التبويب في الفقه).[4] وقال القاسمي: (ولعمري إن كتاب ابن ماجه من نظر فيه علم منزلة الرجل من حسن الترتيب، وغزارة الأبواب، وقلة الأحاديث، وترك التكرار).[5] وقال ابن حجر: (جامع جيد كثير الأبواب والغرائب).[6] وقال ابن الأثير: (وكتابه كتاب مفيد قوي النفع في الفقه).[7]

وبهذا يتبين لنا أن كتاب ابن ماجه كتاب مهم من حيث اهتمامه بالفقه، فإن هذا الجانب هو الغالب عليه، أكثر من اهتمامه بالصناعة الإسنادية، وتحري الصحة في الأحاديث وقبولها في الاحتجاج -كما سنرى ذلك إن شاء الله-.

---

[1] تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين، ص288.

[2] المرجع السابق، وهو مطبوع بالقاهرة في ثلاثة أجزاء.

[3] كشف الظنون 1004/2.

[4] البداية والنهاية 56/11.

[5] الفضل المبين على عقد الجوهر الثمين، للقاسمي، ص214.

[6] تهذيب التهذيب 468/9.

[7] انظر: كتاب ما تمس إليه الحاجة، للشيخ محمد عبد الرشيد النعماني، ص214.

ترتيب الكتاب، وعدد كتبه وأبوابه وأحاديثه:

لقد رتب ابن ماجه -كما ذكرنا- سننه على أبواب الفقه، ولكنه جعل لكتابه مقدمة وضع فيها: كتاب العلم والاعتصام والفضائل والإيمان. وكأنه بهذا يعد هذه الموضوعات خارج موضوع السنن الذي هو موضوع كتابه.

وقد كان عدد كتب السنن سبعة وثلاثين كتاباً،[1] أولها كتاب السنة، وآخرها كتاب الزهد. أما عدد الأبواب فقد بلغت (1515) باباً.[2] وأما الأحاديث فقد بلغ عددها (4341) أربعة آلاف وثلاثمائة وواحداً وأربعين حديثاً.[3]

مكانته بين كتب الحديث:

المشهور بين الناس أن سنن ابن ماجه هو سادس الكتب الستة المعروفة، ولكن هذا ليس موضوع إجماع، بل إن بعض العلماء قدموا غيره عليه.

قال النابلسي: (... وقد اختلف في السادس، فعند المشارقة هو كتاب السنن لأبي عبد الله محمد بن ماجه القزويني، وعند المغاربة كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس الأصبحي).[4]

وأول من أضاف سنن ابن ماجه إلى الكتب الستة هو الحافظ محمد بن طاهر المقدسي (ت507هـ) في كتابه شروط الأئمة الستة، ثم في كتابه أطراف الكتب الستة.

ومن العلماء من جعل سنن الدرامي، هو سادس هذه الكتب بدلاً من ابن ماجه.

---

(1) كما ذكر محمد فؤاد عبد الباقي في فهارس الكتاب. وأما الذهبي فقد عدها اثنان وثلاثون كتاباً، انظر: سير أعلام النبلاء 218/13. ويبدو أنه لم يعد الكتب التي تضمنتها المقدمة.

(2) أيضاً بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. أما صاحب الحطة فقال: أن عددها (1500)، ويبدو أن هذا على وجه التقريب، انظر: الحطة، ص221.

(3) ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. أما الذهبي فقال: عددها أربعة آلاف، انظر: تذكرة الحفاظ 636/2.

(4) ذخائر المواريث 3/1.

قـــال الصنعاني: (ينبغي أن يجعل مسند الدرامي سادساً للخمسة بدلاً من ابن ماجـــه، فإنـــه قلـــيل الرجال الضعفاء، نادر الحديث المنكرة والشاذة، وإن كان فيه أحاديث مرسلة وموقوفة، فهو مع ذلك أولى من سنن ابن ماجه).[1]

وكـــذلك كان رأي ابن حجر حيث قال، وهو يتحدث عن كتاب الدرامي: (... لـــيس دون الـــسنن في الرتبة، بل لو ضُمّ إلى خمسة لكان أولى من ابن ماجه، فإنه أمثل منه بكثير).[2]

وقـــد أورد الدكتور محمد عويضة تحقيقاً حول هذا الموضوع، فقال: (... إلا أن الـــشهرة فـــي الـــصحة للموطأ أكثر من شهرة ابن ماجه... فقد وصفه جماعة بالصحة، وجعلوه خامس الأصول الستة... ثم قال: فمسند الدرامي من حيث مكانته وصحة أحاديثه وقوة رجاله وتقدم صاحبه وكثرة فوائده أولى من سنن ابن ماجه لأن يكون سادساً، وأمثل منه -كما قال ابن حجر- وإن إضافة أبي الفضل المقدسيّ سنن ابـــن ماجه إلى الكتب الخمسة، ليس إلا لغرض تصنيفي بحت، لا علاقة له بمرتبة الكتاب ومكانته الحديثية).[3]

وخلاصـــة الأمر فإن الواضح أن الموطأ، ثم سنن الدرامي هما أفضل مكانة مـــن ســـنن ابن ماجه من حيث صنعة الإسناد، وصحة الأحاديث، ومرتبة الرجال، ولكـــن سنن ابن ماجه قد يفوقهما من حيث الموضوعات، والتبويب، وكثرة الزوائد على الكتب الخمسة. ومن هنا يقول السندي: (إن غالب المتأخرين على أن ابن ماجه سادس الستة).

---

[1] توضيح الأفكار، ص222.

[2] انظر: ما تمس به الحاجة للنعماني، ص135.

[3] انظـــر: تفـــصيل ذلك في كتاب الإمام الدرامي وجهوده في الحديث، للدكتور محمد عويضة، رسالة دكتوراه، ص806-819.

عناية الأمة به:

إن المكانـــة المرموقة التي تبوأها سنن ابن ماجه، حمل العلماء عبر العصور علـــى الاهـــتمام بـــه حيث الشرح والتعليق والدراسة وغير ذلك، حتى زادت هذه الأعمال على عشرين عملاً، من أهمها:

1- شـــرح ســـنن ابن ماجه، للحافظ علاء الدين مغلطاي (ت762هـــ)، فقد شرح قسماً منه في خمسة مجلدات.[1]

2- وشـــرحه كـــذلك الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت795هـــ)، كما ذكر ذلك الشيخ أبو الحسن السندي.[2]

3- وشرح زوائده على الخمسة الحافظ ابن الملقن الشافعي (ت804هـــ)، في كتاب يقع في ثمانية مجلدات، وسماه (ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجـــه)، وقـــد اعتنى كثيراً في ضبط المشكل من الأسماء والكنى، وما يحتاج إليه من الغرائب.[3]

4- شـــرحه أيضاً الشيخ كمال الدين محمد بن موسى الدميري (ت808هـــ)، واسمه (الديباجة)، ويقع في خمسة مجلدات.[4]

5- شرحه الإمام السندي (ت1136هـــ) في حاشية، وهي مطبوعة.

6- وممـــن اعتنـــى بـــه في عصرنا الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، فقد قام بتحقـــيق الكتاب تحقيقاً دقيقاً، ورقم أحاديثه، وأتبع كل حديث من زوائده بخلاصـــة ما في زوائد البوصيري، وبين معاني الغريب، وجعل للكتاب فهرسة فنية مفيدة.

---

[1] انظر: ما تمس إليه الحاجة، ص135.

[2] انظر: المصدر السابق، ص178.

[3] المرجع السابق، ص191. وكشف الظنون 1004/2.

[4] كشف الظنون 1004/2.

7- وقام الدكتور محمد مصطفى الأعظمي بتحقيق الكتاب على النسخ الخطية المعتمدة، وفهرسه بشكل لطيف مفيد، وأخرجه بطبعة منسقة تقع في أربعة مجلدات.

8- وقام الشيخ ناصر الدين الألباني بخدمة الكتاب، فأخرج كتابين، الأول صحيح ابن ماجه، ويقع في مجلدين، والثاني ضعيف ابن ماجه، ويقع في مجلد واحد.

حكم أحاديث سنن ابن ماجه:

تعرض كثير من العلماء لسنن ابن ماجه، وانتقدوا عدداً من أحاديثه، ومن ذلك قول الذهبي: (وأما الأحاديث التي لا تقوم بها الحجة فكثيرة لعلها نحو آلاف... ثم قال: وإنما غض من رتبة سننه ما فيها من المناكير، وقليل من الموضوعات).[1]

وقال ابن حجر: (بلغني أن المزي كان يقول: مهما انفرد -يعني ابن ماجه- بخبر فهو فيه ضعف، ثم قال ابن حجر: وليس ذلك على إطلاقه باستقرائي، وبالجملة ففيه أحاديث كثيرة منكرة).[2]

وذكر السيوطي نحو هذا، فقال: (كتاب ابن ماجه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث).[3]

وقد انتقى ابن الجوزي عدداً من أحاديث ابن ماجه، وأورد في كتابه (الموضوعات) أربعة وثلاثين حديثاً، وتتبع الشيخ ناصر الدين الألباني ابن الجوزي فوافقه في بعضها وأثبت أن عدداً آخر من الأحاديث موضوع وعددها تسعة وثلاثون حديثاً، ومن خلال دراسة الشيخ ناصر لأحاديث السنن كانت النتيجة كالتالي:

الأحاديث الصحيحة 3503 حديثاً.

---

[1] سير أعلام النبلاء 278/13.

[2] انظر: ما تمس إليه الحاجة، ص142-176.

[3] المرجع السابق نفسه.

الأحاديث الضعيفة والمنكرة 909 حديثاً.

الأحاديث الموضوعة 39 حديثاً.

ودراسة الشيخ ناصر -وإن كان قد لا يوافقه عليها جميعها بعض العلماء المعاصرين- إلا أنها يمكن أن تعطي مؤشراً تقريبياً لهذا الأمر، والله أعلم.

المطلب الثالث

منهج ابن ماجه في سننه

أولاً- شروطه:

يبدو أن ابن ماجه لم يكن له شروط بينة، كما هو الشأن عند أصحاب أكثر كتب الحديث، حتى أن المقدسي في كتابه المعروف (شروط الأئمة الستة) لم يذكر شيئاً عن شروط ابن ماجه، بل إن ابن الملقن قد صرح بهذا فقال: (وأما سنن أبي عبد الله ابن ماجه القزويني فلا أعلم له شروطاً).[1]

ويقول النعماني: (إن السنن -لاسيما ابن ماجه- إذا جمع ذلك لم يشترط من جمعه الصحة ولا الحسن خاصة).[2]

ويبدو أنه كان يهدف إلى جمع الحديث الذي يمكن أن يصلح للاحتجاج حتى ولو كان ذلك بتعدد الطرق، يفهم هذا من كلامه حينما عرض سننه على الحافظ أبي زرعة الرازي حيث قال: (عرضت هذه السنن على أبي زرعة الرازي، فنظر فيها، وقال: أظنه إن وقع في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها، إلى أن قال: لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعف أو نحو ذلك).[3]

وهكذا فإن ابن ماجه كان يهمه أن يُخرج الحديث المقبول، بل إنه ربما يتساهل في إخراج بعض الأحاديث الضعيفة والواهية لورود ما يؤيد معناها من

---

[1] انظر: كتاب الفضل المبين، للشيخ جمال الدين القاسمي، ص214، نقلاً عن كتاب البدر المنير.

[2] ما تمس إليه الحاجة، ص177.

[3] سير أعلام النبلاء 278/13.

طـــريق آخر. وهو بهذا أوسع شرطاً من الأئمة الخمسة، ومن هنا كان آخر الكتب الـــستة مـــن حـــيث المـــرتبة، بل إن كثيراً من العلماء قد انتقد عليه أحاديث واهية وموضوعة أخرجها في كتابه.

ثانياً- مناهجه في الصناعة الحديثية:

مـــن الواضح أن ابن ماجه تأثر كثيراً بالأئمة الذين سبقوه، فكان في كثير من مناهجه في هذا المجال يقلد بعض أصحاب الكتب الستة، وقد كان أحياناً يخرج عن ذلك وفق منهج دقيق يلتزمه في كتابه، ومن أهم مناهجه:

أ- منهجه في ترتيب الأحاديث:

فقـــد كـــان ابن ماجه يرتب الأحاديث في الباب الواحد -إن تعددت- يرتبها بحسب صحتها أو قوتها، فإن وجد في الباب حديثاً صحيحاً صدّر به ذلك الباب، ثم يتبعه بأحاديث أخرى قد تكون أقل منه رتبة.

وقـــد لا يجـــد الـــصحيح، فيبدأ بالحسن، أو بالضعيف، حيث لا يجد الحديث الحسن.

مـــثال ذلك، ما رواه في كتاب الجنائز، باب فيمن أصيب بسقط،[1] فقد أخرج في هذا الباب ثلاثة أحاديث، كلها قد ضعفها العلماء.[2]

ثم إن ابن ماجه إذا أراد أن يكرر الحديث، فإنه لا يكرره إلا في نفس الباب، وهو بهذا على منهج الإمام مسلم في التكرار.

ب- منهجه في الاختصار:

ويظهر ذلك من خلال المسالك التالية:

1- التحويل: وذلك بهدف الاختصار، فقد كان ابن ماجه يلجأ إلى هذا المنهج في كثير من الأحاديث، وهو بهذا على نهج الأئمة: البخاري، ومسلم، والترمذي.

---

[1] انظر سنن ابن ماجه 513/1.

[2] صحح الشيخ ناصر الدين الألباني أحد هذه الأحاديث.

ولكـــنه يخـــتلف عنهم في التزامه بذكر كلمة (قالا)، قبل نقطة الالتقاء، وهذه الكلمة تفيد القارئ مزيداً من التأكيد والتنبيه إلى التقاء هذه الطرق.

مـــثال ذلـــك، ما رواه في باب الحيوان بالحيوان متفاضلاً يداً بيد، قال: حدثنا نـــصر بـــن علي الجهضمي، ثنا الحسن بن عروة. ح/ وحدثنا أبو عمر حفص بن عمـــر، ثنا عبد الرحمن بن مهدي، قالا: حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس: أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى صفية بسبعة أرؤس.[1]

2- العطـــف بـــين الـــشيوخ: وهو بهذا على نهج الإمام مسلم في صحيحه، والتـــرمذي في جامعه، فقد كان ابن ماجه إذا أراد أن يروي الحديث عن اثنين من شـــيوخه فأكثـــر، تابع أحدهما الآخر متابعة تامة، كان يقرن بينهما في سياق واحد، بهدف الاختصار.

مثال ذلك، ما رواه في باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، قال: حدثنا أحمد بن عـــبده وأحمـــد بـــن المقـــدام، قالا: ثنا حماد بن زيد، عن جميل بن مرة، عن أبي الوضيء، عن أبي برزة الأسلمي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا.[2]

ومن الجدير ذكره أن ثمة فرقاً بينه وبين مسلم والترمذي، فإنهما كانا يراعيان اختلاف الألفاظ، كأن يقول الترمذي: حدثنا فلان وفلان، واللفظ لفلان، ويقول مسلم: حدثنا فلان وفلان، وألفاظهم متقاربة. أما ابن ماجه فلم يكن يهتم بهذا.

3- الإشـــارة إلى المتن: وذلك بأن يسوق الحديث سنداً ومتناً، ثم يأتي بإسناد آخر للحديث نفسه، ويقول عقب ذكر الإسناد كلمة (نحوه). ومن الواضح أن الهدف هنا هو الاختصار أيضاً.

مـــثال ذلـــك، ما رواه في باب ما جاء فيمن باع نخلاً مؤبراً أو عبداً له مال، قـــال: حدثنا هشام بن عمار، ثنا مالك بن أنس، قال: حدثني نافع، عن ابن عمر: أن

---

[1] سنن ابن ماجه 763/2، حديث رقم (2272). وصفية هي بنت حُيي أم المؤمنين.

[2] السنن 12/2، رقم (2200)، طبعة الأعظمي.

النبـــي صـــلى الله عليه وسلم قال: من اشترى نخلاً قد أُبّرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع.

حدثـــنا محمـــد بن رمح، أنبأنا الليث بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بنحوه.[1]

جـــ- منهجه في التعليق على بعض أحاديث الكتاب والتعقيب عليها:

كـــان ابن ماجه أحياناً بعد أن يسوق الحديث يذكر عقبه تعليقاً من كلامه هو، أو من كلام بعض العلماء، ينقد فيه الحديث سلباً أو إيجاباً.

مـــثال ذلك، ما ذكره عقب روايته حديث: رد المطلق ثلاثاً في مجلس واحد، حـــيث قال: سمعت أبا الحسن علي بن محمد يقول: ما أشرف هذا الحديث،[2] إشارة إلى صحته.

وهـــذه التعلـــيقات علـــى قلـــتها وقصرها إلا أنها غاية في الفائدة والأهمية، وبخاصة أنها صدرت من مصنف الكتاب.

د- الأحاديث غير المتصلة عند ابن ماجه:

مـــن المظاهـــر البارزة في سنن ابن ماجه كثرة الأحاديث غير المتصلة في ســـننه، حـــيث يـــروي أحاديـــث مرسلة أو معلقة أو منقطعة، أو في رواتها بعض المدلسين.[3]

ولا يخفى أن هذه الظاهرة تنزل من مكانة الكتاب وتقلل من أهميته في مجال الاحـــتجاج، ولكـــن المتأمل يجد أن معظم هذا النوع من الأحاديث كان يسوقها في معـــرض المـــتابعات والـــشواهد، وذلك لأن فيها بعض الفوائد الإسنادية أو الفقهية

---

[1] السنن 745/2، رقم (2210).

[2] الحديث رقم (2051)، وانظر أمثلة أخرى: حديث رقم (1189)، و(3312).

[3] انظـــر أمثلة ذلك: الأحاديث ذوات الأرقام التالية (4133، 4222 – فيه إرسال) (4200، 4253 – فيها تدليس) (4220، 4277 فيهما انقطاع).

الزائدة على ما في الأحاديث المتصلة، فكأنه يرويها تتميماً للفائدة، وليس على أساس أنها هي الأحاديث المعتمدة في الباب.

فهـــي من هذه الناحية أشبه بمعلقات البخاري، التي يرويها لفوائد كثيرة، مع أنها لا تدخل في أصل موضوع الكتاب، والله أعلم.

ثالثاً- مناهجه في الفقه ومتون الحديث:

ذكـــرنا فـــيما سبق أن هدف ابن ماجه الأول هو جمع الأحاديث المحتج بها، ومـــن هـــنا كـــان اهتمامه بالفقه اهتماماً واضحاً، لفت أنظار العلماء، ولقي عندهم استحساناً وقبولاً، ومن ذلك:

قال عنه ابن حجر: (جامع جيد كثير الأبواب والغرائب).[1]

وقال فيه ابن الأثير: (كتاب مفيد قوي النفع في الفقه).[2]

وقال ابن كثير: (إنه قوي التبويب في الفقه).[3]

وقـــال القاسمي: (ولعمري إن كتاب ابن ماجه من نظر فيه علم منزلة الرجل من حسن الترتيب وغزارة الأبواب).[4]

وهكـــذا فإننا نلاحظ هذا الكتاب في مجال الفقه، وبخاصة التبويب والتراجم. ويمكن ملاحظة ذلك عنده من خلال ما يلي:

أ- التراجم:

ومـــن الملاحظ أن ابن ماجه قد سار على نهج البخاري والترمذي وأبي داود في التراجم، مع اختلاف جوهري في نوعها، ومن أهم هذه الفوارق:

- أن ابـــن ماجـــه لم يورد في سننه التراجم المرسلة كما هو شأن البخاري والترمذي.

---

[1] تهذيب التهذيب 468/9.

[2] ما تمس إليه الحاجة، ص214.

[3] البداية والنهاية 56/11.

[4] الفضل المبين، ص214.

- معظـــم تـــراجم ابن ماجه تراجم ظاهرة، وغالباً ما تحمل رؤوس مسائل الفقه وموضوعاته.
- لـــم يصل ابن ماجه في تراجمه الظاهرة إلى مستوى تراجم البخاري من الناحـــية الفنية، وبخاصة في تعدد المسالك وتفنن البخاري بها حيث كان قمة في الإبداع.
- امـــتازت تراجم ابن ماجه بالدقة والإيجاز والوضوح، فقد كان يكثر من قوله: (باب النهي عن كذا) أو (باب ما جاء في كذا).

وعلى أي حال فإن تراجم سنن ابن ماجه غزيرة الفائدة كثيرة النفع –كما قال عنها العلماء– فقد يجد الباحث فيها من الفوائد الفقهية ما لا يجده عند غيره.

ب– ذكر تعليقات بعض العلماء:

فقد كان ابن ماجه يورد –أحياناً– تعليقاً لبعض العلماء على الحديث، يبين من خلاله حكماً شرعياً، أو رأياً علمياً في مسألة الباب، أو تفسيراً لكلمة غريبة، أو غير ذلك، ولا يخفى ما في هذا الأمر من الفوائد الفقهية، والفرائد العلمية.

ومن أمثلة ذلك، ما أخرجه في كتاب البيوع، قال: حدثنا محمد بن رمح، أنبأنا الليث بن سعيد، عن يحيى بن سعيد، عن نافع عن ابن عمر أنه قال: حدثني زيد بن ثابت: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص في بيع العريّة بخرصها تمراً) قال يحيى: العريّة أن يشتري الرجل ثمر النخلات بطعام أهله رطباً بخرصها تمراً.[1]

مثال آخر: ما أخرجه بسنده إلى أسامة بن زيد أن سُئل: كيف يسير العَنَق فإذا وجد فجوة نص) قال وكيع: يعني فوق العنق.[2]

---

[1] سنن ابن ماجه 762/2، حديث رقم (2269).

[2] السنن 1004/2، حديث رقم (3017).

وخلاصـــة القول أن سنن ابن ماجه قد جمع عدداً كبيراً من الأحاديث ورتبها ضـــمن أبواب (1515) باباً. وحسبنا أن نعرف أن عدد زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة بلغت (747) حديثاً مقبولاً. فإن هذه الأحاديث -ولاشك- قد حوت عدداً من المـــسائل الفقهـــية الغزيـــرة التي يجد فيها الباحث والفقيه بغيته. ولا يسعنا في هذا الـــصدد إلا أن نكـــرر شـــهادة ابـــن حجـــر حيث قال: (جامع جيد كثير الأبواب والغرائب).[1]

---

[1] تهذيب التهذيب 448/9.

الفصل الثالث

مناهج كتب الحديث الأخرى

الفصل الثالث

مناهج كتب الحديث الأخرى

نتـــناول في هذا الفصل -بإذن الله- مناهج سائر أنواع المؤلفات التي جمعت بعـــضاً من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان لها ميزتها الخاصة سواءً في الموضوع أو الترتيب أو غير ذلك.

وسنقتصر الحديث على الأنواع التالية، كل في مبحث مستقل:

المبحث الأول: المسانيد.

المبحث الثاني: المصنفات.

المبحث الثالث: المعاجم.

المبحث الرابع: الأجزاء الحديثية.

المبحث الخامس: المستدركات.

المبحث السادس: المستخرجات.

وسيكون منهجنا في ذلك التعريف بهذه الأنواع من المؤلفات، وبيان أهميتها، ومـــناهجها بشكل إجمالي، ثم نختار أحد المؤلفات من كل نوع، فنقدم دراسة موجزة توضح منهجه وما يتعلق به، وذلك بعد التعريف بمؤلفه وذكر شيء من أخباره.

المبحث الأول

المسانيد

وفيه المطالب التالية:

المطلب الثاني: تعريف المسانيد

المطلب الثاني: طريقة ترتيبها

المطلب الثالث: أهم المسانيد

المطلب الرابع: دراسة عن مسند الإمام أحمد

المطلب الأول

تعريفها

المسند لغة: ما ارتفع عن الأرض وعلا من السطح.[1]

وفي الاصطلاح: يطلقه المحدّثون على معنيين:

الأول: الحـــديث المـــسند: قال الخطيب البغدادي: وصفهم الحديث بأنه مسند يريدون أن إسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه، إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي صلى الله عليه وسلم خاصة، واتصال الإسناد فيه أن يكون كل واحد من رواته سمعته ممن فوقه حتى ينتهي ذلك إلى آخره، وإن لم يبين فيه السماع بل اختصر على العنعنة.[2]

وعلـــى هذا المعنى أطلق بعض المصنفين على كتابه مسنداً، كما أُطلق على صحيح البخاري: (الجامع الصحيح المسند)، وعلى سنن الدارمي[3] (مسند الدارمي)،

---

[1] لسان العرب، مادة (سند).

[2] الكفاية، ص58، ونقله أيضاً الحافظ ابن حجر في النكت على ابن الصلاح 505/1.

[3] الدارمي هو أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل السمرقندي الدارمي، الإمام الحافظ الثقة، المتوفـــى ســـنة 255هـــ. وكتابه المسند، ويقال له أيضاً السنن، لكون أحاديثه مرتبة على الأبواب

وعلـــى صـــحيح أبـــي عـــوانة الذي عمله مستخرجاً على صحيح مسلم (مسند أبي عوانة)، لأن أحاديثها مسندة.[1]

الثاني: كتب المسانيد، وهي المرادة هنا، والمسند هو: ترتيب الأحاديث على أسماء الرواة من الصحابة دون النظر إلى ما تدل عليه الأحاديث من عبادات وعقائد وآداب وغيرها.

المطلب الثاني
مميزاتها

تتميز المسانيد بميزات:

1- أنهـــا لا تراعي ترتيب الأحاديث على الموضوعات، وإنما يكون ترتيبها على حسب أسماء الصحابة الرواة.

2- أنهـــا تقتـــصر فـــي الغالب على الأحاديث المرفوعة، فلا نجد فيها آثار الصحابة والتابعين إلا قليلاً.

3- أنهـــا لم تستوعب جميع الأحاديث، ولم تستقص كافة مرويات الصحابي، وقد نجد أحاديث كثيرة في غيرها من كتاب السنة.

4- لم تقتصر على الأحاديث الصحيحة، بل يوجد فيها الصحيح -وهو كثير- كمـــا يـــوجد فيها الحسن والضعيف بل والموضوع، فلم تقتصر روايات المسانيد على اختيار الراوي الثقة، وإنما رووا أيضاً عن بعض الضعفاء والمتـــروكين والكذابين، وذلك اعتماداً على القاعدة المشهورة التي تقول:

الفقهـية – عـدّه بعض الأئمة سادس الكتب الستة بدلاً من سنن ابن ماجه، وفي ذلك يقول الحافظ صـــلاح الدين العلائي (ت761هـــ): ينبغي أن يعد كتاب الدارمي سادساً للكتب الخمسة بدل كتاب ابـــن ماجـــه، فإنـــه قليل الرجال الضعفاء نادر الأحاديث المنكرة والشاذة، وإن كانت فيه أحاديث مرســـلة وموقـــوفة فهـــو مع ذلك أولى من كتاب ابن ماجه. أ.هـــ. من كتاب النكت لابن الصلاح 486/1، وقد سبق أن أشرنا إلى هذا الموضوع عند كلامنا على سنن ابن ماجه.

[1] التقييد والإيضاح، ص42.

(من أسند فقد أحال)، أي من روى حديثاً بإسناده فلا يلزم أن يذكر حكمه أو حال رواته.

قال الإمام ابن الصلاح: فهذه عادتهم –أي المسانيد– أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه، غير متقيدين بأن يكون حديثاً محتجاً به، فلهذا تأخرت مـــرتبتها، وإن جلّـــت لجلالة مؤلفيها عن مرتبة الكتب الخمسة، وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب.[1]

وقد بدأ هذا التصنيف في النصف الثاني من القرن الثاني، وكانت المصنفات الحديثية قبل هذه الفترة تجمع الأحاديث والآثار وأقوال الأئمة من الصحابة والتابعين ومـــن بعدهم، ولهذا فإن كتب المسانيد كان لها فضل السبق في إفراد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقدمت بذلك خدمة عظيمة لمصنفي الصحاح والسنن الذين اعتمدوا على أحاديث المسانيد، ولاسيما المسانيد الكتاب كمسند أحمد ومسند إسحاق ومسند ابن أبي شيبة وغيرهم.

المطلب الثالث

طريقة ترتيب المسانيد

للعلماء في ذلك ثلاثة طرق[2]:

الأولى: ترتيب أسماء الصحابة على حروف المعجم من أوائل الأسماء، فيبدأ مـــثلاً بأبـــي بـــن كعـــب، ثم أسامة بن زيد، ثم أنس بن مالك... وهكذا، إلى آخر الحروف.

---

[1] مقدمة ابن الصلاح، ص42.

[2] انظر: الحطة في ذكر الصحاح الستة، ص124.

وممـــن نهـــج هـــذه الطريقة: الإمام الطبراني في المعجم الكبير،[1] والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما.[2]

الثانـــية: التـــرتيب على القبائل، فيبدأ ببني هاشم، ثم الأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب، ثم من يليهم.

الثالـــثة: التـــرتيب على قدر سوابق الصحابة في الإسلام ومحله في الدين، فيبدأ بالخلفاء الراشدين، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم المقدمين من أهل بدر، ثـــم يلـــيهم أهل بيعة الرضوان، ثم مسلمة الفتح، ثم أحاديث الصحابيات، مقدماً أولاً مـــسانيد أمهـــات المؤمنـــين، مقـــدماً أولاً مسند أم المؤمنين عائشة، ثم بقية أمهات المؤمنين وغيرهن.

قـــال الخطـــيب الـــبغدادي: وهذه الطريقة –الأخيرة– أحب إلينا في تخريج المسند.[3]

وللإمـــام أحمد في المسند ترتيب آخر، فقد راعى مع المسانيد السابقة وضع مسانيد جماعية بترتيب الأمصار، ويأتي الكلام عليه لاحقاً.

---

[1] الطبرانـــي هو أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، وسنذكر بعض أخباره، وما يتعلق بمعجمه، في مبحث المعاجم. والمعجم الكبير طبع في (25) مجلداً، مع نقص خمسة مجلدات فيما بين 12–17، وكـــذلك بـــين 20–22، بجانـــب إفـــراد الطبراني بعض المسانيد مثل أبي هريرة ومسند عائشة، فأسقطها من المعجم.

[2] الـــضياء المقدســـي هو الإمام محمد بن عبد الواحد، المتوفى سنة 643هـــ، وكتاب المختارة مرتب علـــى المسانيد على حروف المعجم، والتزم فيه الصحة، وسوف نذكر شيئاً من منهجه في مبحث المستدركات.

[3] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 292/2.

المطلب الرابع
أهم المسانيد

ألـف المحدثـون مـسانيد كثيرة، وقام أحد الباحثين[1] بوضع قائمة بأسماء المـسانيد، استخرجها من كتب التراجم والإثبات وغيرها، وأوصلها إلى مائة وتسعة وعشرين مسنداً، بدأها بمسند أبي حنيفة المتوفى سنة (150هـ)، الذي جمعه بعض تلامذتـه أو ممن جاء من بعدهم، وختمها بمسند محمد بن سلامة القضاعي المتوفى سنة (454هـ) في مسند الشهاب، وفيما يلي نشير إلى أهمها:

1- مـسند أبـي داود سليمان بن داود الطيالسي القرشي مولى آل الزبير البصري الحافظ الثقة، المتوفى سنة (204هـ)، قيل: بأنه أول مسند صُنّف باعتبار تقدم وفاته، ورُدّ بأن صحيح لو كان هو الجامع له، لكن الجامع غيره، فقد قام بعض الحفاظ الخرسانيين بجمع ما رواه يونس بن حبيب الأصبهاني خاصة عن أبي داود، وممـا يـدل علـى أنه ليس من جمعه أن لأبي داود أحاديث كثيرة مروية في كتب الحديث، وهي غير موجودة في مسنده المذكور.

وقـال الـسخاوي: وهـذا المسند يسير بالنسبة لما كان عنده، فقد كان يحفظ أربعين ألف حديث، ثم قال: تولى جمعه بعض حفاظ الأصبهانيين من حديث يونس بن حبيب الراوي عنه.[2]

وقـد طـبع هذا المسند في مجلد واحد بحيدر أباد بالهند سنة 1321، ثم طبع مصوراً في بيروت. وقام أحد الباحثين بترتيب أحاديثه على حروف المعجم، وطبع مع هذه الطبعة المصورة. كما قام الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا بترتيب أحاديثه علـى أبواب الفقه، وسماه: منحة المعبود بترتيب مسند أبي داود، وهو مطبوع في القاهرة في مجلدين.

---

[1] وهـو الدكـتور حسين احمد الباكري في مقدمة تحقيقه لكتاب بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث 1/53-73.

[2] فتح المغيث 1/103.

2- مسند إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي المعروف بابن راهويه، الإمام الحافظ المتوفى سنة (238هـ)، يقع في ست مجلدات، وقد فقد أكثره، ولا يوجد من مخطوطته سوى المجلد الرابع بدار الكتب المصرية، وطبع في خمس مجلدات بتحقيق الدكتور عبد الغفور البلوشي بمكتبة الإيمان بالمدينة المنورة سنة 1410هـ.

ومن مميزات هذا المسند أنه خرّج فيه أحسن ما ورد عن ذلك الصحابي، ولكنه قد يضطر إلى تخريج بعض الأحاديث بأسانيد ضعيفة عندما لا يجد الأمثل، بل أنه في بعض الأحيان قد يخرج عن بعض المتهمين.[1]

3- مسند أحمد بن حنبل، المتوفى سنة (241هـ)، وهو أكبر المسانيد التي وصلتنا، كما أنه أشهرها على الإطلاق، وسوف يأتي الحديث عنه مفصلاً.

4- مسند أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار الحافظ، المتوفى سنة (292هـ)، له مسندان: مسند صغير، وهو مفقود، ومسند كبير وهو المسند المعلل، ويسمى: البحر الزخار، يبين فيه أحياناً الصحيح وغيره، ويشير كثيراً إلى التفرد وبيان الغريب، وقد وصل إلينا ناقصاً، ويقوم الدكتور محفوظ الرحمن زين الله بتحقيقه، وصدر منه ثمانية مجلدات، عن مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة.

وقام الإمام أبو الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة (807هـ)، بإفراد زوائده[2] على الكتب الستة في كتاب سماه: كشف الأستار عن زوائد البزار، وقد طبع في أربع مجلدات، كما قام أيضاً الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852هـ) بإفراد زوائد البزار على الكتب الستة ومسند أحمد وطبع في مجلدتين.

---

[1] انظر كلام محقق المسند، ص248.

[2] يطلق المحدثون اسم الزوائد على الكتب التي جمع فيها مصنفوها أحاديث بعض كتب المسانيد والمعاجم الزائدة على الصحيحين أو الكتب وغيرها. وترتب هذه الأحاديث على كتب الفقه مما يسهل الرجوع إليها، ومن فوائدها أنها جمعت مادة كبيرة من الأحاديث التي لا توجد إلا في تلك المسانيد، وقد تكون هذه المسانيد لم تصل إلينا، أو أنها وصلت إلينا ناقصة.

5- مسند أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، الحافظ الثقة، المتوفى سنة (307هـ)، له مسندان كبير وصغير، فأما الكبير فهو مفقود، وقد اعتمده ابن حجر (ت852هـ) في كتابه: المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، وكذا البوصيري (ت840هـ) في كتابه: إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، وأما الصغيرة فقد طبع في ثلاثة عشر مجلداً بتحقيق حسين أسد، بدار المأمون بدمشق.

وقام الإمام الهيثمي (ت807هـ) باستخراج زوائده على الكتب الستة، في كتاب سماه: المسند العلي في زوائد مسند أبي يعلى الموصلي، وقد طبع.

6- مسند أبي بكر محمد بن هارون الرُّوياني، المتوفى سنة (307هـ)، وهو أحد الأئمة الأعلام المشهود له بالثقة والعدالة في الدين.

ومسنده قال عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني: أنه ليس دون السنن في الرتبة،[1] وقد وصل إلينا هذا المسند ناقصاً، وطبع في ثلاث مجلدات، بتحقيق أيمن علي، في القاهرة.

7- مسند أبي سعيد الهيثم بن كُليب الشاشي، المتوفى سنة (335هـ)، الإمام الحافظ محدث بلاد ما وراء النهر وحافظها.

وقد وصل إلينا مسنده ناقصاً، وطبع في ثلاث مجلدات، بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله، عن مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة.

---

[1] نقل قول الحافظ الإمام الكتاني في الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرّفة، ص72.

المطلب الخامس

دراسة موجزة عن مسند الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل

وفيه اثنا عشر موضوعاً:

الأول: في التعريف بمؤلفه.

الثاني: زمان تأليفه للمسند.

الثالث: طريقة تأليفه للمسند وترتيبه.

الرابع: أقسام أحاديث المسند.

الخامس: انتقاء المسند.

السادس: شرط الإمام أحمد في المسند.

السابع: درجة أحاديث المسند.

الثامن: منهج الإمام أحمد في روايته للأحاديث.

التاسع: العلو والنزول في المسند.

العاشر: إحصاء عام للأحاديث، والصحابة، والشيوخ في المسند.

الحادي عشر: رواية المسند.

الثاني عشر: عناية الأمة بمسند الإمام أحمد.

الأول: التعريف بمؤلفه:

هـو شيخ الإسلام وسيد المسلمين في عصره الحافظ القدوة أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي ثم البغدادي، ولد سنة (164هـ) وتوفي سنة (241هـ).

طلـب الحـديث منذ صغره من شيوخ بغداد، ثم ارتحل إلى الأمصار لطلب العلـم، فرحل إلى البصرة والكوفة ومكة والمدينة واليمن والشام وغيرها، ومجموع شيوخه في المسند وغيره أربعة عشر وأربعمائة شيخ وامرأة واحدة.

روى عنه: البخاري وأبو داود وأبو زرعة والبغوي وخلق.

قال إبراهيم الحربي: رأيت أحمد كأن الله قد جمع له علم الأولين والآخرين. وقـــال الشافعي: خرجت من بغداد فما خلفت بها رجلاً أفضل ولا أعلم ولا أفقه من أحمد بن حنبل.

وقـــال ابـــن حبان: كان أحمد بن حنبل حافظاً متقناً ورعاً فقيهاً لازماً للورع الخفي، مواظباً على العبادة الدائمة، به أغاث الله عز وجل أمة محمد صلى الله عليه وســـلم، وذلك أنه ثبت في المحنة، وبذل نفسه لله عزل وجل، حتى ضرب بالسياط للقتل فعصمه الله من الكفر، وجعله علماً يقتدى به وملجأ يلتجأ إليه.

ومـــناقب هذا الإمام وشهرته تغني عن الإطالة فيها، وقد أفرد بعض العلماء التصانيف لمناقبه، منهم ابن أبي حاتم، والبيهقي، وابن الجوزي، وغيرهم.

الثاني: زمان تأليف للمسند:

بـــدأ الإمام أحمد بجمع المسند في سن مبكرة، وهو في الخامسة عشرة، وذلك سنة تسع وسبعين ومائة، فقد قال: سمعت من علي بن هاشم بن البريد في سنة تسع وســـبعين، فـــي أول ســـنة طلبت الحديث مجلساً، ثم عدت إليه المجلس الآخر وقد مات.[1]

وقضى في هذا الجمع يرويه عن شيوخه الثقات العدول، وقد جمعه وانتقاه من أكثـــر من سبعمائة وخمسين ألفاً،[2] وكان يكتبه في أوراق منفردة وأجزاء على نحو مـــا تكـــون المسودة، ولما أحس بدنو أجله بادر بإسماعه أهل بيته وأولاده خاصة، ومات قبل تنقيحه وتهذيبه فبقي على حاله.

---

[1] المسند 126/2.

[2] هـــذه الألـــوف لا يراد بها أنها أحاديث مختلفة، وإنما هي طرق متعددة للأحاديث، وفيها أيضاً آثار الـــصحابة والتابعـــين. نقل الإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء 187/11 عن عبد الله بن أحمد بن حنـــبل أنه قال: قال لي أبو زرعة: أبوك يحفظ ألف ألف حديث، فقيل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرته فأخـــذت علـــيه الأبواب. فقال الذهبي معلقاً على هذا القول: فهذه حكاية صحيحة في سعة علم أبي عـــبد الله، وكانوا يعدون في ذلك المكرر والأثر وفتوى التابعي وما فُسّر، ونحو ذلك، وإلا فالمتون المرفوعة القوية لا تبلغ عشر معشار ذلك.

الثالث: طريقة تأليفه للمسند وترتيبه:

صنف الإمام أحمد المسند أولاً على أحاديث الشيوخ، وكان يرويه لولده نسخاً وأجزاءً، ويأمره: أن ضع هذا في مسند فلان، وهذا في مسند فلان، ومما يدل على ذلك، ما جاء في المسند، قال عبد الله: حدثني أبي بهذا الحديث في المسند في حديث الزهري عن سالم، لأنه كان قد جمع حديث الزهري عن سالم، فحدثنا به في حديث سالم، عن محمد بن يزيد بتمامه. أ.هـ.[1]

فهـذا الـنص يوضح أنه كان يجمع الروايات على الشيوخ في بدء أمره، ثم رتب بعض الأحاديث على طريقة المسانيد، وقام ولده عبد الله بترتيبه على الطريقة التي وصلت إلينا.

* **أما ترتيبه للمسند:** فإنه رتبه على قدر سابقة الصحابي في الإسلام:

1- فبدأ بمسانيد الخلفاء الراشدين، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة.

2- ثـم مـسانيد عـبد الرحمن بن أبي بكر، وزيد بن خارجة، والحارث بن خزيمة، ثم سعد مولى أبي بكر.

3- مسانيد أهل البيت.

4- مسانيد بني هاشم.

5- مـسانيد المكثـرين في رواية الحديث من الصحابة، فذكر من المسانيد: مـسند ابـن مسعود، وابن عمر، وابن عمرو، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وأنس، وجابر بن عبد الله.

6- مسند المكيين، وفيه (252) من الصحابة المكيين، أو ممن نزل مكة.

7- مسند المدنيين، فيه (147) من الصحابة المدنيين.

8- مـسند الـشاميين، اشـتمل على (193) من الصحابة الذين نزلوا الشام واستوطنوها.

9- مسند الكوفيين، ضم (161) من الصحابة الذين سكنوا الكوفة.

---

[1] المسند 2/14-15.

10- مسند البصريين، ذكر (181) من الصحابة الذين استوطنوا البصرة.
11- مسند الأنصار، ذكر (177) من صحابة الأنصار.
12- مسند النساء، وفيه (92) من نساء الصحابة.
13- مسند القبائل.

ومع هذا الترتيب فإن الوصول إلى الحديث فيه تعب، ويكلف الباحث جهداً وعناءً، فقد وقع تداخل كبير في هذه المسانيد، والسبب في هذا التداخل: أن الإمام أحمد لم يرتب الكتاب بنفسه، وإنما قام بذلك عبد الله، ولم يحرره ولم يرتبه، فوقع فيه هذا التداخل والتكرار الذي يلحظ كثيراً في المسند، وقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن عساكر الدمشقي، فقال: ومع جلالة قدر هذا الكتاب، وحُسن موقعه عند ذوي الألباب، فالوقوف على المقصود منه متعسّر، والظفر بالمطلوب منه بغير تعب متعذّر، لأنه غير مرتب على أبواب السنن، ولا مهذب على حروف المعجم لتقريب السنن، وإنما هو مجموع على مسانيد الرواة من الرجال والنساء، لا يسلم من طلب منه حديثاً من نوع من الملل والعناء، إذ قد خلط فيه بين أحاديث الشاميين والمدنيين، ولم يحصل التمييز في جميعه بين روايات الكوفيين والبصريين، بل قد امتزج في بعضه أحاديث الرجال بأحاديث النسوان ...الخ.[1]

وهناك أحاديث كثيرة أدرجت في غير موضعها، ومن أمثلته: مسند أنس بن مالك، فقد ذكر مسنده على حدة 3/98-292، ولكن توجد أحاديث أخرى في غير هذا الموضع تتعلق بمسنده، فقد روى له حديثاً في مسند ابن عمر، وحديثان في مسند عثمان، وأحاديث في مسند ابن عباس، وحديث في مسند جابر.[2]

---

[1] ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج لهم أحمد بن حنبل في المسند، للحافظ ابن عساكر.
[2] انظر: المصدر السابق، ص37.

الرابع: أقسام أحاديث المسند:

تبـــين ممـــا سبق أن عبد الله بن الإمام أحمد هو الذي روى المسند عن أبيه، وهـــو الذي قام بترتيبه، وقد أدخل في ترتيبه بعض الأحاديث التي رواها عن غير أبـــيه من شيوخه الآخرين، ولهذا فإن أحاديث المسند ليست قسماً واحداً، وإنما هي علـــى أقسام، ومن خلال تتبعنا فيه وجدنا أن هذه الأحاديث تنقسم إلى سبعة أقسام، وإليك ذكرها[1]:

القـــسم الأول: مـــا رواه عـــبد الله بن أحمد عن أبيه سماعاً منه، وهو أكثر الأقسام عدداً، ولعله يزيد عن ثلاثة أرباع الكتاب.

وهـــذا النوع من التحمل يسمى عند المحدثين بالسماع من الشيخ، ويعد أعلى أنـــواع الـــتحمل وأرفعه، وقد استعمل عبد الله صيغة (حدثني)، وقد يستعمل أحياناً صيغة: (سمعت).

ومـــن أمثلته، قوله: حدثني أبي، حدثنا محمد بن جعفر ...الخ، وقوله: سمعت أبي يقول: حدثنا أبو نوح ...الخ.[2]

القسم الثاني: ما قرأه عبد الله على أبيه، وهو قليل.

ويسمى هذا النوع من التحمل بالعرض على الشيخ، ويستعمل عبد الله صيغة: قـــرأت، كقـــوله مثلاً: قرأت على أبي هذا الحديث فأقر به، قال: حدثني مهدي بن جعفر ...الخ.[3]

ومن دقته أنه يفصل في روايته عن أبيه بين روايته من طريق السماع، وبين روايته من طريق القراءة، فمن ذلك قوله: قرأت على أبي من ههنا إلى البلاغ فأقر

---

[1] وذكرها أيضاً الشيخ أحمد بن عبد الرحمن الساعاتي في الفتح الرباني 19/1، وانظر زوائد المسند، ص117-118.

[2] المسند 176/3، و262/5.

[3] المسند 147/5.

بـــه... ثـــم قـــال بعد خمسة عشر حديثاً: إلى هنا قرأت على أبي، ومن هنا حدثني أبي... ثم بدأ ذكر الأحاديث التي سمعها من أبيه.[1]

القـــسم الثالث: ما رواه عبد الله عن أبيه وعن غيره، وهو قليل أيضاً بالنسبة إلـــى القسم الأول، ومن أمثلته قوله: حدثني أبي وأبو خيثمة زهير بن حرب، قالا: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ...الخ.[2]

القسم الرابع: ما رواه عبد الله عن غير أبيه، وبعض هذه الأحاديث لا توجد إلا من روايته، وهو المسمى عند المحدثين بزوائد عبد الله في المسند، كقوله: حدثني أبي، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن أبي شيبة. قال عبد الله: وسمعته أنا من عبدالله بن محمد قال: ...الخ.[3]

أمـــا الأحاديث التي لا توجد إلا من رواية عبد الله –وهي المسماة بالزوائد– فقد بلغت في المسند (233) حديثاً وأثراً. ومن أمثلته قوله: حدثني محمد بن أبي بكر المقدمي، حدثنا هارون بن مسلم، حدثنا القاسم بن عبد الرحمن، عن محمد بن علي، عن أبيه، عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يا علي، أسبغ الوضوء وإن شق عليك ... الحديث.[4]

القسم الخامس: ما وجده عبد الله في كتاب أبيه بخط يده، فلم يقرأها عليه ولم يـــسمعها منه، وهي المسماة عند المحدثين بالوجادات في مسند أحمد، وكان عبد الله إذا أراد أن يروى من هذا الطريق يقول: وجدت في كتاب أبي بخط يده، قال: حدثنا زيد بن الحبُاب ...الخ. وتبلغ هذه الأحاديث (110) حديثاً.[5]

---

[1] المسند 445/1.

[2] المسند 228/2.

[3] المسند 212/1.

[4] المـــسند 78/1، وقـــام الدكتور عامر حسن صبري باستخراجها من المسند، وترتيبها على الأبواب الفقهية.

[5] استخرجها الدكتور عامر في مجلد لطيف.

القسم السادس: ما رواه القَطِيعي –وهو راوي المسند عن عبد الله بن أحمد– عن غير عبد الله عن أبيه، وهي قليلة لا تزيد عن خمسة أحاديث.[1]

ومن أمثلته قوله: حدثني عبد الله، حدثني أبي، حدثنا يحيى، عن سفيان، حدثنا منصور، عن ربعي، عن أبي مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت.

ثم قال القطيعي: حدثنا الفضل بن الحُباب، حدثنا القعنبي، حدثنا شعبة، حدثنا منصور، عن ربعي، عن أبي مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم ...الحديث.[2]

القسم السابع: أحاديث رواها عبد الله عن أبيه في غير المسند، ثم نقلها إلى المسند، وهو قليل نادر، يوجد فيه حديثان فقط.[3]

ومن أمثلته قوله: حدثني أبي، حدثنا علي بن ثابت الجزري، عن ناصح أبي عبد الله، عن سماك بن حرب، عن جابر بن سُمرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لأن يؤدب الرجل ولده أو أحدكم ولده خير له من أن يتصدق كل يوم بنصف صاع.

قال عبد الله: وهذا الحديث لم يخرجه أبي في المسند من أجل ناصح، لأنه ضعيف في الحديث، وأملاه عليّ في النوادر.[4]

الخامس: انتقاء المسند:

انتقى الإمام أحمد مسنده من عدد كبير من الأحاديث النبوية التي رواها عن شيوخه، وجاءت نتيجة عمل شاق ورحلات كثيرة، لاقى فيها ما لاقى من تعب وجهد.

قال عبد الله بن الإمام أحمد: خرّج أبي المسند من سبعمائة ألف حديث.[5]

---

[1] ذكرها الحافظ ابن حجر في ثنايا كتابه المسند المعتلي.

[2] المسند 273/5.

[3] انظر: زوائد عبد الله بن أحمد، ص119.

[4] المسند 96/5.

[5] خصائص المسند، ص22، وطبقات الشافعية الكبرى 31/2.

وقال حنبل بن إسحاق: جمعنا عمي -يعني الإمام أحمد- لي ولصالح ولعبدالله، وقرأ علينا المسند، وما سمعه منه -يعني تاماً- غيرنا، وقال لنا: إن هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه، فإن كان فيه وإلا ليس بحجة.[1]

قال ابن قيم الجوزية: وهذه الحكاية قد ذكرها حنبل في تاريخه، وهي صحيحة بلا شك.[2]

*** مناقشة العبارة السابقة للإمام أحمد:**

اختلف العلماء في قول الإمام أحمد: (فإن كان فيه وإلا ليس بحجة). فقال ابن الجزري: يري أصول الأحاديث، وهو صحيح فإن ما من حديث غالباً إلا وله أصل في المسند.[3]

وقال ابن قيم الجوزية: وقد استشكل بعض الحفاظ هذا من أحمد، وقال: في الصحيحين أحاديث ليست في المسند، وأجيب عن هذا: بأن تلك الألفاظ بعينها وإن خلا عنها المسند فلها فيه أصول ونظائر وشواهد، وأما أن يكون متن صحيح لا مطعن فيه ليس له في المسند أصل ولا نظير فلا يكاد يوجد البتة.[4]

وبهذا يتبين أن المسند مشتمل على أصول الأحاديث النبوية، ولذلك عندما سئل أبو الحسين اليونيني[5]: أنت تحفظ الكتب الستة؟! فقال: أحفظها وما أحفظها!! فقيل له: كيف هذا؟ فقال: أنا أحفظ مسند أحمد وما يفوت المسند من الكتب الستة إلا قليل.[6]

---

(1) خصائص المسند، ص21، وترتيب أسماء الصحابة، ص30.

(2) الفروسية، ص69.

(3) المصعد الأحمد، ص31.

(4) الفروسية، ص69.

(5) أبو الحسين اليونيني، هو علي بن محمد، الإمام الحافظ المحدث الزاهد، توفي سنة 701هـ.

(6) المصعد الأحمد، ص32.

السادس: شرط الإمام أحمد في المسند:

سبق أن ذكرنا أن الإمام أحمد اهتم بمسنده، وأنه انتقاه من جملة كبيرة من الحديث، ولأجل ذلك لم يرو في المسند لرواة يرى عدم الاحتجاج بحديثهم، فقد ضرَبَ على حديث عمرو بن خالد الواسطي، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يمشى في خف واحد ... الحديث قال عبد الله: ضرب أبي على الحديث، من أجل عمرو بن خالد، وهو لا يساوي شيئاً.[1]

وقال عبد الله: سألت أبي عن عبد العزيز بن أبان، قال: لم أُخرّج عنه في المسند شيئاً، قد أخرجت عنه غير وجه لما حدث بحديث المواقيت تركته.[2]

وقال عبد الله في زوائد المسند: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا جرير، عن محمد بن سالم، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فيما سقت السماء العشر، وما يسقى بالغرب والدالية ففيه نصف العشر. قال أبو عبد الرحمن -يعني عبد الله بن أحمد- فحدثت أبي بحديث عثمان عن جرير، فأنكره جداً، وكان أبي لا يحدثنا عن محمد بن سالم لضعفه عنده وإنكاره حديثه.[3]

وقد بين ابن تيمية شرط الإمام أحمد في المسند، فقال: شرط المسند أقوى من شرط أبي داود في سننه، وقد روى أبو داود في سننه عن رجال أعرض عنهم أحمد في المسند، ولهذا كان الإمام أحمد لا يروي في المسند عمن يعرف أنه يكذب مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه، ولكن قد يروي عمن يضعف لسوء حفظه، فإنه يكتب حديثه ليعتضد به ويعتبر به.[4]

---

[1] المسند 321/1، والحديث في كتاب الوجادات في مسند أحمد رقم (73).

[2] العلل للإمام أحمد 50/2، والضعفاء للعقيلي 16/3.

[3] المسند 145/1، وزوائد عبد الله في المسند، رقم (61).

[4] فتاوى ابن تيمية 26/18.

وقال في موضع آخر: وشرطه في المسند أن لا يروي عن المعروفين بالكذب، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف، وشرطه في المسند أمثل من شرط أبي داود في سننه.[1]

وقال تلميذه ابن قيم الجوزية وهو يرد على أبي موسى المديني قوله: أن أحمد لم يورد في مسنده عدة أحاديث سئل هو عنها فضعفها بعينها وأنكرها، كما روى حديث العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، يرفعه: إذا كان النصف من شعبان فأمسكوا عن الصيام حتى يكون رمضان.[2]

قال حرب: سمعت أحمد يقول: هذا حديث منكر، ولم يحدِّث العلاء بحديث أنكر من هذا، وكان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث به... ثم ساق ابن القيم أمثلة كثيرة من هذا النوع، إلى أن قال: وهذا باب واسع لو تتبعناه لجاء كتاباً كبيراً، والمقصود أنه ليس كل ما رواه وسكت عنه يكون صحيحاً عنده، حتى لو كان صحيحاً عنده وخالفه غيره في تصحيحه لم يكن قوله حجة على نظيره، وبهذا يعرف وهم الحافظ أبي موسى المديني في قوله: إن ما خرجه الإمام أحمد في مسنده فهو صحيح عنده، فإن أحمد لم يقل ذلك قط، ولا قال ما يدل عليه، بل قال ما يدل على خلاف ذلك.[3]

ومن هنا يتبين بأن الإمام أحمد لم يرو عن الكذابين ولا عن المتهمين بالكذب، وإنما يروي عن الثقات ومن في حكمهم، ومن خلال تتبعنا أحاديث المسند، وجدنا الرواة فيه ينقسمون إلى ثلاثة مراتب[4]:

المرتبة الأولى: وهم الحفّاظ المتقنون الذين يندر فيهم الخطأ أو يقل، وأكثر رواة المسند من هذه المرتبة، وبالأخص من كانت أحاديثه كثيرة، ومن هؤلاء: الأعمش، وقتادة، وأبو إسحاق، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريح، ومنصور بن

---

[1] منهاج السنة النبوية 27/4.

[2] انظر قول أبي موسى المديني في كتابه: خصائص المسند، ص24.

[3] الحديث في المسند 442/2.

[4] الفروسية، ص64-69.

المعتمـــر، ومعمـــر بن راشد، وشعبة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، ومسعر بن كـــدام، وعـــبد الوارث بن سعيد، ومالك بن أنس، وعبد الله بن المبارك، ويحيى بن سعيد القطاع، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم كثير.

المـــرتبة الثانية: رواة من أهل الصدق والحفظ، ولكن يقع الوهم في حديثهم كثيراً، إلا أنه ليس هو الغالب عليهم، وحديث هؤلاء ينزل منزلة الحديث الضعيف، الـــذي يـــصلح للاحتجاج به إذا توبع، ومن هؤلاء: فليح بن سليمان، وليث بن أبي ســـليم، وعـــبد الله بـــن لهيعة، وأبو هلال محمد بن سليم الراسبي، ومطر الوراق، وغيرهم.

المـــرتبة الثالثة: من غلب على حديثه المناكير لغفلته وسوء حفظه ومخالفته للـــثقات، وذهب أكثر المحدثين إلى ترك حديثهم وعدم الاحتجاج بهم بمرة، ويكتب حديـــثهم للنظـــر فيه ومعرفته وقد روى الإمام أحمد عن طائفة من هذه المرتبة، إلا أنها ليست بكثيرة، ومنهم: الحارث بن عبد الله الأعور، وزيد العمي، وعبد الرحمن بـــن زيـــد بن أسلم، وجابر بن يزيد الجعفي، ورشدين بن كريب، ومجالد بن سعيد، وتوير بن أبي فاختة، وفرقد بن يعقوب السبخي، وغيرهم.

ولعل السبب في روايته عنهم -وقد جرحهم هو بنفسه وطعن فيهم- أنه مات قـــبل تهـــذيب المـــسند، وهو ما صرح به الإمام الجزري فقال: ومات قبل تنقيحه وتهذيبه، فبقي على حاله.[1]

السابع: درجة أحاديث المسند:

انطلاقـــاً مما سبق ذكره من شرط الإمام أحمد في المسند، فقد اختلف العلماء فـــي درجة أحاديث المسند، فمنهم من قال: فيه أحاديث ضعيفة وموضوعة، ومنهم مـــن قال: بأنه صحيح، وتوسط أناس منهم فقالوا: فيه أحاديث ضعيفة، ولكنها قليلة مقارنة بعدد أحاديث الكتاب، وينفون وجود الأحاديث الموضوعة فيه.

وإليك التفصيل في ذلك:

---

[1] المصعد الأحمد، ص10.

1- فأمـــا من قال: بأن كل أحاديثه صحيحة، فهو الحافظ أبو موسى المديني كما تقدم كلامه في المبحث السابق، وهذا قول غير مسلّم به، فمن المعلوم أن المسند احـــتوى على عدد من الأحاديث الضعيفة، وقد عمل الشيخ أحمد شاكر إحصاء لعدد الأحاديـــث الـــصحيحة والـــضعيفة، بلغـــت في نهاية تحقيقه للمجلد الخامس عشر (7246) حديثاً صحيحاً وحسناً، و(853) حديثاً ضعيفاً.[1]

وقـــد تعقب العلماء قول أبي موسى، فقال الإمام ابن كثير: وأما قول الحافظ أبـــي موســـى عـــند مسند الإمام أحمد إنه صحيح، فقول ضعيف، فإن فيه أحاديث ضـــعيفة، بـــل وموضوعة، كأحاديث فضائل مرو، وعسقلان، والبرث الأحمر عند حمص، وغير ذلك، كما قد نبّه عليه طائفة من الحفّاظ.[2]

2- وذهب ابن الجوزي إلى أنه توجد فيه أحاديث موضوعة، ولأجل ذلك فقد حكم على بعض أحاديثه بالوضع وذكرها في كتابه الموضوعات.

وقـــد حقـــق ابن تيمية هذه المسألة تحقيقاً علمياً جيداً، فقال: ولهذا تنازل أبو العـــلاء الهمدانـــي والشيخ أبو الفرج بن الجوزي: هل في المسند حديث موضوع؟ فأنكر الحافظ أبو العلاء أن يكون في المسند حديث موضوع، وأثبت ذلك أبو الفرج، وبـــين أن فـــيه أحاديث قد قام دليل على أنها باطلة، وإن كان المحدّث به لم يتعمد الكـــذب، بـــل غلط فيه، ولهذا روى في كتابه الموضوعات أحاديث كثيرة من هذا الـــنوع، وقد نازعه طائفة من العلماء في كثير مما ذكره، وقالوا: إن ليس مما يقوم

---

[1] انظر: المسند 247/15، تحقيق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى.

وينبغـــي أن نـــشير إلـــى أن الـــشيخ شـــاكر معروف عند المشتغلين بالحديث بأنه قد يتساهل في التـــصحيح، فقـــد وثـــق رواة وجعل أحاديثهم صحيحة أو حسنة، مع أنهم مطعون فيهم عند أكثر المحدثين، ومن هؤلاء: شريك بن عبد الله النخعي، وعبد الله بن لهيعة، وعلي بن زيد بن جدعان، وغيرهم. وانظر: الطبعة الجديدة المحققة للمسند 148/1.

[2] اختصار علوم الحديث، مع شرحه الباعث الحثيث، ص31.

وحديث فضائل مرو في المسند من حديث بريدة 357/5، (ستكون بعدي بعوث كثيرة.. الحديث).

وحديث البرث الأحمر عند حمص من مسند عمر 19/1، (وليبعثن الله منها يوم القيام سبعين ألفاً لا حساب ولا عذاب عليهم... الحديث)، ومعنى البرث: الأرض اللينة.

دلـــيل علـــى أنـــه باطل، بل بينوا ثبوت بعض ذلك، لكن الغالب على ما ذكره في الموضـــوعات أنه باطل باتفاق العلماء، وأما الحافظ أبو العلاء وأمثاله فإنما يريدون بالموضـــوع: المخـــتلق المصنوع الذي تعمد صاحبه الكذب، والكذب كان قليلاً من السلف.[1]

وقـــد بين الذهبي أن في المسند أحاديث موضوعة قليلة فقال: ففيه جملة من الأحاديـــث الضعيفة مما يسوغ نقلها، ولا يجب الاحتجاج بها، وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة، ولكنها قطرة في بحر.[2]

وكذا ذكر الحافظ العراقي بأن في المسند أحاديث موضوعة،[3] ولكنها قليلة، وقد تعقب الحافظ ابن حجر هذا القول من شيخه، وألف لأجل ذلك كتاباً سماه: القول المـــسدد فـــي الـــذّب عن مسند الإمام أحمد، ذكر فيه الأحاديث التي ذكرها شيخه العراقـــي، وهـــي تـــسعة أحاديـــث، ثم أضاف إليها خمسة عشر حديثاً أوردها ابن الجوزي في كتابه الموضوعات، ورد عليه.[4]

ثـــم جـــاء الحافظ السيوطي وألف كتاباً سماه: الذيل الممهد، ذكر فيه أحاديث فاتـــت الحافظ ابن حجر في القول المسدد وهي في موضوعات ابن الجوزي، وذب عنها، وعددتها أربعة عشر حديثاً،[5] فيكون ما انتقد بالوضع في المسند (38) حديثاً.

وقال ابن حجر: ومسند أحمد ادعى قوم فيه الصحة وكذا في شيوخه، وصنف الحافظ أبو موسى المديني في ذلك تصنيفاً، والحق أن أحاديثه غالبها جياد والضعاف

---

[1] قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، ص81.

[2] سير أعلام النبلاء 329/11.

[3] التقييد والإيضاح، ص43.

[4] انظر: القول المسدد، وقد لخصه الحافظ في كتابه النكت على ابن الصلاح 452/1.

[5] تدريب الراوي 172/1.

منها إنما يوردها للمتابعات، وفيه القليل من الضعاف والغرائب والأفراد أخرجها، ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً، وبقي منها بعده بقيّة.[1]

وقال السخاوي: والحق أن فيه أحاديث كثيرة ضعيفة، وبعضها أشد في الضعف من بعض، حتى أن ابن الجوزي أدخل كثيراً منها في موضوعاته، ولكن قد تعقبه في بعضها الشارح -يعني العراقي- وفي سائرها شيخنا -يعني ابن حجر- وحقق كما سمعته منه نفي الوضع عن جميع أحاديثه، وإنه أحسن انتقاءً وتحريراً من الكتب التي لم تلتزم الصحة في جمعها، قال: وليست الأحاديث الزائدة فيه على ما في الصحيحين بأكثر ضعفاً من الأحاديث الزائدة في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما.[2]

ومن هذا العرض السابق يتبين أن المسند أحاديث ضعيفة، وغالب هذه الأحاديث يحتج بها إذا وجدت المتابعات أو الشواهد، كما أن فيه أحاديث منكرة ومتروكة، وبعض الأحاديث الموضوعة وهي نادرة، وكان الإمام يأمر بالضرب عليها، ولكنه غفل عنها وذهل، أو هو مما أدخله عبد الله بعد ذلك.

ومن الأمثلة على أن الإمام أحمد أمر بالضرب على بعض الأحاديث، لكن عبد الله ذكرها في المسند بعد الضرب:

1- ذكر عبد الله انه وجد في كتب أبيه حديثين من طريق: فائد بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن أبي أوفي رضي الله عنه -ثم ذكر الحديثين- ثم قال عبد الله: لم يحدثنا أبي بهذين الحديثين، ضرب عليهما من كتابه، لأنه لم يرض حديث فائد بن عبد الرحمن، أو كان عنده متروك الحديث.[3]

2- قال عبد الله: وجدت هذا الحديث في كتاب أبي بخط يده، حدثنا بكر بن يزيد، وأظنني قد سمعته منه في المذاكرة، فلم أكتبه، وكان بكر ينزل

---

[1] تعجيل المنفعة، ص6.

[2] فتح المغيث 104/1، وانظر كلام ابن حجر في النكتب على ابن الصلاح 448/1.

[3] المسند 382/4.

المدينة، أظنه كان في المحنة، كان قد ضرب على هذا الحديث في كتابه ...الخ.[1]

3- روى عبد الله عن أبيه حديث ابن عباس: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمشي في خف واحد، ثم قال: ضرب عليه أبي في كتابه، فظننت أنه ترك حديثه من أجل أنه روي عن عمرو بن خالد.[2]

الثامن: منهج الإمام أحمد في روايته للأحاديث:

من خلال تتبعنا في المسند وجدنا للإمام أحمد منهجاً في روايته للأحاديث سواءً كان ذلك في الإسناد أو في المتن، وإليك بيان ذلك:

1- طريقته في تعدد طرق الحديث:

للإمام أحمد طرق في روايته للحديث، على النحو التالي:

أ- إذا كان للحديث أكثر من إسناد وأراد الجمع بينها فإنه يراعي ألفاظ شيوخه كما رواها عنهم، ولو كانت يسيرة لا تؤثر في المعنى، وقد تنبه إلى ذلك أيضاً الحافظ ابن حجر، فقال: كان أحمد لهجاً ببيان اختلاف ألفاظ مشايخه.[3]

ومن أمثلته: قال: حدثنا يزيد وعباد بن عباد، قالا: أنبأنا هشام بن أبي هشام -قال عباد: ابن زياد- عن أمه، عن فاطمة ابنة الحسين، عن أبيها الحسين بن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: ما من مسلم ولا مسلمة يصاب بمصيبة فيذكرها وإن طال عهدها، -قال عباد: قدم عهدها- فيحدث لذلك استرجاعاً، إلا جدد الله له عند ذلك، فأعطاه مثل أجرها يوم أصيب بها.[4]

فقال الإمام أحمد: (قال عباد: ابن زياد) أي أن عباد بن عباد حين سمى شيخه في الرواية ذكر اسم أبيه لا كنيته، فقال: (هشام بن زياد)، وأن يزيد بن هارون ذكر

---

[1] المسند 96/4.

[2] المسند 321/1.

[3] تعجيل المنفعة، ص90، ومعنى: لهجا أي: أولع به واعتاده. لسان العرب 4084/5، مادة (لهج).

[4] المسند 201/1.

الكنـــية فقط، فقال: (هشام بن أبي هشام)، وقال يزيد في حديثه: (وإن طال عهدها)، وقـــال عـــباد: (وإن قدم عهدها) وطال بمعنى قدم، ولكن الإمام أحمد يحرص على تمييز الألفاظ في السند والمتن. وهذا يدل على مدى دقة هذا الإمام وأمانته في التزام ألفاظ شيوخه دون تغيير، حتى لو كان ذلك يسيراً لا يؤثر في المعنى.

ب- وقـــد يـــستعمل أحياناً عند الانتقال من إسناد إلى آخر حرف (ح)، وهو حـــرف تحـــويل الإسناد عند المحدثين، ثم يسوق الحديث، مع مراعاة الفروق بين الأحاديث.

ومـــن أمثلته: قال: حدثنا إسحاق بن عيسى، حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد (ح) وســـريج وحـــسين، قـــالا: حدثنا ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عامر بن سعد -قال حسين: ابن أبي وقاص-. قال: سمعت عثمان بن عفان: ما يمنعني أن أحدث عـــن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا أكون أوعى أصحابه عنه، ولكني أشهد لـــسمعته يقول: من قال عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار. وقال حسين: أوعى صحابته عنه.[1]

نرى في هذا الحديث أن الإمام أحمد سمعه من ثلاثة من شيوخه، هم: إسحاق بـــن عيسى وسريج بن النعمان وحسين بن محمد، وإنما فصل الأخيرين عن الأول، لأن الأول ذكـــر اسم ابن أبي الزناد: (عبد الرحمن)، والآخر لم يذكراه، فبين رواية كل منهم.

وفي الإسناد أيضاً: (قال حسين: ابن أبي وقاص) ومعناه: أن حسين بن محمد قال في حديثه: (عن عامر بن سعد بن أبي وقاص)، وأما إسحاق وسريج فقالا: (عن عامر بن سعد) فقط.

وكذلك فإن حسيناً قال في حديثه: (أوعى صحابته عنه) وأن إسحاق وسريجاً قـــالا: (أوعـــى أصحابه عنه)، وهذا من ضبط الإمام أحمد وتحريه، إذ ينسب لكل واحد من شيوخه ما قال بالحرف، وإن كان المراد واحداً.

---

[1] المسند 65/1.

جـــ- مـــن طريقته أيضاً في تعدد طرق الحديث أنه يستعمل لفظ (المعنى)، ويريد بأن اللفظ الذي أورده هو للأول، وأما رواية الثاني فهي توافقه بالمعنى فقط.

قال: حدثنا يحيى، عن الأعمش، حدثني عمارة، حدثني الأسود بن يزيد، قال: قـــال عبد الله. وأبو معاوية، حدثنا الأعمش، عن عمارة، وابن جعفر، حدثنا شعبة، عـــن ســـليمان، قـــال: سمعت عمارة، عن الأسود، عن عبد الله، (المعنى)، قال: لا يجعـــل أحدكم للشيطان من نفسه جزءاً، لا يرى إلا أنّ حتماً عليه أن ينصرف عن يمينه، فلقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر انصرافه عن يساره.[1]

يريد أن لفظ الحديث الذي ساقه هو ليحيى بن سعيد ولأبي معاوية وهو محمد بن خازم الضرير، وأما رواية محمد بن جعفر فهي توافقهما في المعنى.

2- اختصار المرويات:

من الأمور الملاحظة في منهج الإمام أحمد اختصار المرويات، فإنه إن وجد روايتـــين متوافقتين في اللفظ أو في المعنى، جاء بالأولى ثم أورد سند الثانية بعضه أو كلـــه، ثـــم يقول في نهايته: (فذكره بمثله)، أو (فذكره بنحوه)، فهاتان العبارتان أغنـــتاه عن إعادة الحديث، ولكي يكون كلامه دقيقاً، قال: (بمثله) منبهاً على أنه لا يـــوجد فـــرق لفظي بين الروايتين، أما قوله: (بنحوه) فهو ليبين أن هناك فرقاً لفظياً بينهما لا يؤثر في المعنى.

وهـــذا الذي ذهب إليه الإمام أحمد ذهب إليه أيضاً كثير من المحدثين كسفيان الثوري وابن معين، وهو مذهب الإمام مسلم وأبي داود والترمذي وغيرهم.

وقال الغمام أبو عبد الله الحاكم: إن مما يلزم المحدثين من الضبط والإتقان أن يفرق بين أن يقول: (مثله) أو يقول: (نحوه) فلا يحل له أن يقول: (مثله) إلا بعد أن يعلم أنهما على لفظ واحد، ويحل أن يقول: (نحوه) إذا كان على مثل معانيه.[2]

---

[1] المسند 429/1.

[2] علوم الحديث للحاكم، ص237.

ومن أمثلته: قال: حدثنا أبو معاوية، حدثنا الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن الحـــارث بن سويد، عن عبد الله، قال: دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يوعك، فمسسته، فقلت: يا رسول الله، إنك توعك وعكاً شديداً؟ قال: أجل، إني أوعك كما يوعك رجلان منكم، فقلت: إن لك أجرين؟ قال: نعم، والذي نفسي بيده، ما على الأرض مسلم يصيبه أذى من مرض فما سواه، إلا حط الله عنه به خطاياه كما تحط الشجر ورقها.

ثم قال الإمام أحمد: حدثنا يعلى، حدثنا الأعمش، مثله.[1]

أي أنّ رواية يعلى بن عبيد مثل رواية أبي معاوية محمد بن خازم، فلا فرق بين ألفاظهما، ولذلك أتى بلفظة: (مثله).

وقال الإمام أحمد: حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن الأعمش، عن عمارة، عـــن عـــبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله، قال: ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وســـلم صـــلى صلاة إلا لميقاتها، إلا أنه جمع بين المغرب والعشاء بجمع، وصلى يومئذ لغير ميقاتها.

ثم قال الإمام أحمد: حدثنا أبو معاوية، حدثنا الأعمش، عن عمارة، معناه.[2]

يـــريد الإمـــام أحمـــد أن رواية أبي معاوية محمد بن خازم تشبه رواية عبد الرحمن بن مهدي بمعناها، كما بيّن بأن رواية أبي معاوية أعلى سنداً من رواية عبد الرحمن.

3- التعريف برواة الحديث:

إذا كـــان أحـــد رواة الحديث لم يعرّف تعريفاً كافياً، عرّفه الإمام احمد ليزيل الأشكال فيه، وهذا التعريف يأتي به أحياناً بعد سرد الحديث، وقد يأتي به أيضاً في أثـــناء الإســـناد، ولكنه يذكره مفصولاً مميزاً لئلا يظن أنه من زيادة الراوي نفسه، فيستعمل كلمة: (يعني)، أو كلمة: (وهو).

---

[1] المسند 381/1.

[2] المسند 429/1.

ومن الأمثلة في ذلك، قوله: حدثنا عبد الصمد، حدثنا عمر بن فرّوخ، حدثني حبيب، يعني: ابن الزبير، عن عكرمة ...الخ.[1]

وقال: حدثنا عمار بن محمد – وهو ابن أخت سفيان الثوري ...الخ.[2]

4- إضافته لبعض القرائن التي تؤكد السماع:

قد يضيف الإمام أحمد بعض القرائن التي تؤكد سماع الحديث من شيخه، فقد يذكـــر أحياناً مكان سماعه من شيخه، وقد يذكر زمن سماعه منه، كما أنه قد يذكر سماعه عن شيخه بطريق قراءته من كتابه، والأمثلة توضح ذلك:

قال: حدثنا عبد الله بن الحارث المخزومي بمكة ...الخ. وقال: حدثنا يزيد بن هارون ببغداد ...الخ.[3]

وقـــال: حدثـــنا علي بن هاشم بن البريد في سنة تسع وسبعين ...الخ، وقال: حدثنا عبد الجبار بن محمد الخطابي في سنة ثمان ومائتين ...الخ.[4]

وقـــال: حدثـــنا عفان من كتابه ...الخ. وقال: حدثنا حسين في تفسير شيبان ...الخ.[5]

التاسع: العلو والنزول في المسند:

تتراوح أسانيد الإمام أحمد في المسند ما بين أربعة رواة إلى خمسة، وقد يعلو أحياناً، كما أنه قد ينزل في أحيان أخرى.

تعـــريف العلو والنزول: الإسناد العالي، هو ما قبل عدد رواته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو الذي يسمى بالعلو المطلق.

---

[1] المسند 335/1.

[2] المسند 442/2، و449/2.

[3] المسند 349/1، و506/2.

[4] المسند 262/6، و284/6.

[5] المسند 333/4، و245/1.

أما الإسناد النازل، فهو الذي يقابل العالي، وهو الإسناد الذي كثر عدد رواته بالنسبة لسند آخر.

أهمـــية العلو: كان المحدثون يحصرون على الإسناد العالي، لأن العلو -كما يقول ابن الصلاح- يبعد الإسناد من الخلل، لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلـــل مـــن جهـــته سهواً أو عمداً، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل.[1] ولأجل هذه الفائدة في العلو حرص المحدثون على الرحلة في طلب العلـــم، للحـــصول على الأسانيد العالية. ويقول الإمام أحمد: طلب العلو في الإسناد سنة عن الأئمة السالفين، ولهذا فقد طوف الإمام أحمد في الأمصار للطلب من أئمة الحديث.

الأســـانيد العالـــية في المسند: روى الإمام أحمد عدداً من الأحاديث العالية، وهـــي ثلاثـــياته، أي الأحاديث التي بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة رواة، وهي أعلى أسانيد في المسند، وتبلغ ثلاثياته (331) حديثاً، وقد جمعها الإمام محـــب الـــدين إسماعيل بن عمر المقدسي (ت613هـــ)، ثم شرحها الشيخ العلامة محمـــد بـــن أحمد السفاريني (ت1188هـــ)، وسماه: نفثات صدر المُكمَد وقرّة عين المـــسعد بـــشرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد، وطبع هذا الشرح في مجلدين بالمكتب الإسلامي في بيروت سنة (1961م).

ومـــن ثلاثـــياته: قال الإمام أحمد: حدثنا سفيان، عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضب؟ فقال: لا أكله ولا أحرمه.[2]

الأســـانيد الـــنازلة في المسند: قد يروي الإمام أحمد سنداً فيه ستة رواة أو سبعة، إلا أن هذا قليل.

ومـــن أمـــثلة الإسناد الذي فيه ستة رواة، ما جاء في مسند ابن مسعود، قال: حدثنا عبد الصمد، حدثنا هشام، عن قتادة، عن الحسن، عن عمران بن حصين، عن

---

[1] مقدمة ابن الصلاح، ص231.

[2] المسند 9/2 و10.

ابـــن مـــسعود، قـــال: تحدثنا ليلة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أكرينا الحديث، ثم رجعنا إلى أهلنا ... الحديث.[1]

ومـــن أمثلة الإسناد الذي فيه سبعة رواة، ما جاء في مسند أبي بكر الصديق، قال: حدثنا إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، حدثني النضر بن شميل المازني، حدثنا أبو نعامـــة، حدثنا أبو هنيدة البراء بن نوفل، عن والان العدوي، عن حذيفة بن اليمان، عن أبي بكر قال: أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فصلى الغداة ... الحديث.[2]

أمـــا أنـــزل إســـناد للإمام أحمد في المسند، فهو إسناد تساعي، وهو الإسناد الوحـــيد في المسند، قال الغمام أحمد: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن زائدة، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن الربيع بن خثيم، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الـــرحمن بن أبي ليلى، عن امرأة من الأنصار، عن أبي أيوب، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن... الحديث.[3]

رواه الذهبـــي فـــي معجم الشيوخ من طريق الإمام أحمد، ثم قال: هذا حديث صـــالح الإسناد، من الأفراد، ولا نعلم حديثاً بين أحمد بن حنبل فيه بين النبي صلى الله علـــيه وســـلم تـــسعة أنفس سواه، وهو مما اجتمع في سنده ستة تابعيون يروي بعضهم عن بعض، وهذا لا نظير له.[4]

العاشر: إحصاء عام للأحاديث، والصحابة، والشيوخ في المسند:

أولاً- عدد أحاديث المسند:

اخـــتلف فـــي عدد أحاديث المسند اختلافاً كثيراً، فمن قائل: أنها ثلاثون ألف حديث،[5] ومن قائل: أربعون ألف حديث،[6] وقال ابن عساكر: والكتاب كبير العدد

---

[1] المسند 421/1 ومعنى (أكرينا الحديث): أي أطلناه وأخرناه.
[2] المسند 4/1-5.
[3] المسند 418/5.
[4] معجم الشيوخ للذهبي 289/2.
[5] انظر: مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، ص191.
[6] خصائص المسند، ص23.

والحجم، مشهور عند أرباب العلم، تبلغ عدد أحاديثه: ثلاثين ألفاً سوى المعاد، وغير ما ألحق به ابنه عبد الله من عالي الإسناد.[1]

وقـــال الأســـتاذ أحمد شاكر: هو على اليقين أكثر من ثلاثين ألفا، وقد لا يبلغ الأربعين ألفاً.[2]

وجاء في دائرة المعارف الإسلامية بأنها بين (28) إلى (29) ألف حديث.[3]

وقـــام الدكتور عام حسن صبري بعدّ أحاديثه حديثاً حديثاً، فوجدها (28141) حديثاً بالمكرر وبزيادات عبد الله في المسند.[4]

ويحتوي المسند على أحاديث متكررة بالإسناد والمتن في أماكن مختلفة، ومن أمثلـــته، أنه روى في مسند ابن عمر حديثاً من طريق عبد الملك بن عمرو العقدي، قال[5]: حدثنا هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عمر قال: سمعت رســـول الله صـــلى الله علـــيه وسلم يقول: من نزع يداً من طاعة الله فإنه يأتي يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وهو مفارق للجماعة فإنه يموت ميتة جاهلية، ثم رواه في مكان آخر بنفس الإسناد والمتن.[6]

وينفـــي ابن عساكر أن يكون هذا التكرار من عمل الإمام أحمد، فقال: ولست أظـــن ذلك إن شاء الله وقع من جهة أبي عبد الله رحمه الله، فإنه محله في هذا العلم أوفى، ومثل هذا على مثله لا يخفى، ثم يبرر ذلك بسببين:

الأول: أن الإمـــام أحمد عاجلته المنيّة ولما يعمل على ترتيبه، لذلك لما أحس الإمام بدنو أجله أسرع بقراءته على أهل بيته.

---

[1] ترتيب أسماء الصحابة، ص30.

[2] مقدمة المسند 23/1.

[3] دائرة المعارف الإسلامية.

[4] معجم شيوخ الإمام أحمد، ص10.

[5] المسند 83/2.

[6] المسند 154/2.

الثاني: أن هذا قد يكون ناتجاً من رواة الكتاب كالقطيعي مثلاً.[1]

وقــد تبين بعد البحث والتتبع أن هذا التكرار له فوائد حديثية تتعلق بالأسانيد والمتون، وإليك ذكرها مع ذكر مثال لكل فائدة:

1- لفائدة العلو في الإسناد:

ومــن أمثلته، ما جاء في 228/1، قال: حدثنا يحيى، عن ابن جريج، أخبرني عمــرو بــن دينار أن أبا الشعثاء أخبره أن ابن عباس أخبره: أنه سمع رسول الله صــلى الله عليه وسلم يخطب وهو يقول: من لم يجد إزاراً ووجد سراويل فليلبسها ... الحديث.

وكرره في 215/1، بسند عال، فقال: حدثنا هشيم، أنبأنا عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد ...الخ.

2- بيان الاختلاف في لفظ الروايات:

ومــن أمثلته،[2] أنه روى حديثاً عن سريج بن النعمان، عن فليح، عن نافع، عــن ابن عمر، أنه كان يرمل ثلاثة أشواط من الحجر إلى الحجر، ويمشي أربعة، ويخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله.

ثــم رواه فــي مكان آخر عن يونس، قال[3]: حدثنا فُليح، عن نافع، عن ابن عمــر قــال: سعى النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أطواف، ومشى أربعة في الحج والعمرة.

فقد كرر الحديث بسبب الاختلاف في لفظ (ثلاثة أشواط) أو (ثلاثة أطواف).

---

[1] ترتيب أسماء الصحابة، ص33.

[2] المسند 114/2.

[3] المسند 125/2.

3- بيان الاختلاف في رفعه ووقفه:

ومـــن أمثلته أنه روى حديثاً، فقال[1]: حدثنا حسين بن محمد، حدثنا جرير بن حـــازم، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن حنظلة غسيل الملائكة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: درهم ربا يأكله الرجل وهو يعمل أشد من ستة وثلاثين زنية.

ثم رواه موقوفاً من طريق وكيع، عن سفيان، عن عبد العزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة، عن حنظلة بن راهب، عن كعب قال: فذكره من قوله.

4- لأجل زيادة في لفظ أحد الطريقين أو الطرق:

ومـــن أمثلته، أنه روى حديث أنس بن سيرين عن ابن عمر: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل مثنى مثنى، ثم يوتر بركعة من آخر الليل.[2]

ثـــم رواه في مكان آخر عن أنس عن ابن عمر بأتم منه، وفيه سؤاله إياه عن رجـــل أوصى بماله في سبيل الله أينفق منه في الحج؟ وسؤاله أيضاً عن رجل تفوته ركعـــة مـــع الإمام فسلم الإمام، أيقوم إلى قضائها قبل أن يقوم الإمام؟ وكذلك سؤال عن رجل يأخذ بالدين أكثر من ماله؟.[3]

5- بيان الاختلاف في رجال الإسناد:

ومن أمثلته،[4] أنه روى في حديثا عن وكيع، قال: حدثنا بشير بن سلمان، عن سيار أبي الحكم، عن طارق، عن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من نزلت فاقة، فأنزلها بالناس كان قمنا من أن لا تسد حاجته... الحديث.

ثـــم رواه بعده عن عبد الرزاق، قال: أخبرنا سفيان، عن بشير أبي إسماعيل، عن سيار أبي حمزة، فذكره.

---

(1) المسند 225/5.

(2) المسند 45/2، 78/2.

(3) المسند 49/2.

(4) المسند 442/1.

قـــال الإمام أحمد: وهو الصواب، سيار أبو حمزة، قال: وسيار أبو الحكم لم يحدث عن طارق بن شهاب بشيء.

ثانياً- عدد الصحابة المخرّجة أحاديثهم في المسند:

ذكـــر أبـــو موســـى المديني عدد الصحابة الرواة في المسند، فقال: فأما عدد الصحابة فنحو سبعمائة رجل ومن النساء مائة ونيّف...الخ.[1]

وقـــال ابـــن الجزري: وقد عددتهم فبلغوا ستمائة ونيفاً وتسعين سوى النساء، وعددت النساء فبلغن ستاً وتسعين، واشتمل المسند على نحو ثمانمائة من الصحابة، سوى ما فيه ممن لم يسم من الأبناء والمبهمات وغيرهم.[2]

وقام الدكتور عامر حسن صبري بحصر عدد الصحابة والصحابيات، فبلغوا: 746، وعدد المبهمين من الصحابة والصحابيات: 307.[3]

ثالثاً- عدد شيوخ الإمام أحمد في المسند:

روى الإمـــام أحمد في المسند عن أشهر أئمة الحديث والرواية، وبلغ عددهم فيه (292) شيخاً، تتراوح أحاديثهم بين الآلاف، والمئات، والعشرات، والآحاد.

والمكثرون منهم في المسند سبعة، هم على التوالي:

1- عفان بن مسلم البصري نزيل بغداد (ت219): 1982 حديثاً.

2- وكيع بن الجراح الكوفي (ت197): 1895 حديثاً.

3- محمد بن جعفر، المعروف بغُندَر البصري (ت192): 1764 حديثاً.

4- عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت211): 1561 حديثاً.

5- يحيى بن سعيد القطان البصري (ت198): 1331 حديثاً.

6- يزيد بن هارون الواسطي (ت206): 1280 حديثاً.

7- عبد الرحمن بن مهدي البصري (ت198): 1038 حديثاً.

---

[1] خصائص المسند، لأبي موسى المديني، ص33.

[2] المصعد الأحمد لابن الجزري، ص34.

[3] مقدمة ترتيب أسماء الصحابة لابن عساكر، ص16.

وعـــدد الأحاديث التي رووها (10851) حديثاً، وهي تشكل نسبة 38.56% من عدد أحاديث المسند، أي أكثر من ثلث أحاديث المسند، ومما يلاحظ عليهم أنهم مـــن كبار الأئمة الحفاظ، وكلهم من رواة كتب السنة المشهورة، ومنها الكتب الستة، وهـــذا يـــدل على تحري الإمام أحمد في الرواية، وأخذه الحديث من الثقات الإثبات الذين لا توجد في روايتهم ضعف.[1]

الحادي عشر: رواية المسند

علـــى الـــرغم من شهرة المسند واعتناء الأمة به فإنه لم يرو إلا من طريق عـــبدالله بـــن أحمد، وتفسير ذلك يرجع إلى أن الإمام أحمد قطع الرواية قبل تهذيب المسند وقبل وفاته بثلاث عشرة سنة، ولهذا لم يسمعه غير أهل بيته، كما قال حنبل بـــن إســـحاق –ابن عم الإمام أحمد–: جمعنا الإمام أحمد أنا وصالح وعبدالله، وقرأ علينا المسند، وما سمعه منه غيرنا.[2]

وقـــد وصـــل المسند إلينا بطريق عبد الله بن أحمد، وعنه: أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي، وعنه: الحسن بن علي الجوهري...الخ.[3]

فأما عبد الله فهو أبو عبد الرحمن بن الإمام أحمد، الإمام الحافظ الحجة، ولد ســـنة (213)، وتوفـــي سنة (290)، طلب الحديث في حداثته، وقد أثنى عليه والده فقال: إن أبا عبد الرحمن وعى علماً كثيراً، وقال الخطيب البغدادي: كان ثقة فهماً.

وأما القطيعي، فهو أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك البغدادي، كان ثقة مأموناً، زاهداً مستجاب الدعوة، مات سنة (368).

وأمـــا الجوهـــري، فهـــو مسند الآفاق أبو محمد الحسن بن علي بن الحسن البغدادي الجوهري المُقنّعي، الإمام المحدث الثقة، مات سنة (454)، وقد عاش نيفاً وتسعين سنة.

---

[1] انظر: معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند، للدكتور عامر حسن صبري، ص75.

[2] المصعد الأحمد لابن الجزري، ص21.

[3] انظر: المصدر السابق نفسه.

الثاني عشر: عناية الأمة بمسند الإمام أحمد:

طبع كتاب المسند لأول مرة في المطبعة الميمنية بالقاهرة سنة (1313)، في ستة مجلدات. وقد اعتنى العلماء به شرحاً وترتيباً وتحقيقاً، وغير ذلك، من أشهر هذه الجهود:

1- ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند، للحافظ أبي القاسم علي بن هبة الله بن عساكر الدمشقي (ت571).[1]

2- ترتيب المسند، للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله بن المحب الصامت (ت789) رتب الصحابة على حروف المعجم، وكذا الرواة عنهم من التابعين ومن بعدهم.[2]

3- أخذ الحافظ إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت774) كتاب المحب الصامت، وضم إليه الكتب الستة ومسند البزار ومسند أبي يعلى الموصلي ومعجم الطبراني الكبير، ورتبها جميعاً على نفس ترتيب المحب للمسند، وسماه جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن.[3]

4- رتبه الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852) على الأطراف، وسماه: إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، ثم ضمه أيضاً مع الكتب العشرة في كتابه: إتحاف السادة المهرة الخيرة بأطراف الكتب العشرة.[4]

5- ترجم لرجاله الحافظ شمس الدين الحسيني (ت765) في كتابه: الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد سوى من ذكر في تهذيب الكمال للمزي.[5]

---

[1] طبع بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري، عن دار البشائر الإسلامية في بيروت، سنة 1409هـ.

[2] توجد منه نسخ خطية في إستنبول ومصر والظاهرية.

[3] طبع في سبعة وثلاثين مجلداً، بتحقيق عبد المعطي قلعجي، عن دار الكتب العلمية في بيروت.

[4] طبع إطراف المسند في تسعة مجلدات، أما إتحاف السارة فقد طبع منه أحد عشر مجلداً في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وينتظر أن يتم في عشرين مجلداً.

[5] طبع أكثر من مرة، وأجود طبعة له هي الطبعة التي حققها عبد الله سرور بن فتح الله، وصدرت في مجلدين عن دار اللواء بالرياض.

6- كما ترجم لرجاله أيضاً الحافظ ابن حجر، معتمداً على كتاب الحسيني وغيره، وذلك في كتابه: تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة.[1]

7- رتبه الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي (ت1373) على الكتب والأبواب، وسماه: الفتح الرباني بترتيب مسند الغمام أحمد بن حنبل الشيباني، فسهل بذلك على طلبة العلم الاستفادة من المسند، ثم عاد وشرحه وخرج أحاديثه في كتاب سماه: بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني، طبعه في حاشية الفتح الرباني.

8- اعتنى به الشيخ أحمد محمد شاكر (ت1378) فحققه وشرح غريبه وخرج أحاديثه وحكم عليها صحة وضعفاً، ثم صنع له فهارس علمية تكشف عن مضامين المتون والأسانيد. وقد توفي قبل أن يكمله إذ بلغ الربع تقريباً.

9- يقوم الشيخ شعيب الأرناؤوط وغيره بتحقيق المسند على نسخ كثيرة، وبتحقيق علمي مميز، وقد صدر منه خمسة عشر مجلداً، وينتظر أن يتم في ثلاثين مجلداً تقريباً.

---

[1] طبع مراراً في مصر والهند، وصدرت له طبعة متقنة بتحقيق الدكتور إكرام إمداد الله، عن دار البشائر الإسلامية.

المبحث الثاني

المصنفات

تعريفها:

هي الكتب الحديثية التي عُنيت بجمع الأحاديث النبوية، وما جاء من أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم.

إن المصنفات تعنى بالدرجة الأولى بما أثر عن الصحابة والتابعين، فهي سجل حافل لأقوالهم وأفعالهم وأخبارهم.

ويوجد في هذه الكتب زيادات كثيرة على الكتب الستة، وقد استفاد منها أصحاب الكتب الستة وغيرهم في تأليف كتبهم.

منهجها:

يمكن أن نبين ذلك بما يلي:

1- ترتيب الأحاديث والآثار على الموضوعات، فتبدأ غالباً بكتاب الطهارة، ثم الصلاة، ثم بقية العبادات، ثم الجنائز، ثم البيوع، ثم بقية الموضوعات الفقهية، كما تضمنت أيضاً كتباً أخرى، مثل كتاب الدعاء، وكتاب فضائل القرآن، وكتاب الفضائل، وكتاب الفتن، وكتاب الزهد...الخ.

2- لم تقتصر على الصحيح فقط، وإنما نجد فيها الصحيح -هو كثير- وكذلك الحسن والضعيف، بل المتروك والموضوع في بعض الأحيان.

أهم المصنفات:

أشهر المصنفات التي وصلتنا: مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة، وفيما يلي نبذة عنهما:

المطلب الأول

مصنف عبد الرزاق

التعريف بمؤلفه:

هو عبد الرزاق بن همام بن نافع أبو بكر الحميري الصنعاني.

ولد في اليمن سنة (126) تقريباً، ثم رحل في طلب العلم إلى الحجاز، والعراق، والشام، ولقي كبار علماء عصره، وأخذ عنهم.

حدث عن معمر بن راشد، ولازمه سبع سنين، حتى كاد أن يحفظ أغلب حديثه، وروى عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، والأوزاعي، ومالك بن أنس، وإسرائيل بن يونس، وسفيان بن سعيد الثوري، وغيرهم.

حدث عنه: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وإسحاق بن منصور الكوسج، وعليه بن المديني، ويحيى بن معين، وآخرون.

ثناء العلماء عليه: كان عبد الرزاق حافظاً كبيراً، صاحب تصانيف، أثنى العلماء على ضبطه وعدالته، وأحاديثه مخرجة في الصحاح والسنن والمساند وغيرها، وقد وثقه الإمام أحمد وعلي بن المديني وابن معين وغيرهم، وقال ابن حبان: كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر.

مآخذ علماء عليه: تكلم فيه بعض العلماء لأمرين:

الأول: أن له أوهاماً في الحديث، وهي مغمورة في بحر علمه، فمن ذا الذي لا يخطئ؟!

قال الذهبي: احتج به كل أرباب الصحاح، وإن كان له أوهام مغمورة، وبكل حال، نستغفر الله لنا ولعبد الرزاق، فإنه مأمون على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الثاني: التشيع، وهذا أيضاً ليس بشيء، لأن التشيع في عرف المتقدمين هو حب علي رضي الله عنه، مع تقديم الشيخين عليه والاعتراف بحقهما في الخلافة والفضل، قال عبد الرزاق: والله ما انشرح صدري قط أن أفضل علياً على أبي بكر

وعمر، رحم الله أبا بكر وعمر وعثمان، من لم يحبهم فما هو بمؤمن، وأوثق أعمالي حبي إياهم.

مؤلفاته: ذكر العلماء أنه صنف الكتب الكثيرة، ومنها: المصنف، والتفسير والأمالي -وهي مطبوعة- وكتاب الصلاة، ومنه نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق.

التعريف بمصنف عبد الرزاق:

1- رتب الأحاديث على الكتب والأبواب الفقهية، فبدأ بكتاب الطهارة، ثم كتب الحيض، فكتاب الصلاة، وفيه: كتاب الجمعة، وكتاب صلاة العيدين، وكتاب فضائل القرآن، ثم ذكر الكتب التالية: الجنائز، الزكاة، الصيام، العقيقة، الاعتكاف، المناسك، المغازي، أهل الكتاب، النكاح، الطلاق، البيوع، الشهادات، المكاتب، الإيمان والنذور، الولاء، الوصايا، المواهب، الصدقة، المدبّر، الأشربة، العقول، اللقطة، الفرائض، أهل الكتابين، ثم ختمه بكتاب الجامع.

2- أدخل في هذه الكتب عشرات من الأبواب التي تكشف عن مضامين الموضوع، فلما ذكر على سبيل المثال كتاب الصيام أدرج فيه هذه الأبواب: باب متى يؤمر الصبي بالصيام، باب لاصيام، باب فضل ما بين رمضان وشعبان، باب أصبح الناس صياماً وقد رُئي الهلال، باب كم يجوز من الشهود على رؤية الهلال، باب القول عند رؤية الهلال، باب المسافر يقدم في النهار والحائض تطهر في بعضه، باب النصراني يسلم في بعض شهر رمضان، باب الطعام والشراب من الشك ...الخ.

ويظهر من هذا أن الإمام عبد الرزاق رتب كتابه ترتيباً حسناً، وكان بذلك قدوة لكثير ممن جاء بعده كالبخاري ومسلم وأصحاب السنن وغيرهم.

3- ذكر آراء وفتاوى كثير من مشايخه، وبذلك حفظ لنا أقوالهم من الضياع، ومن مشايخه الذين ذكر آرائهم: سفيان بن سعيد الثوري، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريح، ومعمر بن راشد.

وإليك أمثلة لهذه الفتاوى:

أ- قال في كتاب الطهارة، باب نزع الخفين بعد المسح: سمعت الثوري يقول في الذي ينزع إحدى خفيه، قال: يغسل قدميه كلتيهما أحب إلينا.[1]

ب- قال في كتاب الطهارة، باب وضوء الرجال والنساء جميعاً: عن ابن جريج قال: لا بأس أن يتوضأ الرجال والنساء معاً، غنما هنّ شقائقكم وأخواتكم وبناتكم وأمهاتكم.[2]

جـ- وقال في كتاب الزكاة: كان معمر يكره أن يستحلف أحد بالمصحف.[3]

4- كما حفظ لنا هذا الكتاب الكثير من أقوال الصحابة والتابعين، فمن الصحابة: الخلفاء الراشدون، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وعائشة، وغيرهم.

ومن التابعين: إبراهيم النخعي، والحسن البصري، والحكم بن عتيبة، وسعيد بن جبير، وسعيد بن المسيب، وطاوس بن كيسان، وعبيدة السلماني، وعروة بن الزبير، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وعلي بن الحسين زين العابدين، وعمر بن عبد العزيز، وعمرو بن دينار، وقتادة بن دعامة، ومجاهد بن جبر، ومحمد بن سيرين، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وميمون بن مهران، وغيرهم.

5- روى عدداً من الأحاديث الزائدة على الكتب الستة،[4] ولكنه لم يتقيد بالصحة، وإنما روى أيضاً الضعيف، كالمراسيل، وروى كذلك عن المبهمين والمجاهيل، كما أنه روى عن بعض الضعفاء والمتروكين، مثل: إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي، وثوير بن أبي فاختة، وجابر بن يزيد الجعفي، وجويبر بن سعيد،

---

[1] مصنف عبد الرازق 218/1.

[2] المصنف 75/1.

[3] المصنف 150/4.

[4] قام بعض طلبة كلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية بالرياض باستخراج زوائد المصنف على الكتب الستة مرتبة على الأبواب كمنهج الهيثمي في مجمع الزوائد.

وعـبد الله بن زياد بن سمعان، وعبد الكريم بن أبي المخارق، وليث بن أبي سليم، ومحمد بن السائب الكلبي، ويزيد بن أبي زياد، وغيرهم.

6- قـام بشرح بعض الألفاظ الغريبة، فمن ذلك: أنه لما روى حديث القلتين، قال: والقلتين قدْر الفرق.[1]

ومـن ذلـك أنه روى أثراً عن عبد الكريم بن مالك أنه قال: كان يُنهى أن لا يُغلـق بـاب الحائط يوم يجدّ النخل، ويقطف العنب، من أجل المساكين، يأكلون ما يـسقط مـن النخل والعنب، ولا يخلي بينهم ما يسقط كله، ولكنهم يتركن حتى يأخذ الإنـسان الهـائم الحب، كذلك يتركون وما يسقط من السنبل بعد الذي يُجازون منه بالمعروف... الخ، ثم قال عبد الرزاق: الهائم: المجهود، يجازون: يعطون.[2]

طباعة الكتاب:

طـبع مـصنف عبد الرزاق بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، في أحد عـشر مجلداً، ومعه كتاب الجامع للإمام مَعْمر بن راشد، رواية الإمام عبد الرزاق، ويقـع الجامـع فـي المجلد الحادي عشر وبعض من المجلد العاشر، وقام المكتب الإسـلامي فـي بيروت بطبعه، وقد ألحق الناشر في آخره مجلداً لفهارس الكتاب، تـشمل: فهرسـاً للأحاديث، وفهرساً للألفاظ الفقهية، وفهرساً للأعلام. وبذلك سهّل على الباحث الرجوع إلى كتاب مصنف عبد الرزاق.

---

[1] المصنف 79/1.

[2] المصنف 146/4-147.

المطلب الثاني
مصنف ابن أبي شيبة

التعريف بالمؤلف:

هو الإمام أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي الكوفي.

طلب العلم وهو صبي، وأكبر شيخ له هو شريك بن عبد الله القاضي، وسمع من شيوخ عصره، كأبي الأحوص سلام بن سليم، وعبد الله بن المبارك، وجرير بن عبد الحميد، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن إدريس الأودي، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم.

وكان بحراً من بحور العلم، ويضرب به المثل في قوة الحفظ، وكان من أقران الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه ويحيى بن معين وعلي بن المديني في السن والحفظ، قال الخطيب البغدادي: كان أبو بكر متقناً حافظاً مصنفاً.

روى عنه: الشيخان، وأبو داود، وابن ماجه، وأحمد بن حنبل -وهو من أقرانه- وأبو زرعة الرازي، وبقي بن مخلط الأندلسي، ومحمد بن وضاح الأندلسي، والحسن بن سفيان النسوي، وآخرون.

توفي هذا الإمام في المحرم سنة خمس وثلاثين ومائتين.

وقد صنف مؤلفات كثيرة، منها المصنف -وسيأتي الكلام عليه- والمسند، وما زال مخطوطاً، منه نسخة ناقصة في مكتبة أحمد الثالث بإستنبول، والتفسير، وقد فقد، وتوجد منه بعض النقول في الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي، وفي تفسير ابن كثير، وله مؤلفات أخرى.

التعريف بمصنف ابن أبي شيبة:

لا يوجد هناك فرق كبير بين مصنف عبد الرزاق ومصنف ابن أبي شيبة من حيث الترتيب، ومن حيث المادة أيضاً، فقد رتب ابن أبي شيبة المصنف على الكتب الفقهية، ووضع لها أبواباً تكشف مضامين الأحاديث والآثار التي رواها، وقد تابع

فـــي ذلك عبد الرزاق، إلا أن مصنف عبد الرزاق أكثر ترتيباً وأقل أبواباً، فقد نجد فـــي مـــصنف ابـــن أبـــي شيبة بعض الكتب التي تفتقر إلى الترتيب، ككتاب الفتن والأمراء والزهد، كما أننا نجد بعض الأبواب في غير مظنتها.

ومـــن الأمور التي تابع فيها مصنف عبد الرزاق أنه ذكر آراء وفتاوى كثير من الصحابة والتابعين، وشيئاً من حياتهم وأخبارهم.

كمـــا أنـــه لـــم يتقيد بالصحيح، وإنما روى أيضاً الحسن والضعيف والمنكر والمتروك، شأنه في ذلك كشأن عبد الرزاق في مصنفه.

وتوجد فيه أيضاً بعض الأحاديث الزائدة على الكتب الستة.[1]

ومما يلاحظ على مصنف ابن أبي شيبة أنه لم يتدخل في شرح أو تعليق كما فعل عبد الرزاق في مواضع من مصنفه.

طباعة الكتاب:

مـــن المـــصنف خمسة أجزاء قديماً بالهند، وهي طبعة غير جيدة، فليس فيها تـــرقيم ولا مراجعة ولا تصحيح ولا تخريج، ثم قامت الدار السلفية بالهند، بتصوير هذه الطبعة وإكمال ما تبقى من المصنف، فجاء في ستة عشر مجلداً.

---

[1] قـــام أحـــد طلـــبة قسم الدراسات العليا بجامعة أم القرى باستخراج زوائده على الكتب الستة، وذلك للحصول على درجة الدكتوراه.

المبحث الثالث

المعاجم

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريفها، وطريقة ترتيبها، وفوائدها.

المطلب الثاني: أهم المعاجم التي وصلت إلينا.

المطلب الثالث: مرادفات لفظ معجم عند المحدثين.

المطلب الأول

تعريفها، وطريقة ترتيبها، وفوائدها

المعجم لغة: كلمة من ذوات الأضداد، تستعمل بمعنى الإبهام، يقال: أعجم أي أبهم، وتستعمل للتبيين والإيضاح، يقال: أعجمتُ الكتاب، أي أزلت استعجامه، وتعجيم الكتاب، تنقيطه، لكي تستبين وتتضح.[1]

أما **في اصطلاح المحدثين**، فهو: الكتاب الذي يذكر فيه المؤلف شيخه الذين روى عنهم، مرتبين على حروف المعجم، ويذكر ما رواه كل واحد منهم من الأحاديث والآثار، وقد يذكر المؤلف شيئاً من أخبار شيوخه ورحلاتهم وتاريخ وفاتهم وغير ذلك من الفوائد.

وقد وضع لفظ المعجم في الأصل لكتب اللغة، المرتبة حسب حروف المعجم، مثل تهذيب اللغة، والقاموس المحيط للفيروز أبادي وغيرهما من كتب اللغة.

ثم استعيرت لفظ المعجم لأنواع شتى من المصنفات، منها:

1- الكتب التي تضم أسماء البلدان، مثل: معجم ما استعجم للبكري، ومعجم البلدان لياقوت الحموي.

---

[1] تهذيب اللغة 392/1، وتاريخ العروس 390/8.

2- الكتب التي تضم أسماء الأدباء، مثل: معجم الآباء لياقوت الحموي.

3- الكتب التي ترتبْ الحديث على أسماء الصحابة الرواة كمعجم الطبراني الكبير، وتشبه هذه الكتب المسانيد إلى حد كبير.

4- الكتب التي تستعمل للكشف عن الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية بمعرفة لفظ منها، مثل: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، من وضع جماعة المستشرقين.

5- الكتب التي تضم أسماء المصنفين، مثل: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة.

6- ومنها: معاجم الشيوخ، وهي التي تهمنا في هذه الدراسة.

طريقة ترتيب المعجم:

1- الأحاديث مرتبة على أسماء شيوخ المؤلف، كما أنها لا تقتصر على الأحاديث الصحيحة فقط.

2- جمعت أسماء شيوخ المؤلف، مع ذكر أنسابهم وألقابهم، مع الإشارة إلى أخبارهم ورحلاتهم، والإشارة أحياناً إلى منزلتهم من حيث التوثيق والتضعيف.

فوائد المعجم:

إن معاجم الشيوخ ساهمت في بناء المكتبة الحديثية، ولاسيما فيما يتعلق بعلم الرجال، كما أنها تعد من المصادر المهمة لكثير من رواة الحديث، فإن الذين دونوها تحدثوا فيها عن شيوخهم المباشرين أو عن شيوخ شيوخهم، وذكروا أسماءهم وأنسابهم وشيئاً من أخبارهم. كما أنها لم تخل من فوائد تتعلق بالتوثيق والتضعيف، وبعلم الجرح والتعديل، إضافة إلى رواية بعض الأحاديث التي رووها، وخاصة تلك الأحاديث التي تفردوا بها ولم ترو إلا من طريقهم.

المطلب الثاني
أهم المعاجم التي وصلتنا

ألف كثير من العلماء في هذا النوع من التأليف، وفي هذا يقول الصفدي: أما كتب الجرح والتعديل والأنساب، ومعاجم المحدثين، ومشيخات الحفاظ والرواة، فإنها شـــيء لا يحصره حد، ولا يقصره عد، ولا يستقصيه ضبط، ولا يستدنيه ربط لأنها كاثرت الأمواج أفواجاً.[1]

وسنذكر بعض المعاجم التي وصلتنا، مع ذكر تعريفاً موجزاً عنها[2]:

1- معجم شيوخ أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت307):

ذكر في معجمه (274) شيخاً من مشايخه الذين روى عنهم مباشرة، ورتبهم علـــى حروف المعجم، وبدأ بمن اسمه محمد تبركاً باسم النبي صلى الله عيله وسلم، ثم باب الألف، ثم الباب إلى بقية حروف الهجاء.

وهـــو يذكر اسم الشيخ، واسم أبيه، وجده، وما اشتهر به من كنية أو لقب أو نـــسبة، ثـــم يـــروي لكل شيخ حديثاً أو حديثين، (وتناول خمسة من شيوخه بالجرح والتعديل، ضعف ثلاثة ووثق اثنين).[3]

2- معجـــم الإمـــام المحدث الزاهد أبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي البصري (ت340):

ذكـــر (336) شيخاً، مرتبين على حروف المعجم، وبدأ المحمدين، ثم حرف الألـــف ثـــم الباء إلى آخر الحروف. وذكر اسم شيخه واسم أبيه وجده وكنيته، وقد

---

[1] الوافي بالوفيات 55/1.

[2] قـــام الدكـــتور أحمد ميرين -رحمه الله- بذكرها والتعريف بها، وذلك في مقدمته لمعجم شيوخ ابن الأعرابي، ص89، وقد استفدنا من بعض ما ذكره.

[3] من كلام محقق معجم ابن الأعرابي، وينبغي أن نشير إلى أن معجم أبي يعلى طبع طبعتين، الأولى في باكستان بتحقيق الأستاذ إرشاد الحق الأثري، والطبعة الثانية بتحقيق الأستاذ حسين الأسد، عن دار المأمون بدمشق.

يذكـــر مكان سماعه من شيخه، كما أنه قد يذكر أحياناً تاريخ سماعه منه، ثم أورد لكل شيخ رواية أو أكثر من مروياته.[1]

3- المعجم الصغير، للإمام الحافظ سليمان بن أحمد الطبراني (ت360):

رتب أسماء شيوخه على حروف المعجم، وبدأ بباب الألف ومن اسمه أحمد، مراعياً الحرف الأول فقط، فقدّم أحمد على إبراهيم، وإسماعيل على إسحاق وهكذا.

وبلـــغ عدد شيوخه (1167) شيخاً،[2] وهو يذكر اسم الشيخ واسم أبيه وكنيته ولقبه ونسبه، وختم معجمه بذكر شيوخه من النساء، وعددهن خمسة، وقد يذكر اسم البلد الذي سمع فيه الحديث من هذا الشيخ، وربما ذكر السنة التي سمع فيها.

وبـــدأ كتابه بمقدمة، قال فيها: هذا أول كتاب فوائد مشايخي الذين كتبت عنهم بالأمصار، وخرجت عن كل واحد منهم حديثاً واحداً، وجعلت أسماءهم على حروف المعجم.

وهـــو يـــروي لكـــل شـــيخ حديثاً أو أكثر من حديث، ويحرص على رواية الأحاديث التي وقع فيها تفرد من بعض الرواة.[3]

4- المعجم الأوسط للطبراني أيضاً:

وقـــد رتب شيوخه على حروف المعجم، كالمعجم الصغير، إلا أنه يروي فيه عـــن كـــل شـــيخ عدداً من الأحاديث قد تصل إلى تسعين حديثاً، ويغلب على هذه الأحاديث التفرد، فهذا المعجم هو كتاب لغرائب الأحاديث وإفرادات الرواة، وبلغت الأحاديث فيه (9489) حديثاً.

---

[1] طبع قسم من هذا المعجم، بتحقيق الدكتور أحمد ميرين البلوشي رحمه الله تعالى، في مجلدين.

[2] إحصاء قام به الدكتور أحمد ميرين في مقدمته لمعجم ابن الأعرابي.

[3] طـــبع المعجم أكثر من طبعة ومنها طبعة بتحقيق محمد شكور محمود، في مجلدين، وصدر عن دار عمار والمكتب الإسلامي.

قال لذهبي: ومن تواليفه المعجم الأوسط على مشايخه المكثرين، وغرائب ما عـنده عن كل واحد، يكون خمسة مجلدات، وكان الطبراني يقول عن الأوسط: هذا الكتاب روحي.[1]

5- معجـم الإمـام أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجرجاني (ت371):

افتـتح معجمـه بمقدمـة، بـيّن فيها هدفه من تأليفه ومنهجه فيه، فقال: إني استخرت الله عز وجل في حصر أسامي شيوخي الذين سمعت منهم، وكتبت عنهم، وقـرأت عليهم الحديث، وتخريجها على حروف المعجم ليسهل على الطالب تناوله، وليـرجع إلـيه في اسم إن التبس أو أشكل، والاقتصار منهم لكل واحد على حديث واحـد يستغرب، أو يستفاد، أو يُستحسن، أو حكاية، فيضاف إلى ما أردته من ذلك جمـع أحاديـث تكـون فوائد في نفسها، وأبين حال من ذممت طريقه في الحديث، بظهـور كذبـه فـيه، أو اتهامه به، أو خروجه عن جملة أهل الحديث للجهل به، والـذهاب عنه. وافتتحت ذلك بأحمد ليكون مفتتحه باسم النبي صلى الله عليه وسلم تيمناً به، وليصلح لي به الابتداء بالألف من الحروف المعجمة.

---

[1] سير أعلام النبلاء 122/16.

وقد طبع هذا المعجم طبعتين، الأولى بتحقيق الدكتور محمود الطحان عن دار المعارف بالرياض، والطـبعة الثانـية للكتاب بتحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، عن دار الحرمين بالقاهرة، وهذه الطبعة أجود من الأولى، وقام المحققان بوضع فهارس للصحابة ولشيوخ الطبراني وللأحاديث التي وقع فيها تفرد، وجاء الكتاب في الطبعتين في عشرة مجلدات.

وقـام الإمـام أبو الحسن الهيثمي (ت807) بإفراد زوائد هذا المعجم الصغير، في كتابه المسمى: مجمع البحرين في زوائد المعجمين، ورتبها على الأبواب الفقهية، وطبع الكتاب في تسعة مجلدات.

ملاحظـة: للإمـام الطبرانـي معجم آخر، هو المعجم الكبير، وهو ليس ملحقاً بالمعاجم من حيث التـرتيب، وإنمـا رتـبه مؤلفه على أسماء الصحابة الرواة، فهو يدخل في المسانيد، ويحتوي هذا المعجـم على (21547) حديثاً، وقد طبع في بغداد بتحقيق حمدي السلفي في 25 مجلداً، مع نقص خمسة مجلدات منه متفرقة.

وبـــدأ بمن اسمه أحمد من شيوخه، ثم من اسمه: محمد، ثم إبراهيم، إلى آخر الحروف، وبلغ عدد شيوخه (407) شيخاً، روى عن كل شيخ حديثاً أو حكاية.[1]

6- معجم شيوخ أبي الحسن محمد بن جُميع الصيداوي (ت402):

بدأ ابن جُميع معجمه بمقدمة قال فيها: هذا ما اشتمل عليه ذكر شيوخي الذين لقيتهم في سائر الآفاق، بمكة، والعراق، وفارس، وأرض اصطخر، والثغور، وديار بكـــر، والشام، ومصر، مرتب ذلك على حروف المعجم، وابتدأنا بمن اسمه: محمد، تبـــركاً بالنبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله، ثم نتبعه باب الألف، ونخرج عن كل واحد منهم حديثاً أو حكاية مستحسنة.

وبلـــغ عـــدد شيوخه الذين ذكرهم في هذا المعجم (387) شيخاً، ورتبهم على حروف المعجم، وقدم المحمدين.[2]

المطلب الثالث

مرادفات لفظ معجم عند المحدثين

تـــتقارب هـــذه اللفظـــة تقـــريباً مـــع مدلـــول أربعة ألفاظ أخرى يستعملها المحدثون،[3] وهي:

اللفظة الأولى: المشيخة

وهـــي تـــشتمل أيـــضاً على ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم أو أجازوه وإن لم يلقهم.[4]

---

[1] طبع هذا المعجم في مجلدين، وحققه الدكتور زيادة محمد منصور.

[2] طبع المعجم بتحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري، عن مؤسسة الرسالة في بيروت.

[3] انظر: دراسة الدكتور محمد بن عبد الكريم لكتاب الغنية في شيوخ القاضي عياض، ص31.

[4] انظر الرسالة المستطرفة للكتاني، ص140.

وصنيع أصحاب المشيخات في إيراد الأحاديث المروية عن شيوخهم، هو مثل صنيع أصحاب المستخرجات، وسنذكر تعريفها وفوائدها لاحقاً.

وأكثر المخرجين للمشيخات يوردون الحديث بأسانيدهم ثم يصرحون بعد انتهاء سياقه غالباً بعزوه إلى البخاري أو مسلم، أو إليهما معاً، مع اختلاف في الألفاظ وغيرها، وهم يريدون بذلك أصله.

ومن المشيخات:

أ- مشيخة أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت597)، وهي مطبوعة بتحقيق محمد محفوظ:

ومنهجه فيه: أنه جعل رقماً مسلسلاً لشيوخه الذين روى عنهم، ويبتدئ بذكر اسم ونسب الشيخ الذي روى عنهم الحديث، بقراءة شيخه، أو بقراءته هو بنفسه، وأحياناً يضبط تاريخ سماع شيخه، كما يضبط في الغالب تاريخ روايته هو باليوم والشهر والسنة، وأحياناً يقتصر على ذكر الشهر بدون بيان لليوم، ويذكر السنة، ثم يسوق الحديث بالإسناد المتصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم يذكر إخراج الشيخين البخاري ومسلم للحديث، أو انفراد أحدهما بإخراجه، ويبين كيفية وقوع الحديث له عالياً.[1]

ومن فوائد هذه المشيخة أنها ذكرت تراجم بعض العلماء في القرن السادس الهجري، من أهل بغداد وبعض الوافدين عليها، إضافة إلى روايتها للأحاديث العالية التي تتصل أسانيدها بالصحيحين أو أحدهما.

ب- مشيخة قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة (ت733)، وقد طبعت في مجلدين، بتحقيق الدكتور موفق بن عبد الله:

وقد رتب المشيخة على حروف المعجم، فذكر اسم الشيخ ونسبه، وكنيته ولقبه، وذكر مكان وزمان وولادة ووفاة الشيوخ، وأضاف إلى ذلك المكانة العلمية

---

[1] من مقدمة محقق المشيخة، ص47.

لـشيوخه، مع بيان رحلاتهم، وذكر عدداً من شيوخهم وتلاميذهم، كما أضاف أيضاً بعـض ملامـح شـيوخه الشخصية، كقوله مثلاً في ترجمة شيخه: عبد الوهاب بن الحسن بن محمد: شيخ جليل فاضل، حسن السمت، جميل السيرة، محمود الطريقة، اشـتغل بـالعلم، ولازم طـريقة العلماء وأهل الدين ...الخ. ثم يورد لشيخه بعض مروياته متصلة الإسناد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم يشير إلى من أخرج هذه الرواية من أصحاب الكتب الستة وغيرهم.

*** اللفظة الثانية: الفهرست**

وهـي فـي الأصل فارسية، ومعناها: الكتاب الذي يجمع فيه الشيخ شيوخه وأساتذته وما يتعلق بذلك.[1]

وتدل على ثلاثة معانٍ:

أ- الكـتاب الـذي يـضم أسماء الكتب والأجزاء والفوائد التي يملك حق روايتها صاحب الفهرست:

ومـن هذه الفهارس: فهرس القاضي ابن عطية الغرناطي المفسر (ت541)، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور محمد أبو الأجفان، ومحمد الزاهي، وفهرس الفهارس والإثبات للشيخ عبد الحين الكتاني (ت1382).

وإلـيك وصفاً موجزاً لفهرس ابن عطية، فقد بدأ في ذكر أسماء شيوخه الذين اتـصل بهـم وأخـذ عنهم والذين أجازوه، ولم يراع في ذكرهم أي ترتيب، وجملة الـشيوخ الـذين ترجمهم ثلاثون شيخاً، وطريقته في ترجمة شيوخه أن يعطي عنهم صـورة واضـحة لحياتهم العلمية كاتصالهم بالشيوخ وطلبهم للإجازة والكتب التي درسوها، أو بعض الوقائع التي وقعت لهم مع بعض العلماء، وقد يتطرق أحياناً إلى حياتهم الشخصية والاجتماعية، ويذكر سنة ولادتهم ووفاتهم، ثم يبدأ في سرد الكتب

---

[1] فهرس الفهارس 40/1.

التي رواها عنهم سماعاً أو قراءة أو مناولة أو إجازة ويذكر أحياناً المكان والزمان، ويذكر كذلك سلسلة السند لبعض الكتب المروية إلى مؤلفيها.[1]

ب- الكتاب الذي يضمن أسماء المشايخ المستفاد منهم:

مثل: الغنية وهو فهرست شيوخ القاضي عياض (ت544)، والمعجم المؤسس للمعجم المفهرس للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت852)، وهو مطبوع في ثلاثة مجلدات بتحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي.

وفيما يلي عرض موجز لفهرست القاضي عياض، فقد افتتح فهرسته بمقدمة مختصرة، بين فيها الدافع إلى تأليفها، ثم شرع في ذكر أسماء شيوخه مبتدئاً بمن اسمه محمد، وبعد انتهائه من تراجم شيوخه المحمدين، انتقل إلى ما تبقى من شيوخه الباقين، مرتباً أسماءهم على الحروف الهجائية، وعدد الشيوخ الذين ذكرهم ثمانية وتسعين شيخاً، وطريقته في الترجمة أنه يذكر اسم الشيخ ونسبه ولقبه وشيئاً من أخباره ومناقبه، ثم يصرح بأسماء الكتب والنصوص التي رواها عنهم سماعاً أو قراءة أو مناولة أو إجازة، ثم يختم الترجمة بحديث أو أثر أو فائدة حديثية أو لغوية أو غير ذلك، مروية عن الشيخ صاحب الترجمة.

جـ- ما يوضع في أول الكتاب أو آخره:

يحدد مواضع أبواب وفصول الكتاب، أو يوضع مستقلاً عنه، ليكشف عن مضامينه، وذلك مثل: كتاب ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج أحاديثهم أحمد بن حنبل في المسند لابن عساكر.

*** اللفظة الثالثة: البرنامج**

وهي كلمة معربة عن كلمة (برنامه) الفارسية، وهي تدل على المعنيين الأول والثاني من معاني الفهرست، وقد شاعت هذه الكلمة عند المغاربة والأندلسيين، ومن البرامج: برنامج القاسم بن يوسف التجيبي السبتي (ت730)، وهو مطبوع بتحقيق

---

[1] من كلام محققا الفهرس، ص45-46.

عــبد الحفــيظ منصور، وبرنامج الوادي آشي التونسي (ت749)، وقد طبع بتحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة.

وإلــيك وصفاً موجزاً لبرنامج التجيبي، فقد ذكر في فاتحته انه اقتدى بفئة من المحدثــين حــيث أن كل واحد منهم او جلهم ألف برنامجاً جمع فيه ما من مروياته افترق، وبين فيه ما له في دواوين العلم من الطرق، فاقتدى بآثارهم، وجمع برنامجاً يضم ما قرأه وسمعه، ثم ذكر أسماء الكتب التي رواها، مع إثبات الأسانيد المختلفة لروايته، فبدأ بذكر الكتب المتعلقة بكتاب الله العزيز، ثم ذكر كتب الحديث المختلفة، ثم ذكر كتب الفقه، ثم ختم البرنامج بكتب اللغة والأدب.

*** اللفظة الرابعة: الثَّبَت -بفتح الأول والثاني-**

وهــو اســم للكــتاب الذي يشتمل على أسماء المشايخ والأعلام الذين لقيهم المؤلــف، وأخذ عنهم، أو أجازوه والكتب التي تلقاها منهم، ومن الأثبات: ثَبَت أبي جعفــر أحمــد بــن علي البلوي الوادي آشي الأندلسي (ت938)، وقد طبع بتحقيق الدكتور عبد الله العمراني، ومنها: ثبت محمد بن سليمان الروداني (ت1094) وهو المسمى: صلة الخلف بموصول السلف، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور محمد حجي، ومــنها أيــضاً: ثبت صالح بن محمد الفُلاّني المسمى: قطف الثمر في رفع الأسانيد للمصنفات والأثر، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري.

المبحث الرابع
الأجزاء الحديثية

وفي مطلبان:

المطلب الأول: تعريفها، وفوائدها، وبيان منهجها.

المطلب الثاني: دراسة لبعض الأجزاء الحديثية.

المطلب الأول
تعريفها، وفوائدها، وبيان منهجها

أ- تعريفها:

الأجزاء جمع جزء، وهو لغة: النصيب والقطعة من الشيء.[1]

أما في اصطلاح المحدثين: فهو الكتاب الذي يضم أحاديث مروية عن رجل واحد، سواءً كان ذلك الرجل في طبقة الصحابة أو من بعدهم، أو أحاديث متعلقة بموضوع واحد.

ب- فوائدها:

إن من أهم الأجزاء الحديثية أنها تحوي على بعض النصوص التي قد لا نجدها في الكتب الكبيرة، وهي تدل على مدى العناية بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك بأقوال الصحابة والتابعين وأخبارهم مما يكشف الحياة العامة لجيل السلف.

---

[1] لسان العرب 611/1، مادة (جزأ).

جـ- منهجها:

مـــن خـــلال استعراضنا لبعض الأجزاء، يمكن أن نبين المنهج الذي يتبع في تأليف هذا النوع من التأليف عند المحدثين، وإليك بيان ذلك:

1- الجزء الحديثي يتضمن موضوعاً محدداً في الغالب، ويحتوي على أوراق قليلة قد لا تزيد على ثلاثين ورقة.

2- تكـــون النـــصوص فـــيه مرويّة بالإسناد من صاحب الجزء إلى صاحب الـــنص، ويحتوي الجزء على الأحاديث المرفوعة، وعلى آثار الصحابة والتابعـــين، وقـــد تذكـــر فـــيه بعـــض القصص والحكايات التي تتصل بالموضوع الذي تضمنه الجزء.

3- الجزء الحديثي لا يشترط الصحة في المرويات.

المطلب الثاني

دراسة لبعض الأجزاء الحديثية

1- مـــسند ســـعد بـــن أبي وقاص، تأليف أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن كثير الورقي البغدادي، المتوفى سنة (246)[1]:

جمع فيه الأحاديث التي تروى من طريق سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عـــن النبـــي صلى الله عليه وسلم، ورتبها على أسماء الرواة عن سعد من الصحابة والتابعـــين، وقد احتوى على (134) حديثاً، غالبها أحاديث مرفوعة أو هي في حكم المرفوع، كما روى أربعة آثار عن سعد وغيره، ولم يلتزم الصحة في مروياته، بل روى الأحاديث المقبولة -وهي الأكثر- وكذلك الأحاديث الضعيفة والمنكرة.

ومن الإضافات التي تميز بها هذا الجزء أنه روى أحاديث لا توجد في الكتب الـــستة، وكذلك في مسند الإمام أحمد، ومنها أيضاً أنه روى طرقاً لأحاديث لم ترو

---

[1] حققه وخرج أحاديثه الدكتور عامر حسن صبري، وطبع في دار البشائر الإسلامية في بيروت سنة 1987م.

فـــي هذه الكتب، وهي فائدة مهمة للمشتغلين في جمع طرق الحديث وأسانيده، فمن ذلـــك أنه روى بإسناده إلى سعد أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: على كل خلّة يطبع المؤمن، إلا الخيانة والكذب، فإن هذا الحديث لم يرو في الكتب الستة ولا في مسند أحمد.

وروى أيـــضاً بإسناده إلى مصعب بن سعد، عن سعد أنه قال: قال رسول الله صـــلى الله عليه وسلم: من دعا بدعاء يونس أستجيب له. وهذا الحديث لم يرو بهذا الإسناد في الكتب المذكورة.

2- مـــسند بـــلال بـــن رباح، للحافظ أبي علي الحسن بن محمد الصبّاح البغدادي الزَّعفراني، المتوفى سنة (260)، وهو شيخ الإمام البخاري وأصحاب السنن الأربعة وغيرهم.[1]

يحـــتوي هذا الجزء على أربعة عشر حديثاً مروية لسيدنا بلال مؤذن رسول الله صـــلى الله علـــيه وسلم، وهي مروية بالإسناد من المصنف إلى بلال عن النبي صـــلى الله علـــيه وســـلم، وفيه أيضاً بعض الأحاديث التي لم ترو في الكتب الستة ومـــسند أحمد، ومنها حديث رواه بإسناده إلى الحارث بن معاوية وسهيل بن جندل عـــن بلال، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: امسحوا على الخفين والموق، وهو حـــديث تفرد بروايته بهذا الطريق صاحب هذا الجزء، ورواه من طريقه: الطبراني في المعجم الكبير.

3- فضائل رمضان، للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد، المعروف بابن أبي الدنيا البغدادي، المتوفى سنة (281).[2]

ذكـــر فـــيه (63) حديـــثاً وأثراً تتعلق بفضل شهر رمضان، وفضل صيامه، وقـــيامه، ومن مزايا هذا الجزء أنه ذكر آثاراً كثيرة عن السلف تتحدث عن عبادتهم وسلوكهم، قد لا تجد هذه النصوص إلا في كتب ابن أبي الدنيا.

---

[1] طبع بتحقيق مجدي فتحي السيد، عن دار الصحابة بمصر سنة 1989م.

[2] طبع في دار السلف بالرياض، بتحقيق عبد الله بن حمد المنصور، سنة 1995م.

4- مسند إبراهيم بن أدهم، للحافظ المحدث محمد بن إسحاق بن يحيى، المعروف بابن منده، المتوفى سنة (395).[1]

احـــتوى هذا الجزء على الأحاديث التي رواها الإمام القدوة إبراهيم بن أدهم البلخـــي الزاهد، المتوفى سنة (162)، مع ذكر بعض أخباره وحكاياته، وقد رواها الإمـــام ابن منده بإسناده المتصل إلى إبراهيم بن أدهم، ومجموع النصوص الواردة في الجزء (51) نصاً.

وقد روى إبراهيم بعض الآثار عن الصحابة والتابعين، ومنها: أنه روى عن عـــبد الله بـــن مـــسعود أنـــه قال: لا يزال الناس بخير ما أتاهم العلم من علمائهم وكبرائهم، فإذا أتاهم العلم من صغارهم وسفهائهم فقد هلكوا.

ومـــن ذلك أنه روى عن سعيد بن المسيب أنه قال: من هم بصلاة أو حج أو عمرة أو شيء من الخير فحال دونه حائل بلغه الله ما أهمه.

5- ثـــواب قضاء حوائج الإخوان وما جاء في إغاثة اللهفان، للإمام المحدث أبي الغنائم محمد بن علي بن ميمون النرسي الكوفي، المتوفى سنة (510).[2]

جمع المؤلف في هذا الجزء أحاديث فضائل اصطناع المعروف وفعل الخير، وأن المـــسلم ينبغـــي أن تكون نفسه خيّرة يفيض خيرها على من حولها، وقد سلك المؤلـــف مسلك المحدثين في إيراد النصوص المتعلقة بالباب بأسانيدها، وبلغت هذه النـــصوص (55) نـــصاً، تـــشمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة، وفيه بعض الأحاديث التي لا توجد في الكتب الكبيرة، ومنها: حديث أبي أمامة، عن النبي صلى الله علـــيه وسلم أنه قال: صنائع المعروف تقي مصارع السوء، وصدقة السر تُطفئ غضب الرب، وصلة الرحم تزيد في العمر، فإن هذا الحديث لا يوجد إلا في معجم الطبراني الكبير، وإسناده حسن بالمتابعة.

---

[1] طبع بالقاهرة، بتحقيق مجدي السيد إبراهيم.

[2] طبع بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري، عن دار البشائر الإسلامية في بيروت سنة 1993م.

6- ذكـر الـنار أجارنـا الله منها، للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ثم الدمشقي، المتوفى سنة (600).[1]

ذكر فيه (114) حديثاً تتعلق بالنار، وبدأ الجزء بالأحاديث المتعلقة بالأسباب، ثـم روى أحاديـث الصُّور، والصِّراط، ثم ذكر الأحاديث التي جاءت في حال أهل النار وبيان صفاتهم وأكلهم وشربهم وعذابهم، وقد روى جميع هذه الأحاديث بإسناده المتصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن مزاياه أنه روى بعض الأحاديث التـي لا تـوجد في الكتب الستة ومسند الإمام أحمد وغيرها، وإنما توجد في بعض المعاجم والأجزاء، ومنها: حديث يعلى بن مُنيّة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنـه قـال: تقول النار يوم القيامة للمؤمن: يا مؤمن جُز عني فقد أطفأ نورك لهبي. وهـذا الحديث رواه الطبراني في المعجم الكبير، وأبو نعيم في حلية الأولياء، وأبو سعد الماليني في الجزء الأربعين.[2]

ومـنها: حديث ابن أم مكتوم قال: خرج النبي صلى الله عليه وسلم ذات غداة فقال: سُجِّرت النار لأهل النار، وجاءت الفتن كقطع الليل المظلم، لو تعلمون ما أعلم لـضحكتم قلـيلاً ولبكيـتم كثيراً. وهذا الحديث لم يخرجه سوى ابن أبي شيبة في المصنف والطبراني في المعجم الكبير.[3]

---

[1] طبع في دار البشائر الإسلامية في بيروت، بتحقيق أديب محمد الغزاوي، سنة 1994م.

[2] انظر: ذكر النار للإمام عبد الغني المقدسي، ص110.

وانظـر: معجم الطبراني الكبير 258/22، وحلية الأولياء 329/9، والأربعين في شيوخ الصوفية، ص150.

[3] انظر: ذكر النار، ص69.

وانظر: مصنف ابن أبي شيبة 36/15، ومعجم الطبراني الكبير، كما في معجم الزوائد 229/10.

المبحث الخامس

كتب المستدرك على الصحيحين

تمهيد:

من المعلوم عند المحدثين أن البخاري ومسلماً لم يستوعبا الأحاديث الصحيحة، بل بقيت أحاديث صحيحة كثيرة جداً في المسانيد والمعاجم والمصنفات والأجزاء الحديثية وغيرها، إلا أن هذه الأحاديث ليست منفصلة عن غيرها من الأحاديث الضعيفة والمنكرة والموضوعة، ولذلك يصعب على الباحث الاستفادة منها بجدية.

ولهذا كان لا بد من إكمال ما بدأه الإمام البخاري، ثم تلميذه الغمام مسلم، بإفراد الحديث الصحيح عن غيره.

ومن هنا جاءت محاولات الأئمة في هذا الجانب، فقام الإمام الدارقطني بمحاولة الاستدراك عليهما وإخراج الأحاديث الصحيحة التي فاتت الشيخين وذلك في كتابه الإلزامات، ثم جاء الإمام الحاكم فوضع كتاباً سماه: المستدرك على الصحيحين، فجاء كتاباً حافلاً، إلا أن تساهله في إدخال غير الصحيح قلل النفع بكتابه، ثم جاءت محاولة ناجحة قام بها إمام من أئمة القرن السادس هو الحافظ الضياء المقدسي، الذي وضع كتاب المختارة، وهو في الاستدراك على الشيخين أو أحدهما من الأحاديث الصحيحة التي لم تخرج في الصحيحين.

وسنعرض لهذه المحاولات جميعها، ولكننا نبدأ أولاً بتعريف المستدرك، وفوائده، ثم نشير إلى أهم هذه المستدركات.

تعريف المستدرك:

فقد تبين مما تقدم أن الاستدراك على الصحيحين في اصطلاح المحدثين يراد به: جمع الأحاديث الصحيحة التي هي على شرط البخاري أو مسلم في صحيحهما أو كليهما.

وأما فائدته فهي: إفراد الأحاديث الصحيحة التي صحت على شرط الشيخين، ومن المعلوم عند المحدثين أن أحاديث الشيخين من أعلى درجات الحديث الصحيح، وقد سبق أن ذكرنا أن شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي من غير اختلاف بين الثقات الإثبات، ويكون إسناده متصلاً غير منقطع.

وقال الحازمي: ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه العدول، وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمهم إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات... ثم ضرب لذلك مثلاً بالإمام الزهري وطبقات الرواة عنه.[1]

ومن هنا يتبين فائدة هذا النوع من التصنيف، فإن إفراد الحديث الصحيح عن غيره فيه فائدة لا تخفى لطالب العلم.

وبعد هذا العرض الموجز عن الاستدراك عند المحدثين وأهميته، نستعرض أهم المؤلفات التي وصلتنا، وقد رتبناها على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: كتاب الإلزامات، للحافظ الدارقطني.

المطلب الثاني: المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري.

المطلب الثالث: الأحاديث المختارة، للضياء المقدسي.

---

[1] شروط الأئمة الخمسة، ص56.

المطلب الأول

كتاب الإلزامات، للحافظ الدارقطني

أ- ترجمة الإمام الدارقطني:

هو الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي، من أهل محلة دارقطن ببغداد، وإليها ينسب.

ولد سنة (306)، وطلب العلم منذ صباه، وسمع شيوخ موطنه، ثم أخذ في الارتحال إلى البلدان، فرحل إلى أغلب الأمصار في ذلك الوقت كالبصرة والكوفة ومصر والحجاز والشام وغيرها.

أثنى عليه أهل العلم وأشادوا بعلمه وفضله، فقال تلميذه الحاكم: صار الدارقطني أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع وإماماً في القراء والنحويين. وقال الخطيب البغدادي: كان فريد عصره وقريع دهره وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال مع الصدق والأمانة والثقة وصحة الاعتقاد وسلامة المذهب والاطلاع بعلوم سوى علم الحديث.

وقد ألف هذا الإمام مؤلفات كثيرة تدل على إمامته، منها: السنن، والعلل، وأحاديث الرؤية، والصفات، والمؤتلف والمختلف، وغيرها. وقد طبعت هذه الكتب جميعها.

وبعد حياة حافلة بخدمة السنة والدفاع عنها انتهت حياة الحافظ الدارقطني، وارتحل عن دنيانا إلى دار الآخرة، وكان ذلك في سنة (385).[1]

---

[1] مصادر ترجمته: تاريخ بغداد 34/12، وسير أعلام النبلاء 449/16. وهناك مصادر أخرى موجودة في حاشية السير، فراجعها إن شئت.

ب- كتاب الإلزامات: [1]

جمـــع الإمام الدارقطني أحاديث يرى أنها على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما ولم يخرجاها، وقد بلغت سبعين حديثاً.[2]

وقـــد ذكـــر مقدمـــة موجزة لكتابه فقال: ذكر ما حضرني ذكره مما أخرجه الـــبخاري ومسلم أو أحدهما من حديث بعض التابعين وتركا من حديثه شبيهاً به ولم يخـــرجاه، أو من حديث نظير له من التابعين الثقات ما يلزم إخراجه على شرطهما ومذهبهما.[3]

وقـــد وصـــف الإمام النووي في شرح صحيح مسلم[4] هذا الكتاب وذكر أن إلـــزام الشيخين بذلك ليس بلازم، لأنهما لم يقصدا استيعاب الحديث الصحيح، فقال: ألزم الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني رحمه الله وغيره البخاري ومسلماً -رضي الله عنهما- إخراج أحاديث تركا إخراجها مع أن أسانيدها أسانيد قد أخرجا لرواتها في صحيحهما بها، وذكر الدارقطني وغيره أن جماعة من الصحابة -رضي الله عـــنهم- رووا عـــن رســـول الله صلى الله عليه وسلم، ورويت أحاديثهم شيئاً، فيلـــزمها إخراجها على مذهبهما، وذكر البيهقي انهما اتفقا على أحاديث من صحيفة همـــام بن منبّه، وأن كل واحد منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها مع أن الإسناد واحد، وصنف الدارقطني وأبو ذر الهروي في هذا النوع الذي ألزمهما.

ثـــم قـــال الإمام النووي: وهذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة فإنهما لم يلتزما اســـتيعاب الصحيح، بل صح عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعباه وإنما قصدا جمع جُمـــل مـــن الـــصحيح، كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائلة لا أنه يحصر جميع مسائله...الخ كلامه رحمه الله تعالى.

---

[1] طـــبع الكتاب بتحقيق الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، ونشرته المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، وهي طبعة سقيمة.

[2] من كلام محقق الكتاب، ص507.

[3] الإلزامات، ص74.

[4] شرح صحيح مسلم للنووي 45/1.

وفيما يلي أمثلة من هذا الكتاب:

قال الدارقطني: أخرج البخاري من حديث قيس بن أبي حازم، عن مرداس الأسلمي: (يذهب الصالحون...)، عن يحيى بن حماد، عن أبي عوانة، عن بيان، عن قيس بن أبي حازم، عن مرداس، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخرجه عن إبراهيم بن موسى، عن عيسى بن يونس، عن إسماعيل (بن أبي خالج)، عن قيس، عن مرداس موقوفاً.

وقد رفعه حفص بن غياث، عن إسماعيل.

وأخرج مسلم حديث قيس، عن عدي بن عميرة: (من استعملناه على عمل...) من حديث وكيع، وابن نمير، و(محمد) بن بشر، وأبي أسامة، وفضل بن موسى، عن إسماعيل، عن قيس، عن عدي بن عميرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وقال مسلم بن الحجاج في كتاب الوحدان: عدي بن عميرة، والصنابح بن الأعسر، ودُكين بن سعيد المزني، ومرداس بن مالك الأسلمي، وأبو شهم، وأبو حازم – لم يرو عنهم غير قيس بن أبي حازم.

ثم قال الدارقطني: فيلزم على مذهبهما جميعاً إخراج حديث الصنابح بن الأعسر، ودكين بن سعيد، وأبي حازم والد قيس، إذا كانت أحاديثهم مشهورة محفوظة، رواها جماعة من الثقات عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس...الخ كلامه.

ثم ذكر أحاديث رجال من الصحابة –رضي الله عنهم– رووا عن النبي صلى الله عليه وسلم، رويت أحاديثهم من وجوه لا مطعن في ناقليها ولم يخرجا من أحاديثهم شيئاً، فيلزم إخراجها على مذهبهما...الخ.

كلمة أخيرة حول كتاب الإلزامات:

على الرغم من أن صاحبي الصحيحين لم يستوعبا الصحيح ولم يدعيا ذلك، كما تدل عليه النصوص التي وردت عنهما، ومنها قول البخاري: ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحيح حتى لا يطول. وقول مسلم: ليس

كـــل شـــيء عـــندي صحيح وضعته هاهنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه[1] – على الـــرغم مـــن ذلك، فإن العمل الذي قام به الإمام الدارقطني، ومن جاء من بعده في الاســـتدراك على الصحيحين، عمل علمي مهم، يحتاج إليه طالب العلم، ويعزز من مكانة الصحيحين.

المطلب الثاني

المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري

أ- ترجمة هذا الإمام:

هو الحافظ الكبير أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حموديه الضبي النيسابوري، المشهور بالحاكم،[2] وبابن البيِّع.

ولـــد في سنة (321)، ونشأ في بيت علم وفضل، فقد اعتنى به أبوه، وسمّعه على شيوخ بلده ولما يبلغ من العمر التاسعة، ثم ارتحل لطلب العلم، ولقي أكثر من ألفـــي شـــيخ فـــي خراسان وما وراء النهر والعراق والشام والحجاز وغيرها من البلدان.

ومـــن الأئمة الذين أخذ عنهم: الحافظ الدارقطني، والمحدث محمد بن يعقوب الأصـــم، والحافظ محمد بن يعقوب ابن الأخرم، والإمام الحافظ أبو أحمد محمد بن أحمد الحاكم، وغيرهم.

وقـــد أثنى عليه العلماء، فقال عبد الغافر بن إسماعيل: هو إمام أهل الحديث في عصره العارف به حق معرفته... وتصانيفه المشهورة تطفح بذكر شيوخه، وقرأ علـــى قـــرّاء زمانه... ومن تأمل كلامه في تصانيفه وتصرفه في أماليه ونظره في طرق الحديث أذعن بفضله واعترف له بالمزيّة على من تقدمه...الخ، وقال الذهبي: الإمام الحافظ الناقد العلامة شيخ المحدثين، انتهت إليه رياسة الفن بخراسان، بلا بل

---

[1] راجع مقدمة فتح الباري، ص7، وفتح المغيث 23/1.

[2] وإنما عرف بالحاكم لتقلده القضاء في بلده نيسابور.

الدنـــيا... وهو ثقة حجة. وقال ابن كثير: وقد كان من أهل الدين والأمانة والصيانة والضبط والتجرد والورع.

وصـــنف تـــصانيف كثيرة لقيت استحساناً من العلماء، منها: المستدرك على الصحيحين، وتاريخ نيسابور، والإكليل، والمدخل إلى الصحيح، وغيرها.

وقد تلمذ على هذا الإمام أئمة كبار، منهم: الحافظ المتقن أبو يعلى الخليل بن عـــبد الله الخليلـــي القزوينـــي، ومنهم الإمام الحافظ أبو ذر الهروي، ومنهم الحافظ العلامـــة شيخ خراسان أحمد بن الحسين البيهقي صاحب التصانيف كالسنن وشعب الإيمان، ودلائل النبوة وغيرها.

توفي الإمام الحاكم بعد حياة حافة بالعلم والتأليف والتعليم سنة (405).[1]

ب- كتاب المستدرك على الصحيحين: [2]

1- شرط المؤلف:

قـــال رحمه الله في مقدمته: ... وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المديـــنة وغيرها، أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بـــن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها، إذ لا سبيل إلى إخراج مالا علّة له، فإنهما رحمهمـــا الله لم يدعيا ذلك لأنفسهما... ثم قال: وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما، أو أحدهما...[3]

وقال الإمام ابن الصلاح: واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين مما رواه على شرط الشيخين، وقد أخرجا

---

[1] مـــن مـــصادر تـــرجمته: سير أعلام النبلاء 162/17، وطبقات الشافعية الكبرى 155/4، والبداية والنهاية 355/11، وغيرها.

[2] طبع المستدرك في دائرة المعارف النظامية في حيد أباد بالهند سنة 1341، ثم طبع مصوراً في دار المعـــرفة ببيـــروت، وفـــي هذه الطبعة تصحيف وتحريف كثير فهو بحاجة إلى نشرة محققة تليق بالكتاب وبمؤلفه.

[3] مقدمة المستدرك 2/1-3.

عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، أو ما أداه اجتهاده إلى تصحيحه، ومن لم يكن على شرط واحد منهما...[1]

وقبل البحث في حال أحاديثه وبيان مرتبتها، لا بد من توضيح قوله في المستدرك: (صحيح على شرط الشيخين) أو (صحيح على شرط البخاري) أو (صحيح على شرط مسلم)، وقد أجاب عن ذلك الإمام السخاوي في فتح المغيث، فقال: ثم ما المراد بقوله: على شرطهما؟ فعند النووي وابن دقيق العيد والذهبي تبعا لابن الصلاح: هو أن يكون رجال ذلك الإسناد المحكوم عليه بأعيانهم في كتابيهما، وتصرّف الحاكم يقوّيه، فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرها معاً أو أحدهما لرواته، قال: صحيح على شرطهما، أو أحدهما، وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له، قال: صحيح الإسناد حسب. ويتأيد بأنه حكم على حديث من طريق أبي عثمان، بأنه صحيح الإسناد، ثم قال: وأبو عثمان هذا ليس هو النهدي، ولو كان النهدي لحكمت الحديث على شرطهما. وإن خالف الحاكم ذلك فيحمل على السهو والنسيان ككثير من أحواله.[2]

2- منهجه في كتابه:

رتب أبو عبد الله كتابه على الأبواب الفقهية فذكر سبعة وثلاثين كتاباً، وفي كل كتاب عشرات الأبواب التي تكشف عن مضامينه. وإليك أسماء الكتب التي ذكرها، مرتبة على حسب الكتاب:

كتاب الإيمان، كتاب العلم، كتاب الطهارة، كتاب الصلاة، كتاب الجنائز، كتاب الزكاة، كتاب الصوم، كتاب الحج، كتاب الدعاء، كتاب فضائل القرآن، كتاب البيوع، كتاب الجهاد، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب العتق، كتاب التفسير، كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، كتاب الهجرة، كتاب المغازي والسرايا، كتاب معرفة الصحابة، كتاب الأحكام، كتاب الأطعمة، كتاب الأشربة،

---

[1] مقدمة ابن الصلاح، ص17.

[2] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 56/1.

كـتاب البـر والـصلة، كتاب الطب، كتاب الأضاحي، كتاب الذبائح، كتاب التوبة والإنابة، كتاب الأدب، كتاب الإيمان والنذور، كتاب الرقاق، كتاب الفرائض، كتاب الحـدود، كـتاب تعبيـر الرؤيا، كتاب الرقى والتمائم، كتاب الفتن والملاحم، كتاب الأهوال.

وقد ذكر علل بعض الأحاديث، ثم أتبعها ذكر الشواهد التي ترفعها إلى مرتبة القبول، كما أنه قد يورد الحديث ثم يبين أن أحد رواته ليس على شرط كتابه.

وإليك مثالاً يكشف عن منهجه، قال في كتاب الإيمان: حدثنا أبو الحسن أحمد بن محمد العنبري، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي.

وحدثنـي أبـو الطيب طاهر بن يحيى البيهقي بها، من أصل كتابه، ثنا خالي الفـضل بـن محمد الشعراني. قالا: ثنا أحمد بن جناب المصيصي، ثنا يونس، عن سـفيان الثوري، عن الحجاج بن فرافصة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عـن أبـي هريـرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: المؤمن غر كريم، والفاجر خب لئيم.

تابعه أبو شهاب عبد ربه بن نافع الحناط ويحيى بن الضرُّيس عن الثوري في إقامـته لهذا الإسناد فأما حديث أبي شهاب فحدثناه أبو بكر بن إسحاق، ثنا أبو بكر يعقوب بن يوسف المطوعي ببغداد، ثنا أبو داود سليمان بن محمد المباركي، ثنا أبو شـهاب، عن سفيان الثوري، عن الحجاج بن فرافصة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبـي سلمة، عن أبي هريرة قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: المؤمن غر كريم، والفاجر خب لئيم".

وأما حديث يحيى بن الضرُّيس فدونه محمد بن حميد.

هذا الحديث وصله المتقدمون من أصحاب الثوري، وأفسده المتأخرون عنه.

وأمـا الحجاج بن فرافصة فإن الإمامين لم يخرجاه، لكني سمعت أبا العباس محمـد بـن يعقوب يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: الحجاج بن فرافصة لا بأس به.

وقـــال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: حجاج بن فرافصة شيخ صالح يتعبد.

ولـــه شاهد عن يحيى بن أبي كثير أقام إسناده، حدثناه أبو عبد الله محمد بن علـــي بـــن عـــبد الحميد الصنعاني بمكة، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن عباد، ثنا عبد الـــرزاق، حدثنـــي بشر بن رافع، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريـــرة قـــال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: المؤمن غر كريم والفاجر خب لئيم.[1]

3- تساهل الحاكم في تصحيحه للأحاديث:

تكلم العلماء على تساهل الحاكم في تصحيحه للأحاديث، ومنشأ هذا التساهل، وللإمام الحافظ جمال الدين الزيلعي كلاماً جامعاً محققاً عن سبب تساهل الحاكم في ذلـــك، فقال في نصب الراية: صاحبا الصحيح -رحمهما الله- إذا أخرجا لمن تُكُلِّم فيه، فإنهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهده. وعُلم أن له أصلاً، ولا يـــروون مـــا تفرد به، سيما إذا خالفه الثقات، كما أخرج مسلم لأبي أُويس حديث: (قـــسمتُ الـــصلاة بيني وبين عبدي قسمين...) الحديث. لأنه لم يتفرد به، بل رواه غيره من الإثبات، كمالك وشعبة وابن عيينة، فصار حديثه متابعة.

وهـــذه العلـــة راجت على كثير ممن استدرك على الصحيحين، فتساهلوا في استدراكهم، ومن أكثرهم تساهلاً: الحاكم أبو عبد الله في كتابه المستدرك، فإنه يقول: هـــذا حـــديث على شرط الشيخين، أو أحدهما، وفيه هذه العلة، إذ لا يلزم من كون

---

[1] المستدرك على الصحيحين 43/1. ومعنى (الغر)، قال ابن الأثير في جامع الأصول 701/11: الذي لـــم يجرِّب الأمور، وإنما جعل المؤمن غَرّاً نسبة له إلى سلامة الصدر، وحسن الباطن، والظن في الناس، فكأنه لم يُجرِّب بواطن الأمور، ولم يطلع على دخائل الصدور، فترى الناس منه في راحلة، لا يتعدى إليهم منه شر، بل لا يكون فيه شر فيتعدى.
و(الخَب): الخدّاع المكّار الخبيث، ولذلك قابل بـــ(الغر) لأن الناس يتأذون به، لما يصلهم من شره.
وانظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للعلامة ملا علي القاري 813/8.

الـــراوي محـــتجاً به في الصحيح أنه إذا وُجد في أي حديث، كان ذلك الحديث على شرطه، لما بيناه.

بـــل الحـــاكم كثيراً ما يجيء إلى حديث لم يُخرَّج لغالب رواته في الصحيح، كحـــديث روي عـــن عكـــرمة عـــن ابن عباس، فيقول فيه: هذا حديث على شرط البخاري، يعني لكون البخاري أخرج لعكرمة، وهذا أيضاً تساهل.

وكثيـــراً ما يخرج حديثاً بعض رجاله للبخاري، وبعضهم لمسلم، فيقول: هذا على شرط الشيخين، وهذا تساهل أيضاً.

وربما جاء إلى حديث فيه رجل قد أخرج له صاحبا الصحيح عن شيخ معيّن لـــضبطه حديثه وخصوصيته به، ولم يخرجّا حديثه عن غيره لضعفه فيه، أو لعدم ضـــبطه حديثه، أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه، أو لغير ذلك، فيخرجه هو عن غيـــر ذلـــك الشيخ، ثم يقول: هذا على شرط الشيخين، أو البخاري، أو مسلم، وهذا أيـــضاً تساهل، لأن صاحبي الصحيح لم يحتجا به إلا في شيخ معين، لا في غيره، فـــلا يكـــون على شرطهما. وهذا كما أخرج البخاري ومسلم حديث خالد بن مخلد القطوانـــي عن سليمان بن بلال، وغيره، ولم يخرجا حديثه عن عبد الله بن المثنى، فإن خالداً غير معروف بالرواية عن ابن المثنى، فإذا قال قائل في حدي يرويه خالد بن مخلد عن ابن المثنى: هذا على شرط البخاري ومسلم كان متساهلاً.

وكثيراً ما يجيء إلى حديث فيه رجل ضعيف أو متهم بالكذب، وغالب رجاله رجال الصحيح، فيقول: هذا على شرط الشيخين، أو البخاري، أو مسلم، وهذا أيضاً تساهل فاحش.

ومـــن تأمـــل كتابه المستدرك تبين له ما ذكرناه. أزهـــ كلام الزيلعي، وهو نفيس جداً.[1]

ولأجـــل تـــساهل الحـــاكم هذا فقد حذر العلماء من الاعتماد على تصحيحه للأحاديث في كتابه المستدرك.

---

[1] نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية 1/341-342.

فقـــال الإمـــام ابن دحية: ويجب على أهل الحديث أن يتحفظوا من قول ممن جاء بعده وقلّده في ذلك.[1]

وللإمام ابن الصلاح نظرة أخرى في تصحيح الحاكم، فقال في المقدمة: وهو متـــساهل فـــي التصحيح، واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به، فالأولـــى أن نتوســـط في أمره، فنقول: ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة، إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج به ويعمل به، إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه.[2]

وقـــال الإمـــام الذهبي في سير أعلام النبلاء: في المستدرك شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، بل لعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لهـــا علـــل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعـــه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلـــب بـــبطلانها، كـــنت قـــد أفردت منها جزءاً... وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملاً وتحريراً.[3]

وذكر الحافظ ابن حجر كلاماً جامعاً يعد الكلام الفصل في أحاديث المستدرك، وقـــد ضـــمن بعض كلام الزيلعي المتقدم، وزاد عليه بفوائد أخرى، وقال في النكت علـــى ابن الصلاح وهو يعقب في ذلك على كلام الذهبي المتقدم: وهو كلام مجمل يحـــتاج إلـــى إيـــضاح وتبيين، فنقول: ينقسم المستدرك أقساماً، كل قسم منها يمكنه تقسيمه:

---

[1] نقله الزيلعي في نصب الراية 342/1.

[2] مقدمة ابن الصلاح، ص18.

[3] سير أعلام النبلاء 175/17-176.

القسم الأول:

أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه محتجاً برواته في الصحيحين أو أحدهما علـــى صورة الاجتماع سالماً من العلل، واحترازنا بقولنا على صورة الاجتماع عما احـــتجا برواته على صورة الانفراد. كسفيان بن حسين عن الزهري، فإنهما احتجا بكـــل مـــنهما على الانفراد، ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري، لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه.

فإذا وجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال على شرط الشخصين. لأنهما احـــتجا بكل منهما. بل لا يكون على شرطهما إلا إذا احتجا بكل منهما على صورة الاجـــتماع، وكذا إذا كان الإسناد قد احتج كل منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه كالحـــديث الذي يروى عن طريق شعبة مثلاً عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابـــن عـــباس –رضي الله تعالى عنهما– فإن مسلماً احتج بحديث سماك إذا كان من رواية الثقات عنه ولم يحتج بعكرمة واحتج البخاري بعكرمة دون سماك، فلا يكون الإســـناد والحالـــة هذه على شرطهما حتى يجتمع فيه صورة الاجتماع. وقد صرح بذلك الإمام أبو الفتح القشيري وغيره.

واحتـــرزت بقولي أن يكون سالماً من العلل بما إذا احتجا بجميع رواته على صـــورة الاجتماع إلا أن فيهم من وصف بالتدليس أو اختلط في آخر عمره فإنا نعلم فـــي الجملـــة أن الـــشيخين لم يخرجا من رواية المدلسين بالعنعنة إلا ما تحققا أنه مـــسموع لهم من جهة أخرى وكذا لم يخرجا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعـــد الاخـــتلاط إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط فإن كان كذلك لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنة أو شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلاطه – بأنه على شرطهما وإن كانا قد أخرجا ذلك الإسناد بعينه.

إلا إذ صـــرح المـــدلس من جهة أخرى بالسماع وصح أن الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه، فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما أو على شرط أحدهما.

ولا يوجد في المستدرك حديث بهذه الشروط لم يخرجا له نظيراً أو أصلاً إلا القليل كما قدمناه.

نعم وفيه جملة مستكثرة بهذه الشروط، لكنها مما أخرجها الشيخان أو أحدهما – استدركها الحاكم واهماً في ذلك ظاناً أنهما لم يخرجاها.

القسم الثاني:

أن يكون إسناد الحديث قد أخرجا لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج بل في الشواهد والمتابعات والتعاليق أو مقروناً بغيره. ويلتحق بذلك ما إذا أخرجا لرجل وتجنبا ما تفرد به أو ما خالف فيه. كما أخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة –رضي الله تعالى عنه– ما لم يتفرد به.

فلا يحسن أن يقال: إن باقي النسخة على شرط مسلم، لأنه ما خرج بعضها إلا بعد أن تبين أن ذلك مما لم ينفرد به. فما كان بهذه المثابة لا يلتحق إفراده بشرطهما.

وقد عقد الحاكم في كتاب المدخل باباً مستقلاً ذكر فيه من أخرج له الشيخان في المتابعات وعدد ما أخرجا من ذلك، ثم إنه مع هذا الاطلاع يخرج أحاديث هؤلاء في المستدرك زاعماً أنها على شرطهما.

ولا شك في نزول أحاديثهم عن درجة الصحيح بل ربما كان فيها الشاذ والضعيف لكن أكثرها لا ينزل عن درجة الحسن.

والحاكم وإن كان ممن لا يفرق بين الصحيح والحسن بل يجعل الجميع صحيحاً تبعاً لمشايخه كما قدمناه عن ابن خزيمة وابن حبان. فإنما يناقش في دعواه أن أحاديث هؤلاء على شرط الشيخين أو أحدهما. وهذا القسم هو عمدة الكتاب.

القسم الثالث:

أن يكون الإسناد لم يخرجا له لا في الاحتجاج ولا في المتابعات. وهذا قد أكثر منه الحاكم فيخرج أحاديث عن خلق ليسوا في الكتابين ويصححها، لكن لا يدعي أنها على شرط واحد منهما وربما ادعى ذلك على سبيل الوهم. وكثير منها يعلق القول بصحتها على سلامتها من بعض رواتها. كالحديث الذي أخرجه من

طـــريق اللـــيث عن إسحاق بن بزرج عن الحسن بن علي في التزين للعيد. قال في أثره:

"لـــولا جهالـــة إســـحاق لحكمت بصحته وكثير منها لا يتعرض للكلام عليه أصلاً".

ومـــن هـــنا دخلت الآفة كثيراً فيما صححه وقل أن تجد في هذا القسم حديثاً يلتحق بدرجة الصحيح فضلاً عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين – والله أعلم.[1]

4- اعتذار العلماء عن الحاكم في تساهله:

ذكـــر الحـــافظ ابـــن حجر سبب تساهل الحاكم في التصحيح، فقال: إنما وقع للحـــاكم التـــساهل لأنـــه سوّد الكتاب لينقحه، فعاجلته المنية ولم يتيسر له تحريره وتنقـــيحه، وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك: (إلى هنا انتهى إملاء الحاكم)، ثم قال ابن حجر: والتساهل في القدر المملى قليل جداً بالنسبة إلى ما بعده.[2]

وقـــال الـــشيخ أحمد شاكر: والمتتبع لهما –أي المستدرك وتلخيصه للذهبي– بإنـــصاف ورويـــة يجد أن ما قاله ابن حجر صحيح، وأن الحاكم لم ينقح كتابه قبل إخراجه.[3]

5- عناية العلماء بمستدرك الحاكم:

اعتنـــى علماء الحديث بمستدرك الحاكم، وأولوه الرعاية التي يستحقها، وإليك بعض تلك الجهود:

1- لخصه الإمام أبو عبد الله الذهبي (ت748) في كتابه: تلخيص المستدرك. وأتـــى بالمـــتون وحـــذف الأسانيد، وعلق عليها، وعقبه في كثير من أحكامه على

---

[1] النكت على ابن الصلاح 1/314-318.

[2] تدريب الراوي 1/106.

[3] الباعث الحثيث، ص31.

الأحاديـــث، وقد أشار إلى تأليفه هذا في أثناء ترجمته للحاكم في السير، فقال: وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملاً وتحرير.[1]

وقد طبع هذا التلخيص في حاشية المستدرك.

2- تـــرجم لرجاله الحافظ سراج الدين عمر بن علي، المعروف بابن الملقن (ت804)، ضمن كتابه: إكمال تهذيب الكمال للمزي.

وما يزال هذا الكتاب مخطوطاً لم يطبع.[2]

3- مختـــصر اســـتدراك الذهبـــي على الحاكم للإمام ابن الملقن، وطبع هذا المختصر في سبعة مجلدات.[3]

4- الـــنكت اللطـــاف على أحاديث الضعاف، لابن الملقن، اقتصر فيه على الأحاديث التي حكم عليه الذهبي بضعفها، وقد تعقبه في مواضع يسيرة.

والكتاب ما زال مخطوطاً لم يطبع.[4]

---

[1] سير أعلام النبلاء 176/17.

وعلـــق علـــيه محقق الكتاب بكلام جيد، فقال: وهذا يدلك أيضاً على أن الذهبي رحمه الله لم يعتن بالمختصر اعتناءً تاماً، بحيث لم يتتبع الأحاديث تتبعاً دقيقاً، وإنما تكلم فيه بحسب ما تيسر له، ولذا فقد فاته أن يتكلم على عدد غير قليل من الأحاديث صححها الحاكم وهو غير صحيحة، أو ذلك أنها علـــى شرط الشيخين أو على شرط أحدهما وهي ليست كذلك، كما يتحقق ذلك من له خبرة بأسانيد الحاكم، وممارسة لها، ونظر فيها.

[2] اختـــصر فـــي هذا الكتاب تهذيب الكمال، وذيل عليه من رجال ستة كتب، هي: مسند الإمام أحمد، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، والمستدرك للحاكم، والسنن للدارقطني، والسنن للبيهقي. وتـــوجد منه نسخة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كما توجد منه نسخة مصورة في معهد المخطوطات بالقاهرة.

[3] فـــي دار العاصـــمة بالرياض، بتحقيق عبد الله بن حمد اللحيدان، وسعد بن عبد الله بن عبد العزيز، سنة 1411، وليس فيه إضافات ذات فائدة علمية.

[4] وقـــد حقق في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كما جاء في حاشية كتاب بحوث في تاريخ السنة المشرفة للدكتور أكرم العمري، ص355-356.

5- المستخرج على المستدرك، وهي أمالي للحافظ زين الدين العراقي الحافظ (ت806). وهي تخريج لبعض أحاديث المستدرك، على طريقة الأمالي.

وقد طبع هذا الكتاب.[1]

6- رتب أحاديثه الحافظ ابن حجر (ت852) على الأطراف، وذلك في كتابه: إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة.

وقد طبع بعضه.[2]

7- فهارس المستدرك، قام بها الأستاذ محمد السعيد بسيوني زغلول.

وهي تشتمل على أربعة فهارس، هي: الفهرس الهجائي للأحاديث، وفهرس للأعلام الصحابة والتابعين، وفهرس الرجال الذين تكلم فيهم الإمام الذهبي في التلخيص جرحاً وتعديلاً، وفهرس للألفاظ العجمية.[3]

المطلب الثالث

الأحاديث المختارة، للضياء المقدسي

أ- ترجمة المؤلف:

هو الحافظ ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي الجمّاعيلي، ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي.

ولقد في سنة (569)، ونشأ في أسرة علمية مجاهدة، عرفت بنشر الحديث النبوي والفقه، وعملت في ميدان الجهاد ضد الصليبيين.

فمن شيوخه اللذين تلمذ عليهم: خاله أبو عمر محمد بن الشيخ أحمد بن قدامة مؤسس المدرسة العمرية المشهورة، والإمام الحافظ الفقيه الموفق ابن قدامة المقدسي

---

[1] طبع بتحقيق محمد عبد المنعم بن رشاد، عن مكتبة السنة بالقاهرة، سنة 1990م.

[2] صدر منه إلى الآن أحد عشر مجلداً، وهي تمثل ثلاثة أرباع الكتاب، وذلك بمركز خدمة السنة والسيرة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

[3] طبع في دار الكتب العلمية في بيروت سنة 1987م.

صـــاحب المغنـــي في الفقه، وصاحب المؤلفات في الفقه والحديث والزهد وغيرها، والإمام الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي البغدادي الواعظ المشهور، وغيرهم، كما أنه لازم قـــريبه الحـــافظ عبد الغني المقدسي، صاحب كتاب الكمال في أسماء الرجال، وغيرها من المصنفات.

وقـــد أثنى العلماء على هذا الإمام، فقال تلميذه ابن النجار: حافظ متقن حجة عـــالم بالـــرجال، ورع تقي، ما رأيت مثله في نزاهته وعفته وحسن طريقته. وقال الذهبي: الإمام العالم الحافظ الحجة، محدث الشام، شيخ السنة... وكان شديد التحري في الرواية، مجتهداً في العبادة، كثير الذكر، منقطعاً متواضعاً.

وقد صنف الضياء مصنفات عديدة قاربت المائة، أثنى عليها كل من جاء بعده مـــن أهل العلم، منها: فضائل الأعمال، والنهي عن سب الأصحاب، وصفة الجنة، وصفة النار، وفضائل بيت المقدس، وغيرها، بالإضافة إلى كتابه المختارة.

توفي هذا الإمام سنة (643)، وله من العمر أربع وسبعون سنة.[1]

ب- كتاب المختارة[2]:

ويـــسمى أيـــضاً: الأحاديـــث المخـــتارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما.

1- شرطه في الكتاب:

اشـــترط الـــضياء فـــي كتابه المختارة ألا يخرج إلا الحديث المقبول الصالح للاحـــتجاج فـــي الأحكـــام الـــشرعية، وهـــذه الأحاديث لا تكون مخرجة في أحد الـــصحيحين، وقد أشار إلى ذلك في مقدمته للكتاب، فقال: فهذه أحاديث اخترتها مما

---

[1] من مصادر ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي 126/23.

[2] لـــم يُتم الضياء تأليف كتابه، لأنه توفي قبل إكماله. وقد وصلت إلينا منه بعض من مجلداته، وطبع منه إلى حد الآن عشرة مجلدات، بتحقيق الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.

لـيس فـي البخاري ومسلم، إلا أنني ربما ذكرت ما أورده البخاري معلقاً، وربما ذكرنا أحاديث بأسانيد جياد، لها علّة، فنذكر بيان علتها حتى يُعرف ذلك أ.هـ.[1]

وقد وفى الضياء بشرطه، فإن أسانيده في الكتاب دارت كما يقول محققة: بين الـصحيح والحـسن، وهـي الغالبة، وجاء فيها بعض الأسانيد الضعيفة التي ساقها مـتابعة أو استشهاداً، ولا يوجد فيه أسانيد متروكة أو موضوعة،[2] ولأجل ذلك فقد أثنـى العلماء على المختارة، وذكروا بأنها من مظان الحديث الصحيح، وأنها أجود مـن المـستدرك للحـاكم، فقـال الإمام السخاوي في فتح المغيث: وكذا من مظان الـصحيح (المختارة) مما ليس في الصحيحين أو أحدهما للضياء المقدسي الحافظ، وهـي أحـسن مـن المستدرك، لكنها مع كونها على المسانيد لا الأبواب لم يكمل تصنيفها.[3]

2- منهجه في الكتاب[4]:

أ- رتـب الـضياء كتابه على طريقة المسانيد، ورتب الصحابة على حروف المعجـم، إلا أنـه بدأ كتابه بأحاديث العشرة المبشرين بالجنة، ثم رتب الرواة عن الصحابة على حروف المعجم أيضاً، حسب أسمائهم وأسماء آبائهم.

ب- روى الأحاديـث بإسـناده المتصل إلى أحد المصنفين للمسانيد وغيرها، ومـن هذه المصنفات: مسند أحمد، ومسند أبي يعلى الموصلي، ومسند أحمد بن منيع، ومسند محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، ومسند أبي داود الطيالـسي، ومـسند علي بن الجعد، ومسند عبد بن حميد، ومسند

---

[1] مقدمة المختارة 1/69-70.

[2] من كلام محقق الكتاب 1/21.

[3] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 1/43.

[4] استفدنا في عرض هذه الفقرة مما كتبه محقق الكتاب 1/26.

هـــارون الروياني، ومـــسند الحارث بن أبي أسامة، ومعجم الطبراني الكبير، والآحاد والمثاني لابن أبي عاصم النبيل، وغيرها.

جـــ- يحرص على الإتيان بمتابعات الحديث، ويحاول أن يأتي بهذه المتابعات مـــن مصادر مختلفة، فيروي سنداً من مسند أحمد -مثلاً- ثم يتبعه آخر مـــن مـــسند الهيثم، وربما ذكر سنداً ثالثاً، ورابعاً، وربما أكثر، للحديث الواحد، ومن مصادر متعددة إذا كانت موافقة لشرطه.

د- بعـــد أن يسوق الحديث بسنده، يذكر من أخرج هذا الحديث من أصحاب كـــتب الـــسنة الأخـــرى، ويحـــرص في الغالب على العزو إلى السنن الأربعة.

هـــــ- بعد أن ينتهي من مرحلة التخريج، يبحث إن كان للحديث علة خفية، وعمدتـــه فـــي ذلـــك الإمـــام الدارقطنـــي في كتاب: العلل الواردة في الحـــديث،[1] فقـــد نقـــل منه تعليلاته لهذا الحديث، وفي أغلب الأحيان يوافقه، وفي بعضها يخالفه، ويثبت رأيه في التعليل.

وإليك مثالين يوضحان ما سبق ذكره من منهجه:

المثال الأول: قال في مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أخبرنا أبو طاهر المبارك بن أبي المعالي بن المعطوش -بقراءتي عليه ببغداد- قلت لـــه: أخبركم أبو القاسم هبة الله بن محمد -براءة عليه وأنت تسمع- أخبرنا الحسن بـــن علي، أخبرنا أحمد بن جعفر، حدثنا عبد الله بن أحمد، حدثني أبي، حدثنا محمد بـــن جعفر، حدثنا شعبة، عن عاصم بن عبيد الله، عن سالم، عن عبد الله بن عمر، عن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه استأذنه في العمرة، فأذن له، فقال: يا أُخيّ لا تنسنا في دعائك... الحديث.

---

[1] يقوم الدكتور محفوظ الرحمن زين الله بتحقيق هذا الكتاب وطبعه، وقد صدر منه إلى الآن أحد عشر مجلداً، وينتظر أن يخرج في عشرين مجلداً، ويعد من أهم كتب العلل وأفضلها، إن لم يكن أفضلها.

ثـم قال الضياء: أخبرنا أبو المجد زاهر بن أحمد بن حامد الثقفي، وأبو مسلم المـؤيد بن عبد الرحيم بن أحمد بن الإخوة -بأصبهان- أن أبا عبد الله الحسين بن عبد الملك الخلال أخبرهم، أخبرنا إبراهيم بن منصور، أخبرنا محمد بن إبراهيم بن علـي، أخبرنا أحمد بن علي الموصلي، حدثنا القواريري، حدثنا وكيع، عن سفيان، عـن عاصم بن عبيد الله، عن سالم، عن ابن عمر، أن عمر استأذن النبي صلى الله عليه وسلم في العمرة، فأذن له، وقال: أي أخيّ، أشركنا في صالح دعائك.

وقـال الـضياء: أخبـرنا أبو أحمد عبد الباقي بن عبد الجبار بن عبد الباقي الهـروي -بـبغداد- أن أبا شجاع عمر بن محمد البسطامي أخبرهم -قراءة عليه- أخبرنا أبو القاسم أحمد بن محمد بن محمد الخليلي، أخبرنا أبو القاسم علي بن أحمد بـن محمـد بن الحسن الخزاعي، أخبرنا أبو سعيد الهيثم بن كُليب الشاشي، ثنا أبو مـسلم إبـراهيم بن عبد الله بن مسلم، حدثنا سليمان بن حرب، وحجاج بن نُصير، وعمرو بن مرزوق، قالوا: أخبرنا شعبة، اخبرنا عاصم بن عبيد الله، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، أنه استأذن النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة، فأذن له، وقال: لا تنسنا يا أُخيّ في دعائك... الحديث.

ثم قال الضياء: أخرجه أبو داود، عن سليمان بن حرب، عن شعبة.

ورواه الترمذي عن سفيان بن وكيع، عن أبيه، عن سفيان، عن عاصم، وقال: حديث حسن صحيح.

ورواه ابن ماجه عن أبي بكر، عن وكيع، عن سفيان، ببعضه.[1]

شرح المثال: نرى الضياء روى الحديث من طرق ثلاثة متصلة إلى أصحاب المـصنفات، فقـد روى الطريق الأول بإسناده المتصل إلى الإمام أحمد في مسنده، وروى الطـريق الثاني بإسناده المتصل إلى أبي يعلى الموصلي في مسنده، وروى الطـريق الـثالث بإسناده المتصل إلى الهيثم بن كُليب الشاشي في مسنده. وهذا هو مـنهجه فـي الـروايات التي ساقها في الكتاب جميعه، فهو يروي الحديث بإسناده

---

[1] المختارة 1/292-294.

المتـــصل إلى صاحب مصنف من المصنفات التي اعتمدها، ثم بسند صاحب الكتاب المعتمد حتى يصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وبعـــدما انتهى من سرد الحديث ذكر من أخرج هذا الحديث، وهم: أبو داود، والترمذي، وابن ماجه في سننهم.

المثال الثاني: قال في مسند أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: أخبرنا محمد بـــن أحمـــد بن نصر بأصبهان، أن محمود بن إسماعيل أخبرهم –قراءة عليه، وهو حاضر– أخبرنا محمد بن عبد الله بن شاذان، اخبرنا عبد الله بن القبّاب، حدثنا أحمد بن عرو بن أبي عاصم، حدثنا الحُلواني الحسن بن علي، حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا إســـرائيل، عـــن أبـــي إسحاق، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي، قال: قال رســـول الله صـــلى الله عليه وسلم: ألا أعلمك دعوات إن قلتهن غُفر لك، على أنه مغفـــور لك: لا إله إلا الله الحليم الكريم لا إله إلا الله العلي العظيم، سبحان الله رب العرش العظيم.

وقـــال الضياء: وأخبرنا خالي الإمام أبو محمد عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامـــة المقدســـي –رحمه الله، بقراءتي عليه– قلت له: أخبركم أبو العلاء وجيه بن هـــبة الله المـــبارك السقطي –قراءة عليه، وأنت تسمع– أخبرنا أبو القاسم علي بن الحـــسين بـــن عـــبد الله الرَّبعي، أخبرنا محمد بن محمد بن محمد بن مخلد، أخبرنا جعفـــر بـــن محمـــد بـــن نُصير الخُلدي، حدثنا محمد بن عبد الله بن سليمان، وهو الحضرمي، حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي بن أبي طالب قال: قال لي النبي صلى الله عليه وسلم ... الحديث.

وقـــال الضياء: أخبرنا عبد الله بن أحمد بن أبي المجد الحربي –بها– أن هبة الله بن محمد أخبرهم –قراءة عليه– أخبرنا الحسن بن علي، أخبرنا أحمد بن جعفر، حدثـــنا عبد الله، حدثني أبي، حدثنا أبو سعيد، حدثنا إسرائيل، حدثنا أبو إسحاق، عن عـــبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم... الحديث.

ثـم قال الضياء: رواه النسائي في النعوت، وفي عمل اليوم والليلة، عن علي بن محمد بن علي، عن خلف بن تميم، وعن صفوان بن عمرو، عن أحمد بن خالد، كلاهما، عن إسرائيل.

سـئل الدارقطني عنه، فذكر أن حسناً وعلياً ابني صالح، ويوسف بن إسحاق بـن أبي إسحاق، رووه عن أبي إسحاق، عن عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، وأشبهها قول من قال: عن أبي إسحاق، عن عمرو بن مرة. ولا يدفع قول إسرائيل عن أبي إسحاق، عن ابن أبي ليلى، عن علي.[1]

شرح المثال: نرى الضياء روى الحديث من ثلاثة طرق تتصل إلى أصحاب المـصنفات المعتمدة، ثم يتصل الحديث من طريقهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد روى الطريق الأول بإسناده إلى ابن أبي عاصم، وهو أحد المصنفين في الحديث، ومن أشهر كتبه كتاب الآحاد والمثاني، ولعل الضياء ينقل الحديث منه. أما الطـريق الثاني فقد رواه بإسناده المتصل إلى الإمام محمد بن عبد الله الحضرمي، وهـو المعروف بمُطيّن، وهو غمام مشهور، صاحب مصنفات في الحديث، والإمام الضياء ينقل من أحد مصنفاته. وأما الطريق الثالث فقد رواه بإسناده إلى الغمام أحمد فـي مسنده. ولما انتهى من سرد الحديث أتبعه بذكر من أخرجه، فذكر بأن النسائي رواه فـي كـتاب النعوت، وهو جزء من كتابه السنن الكبرى، كما رواه أيضاً في كتابه الآخر وهو عمل اليوم والليلة. ثم نقل الضياء عن الدارقطني في العلل، ورجّح بأن رواية أبي إسحاق عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي أرجح من روايـة إسـرائيل عن أبي إسحاق عن أبي ليلى عن علي، وهي التي رواها الضياء بأسانيده الثلاثة.

---

[1] المختارة 2/269-271.

المبحث السادس

كتب المستخرجات

هذا منهج آخر من مناهج المحدثين يسمى المستخرج.

وقد رتبنا هذا المبحث على أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الاستخراج، وبيان شرطه.

المطلب الثاني: منهج المستخرج في ترتيب الأحاديث.

المطلب الثالث: فوائد المستخرجات.

المطلب الرابع: بعض كتب المستخرجات على الصحيحين أو أحدهما.

المطلب الأول

تعريف الاستخراج، وبيان شرطه

أ- تعريف الاستخراج[1]:

الاستخراج في اللغة مأخوذ من: خرّج يخرُج خُرُوجاً. نقيض دخل دخولاً.

والاستخراج كالاستنباط، واستخرجت الشيء من المعدن: خلصته.

والمستخرج -بالفتح- مشتق من الاستخراج، وهو اسم مفعول منه.

فالكلمة في اللغة لها معنى الإخراج والاستنباط والاستخلاص.

أما في اصطلاح المحدثين فهو: أن يأتي المحدث إلى كتاب من كتب الحديث المسندة، فيخرج أحاديث ذلك الكتاب بأسانيد لنفسه، من غير طريق صاحب الكتاب، فيلتقي معه في شيخه أو شيخ شيخه أو من فوقه، ولو كان في الصحابي.

---

[1] ينظر لسان العرب 1125/2. والقاموس المحيط، ص237، مادة (خرج).

ب- شرط الاستخراج:

إن شرط المُستَخرِج ألا يصل المُستخرج إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى من هو أقرب منه، إلاّ لغرض من علو أو زيادة حكم أو نحوه.

وربما لم يجد المستخرج بعض الأحاديث بتلك الصفة فيتركها، أو يعلقها عن بعض رواتها، أو يوردها من جهة مصنف الأصل.

فقد روى البخاري في[1] حديثاً من طريق مسدَّد، عن بشر بن المُفضّل، عن حسين المعلِّم، عن عطاء، عن جابر قال: لما حضر أحد دعاني أبي من الليل...الخ. قال ابن حجر: عزّ على الإسماعيلي مخرجه فأخرجه في مستخرجه من طريق البخاري.[2]

هذا ولم يلتزم أصحاب المستخرجات موافقة صاحب الكتاب المُخرّج في الألفاظ، وإنما يروي المستخرج متن الحديث بحسب ما نقله له رجال سنده، كما قال ابن الصلاح[3]: وبرز ذلك بقوله: أنهم رووا تلك الأحاديث من غير جهة البخاري ومسلم طلباً لعلو الإسناد، فحصل فيها بعض التفاوت في الألفاظ.

ويترتب على هذا أن أحاديث المستخرجات على الصحيحين أو غيرها ليست بالضرورة أن تكون جميعها صحيحة، بل قد يوجد فيها الصحيح والحسن والضعيف.

وذكر الحافظ ابن حجر سبب ذلك فقال في النكت على ابن الصلاح[4]: إذا روى البخاري مثلاً عن علي بن المديني، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري حديثاً، ورواه الإسماعيلي عن بعض مشايخه، عن الحكم بن موسى، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، واشتمل حديث الأوزاعي على زيادة على حديث ابن عيينة، توقف الحكم بصحتها على تصريح الوليد بسماعه من الأوزاعي، وسماع

---

(1) البخاري 215/3.

(2) أمثلة أخرى 277/2، 417/13.

(3) علوم الحديث، ص19.

(4) النكت 292/1.

الأوزاعي من الزهري، لأن الوليد بن مسلم من المدلسين على شيوخه وشيوخ شيوخه، وكذا يتوقف على ثبوت صفات الصحيح لشيخ الإسماعيلي، وقس على هذا جميع ما في المستخرج، فقد رأيت بعضهم حيث يجد أصل الحديث اكتفى بإخراجه ولو لم تجتمع الشروط في رواته، بل رأيت في مستخرج أبي نعيم وغيره الرواية عن جماعة من الضعفاء...الخ.

قلت: ومن أمثلة الرواية عن الضعفاء في المستخرجات، أن الإسماعيلي استخرج حديثاً على حديث للبخاري في 191/13 من طريق محمد بن الحسن المدني وهو متروك الحديث، قال ابن حجر: وهو أحمد المواضع التي يستدل بها على أن المستخرجات لا يطرد كون رجاله من رجال الصحيح. وكذا فعل أبو نعيم في المستخرج، انظر مثاله في الفتح 377/2.

المطلب الثاني

منهج المستخرج في ترتيب الأحاديث

إن صاحب المستخرج يتابع صاحب الكتاب الذي استخرج أحاديثه، ولكن لا يعني هذا أنه يوافقه في ترتيب أبوابه وأحاديثه، بل إن المستخرج قد يُحدث بعض التغييرات، كأن يزيد باباً، أو يختصر آخر، أو يُدمج بابين في باب واحد، أو يحذف بعضها، كما أنه قد يتصرف في ترتيب أحاديث الباب الواحد، من حيث التقديم والتأخير، وغير ذلك. فمن ذلك أن أبا نعيم زاد في المستخرج في كتاب الوقف باباً بعنوان: هل ينتفع الواقف بوقف، قال ابن حجر في الفتح 383/5: ولم أر ذلك لغيره.

ومن ذلك أيضاً أن الإسماعيلي أسقط من مستخرجه في كتاب الأطعمة باباً، كما جاء في الفتح 564/9.

وذكر ابن حجر في النكت على ابن الصلاح 291/1 مسند أبي عوانه وهو مستخرج على صحيح مسلم وقال: فيه أحاديث كثيرة مستقلة في أثناء الأبواب، ثم

ذكـــر مـــستخرج الإسماعيلي على صحيح البخاري فقال: ليس فيه أحاديث مستقلة زائدة، وإنما فيه زيادات في المتون.

المطلب الثالث

فوائد المستخرجات

إن للمستخرجات فوائد مهمة تخدم الأسانيد والمتون معاً، وقد استعرضت فتح الـــباري لأقـــف علـــى نقل ابن حجر من المستخرجات، التي نقل منها فوجدت أنها تـــضمنت فـــوائد عظيمة، كان لها الأثر البالغ في خدمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.[1]

وفيما يلي ذكر هذه الفوائد:

1- علو الإسناد:

إن أصحاب المستخرجات يجتهدون أن يكون حديثهم مساوياً لحديث المُخرَّج على كتابه.

فمـــن ذلك ما قاله البخاري 464/13: حدثنا أبو نُعيم، حدثنا الأعمش ...الخ. اســـتخرجه أبو نعيم من طريق الحارث بن أبي أسامة، عن أبي نعيم، عن الأعمش به.

فقد أخرجه أبو نعيم عالياً من غير طريق البخاري، ولو أنه رواه من طريقه لكـــان إسناده نازلاً، ولذلك قال ابن حجر: وهذا أعلى ما وقع لأبي نُعيم من العوالي في هذا الجامع الصحيح. وهذا المنهج هو الغالب على المستخرجات، إلا أن هذا لا يعني أن جميع ما في المستخرجات قد يتحقق فيها العلو كما سبق ذكره.

---

[1] نقلـــت كتب المصطلح بعض هذه الفوائد، وانظر: إرشاد طلاب الحقائق 126/1، التبصرة والتذكرة 60/1، والنكت على ابن الصلاح 321/1، وفتح المغيث 44/1، وتوجيه النظر ص142، وغيرها.

2- زيادة في ألفاظ الأحاديث:

وهذه فائدة عظيمة، لأنها -إن ثبتت- ربما دلت على حكم جديد.

ومـــن أمثلة ذلك: ما رواه البخاري في 219/6 من حديث عروة البارقي عن النبـــي صلى الله عليه وسلم قال: (الخيل معقود في نواصيها الخير والأجر إلى يوم القيامة).

فقد استخرجه البرقّاني، وفيه زيادة: (والإبل عز لأهلها والغنم بركة).

ومن ذلك أيضاً ما رواه البخاري في 187/2 من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (يصلّون لكم فإن أصابوا فلكم، وإن أخطأوا فلكم وعليهم).

اســـتخرجه الإســـماعيلي وأبو نعيم من طرق، وفيه زيادة: (فإن أصابوا فلكم وعليهم).

3- كثرة طرق الحديث:

فإن في ذلك فائدة عظيمة وهي تقوية الحديث وترجيحه عن المعارضة.

فمن ذلك ما رواه البخاري في 427/12، قال: حدثنا إسحاق، حدثنا خالد، عن خالد، عن عكرمة ...الخ.

فقد استخرجه الإسماعيلي من طريق وهب بن بقيّة، عن خالد بن عبد الله به. واســـتخرجه أيـــضاً مـــن طريق وهيب بن خالد، ومن طريق عبد الوهاب الثقفي، كلاهما عن خالد الحذاء به.

ومـــن أمثلـــته أيضاً: ما جاء في الصحيح 461/2، قال: حدثنا محمد، حدثنا عمـــر بن حفص، عن أبي ...الخ، قال ابن حجر: كذا ي بعض النسخ عن أبي ذر وكـــذا لكريمة وأبي أحمد الجُرجاني، ووقع في رواية الأصيلي عن بعض مشايخه: حدثنا محمد البخاري، فعلى هذا لا واسطة بين البخاري وبين عمر بن حفص فيه... والراجح سقوط الواسطة بينهما في هذا الإسناد، وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج.

4- التصريح بالسماع في رواية المدلسين:

والتدلـــيس: أن يروي عن شيخه حديثاً لم يسمعه منه، ثم أسقط الواسطة وأتى بلفظة توهم السماع ولا تجزمه.

ومـــن أمثلته: ما رواه البخاري في 90/2 بسنده إلى يحيى بن أبي كثير قال: عن محمد بن إبراهيم ...الخ.

اســـتخرجه الإسماعيلي من طريق معاذ بن هشام عن أبيه، عن يحيى، قال: حدثني محمد بن إبراهيم ...الخ.

قال ابن حجر: فقد صرّح يحيى بن أبي كثير بالسماع له من محمد بن إبراهيم فأمن ما يخشى من تدليسه.

ومـــن ذلك أيضاً ما جاء في الصحيح 254/8، قال: حدثنا صدقة بن الفضل، أخبـــرنا حجاج بن محمد، عن ابن جريج، عن يعلى بن مسلم ...الخ. فقد استخرجه الإسماعيلي من طريق حجاج، عن ابن جريج، قال: أخبرني يعلى بن مسلم.

5- تمييز ما يقع من رواية المختلطين عمّن سمع منهم قبل الاختلاط:

والاخـــتلاط عـــند المحدثين: فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأعمال، إما بخرف أو مرض أو عرض من موت ابن أو سرقة مال أو ذهاب كتب.

ومن أمثلته: ما رواه البخاري في 106/2، قال: حدثنا إسحاق الواسطي، قال: حدثنا خالد، عن الجُريري، عن ابن بُريدة ...الخ.

قال ابن حجر: سعيد بن إياس الجُريري معدود فيمن اختلط، واتفقوا على أن ســـماع المتأخرين منه كان بعد اختلاطه، وخالد منهم، لكن أخرجه الإسماعيلي من روايـــة يـــزيد بن زُريع وبعد الأعلى وابن عُليّة، وهم ممن سمع منه قبل اختلاطه، وهي إحدى فوائد المستخرجات.

6- تعيين مبهم:

والمبهم: هو الراوي الذي لم يُسمَّ، سواء أكان في المتن أو في السند كقولهم: حدثنا فلان، أو رجل، أو غير واحد.

مـــثاله: مـــا رواه الـــبخاري في 567/6، من حديث عائشة قالت لابن أختها عـــروة: ألا يعجبك أبو فلان ...الخ. فقد استخرجه الإسماعيلي وأبو نُعيم بلفظ: ألا يعجبك أبو هريرة.

ومـــنه كـــذلك: ما جاء في الصحيح 421/1: أن امرأة قالت لعائشة: أتجزئ إحدانا صلاتها إذا طهرت ...الخ، استخرجه الإسماعيلي، وفيه: عن معاذة.

ومنه أيضاً: ما رواه البخاري في 677/8 قال: حدثني محمد بن بشار، حدثنا عـــبد الرحمن بن مهدي وغيره قالا: حدثنا حرب بن شداد ...الخ. فقد استخرجه أبو نُعـــيم مـــن طريق أبي عروبة، حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي وأبو داود قالا: حدثنا حرب ...الخ.

ومـــنه كذلك: ما جاء في 182/5، قال: حدثني محمد بن عبيد الله، حدثنا ابن وهـــب، قـــال: حدثنـــي مالك بن أنس: قال: وأخبرني ابن فلان، عن سعيد المقبري ...الـــخ. قـــال ابـــن حجر: ابن فلان هو ابن سمعان ... وقد بين ذلك أبو نعيم في المستخرج.

ومن أمثلته أيضاً: ما رواه البخاري في 147/5، قال: فعمد علي بن الحسين إلـــى عبد له ...الخ. قال ابن حجر: اسم هذا العبد مُطِّرف، وقع ذلك عند أبي عوانة وأبي نعيم في مستخرجيهما على مسلم.

ومـــن ذلـــك: أن البخاري قال في 262/8: حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، حدثـــنا حـــيوة وغيـــره قـــالا ...الـــخ، قال ابن حجر: هو ابن لهيعة، ثم ذكر بأن الإسماعيلي أخرجه من طريق يوسف بن موسى، عن المقرئ، عن ابن لهيعة به.

7- تعيين مهمل:

والمهمل هو الراوي الذي لم يُميز، بذكر اسم الأب والجد والنسبة ونحوه.

ومـــن أمثلـــته: ما رواه البخاري في 354/1، قال: حدثنا محمد، قال: أخبرنا سفيان بن عيينة ...الخ. استخرجه أبو نعيم بإسناده فقال: حدثنا محمد بن سلام.

ومنه أيضاً: ما رواه البخاري في 440/2، قال: حدثنا أحمد، قال: حدثنا ابن وهب ...الخ. فقد جزم أبو نعيم في المستخرج أنه: أحمد بن عيسى.

ومـــنه كذلك: ما جاء في الصحيح 20/3، قال: حدثنا إسحاق ...الخ. هو ابن راهويه كما في مستخرج أبي نعيم.

8- وصل المعلقات:

والتعليق: هو أن يُحذف راوٍ أو أكثر من أول الإسناد، وهو كثير في صحيح الـــبخاري، وقـــد أوصـــلها الحـــافظ ابن حجر في كتابه تغليق التعليق، وكانت من مصادره التي اعتمد عليها في ذلك المستخرجات.

ومـــن أمثلة ذلك: ما جاء في صحيح البخاري في 364/1، قال: قال يزيد بن هـــارون وبهـــز ...الخ قال ابن حجر: هذا التعليق وصله أبو عوانة وأبو نعيم في مستخرجيهما.

ومـــنه أيـــضاً: مـــا رواه في 380/3، قال: وقال أبان، حدثنا مالك بن دينار ...الـــخ. قـــال ابن حجر: وهذا الطريق وصلها أبو نعيم في المستخرج من طريق حَرَمي بن حفص، عن أبان بن يزيد العطار به.

9- تقوية ما كان مروياً بطريق الكتاب:

والكتابة إحدى طرق تحمل الحديث وأدائه.

ومـــن ذلك: ما رواه البخاري في 145/7، قال: قال الليث: كتب إليّ هشام. وبين ابن حجر بأن أبا نعيم رواه في المستخرج من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة.

10- رفع موقوف:

والموقوف: هو ما روي عن الصحابي من قول أو فعل أو تقرير.

مـــثاله: مـــا أســـنده البخاري في 427/12 إلى ابن عباس، قوله: من استمع ...الخ. استخرجه الإسماعيلي بإسناده إلى ابن عباس مرفوعاً مفصلاً.

11- تعيين إدراج:

والإدراج: هو إدخال لفظة ليست من الحديث.

مـــثاله: حديث رواه البخاري في 148/11 من طريق علي بن عبد الله، عن ســـفيان، بسنده إلى أبي هريرة قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يتعوذ من جهد الـــبلاء، ودرك الـــشقاء، وسوء القضاء، وشماتة الأعداء، قال سفيان: الحديث ثلاث زدت أنا واحدة لا أدري أيتهن هي.

اســـتخرجه الإســـماعيلي مـــن طريق ابن أبي عمر عن سفيان فاقتصر على ثلاثة، ثم قال: قال سفيان: وشماتة الأعداء.

12- شرح لفظة غريبة جاءت في الكتاب المُخرَّج:

والغريب: هي الألفاظ التي تكون غامضة بعيدة عن الفهم لقلة استعمالها.

فمن ذلك ما جاء في صحيح البخاري 95/6 من حديث أبي أمامة: (... وإنما كانـــت حليتهم العَلابي..) فسره الأوزاعي في رواية أبي نعيم في المستخرج، فقال: العَلابي الجلود الخام التي ليست بمدبوغة.

ومـــن ذلك أيضاً: ما رواه البخاري 318/1 من حديث ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم مرّ على قبرين يعذبان ... الحديث وفيه: (لا يستتر من بوله)، فقـــد جاء في مستخرج أبي نعيم: (كان لا يتوقى)، وهي مفسرة للمراد كما قال ابن حجر.

13- ذكر نسب بعض الرواة بما يزيد في التعريف بهم:

ومـــن أمثلـــته: أن الـــبخاري روى في 563/2 بإسناده إلى أبي إسحاق قال: سمعت حارثة بن وهب قال: ...الخ.

ومـــن أمثلته أيضاً: ما رواه البخاري في 106/2 بإسناده إلى خالد الطحان، عن الجُريري به. جاء في مستخرج الإسماعيلي: سعيد بن إياس الجُريري، قال ابن حجر: وهي إحدى فوائد المستخرجات.

14- أن يكـــون الحـــديث في الأصل معللاً بعلة، فيبين المستخرج العلة ويكشفها: والعلة: وصف خفي يقدح في الحديث مع ظهور السلامة منه.

قـــال ابن حجر: كل علة أعل بها حديث في أحد الصحيحين جاءت في رواية المستخرج سالمة منها فهي من فوائده وذلك كثير جداً.

ومـــن أمثلـــته: مـــا رواه مسلم في حديث أبي هريرة: (سبعة يظلهم الله في ظلـــه... وفـــيه: ورجـــل تصدق بصدقة حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله...) فهذا حـــديث مقلوب، صوابه: (حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه) قال ابن حجر 146/2: وأخـــرجه الجوزقي في مستخرجه عن أبي حامد بن الشرقي، عن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم، عن يحيى القطان كذلك، وعقبه بأن قال: سمعت أبا حامد بن الشرقي يقول: يحيى القطان عندنا وأهم في هذا.

15- تعيين مكان الحادثة:

كما جاء في صحيح البخاري 205/9 من حديث سهل بن سعد يقول: إني لفي القـــوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ قامت امرأة فقالت: يا رسول الله، إنّها قـــد وهبت نفسها لك ...الخ. فقد استخرجه الإسماعيلي بطريقه، وفيه: جاءت امرأة إلـــى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد ...الخ. قال ابن حجر: فأفاد تعيين المكان الذي وقعت فيه القصة.

16- تعيين زمن الحادثة:

فقـــد روى البخاري في 581/1 بسنده إلى أبي صالح السمان قال: رأيت أبا ســـعيد الخدري في يوم جمعة يصلي إلى شيء يستره من الناس ...الخ. استخرجه الإسماعيلي وفيه زيادة: ومروان يومئذ على الميدنة.

17- توضيح مقصد صاحب الكتاب المخرَّج في إيراده لرواية ما، مع الإشارة إلى منهجه في ذلك:

كمـــا جـــاء في الصحيح 56/1-57 قال: حدثنا مسدَّد، قال حدثنا يحيى، عن شعبة ...الخ ثم قال: وعن حسين المعلِّم قال ...الخ. والمراد بذلك: أن يحيى القطان

رواه عـــن شـــعبة وحسين، ومما يدل على ذلك أن أبا نعيم رواه في المستخرج من طريق إبراهيم الحربي عن مسدد عن يحيى القطان عن حسين المعلم.

ومـــن أمثلـــته كذلك؛ ما جاء في الصحيح أيضاً في حديث أخرجه البخاري 263/1 بـــسنده إلـــى أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا توضأ أحـــدكم فليجعل في أنفه ثم لينثر، ومن استجمر فليوتر. وإذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده ... الحديث.

قـــال ابن حجر: كذا عطفه المؤلف، واقتضى سياقه أنه حديث واحد ... وقد أخـــرجه أبـــو نعـــيم في المستخرج ... مفرقاً ... وكذا فرقه الإسماعيلي ... فكأن البخاري يرى جواز جمع الحديثين إذا اتحد سندهما في سياق واحد.

18- وجود أحكام فقهية:

مثاله: ما ذكره ابن حجر في الفتح 150/3 عند قول البخاري: باب قول النبي صـــلى الله عليه وسلم: يُعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه إذا كان النَّوح من سنته، قـــال ابـــن حجر: وقد اختلف العلماء في مسألة تعذيب الميت بالبكاء عليه، ثم ساق أكثـــر مـــن ثمانية أقوال للعلماء في ذلك، وبعدها قال: وقال الإسماعيلي: كثر كلام العلماء في هذه المسألة ...الخ.

19- نسبة الأقوال إلى أصحابها:

فمن ذلك ما جاء في صحيح البخاري 724/8 قال: باب في تفسير سورة (إنا أنـــزلناه في ليلة القدر) قال: يقال المطّلع هو الطلوع... أشار ابن حجر إلى أن هذا قول أبي عبيدة معمر بن المثنى، رواه بسنده عنه أبو نعيم في المستخرج.

المطلب الرابع

بعض كتب المستخرجات على الصحيحين أو أحدهما

تنوعت كتب المستخرجات بتنوع الكتب المستخرج عليها، فنجد مستخرجات على الصحيحين، أو أحدهما، وأخرى على السنن الأربعة أو غيرها، وسأذكر هنا ما وقفت عليه من بعض كتب المستخرجات التي تخص الصحيحين أو أحدهما، نظراً للاختصار، ولما لهذين الكتابين من مكانة عظيمة عند المسلمين، وسأرتب هذه الكتب على حسب تقدم وفيات مؤلفيها، ذاكراً أولاً المستخرجات على الصحيحين، ثم المستخرج على صحيح البخاري، ثم المستخرجات على صحيح مسلم، وسأذكر وصف الكتاب إن ذُكر عنه شيء، وسأشير أيضاً إلى مكان وجوده إن وجد، هذا ولا أعلم أنه طبع من هذه المستخرجات غير مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم، وكثير من هذه المستخرجات في عداد المفقود من كتب السلف.

أولاً- المستخرجات على الصحيحين:

1- المستخرج على الصحيحين، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري، المعروف بابن الأخرم (ت344).

ذكره الذهبي في السير 467/15.

2- المستخرج على الصحيحين، للحافظ أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد المَاسَرجسي (ت365).

ذكره الذهبي في السير 288/16، وقال: خرّج على الصحيحين مستخرجاً حافلاً.

3- المتفق الكبير، للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد الشيباني الجوزقي النيسابوري (ت388).

ذكره الذهبي في السير 494/16، وابن حجر في النكت 297/1، وقال: ذكر في كتابه المسمى بالمتفق جميع ما في الصحيحين حديثاً حديثاً، فكان مجموع ذلك خمسة وعشرين ألف طريق وأربعمائة وثمانين طريقاً.

4- المستخرج على الصحيحين، للحافظ أبي بكر أحمد بن عبيدان بن محمد بن الفرج الشيرازي (ت388).

قال ابن حجر في لسان الميزان 192/1: له مستخرج على الصحيحين جمع بينهما، ورتبه ترتيباً حسناً يدل على معرفته. ونقل منه الحافظ في فتح الباري 541/6.

5- المسند، للحافظ أحمد بن محمد بن أحمد الخوارزمي البرّقني البغدادي (ت425) ذكره الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد 374/4، والذهبي في السير 17/ 440، وقالا: ضمنه ما اشتمل عليه صحيح البخاري ومسلم.

قلت: توجد منه نسخة خطيّة بالمكتبة الآصفية بالهند. وهو أحد مصادر الحافظ ابن حجر في الفتح، انظر: المصنفات الواردة في فتح الباري ص366.

6- المستخرج على الصحيحين، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن محمد ابن منجويه الأصبهاني نزيل نيسابور (ت428).

ذكره الذهبي في السير 440/17.

7- المستخرج على الصحيحين، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت430).

قال الصفدي في الوافي بالوفيات 83/7: صنف مصنفات كثيرة، منها حلية الأولياء، والمستخرج على الصحيحين، ذكر فيها أحاديث ساوى فيها البخاري ومسلماً، وأحاديث علا عليهما فيها، كأنهما سمعاها منها، وذكر فيها حديثاً كأن البخاري ومسلماً سمعاه ممن سمعه منه.

وأفاد المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي 330/1 أن منه نسخة مكتوبة بخط إبراهيم الأفندي، مصححة من الحافظ السيوطي موجودة في الخزانة الجرمنية.

وذكر الأستاذ الدكتور أكرم العمري في كتابه بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص395 أنه بحث عن المكتبة التي ذكرها المباركفوري في مكتبات ألمانيا في برلين وكوته ولا يبزل فلم يقف على أثر لها، قلت: لعل هذه المكتبة قد دمرت في أثناء الحرب العالمية الثانية، والعلم عند الله تعالى.

ثانياً- المستخرجات على صحيح البخاري:

1- المستخرج على صحيح البخاري، للحافظ أبي محمد عبد الصمد بن محمد بن عبد الله بن حيّويه (ت368).

ذكـــره الذهبي في السير 291/16، ونقل عن الحاكم أنه قال: استخرج على صحيح البخاري وجوّده.

2- المـــستخرج على الصحيح، للحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي الجرجاني (ت371).

قال الذهبي في السير 292/16: يقع الكتاب في أربع مجلدات، قال ابن كثير في البداية والنهاية 298/11: شمل على فوائد كثيرة وعلوم غزيرة.

وانظر الكلام على الكتاب ومنهجه في مقدمة كتاب معجم الإسماعيلي لمحققه الدكتور زياد منصور.

3- المسند الصحيح على كتاب البخاري، للحافظ المحدث أبي أحمد محمد بن أحمد الغِطريفي الجُرجاني (ت377).

ذكـــره حمـــزة السهمي في تاريخ جرجان ص430، والسمعاني في الأنساب 301/4.

4- الـــصحيح المخرَّج على صحيح البخاري، للحافظ أبي عبد الله محمد بن العباس بن أحمد المعروف بابن أبي ذُهل الضبي الهروي (ت378).

ذكره الذهبي في السير 381/16.

5- المستخرج على صحيح البخاري، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني (ت410).

قال الذهبي في السير 310/17: يعلو في كثير من أحاديث الكتاب، حتى كأنه لقي البخاري.

ثالثاً- المستخرجات على صحيح مسلم:

1- الصحيح المخرَّج على كتاب مسلم، للحافظ أبي بكر محمد بن محمد بن رجاء الإسفرابيني (ت286).

ذكره السمعاني في الأنساب 415/5، وابن باطيش في التمييز والفصل 636/2، وابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم ص88، والذهبي في السير 492/12، ونقلوا عن الحاكم أنه قال: نظرت في أكثره فوجدته قد جهد إلا يخالف شرط مسلم، وهو يشاركه في أكثر شيوخه.

2- المسند الصحيح، للحافظ أحمد بن سلمة بن عبد الله النيسابوري البزار، رفيق مسلم في الرحلة إلى بلخ والبصرة (ت286).

قال الذهبي في تذكرة الحافظ 637/3: له المستخرج كهيئة صحيح مسلم.

3- الصحيح المستخرج على صحيح مسلم، للحافظ أبي جعفر أحمد بن حمدان علي النيسابوري (ت311).

ذكره ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم ص87، وأشار إلى أنه تعب في جمعه وتصنيفه وقال: رحل في حديث واحد منه إلى أبي يعلى الموصلي، ورحل في أحاديث معدودة منه لم يكن سمعها منه حتى سمعها.

4- المستخرج على صحيح مسلم، للحافظ محمد بن إسحاق السراج (ت313).

ذكره الذهبي في السير 393/4، وأشار إلى أن تلميذه ابن الأخرج قد استعان به في تخريجه هذا. وقد وصلت إلينا فوائد منه انتقاها زاهر بن طاهر الشحامي المتوفى سنة (479)، وهي من عوالي حديث المستخرج للسراج، راجع بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص356.

5- المسند الصحيح المخرَّج على صحيح مسلم، للحافظ المحدث أبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الأصل الإسفراييني (ت316). تقدم ذكر ابن حجر فيه، وأن فيه أحاديث كثيرة مستقلة في أثناء الأبواب.

قلــت: وصـــل إلينا هذا الكتاب، وقد طبع منه المجلد الأول والثاني والرابع والخـــامس فـــي حـــيدر أباد الدكن بالهند، وطبع جزء من المجلد الثالث مؤخراً في مـــصر. وقـــد أدخل الحافظ ابن حجر هذا المسند في كتابه (إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة).

خـــاتـمـــة

بعـــد هـــذه الجولة التي طوقنا من خلالها بين ربوع كتب الحديث، فنهلنا من رحيقها، وقطفنا من ثمارها، وكنا كلما تعمقنا في أحدها، تراءى لنا أن أحداً لن يأتي بجديد في هذا المجال، لكثرة ما أجاد المصنف، وجمال ما أبدع، حتى إذا انتقلنا إلى مصنف ثانٍ، وجدناه روضاً آخر، أفاد صاحبه ممن سبقه، ثم أضاف فأجاد، وطور فابتكـــر... وهكـــذا حتى أصبحنا أمام علم قائم بذاته، اكتمل صرحه، وازدان بناؤه، فاكتسى حلة قشيبة، زادته جمالاً وروعة، وأكسبته جلالاً وهيبة.

ونحن اليوم كلما طالعنا في ثنايا تلك المصنفات، شعرنا أننا نرتع في روض أُنف، ننتقي من زهراته، لنصنع باقة المعرفة... المعرفة الدقيقة بكتب السنة، لنمتلك بذلك مفاتيح هذا العلم العظيم.

ولا بـــد أن نلخـــص جهدنا، ونختصر القول في بيان هذه الصورة المشرقة، فنسجل جملة من النتائج والملاحظات العامة، فنقول:

1- لقـــد بـــذَل علماؤنـــا الأوائـــل جهوداً جبارة في مجال الرواية، والجمع والتصنيف، خدمة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فتركوا لنا تراثاً ضـــخماً، ومـــدونات كبرى، تشكل ركيزة أساسية من ركائز هذا الدين، وهي السنة النبوية.

2- إن المتتـــبع لهـــذه الجهود، يلاحظ التدرج والتطور المستمر في صناعة الأســـانيد، وترتيب التصانيف الجامعة، وتنوعها، مما يساعد على الإفادة من هذه الثروة العظيمة، والكنوز النادرة.

3- لـــم تنـــشأ هذه الجهود من فراغ، وإنما كانت وليدة الحاجة الملحة إليها، نتـــيجة لاتـــساع رقعة العالم الإسلامي، وامتداد الزمن، مما حمل هؤلاء العلمـــاء علـــى النهوض بهذه المسؤولية الضخمة، فقاموا بها خير قيام، فأســـهروا ليلهم، وأضنوا نهارهم، فطافوا في الأمصار، وقطعوا الأقفار،

وتجشموا الصعاب، وتحدوا الأهوال، لا يبغون من وراء ذلك إلا رضاء ربهم سبحانه، ثم خدمة سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم.

4- لقد تنوعت هذه المصادر في موضوعها، واختلفت باختلاف الغاية والمقصد الذي من أجله قاموا بهذا الجهد، فمنهم من كان اهتمامه الأول، بجمع الحديث الصحيح، في جميع أبواب الدين وموضوعاته الرئيسة ومنهم من جمع أحاديث السنن، ومنهم من كان اهتمامه بالفقه، أكثر من اهتمامه بالإسناد، ومنهم من كانت صناعة الإسناد عنده فناً قائماً بذاته ... وهكذا.

5- أظهرت هذه الدراسة عظمة هذه المصنفات، ودقة أصحابها، فهم -وإن تفاوتت مصنفاتهم في مكانتها، ودرجة أحاديثها، ومدى استيعابها، وكثرة تبويبها- إلا أن كلاً منها يسد ثغرة من ثغر هذا العلم، فهي بمثابة لبنة مهمة في بناء عظيم.

6- تتضح مكانة هذه المصنفات من خلال عناية علماء الأمة -عبر العصور- بها من حيث الشرح والدرس، والرواية والجمع والتحقيق وغير ذلك.

7- يظهر لنا كذلك، أن علماءنا كانوا دائماً كثيري الحرص على نقد هذه المصنفات وبيان ملاحظاتهم، دون تقصير أو مجاملة، فإن رائدهم دائماً هو الوصول إلى الحق والصواب، مهما بلغت المعوقات، وكثرت التضحيات، فكانت آراؤهم موضع تقدير واهتمام، وكانت مناقشتهم العلمية تتم في جو من الحوار العلمي البناء، وفي إطار أدب الخلاف، بعيداً عن التعصب والهوى، كل ذلك يتم من خلال مناقشتهم وردودهم عبر مصنفاتهم، وفي مجالسهم العلمية.

8- لقد برز تواضع هؤلاء العلماء من خلال عرض سيرتهم العلمية، فقد كانوا يتلقون العلم عمن هو فوقهم، وعمن هو مثلهم، وعمن هو دونهم، وكانوا يرحلون لطلب العلم ومناقشة المسائل، بل كثيراً ما كان الواحد

منهم يستشير العلماء في مصنفه، ويعرضه على علماء عصره، ليجيزوه، وهـــي تـــزكية كانوا يفتخرون بها. وهي أشبه ما يعرف بتقويم الأبحاث العلمـــية في زماننا هذا. ولكن كان ذلك يتم من خلال رغبة المصنف في سماع ملاحظات العلماء وآرائهم، لأن ذلك يُثرى مصنفه، ويزيده عظمة وقوة.

9- علـــى الرغم من ضخامة هذه المصنفات إلا أن أصحابها كانوا ينتهجون مـــنهج الاختصار، فيسلكون لتحقيق ذلك، طرقاً فنية مبتكرة، وذلك رغبة مـــنهم فـــي الجمـــع بين الاستيعاب والاختصار، كالتحويل، والجمع بين الطرق، بعطف الشيوخ، وغير ذلك.

10- لقـــد تتـــبع هؤلاء العلماء، أدق مناهج البحث العلمي، من حيث التدقيق والتوثـــيق، والتحقـــيق، والتـــرتيب، فخـــرجت كتبهم، بحللها القشيبة، وصورتها المشرقة، فاحتلت مكانة مرموقة عند الأجيال، عبر العصور، وستبقى كذلك -إن شاء الله- إلى يوم الدين.

11- تحوي هذه المصنفات أسراراً دقيقة، ومناهج متعددة، بحيث يصعب على الإنـــسان الإفـــادة منها، إلاّ إذا تعرف إليها، ودرسها وخبرها، وامتلك أســـرارها، وهذا يبين لنا أهمية هذا النوع من الدراسات المنهجية، ومن هـــنا فـــإن طالـــب العلم على وجه العموم، وطالب الحديث على وجه الخصوص، لا يستغني عن هذا الجانب المهم، فهو مفتاح أمهات الكتب، وجوامعه العلمية.

12- وأخيراً، فإن هذا الكتاب يبين لنا مدى ضرورة متابعة البحث في مناهج المحدثـــين، واســـتكمال سائر مجالاته، سواءً كان ذلك في مجال مناهج المحدثين في كتب الرجال، أو في كتب علوم الحديث ومصطلحه، أو في العلل والنقد، أو غير ذلك.

وفـــي الخـــتام نرجو الله تعالى أن نكون قد وفقنا إلى عرض هذا الموضوع، وبلغنا غايتنا، والله من وراء القصد. والحمد لله رب العالمين.

فهرس ومراجع ومصادر الكتاب

- أبـــو الولـــيد الباجـــي، وكتابه التعديل والتجريح، للدكتور أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض.
- الأحاديـــث المخـــتارة، للـــضياء المقدسي، تحقيق الدكتور عبد الملك ابن دهيش، مكة المكرمة.
- أوجز المسالك إلى موطأ مالك، للعلامة محمد زكريا الكاندهلوي، باكستان.
- إفـــادة النصيح بالتعريف بسند الجامع الصحيح، لابن رُشيد، تحقيق الدكتور ابن خوجه، الدار التونسية للنشر.
- إكمـــال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض، تحقيق الدكتور الحسين بن محمد شواط، الرياض.
- إرشاد الساري، للقسطلاني، القاهرة.
- إرشـــاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، للنووي، تحقيق عبد الباري فتح الله، مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة.
- الأعلام، للزركلي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- الإلزامات والتتبع، للدارقطني، تحقيق مقبل بن هادي الوادعي، المكتب السلفية، بالمدينة المنورة.
- الإمـــام التـــرمذي والمـــوازنة بين جامعه وبين الصحيحين، للدكتور نور الدين العتر، دمشق.
- الإمـــام الدارمي وجهوده في الحديث، للدكتور محمد عويضة، رسالة دكتوراه، مقدمة إلى جامعة الأزهر.
- الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء، لابن عبد البر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأنساب، لأبي سعد السمعاني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الـــباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، للشيخ أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- بحوث في تاريخ السنة المشرفة، للدكتور أكرم العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- البخاري ومنهجه في الجرح والتعديل، للدكتور محمد قاسم العمري، بحث مقدمة لمجلة جامعة اليرموك.
- البداية والنهاية، لابن كثير، القاهرة.
- بغـــية الباحث عن زوائد مسند الحارث، للهيثمي، تحقيق الدكتور حسين أحمد الباكري، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- بغـــية الملتمس في سباعيات حديث مالك، للعلائي، تحقيق حمدي السلفي، عالم الكتب، بيروت.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، الطبعة الأولى، القاهرة.
- تاريخ التراث العربي، للأستاذ فؤاد سزكين، القاهرة.
- التاريخ الكبير، للبخاري، حيدر أباد الدكن، الهند.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- تجريد التمهيد، لابن عبد البر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- التحويل في صحيح البخاري ومنهجه فيه، للدكتور أمين القضاة، بحث منشور في مجلة (دراسات) الجامعة الأردنية 1995.
- تـــدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، بالمدينة المنورة.
- تذكر الحافظ، للذهبي، حيدر أباد الدكن، الهند.
- تـــرتيب أسماء الصحابة الذين أخرج لهم الإمام أحمد في المسند، لابن عساكر، تحقيق الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر، بيروت.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض، المغرب.
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، للحافظ ابن حجر، الهند.
- التعليق الممجد على موطأ محمد، للكنوي، تحقيق الدكتور تقي الدين الندوي، دار القلم، دبير.
- تغلـــيق التعليق، للحافظ ابن حجر، تحقيق الدكتور سعيد القزقي، المكتب الإسلامي في بيروت.
- التقييد في رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة، دار الحديث، بالقاهرة.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، المغرب.

- تنوير الحوالك على موطأ مالك، للسيوطي.
- تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، المكتبة المنيرية بالقاهرة.
- تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر، حيدر أباد الدكن، الهند.
- تهـذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ المزي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- توضيح الأفكار بشرح تنقيح الأنظار، للصنعاني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.
- الثقات، لابن حبان، حيدر أباد الدكن، الهند،
- ثـواب قضاء حوائج الأخوان وما جاء في إغاثة اللهفان، لأبي الغنائم النرسي، تحقيق الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر، بيروت.
- جامـع الأصـول فـي أحاديـث الرسـول، لابن الأثير الجزري، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، دمشق.
- جامع الإمام الترمذي، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، حيدر أباد الدكن، الهند.
- جمع الوسائل في شرح الشمائل، للإمام ملا علي القاري، القاهرة.
- الحديث والمحدثون، للشيخ محمد محمد أبو زهو، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الحطة في ذكر الصحاح الستة، لصديق حسن خان، تحقيق علي حسن عبد الحميد، دار عمار، الأردن.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- خصائص المسند، لأبي موسى المديني، القاهرة.
- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، للسيوطي، القاهرة.
- ذكـر الـنار أجارنـا الله منها، لعبد الغني المقدسي، تحقيق أديب محمد الغزاوي، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- رسالة أبي داود إلى أهل مكة، لأبي داود، القاهرة.

- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرّفة، للكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- الرفع والتكميل في الجرح والتكميل، للكنوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- زوائد عبد الله بن أحمد في المسند، للدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للدكتور مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، ورجعنا أيضاً إلى طبعة الدكتور محمد مصطفى الأعظمي.
- سنن أبي داود، تحقيق الدعاس، حمص.
- السنن الكبرى، للنسائي، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، الهند.
- سنن النسائي، ترقيم وفهرسة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- سيرة الإمام البخاري، للمباركفوري، المكتبة السلفية، الهند.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، دار المسيرة، بيروت.
- شرح تراجم أبواب البخاري، لولي الله الدهلوي، مصر.
- شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، تحقيق الدكتور همام سعيد، مكتبة المنار، الأردن.
- شرح نخبة الفكر، للحافظ ابن حجر، القاهرة.
- شروط الأئمة الخمسة، للحازمي، القاهرة.
- صحيح البخاري، فتح الباري.
- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، لابن الصلاح، تحقيق الدكتور موفق عبد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- طبقات الحفاظ، للسيوطي، مصر.

- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تحقيق الطناحي والحلو، القاهرة.
- طبقات المفسرين، للداودي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- طرح التثريب في شرح التقريب، للعراقي، القاهرة.
- عارضة الأحوذي سنن الترمذي، لابن العربي، القاهرة.
- العجالة النافعة، لعبد العزيز الدهلوي، باكستان.
- علـــوم الحديث، لابن الصلاح، تحقيق الدكتور نور الدين العتر، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
- عمـــدة القـــاري شـــرح صـــحيح البخاري، للإمام بدر الدين العيني، الطبعة المنيرية، بالقاهرة.
- عمل اليوم والليلة، للنسائي، تحقيق الدكتور فاروق حمادة، المغرب.
- الغنية، وهو فهرست شيوخ القاضي عياض، تحقيق الدكتور محمد عبد الكريم.
- فتاوي ابن تيمية، الرياض.
- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر، المكتبة السلفية بالقاهرة.
- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، للشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا، القاهرة.
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للسخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- فـــضائل رمـــضان، لابـــن أبـــي الدنيا، تحقيق عبد الله بن حمد المنصور، دار السلف بالرياض.
- الفـــضل المبـــين علـــى عقد الجوهر الثمين، للشيخ جمال الدين القاسمي، دار النفائس، بيروت.
- فهرس ابن عطية الغرناطي، تحقيق الدكتور محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي.
- القاموس المحيط، للفيروز أبادي، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت.
- القـــبس في شرح الموطأ، لأبي بكر ابن العربي، تحقيق الدكتور محمد ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- قياس شرط البخاري في الطبقات، للدكتور أمين القضاة، والدكتور شرف القضاة، بحث منشور في مجلة (دراسات) الجامعة الأردنية، 1994.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار العلوم الحديثة، بيروت.

- كـشف المغطـى مـن المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر.
- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، دائرة المعارف العثمانية بالهند.
- لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف بالقاهرة.
- مـا تمـس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه، للشيخ محمد عبد الرشيد النعماني، باكستان.
- المستدرك على اصلحيحين، للحاكم النيسابوري، حيدر أباد، الهند.
- مسند إبراهيم بن أدهم، لابن مندة، تحقيق مجدي السيد، دار الصحابة، القاهرة.
- مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين أسد، دار المأمون، دمشق.
- مـسند إسـحاق ابن راهويه، تحقيق الدكتور عبد الغفور البلوشي، دار الإيمان بالمدينة المنورة.
- مسند الإمام أحمد، الطبعة الأولى، القاهرة: ورجعنا أيضاً إلى طبعة الشيخ أحمد شاكر، وإلى الطبعة المحققة للشيخ شعيب الأرناؤوط.
- مسند البزار، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن، دار العلوم والحكم، المدينة المنورة.
- مسند الروياني، تحقيق أيمن علي، مؤسسة قرطبة، القاهرة.
- مـسند الهيـثم بن كليب الشاشي، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن، دار العلوم والحكم، المدينة المنورة.
- مسند بلال بن رباح، تحقيق مجدي السيد، دار الصحابة، القاهرة.
- مـسند سعد بن أبي وقاص، للدورقي، تحقيق الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- مشيخة ابن الجوزي، تحقيق محمد محفوظ، الشركة التونسية للتوزيع.
- مشيخة بدر الدين ابن جماعة، تحقيق الدكتور موفق بن عبد الله، دار الغرب الإسلامي.
- المصعد الأحمد في ختم مسند أحمد، لابن الجزري، القاهرة.
- مصنف ابن أبي شيبة، الدار السلفية، الهند.
- مـصنف عـبد الـرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- معالم السنن في شرح سنن أبي داود، للخطابي، مطبوع مع السنن.

- معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت.
- معجم شيوخ ابن الأعرابي، تحقيق الدكتور أحمد ميرين، مكتبة الكوثر، الرياض.
- معجم شيوخ أبي الحسين ابن جميع، تحقيق الدكتور عمر تدمري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- معجم شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، تحقيق الدكتور زياد منصور، دار العلوم والحكم، المدينة المنورة.
- معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري، المكتبة العلمية، بيروت.
- المعلم بفوائد مسلم، للمازري، تحقيق الشيخ الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي، تحقيق محيي الدين مستو وزملاؤه، دار ابن كثير، دمشق.
- المنهل العذب المورود في شرح سنن أبي داود، للسبكي، القاهرة.
- الموطآت، للأستاذ نذير حمدان، دمشق.
- موطأ مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة.
- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، للزيلعي، القاهرة.
- النكت على ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر، تحقيق ربيع هادي مدخلي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- نيل الأوطار، للشوكاني، الطبعة المنيرية، القاهرة.
- هدي الساري مقدمة فتح الباري، للحافظ ابن حجر.
- الوافي بالوفيات، للصفدي، بيروت.
- الوجادات في مسند الإمام أحمد، للدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية.
- وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، بيروت.